التجاري
Al-Tijari

2024
2025
2026

التقرير السنوي

البنك التجاري الكويتي (ش.م.ك.ع.)

صاحب السمو

الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

صاحب السمو

الشيخ صباح خالد الحمد الصباح

ولي عهد دولة الكويت

المحتويات

05 مجلس الإدارة

07 المقدمة

09 كلمة رئيس مجلس الإدارة

13 الإدارة التنفيذية والإشرافية

15 عرض موجز للأوضاع الاقتصادية

18 نشاطات البنك

42 قواعد ونظم الحوكمة

70 إفصاح الإدارة التنفيذية عن أداء البنك وخططه المستقبلية

77 استعراض البيانات المالية

80 البيانات المالية المجمعة

المؤشرات المالية

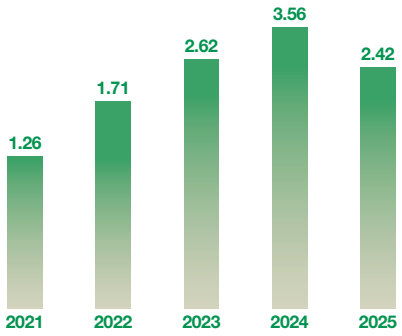

العائد على متوسط الموجودات %

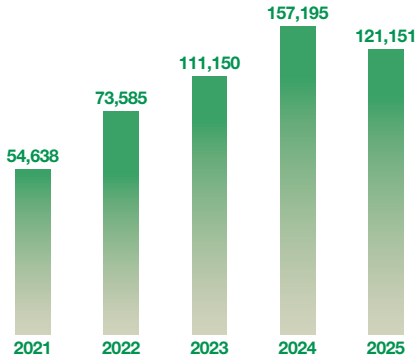

صافي الربح الخاص بمساهمي البنك الأم

ألف دينار كويتي

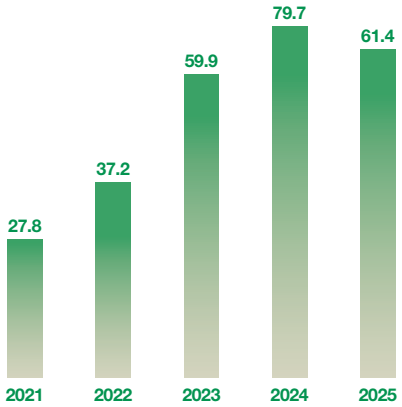

ربحية السهم الخاصة بمساهمي البنك الأم

فلس لكل سهم

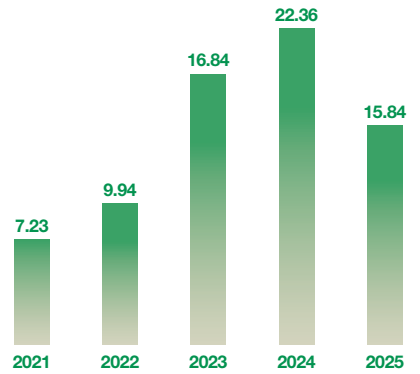

العائد على حقوق المساهمين

(متوسط) %

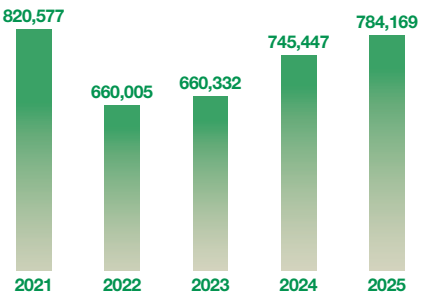

حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك الأم

ألف دينار كويتي

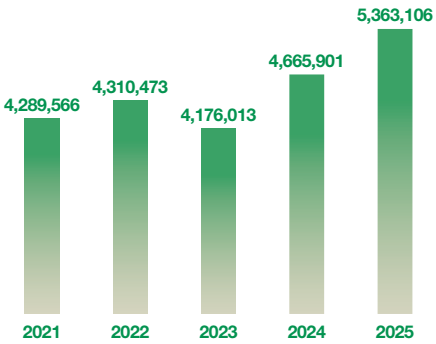

مجموع الموجودات

ألف دينار كويتي

مجلـــس الإدارة

الشيخ / أحمد دعيج الصباح
رئيس مجلس الإدارة

عبدالرحمن عبدالله العلي
نائب رئيس مجلس الإدارة

مناف محمد المهنا
عضو مجلس الإدارة

ضاري علي المضف
عضو مجلس الإدارة

الشيخ/ طلال محمد الصباح
عضو مجلس الإدارة

محمد عبدالرزاق الكندري
عضو مجلس الإدارة

يوسف يعقوب العوضي
عضو مجلس الإدارة

فهد زهير البدر
عضو مجلس الإدارة - مستقل

طارق أحمد الجاسم
عضو مجلس الإدارة - مستقل

حسام عبدالرحمن البسام
عضو مجلس الإدارة - مستقل

أحمد بدر واحدي
عضو مجلس الإدارة - مستقل

المقـــدمة

المقدمة

البنك التجاري الكويتي...

خمسة وستون عاماً من التميز والابتكار المصرفي

في عام 2025، احتفل البنك التجاري الكويتي بمرور خمسة وستين عاماً على تأسيسه كأحد المؤسسات المصرفية العريقة في دولة الكويت بتاريخ يمتد لأكثر من ستة عقود من الزمان استطاع البنك خلالها ترسيخ تواجده كثاني أقدم البنوك تأسيساً في دولة الكويت.

وقد كان 2025 عاماً أخر من النجاح والإنجازات المالية والتشغيلية البارزة حيث واصل البنك تحقيق معدلات ربحية قوية مع الحفاظ على جميع مؤشرات وركائز القوة والسلامة المالية مما يعكس متانة المركز المالي وقوة ومرونة نموذج أعمال البنك في مواجهة المتغيرات الاقتصادية.

ومع تسارع التطورات الرقمية الهائلة التي تشهدها الصناعة المصرفية، يواصل التجاري استثماره في التكنولوجيا المتقدمة لتطوير آفاق الحلول المصرفية الرقمية ضمن إطار تنظيمي شامل ونهج راسخ لمواكبة أحدث الأنظمة الرقمية بهدف بناء منظومة مصرفية متكاملة وآمنة يتميز بها التجاري على مستوى القطاع المصرفي.

ويمضي التجاري قدماً بخطى راسخة في توسيع نطاق الأعمال وتطوير وطرح خدمات مصرفية مبتكرة ومميزة تلبي احتياجات جميع شرائح العملاء وترتقي لمستوى تطلعاتهم وتحاكي أرقى الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي وكذلك من خلال بصمته الواضحة في مجالات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية كجزء من نسيج المجتمع الكويتي.

والبنك التجاري الكويتي برؤيته الاستراتيجية وخدماته المصرفية المتطورة وبصمته الواضحة في مجالات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، سوف يواصل جهوده الرامية إلى إحداث نقلة نوعية في الصناعة المصرفية من خلال تبني أفضل الخبرات والاستثمار في فريق عمل يتمتع بالخبرة الطويلة والاحترافية والمهنية، مع تأكيد التزامه بالمبادئ التي أرساها مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك والمتمثلة في المواطنة والريادة والاستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

الشيخ/ أحمد دعيج الصباح

رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم
مساهمينا الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يسعدني ويشرفني أن أقدم لكم التقرير السنوي للبنك التجاري الكويتي لعام 2025، حيث نستعرض سوياً أبرز الإنجازات التي حققها مصرفنا خلال عام 2025. وكالعادة، فإنني أثمن عالياً الثقة الكبيرة والمتواصلة التي تضعونها في البنك التجاري نظراً لمتانة وضعه ومركزه المالي.

نظرة عامة على الأداء

حقق مصرفنا نتائج متميزة للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2025، مدعومة باستمرارية وقوة عملياته الأساسية، والتنفيذ المنظم لاستراتيجيته، والإدارة الرشيدة لميزانيته العمومية، حيث شهد عام 2025 العودة إلى مستويات الأداء المعتادة وذلك في أعقاب النتائج الاستثنائية التي تحققت في عام 2024 والتي استفادت من قيمة الاستردادات الاستثنائية غير المتكررة والتي كانت قد انعكست إيجاباً على معدلات الربحية الكلية لمصرفنا في العام الماضي.

خلال عام 2025، ارتفعت الأرباح التشغيلية قبل المخصصات لتصل إلى 123.6 مليون دينار كويتي، ما يعكس نمواً بنسبة 5.5% مقارنة بالعام السابق. ويؤكد هذا التحسن استدامة قاعدة الأرباح وفعالية نموذج أعمال مصرفنا المرتكز على خدمة العملاء. وبلغت الربحية الصافية للعام 121.2 مليون دينار كويتي، علماً بأن هذه الربحية الصافية التي حققها مصرفنا لعام 2025 ظلت مدفوعة بمصادر التدفقات المتكررة للدخل.

إن أداء مصرفنا المتميز يستند بصفة أساسية إلى العلاقات المتينة والطويلة الأجل مع العملاء، والمزيج المتنوع للأعمال، وتنفيذ الأنشطة بصورة متسقة على مستوى جميع القطاعات. كما أن عوامل القوة هذه التي يتمتع بها مصرفنا قد مكنته من تحقيق أداء متميز مع المحافظة على الكفاءة التشغيلية ضمن بيئة تشغيلية ديناميكية ومتغيرة.

المتانة المالية ومنظومة إدارة المخاطر

على مدار العام، حافظ البنك على قوة مركزه المالي من حيث رأس المال والسيولة، وهذا وفر له أساس متين لدعم نمو أنشطة أعماله وساعد في حمايته من التقلبات المحتملة في السوق. وكما في نهاية عام 2025، أعلن البنك عن نتائجه المالية التي جاءت على النحو التالي:

- إجمالي الأصول: 5,363 مليون دينار كويتي، بزيادة قدرها 14.9%
- القروض والسلفيات: 2,974 مليون دينار كويتي، بزيادة قدرها 6.0%
- إجمالي المخصصات مقابل خسائر القروض: 246.1 مليون دينار كويتي.
- نسبة تغطية القروض المتعثرة: 1,043.2%
- معدل كفاية رأس المال: 18.3%
- نسبة تغطية السيولة: 211.0%
- نسبة صافي التمويل المستقر: 109.5%
- نسبة الرفع المالي: 10.8%

إن النهج المنضبط والمتحفظ الذي نتبعه في إدارة المخاطر يمثل ركيزة أساسية في نجاح البنك، حيث أن معايير منح الائتمان المتحفظة، والمراقبة الاستباقية للمحفظة المصرفية، وآليات الاعتراف المبكر بأي مشكلات متوقعة بشأن محفظة القروض قد مكنت البنك من الحفاظ على جودة الأصول. ويسرني في هذا الصدد أن أشير إلى أنه على الرغم من القرار المتخذ في وقت سابق بإلغاء سياسة "صفر" قروض غير منتظمة، فقد واصل مصرفنا إثبات جدارته الائتمانية، واختتم عام 2025 بنسبة منخفضة من القروض غير المنتظمة بلغت 0.6% فقط.

وخلال العام، قامت كل من وكالة موديز ووكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية بتأكيد تصنيفات البنك الائتمانية مع نظرة مستقبلية مستقرة، ما يعكس الثقة في مركز البنك المالي، ورأس المال، ومصدات السيولة، والأداء التشغيلي المتميز. هذه التأكيدات من وكالات التصنيف العالمية تعزز سلامة ومصداقية استراتيجية البنك ومرونة نموذج أعماله.

التطورات على صعيد الأعمال والمبادرات الاستراتيجية

على مستوى جميع قطاعات الأعمال، واصل مصرفنا السعي لتحقيق نمو مدروس يتماشى مع أولوياته الاستراتيجية، حيث واصل قطاع الخزينة والاستثمار تحسين هيكل التمويل لدى البنك وميزانيته العمومية لدعم كفاءة رأس المال وتعزيز قدرته على المشاركة في الفرص التمويلية الكبرى متى كانت متاحة.

أما قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، فقد ركز على تقديم تجربة مصرفية آمنة وفعالة وسهلة للجميع. ويعكس الاعتماد المتزايد على القنوات الرقمية وقنوات الخدمة الذاتية استمرار استثمارات مصرفنا في التكنولوجيا التي تهدف إلى تسهيل تجربة العملاء، وتعزيز الحماية المصرفية، وتلبية الاحتياجات المتطورة للخدمات المصرفية الرقمية لجميع شرائح العملاء.

وعلى صعيد الشركات، فقد حافظ قطاع الخدمات المصرفية للشركات على مستويات متميزة من النشاط، مع تحقيق نمو في كل من القطاعات التقليدية وعلى مستوى الصناعات الناشئة على حد سواء، بما في ذلك الأعمال والأنشطة القائمة على التكنولوجيا والمركزة على حماية البيئة. إن هذا التوسع الانتقائي يدعم تنويع المحفظة، ويقلل من مخاطر التركُّز، ويتماشى مع هدف البنك المتمثل في زيادة التمويل المستدام.

كما قام قطاع الخدمات المصرفية الدولية بتعزيز علاقاته مع الشركات متعددة الجنسيات والعملاء من الشركات الكويتية التي لديها أنشطة أعمال بالخارج، وكذلك الشركات المتواجدة بالخارج. ومن خلال المشاركة الاستباقية والتغطية المنسقة، توسع القطاع في اقتناص فرص العمل العابرة للحدود وساهم في ترسيخ مجالات وأنشطة أعمال البنك على المستوى الخارجي.

تعزيز مفهوم الخدمات المصرفية الرقمية

عمل البنك على توسيع شبكة الخدمات الذاتية من خلال تركيب أجهزة جديدة للخدمات الذاتية في عدة مواقع استراتيجية في الكويت. وتتماشى هذه المبادرة مع التزام البنك بتعزيز تجربة العملاء من خلال تسهيل حصول العملاء على الخدمات المصرفية الأساسية في أي مكان وفي أي وقت. كما قام البنك بافتتاح فرع جديد في خيطان وتزويد فروعه بأجهزة متطورة تدعم مفهوم التميز الرقمي.

جهود مستمرة للتواصل مع العملاء وتوعيتهم

واصل البنك جهوده للتواصل مع الجمهور وتعزيز عروضه المصرفية ومنتجاته المصرفية الرقمية عن طريق أنشطة وفعاليات هدفت في مجملها إلى تعريف العملاء بالخدمات والباقات المصرفية التي استحدثها البنك وقام بطرحها، والتي عكست بُعداً جديداً للخدمات المصرفية الرقمية المتطورة التي يحرص البنك على تقديمها لجميع فئات المجتمع. ولم تكن تلك الفعاليات بمثابة منصة لتعريف العملاء بمنتجات وخدمات البنك فقط، بل ساهمت أيضاً في توعية جمهور العملاء بأهمية المحافظة على معلوماتهم المالية، مع تعزيز الوعي المالي بين شرائح المجتمع المختلفة وذلك في إطار حملة "لنكن على دراية".

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

تظل الاستدامة جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية البنك التجاري طويلة الأجل ونهجه في تقديم قيمة مضافة. خلال عام 2025، واصل مصرفنا النهوض بخطة الاستدامة بما يتماشى مع استراتيجية "صياغة المستقبل 2022-2026" ورؤية الكويت 2035، مع تعزيز أطر الحوكمة وتوسيع الشراكة مع الشركاء الدوليين والمحليين.

كما ركزت مبادرات البنك على التوعية البيئية، والاستهلاك المسؤول للموارد الطبيعية، وصحة وسلامة الموظفين، والمشاركة المجتمعية. ومن خلال مجموعة من الحملات الهادفة، وورش العمل التعليمية، والمبادرات الاجتماعية، واصل مصرفنا تضمين مبادئ الاستدامة في جميع قطاعات وإدارات البنك مع المشاركة الإيجابية في المجتمع على نطاق واسع.

استشراف المستقبل

بعد أن احتفل مصرفنا بمرور 65 عاماً على تأسيسه كثاني أقدم البنوك في دولة الكويت في احتفالية كانت شاهدة على المكانة المرموقة التي تبوأها مصرفنا سواء على الصعيد المصرفي، كونه كان سباقاً في طرح الخدمات المصرفية المبتكرة، أو على صعيد جهود الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، وبالتطلع نحو المستقبل، ما نزال يحدونا الأمل والتفاؤل أن تستمر مسيرتنا في التميز والابتكار مع ممارسة أقصى درجات الحيطة والحذر، وذلك في ظل الظروف السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية التي تتسم بالضبابية وعدم اليقين.

وسوف نواصل التركيز على النمو المستدام، والكفاءة التشغيلية، وتخصيص رأس المال بحرص وحذر بهدف تحقيق عوائد مجزية وقيمة طويلة الأجل لمصلحة مساهمي البنك، مع الوفاء بمسؤولياتنا تجاه العملاء والموظفين والمجتمع.

شكر وتقدير

في الختام، ونيابة عن إخواني أعضاء مجلس الإدارة، يسرني أن أرفع أسمى آيات الشكر والامتنان لمقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ/ مشعل الأحمد الجابر الصباح وسمو ولي عهده الأمين الشيخ/ صباح خالد الحمد الصباح. كما أوجه الشكر لبنك الكويت المركزي والجهات الرقابية الأخرى بدولة الكويت على دعم وتوجيه ومساندة القطاع المصرفي، وكذلك للمساهمين والعملاء وللإدارة التنفيذية والموظفين على تفانيهم وجهودهم الدؤوبة التي تظل حجر الزاوية في نجاح البنك.

مع تمنياتي للجميع بالنجاح والسداد.

الشيخ / أحمد دعيج الصباح

رئيس مجلس الإدارة

الإدارة التنفيذية والإشرافية

الإدارة التنفيذية والإشرافية

إلهام يسري محفوظ
رئيس الجهاز التنفيذي

حسين علي العريان
مدير عام قطاع الخزينة والاستثمار

مسعود الحسن خالد
رئيس المدراء الماليين - قطاع الرقابة المالية والتخطيط

منى حسين العبدالرزاق
أمين سر مجلس الإدارة

أحمد خالد الخضر
مدير عام قطاع العمليات

تان تات ثونج
رئيس مدراء المخاطر - قطاع إدارة المخاطر

صادق جعفر العبدالله
مدير عام قطاع الموارد البشرية

تميم خالد الميعان
مدير عام قطاع الالتزام والحوكمة

ساره محمد منصور
مدير عام القطاع القانوني

عبدالعزيز مصطفى علي
رئيس إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الشيخة/ نوف سالم العلي الصباح
مدير عام قطاع التواصل المؤسسي

بدر محمد مصلح قمحية
مدير عام قطاع تكنولوجيا المعلومات

عمرو محمد القصبي
رئيس التدقيق الداخلي - قطاع التدقيق الداخلي

عبدالعزيز صالح الزعابي
مدير عام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

كونال سينج
مدير عام قطاع الخدمات المصرفية الدولية

ابتسام باقر الحداد
مدير عام قطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة

أحمد حامد بوعباس
مدير عام قطاع الخدمات المصرفية للشركات (بالوكالة)

طلال رياض النصار
رئيس قطاع الخدمات العامة

محمد بدر آل هيد
رئيس قطاع التحول الرقمي والابتكار

خلود بسام الموسى
رئيس إدارة الشكاوى وحماية العملاء

عرض موجز للأوضاع الاقتصادية

الاقتصاد العالمي

وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2025، يتسم الاقتصاد العالمي بـ"توازن النمو المنخفض"، مع توقعات بنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.2% لعام 2025 و3.1% لعام 2026. ومع ذلك، يظل الأداء المتوقع متواضعاً مقارنة بمستويات ما قبل جائحة وباء كورونا وذلك بسبب تفاقم التوترات التجارية، وانخفاض معدلات التضخم غير المتكافئة، وتباين السياسات النقدية، واستمرار المخاطر الجيوسياسية والمالية.

يتعرض استقرار الاقتصاد العالمي حالياً لعدة تهديدات كبرى ومترابطة، مما يخلق بيئة تتسم بدرجة عالية من الضبابية وعدم اليقين. وتشمل هذه التهديدات المخاطر الجيوسياسية، والتضخم المستمر والتغيرات في السياسات النقدية، وارتفاع مستويات الدين العالمية، والانقسامات والحروب التجارية، والتحديات المرتبطة بالتغير المناخي.

ووفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في ديسمبر 2025، من المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 3.2% في عام 2025 إلى 2.9% في عام 2026، قبل أن يتعافى بشكل طفيف ليصل إلى 3.1% في عام 2027. ويرجع هذا التوجه نحو التباطؤ بشكل أساسي إلى تفاقم الحواجز التجارية، واستمرار المخاطر الجيوسياسية، وارتفاع مستوى عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية. ومن المتوقع أن تواصل البنوك المركزية في معظم الاقتصادات المتقدمة الكبرى (باستثناء اليابان) تبنيها لسياسة خفض أسعار الفائدة خلال عام 2025، شريطة أن تظل توقعات التضخم ثابتة وألا تتصاعد التوترات التجارية.

ومن المرجح أن يواصل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي تيسير السياسة النقدية تدريجياً، ولكنه يواجه صعوبة بسبب تباطؤ سوق العمل والتضخم المستمر، وربما يقترب البنك المركزي الأوروبي من نهاية دورة خفض أسعار الفائدة، في ظل استمرار التضخم عند مستويات مرتفعة في قطاع الخدمات في منطقة اليورو.

هذا، وشكّل الاستثمار عبئاً على إمكانيات نمو الناتج منذ الأزمة المالية العالمية وتفشي وباء كورونا، وذلك على الرغم من انخفاض تكاليف التمويل والربحية القوية للشركات، كما أن الاستثمارات العامة والاستثمارات في القطاع السكني أقل من المستويات المطلوبة.

الاقتصاد الكويتي

من المتوقع أن يتعافى الاقتصاد الكويتي في عامي 2025 و 2026 مدفوعاً بالتوسع في إنتاج النفط بعد إلغاء منظمة أوبك+ لقرارات خفض إنتاج النفط. ومع ذلك، وفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي الصادر في ديسمبر 2025، فإن الموازنة العامة للدولة تواجه ضغوطاً متزايدة بسبب انخفاض عائدات النفط، مما دفع خبراء صندوق النقد الدولي إلى توقع ارتفاع العجز المالي إلى 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي (حوالي 4.2 مليار دينار كويتي) في السنة المالية 2026/2025، وأن يواصل الارتفاع ليصل إلى 9.4% في 2027/2026. ومن المتوقع أيضاً أن يتراجع فائض الحساب الجاري من 29.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 إلى حوالي 19.1% في عام 2026، مما يعكس انخفاض أسعار النفط.

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي: بعد انكماشه بنسبة 2.8% في عام 2024، من المتوقع أن يرتفع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لدولة الكويت بنسبة 2.6% في عام 2025، وأن يحقق المزيد من النمو المتوقع بنسبة 3.8% في عام 2026.

القطاع النفطي: من المتوقع أن يشهد القطاع النفطي تعافي بنسبة 2.4% تقريباً في عام 2025 وذلك بعد انكماشه بشكل كبير في عام 2024 بنسبة 4.2% تقريباً على خلفية خفض إنتاج النفط وفقاً لقرارات منظمة أوبك+، وسوف يكتسب القطاع النفطي مزيداً من الزخم في عام 2026 مع زيادة الأهداف الإنتاجية.

القطاع غير النفطي: يواصل القطاع غير النفطي أدائه الجيد، مدعوماً بمرونة الطلب المحلي وتنفيذ المشاريع ونمو الائتمان. وقد ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 2.7% تقريباً في عام 2025، ومن المتوقع أن ينمو بنسبة 3.0% في عام 2026، حيث وصلت وتيرة طرح المشاريع إلى أعلى مستوى لها في 7 سنوات في 2024 (ترسية مشاريع بقيمة 2.8 مليار دينار كويتي)، ويتواصل طرح المشاريع بنفس هذا الأداء القوي في عام 2025، مع توقع المزيد من النمو في عام 2026.

التضخم: بالرغم من أن التضخم يشهد مرحلة من التباطؤ، إلا أنه يبقى عاملاً مؤثراً. ومن المتوقع أن ينخفض معدل التضخم الرئيسي لمؤشر أسعار المستهلكين من نسبة 2.9% لعام 2024 إلى نسبة 2.3% لعام 2025، على أن ينخفض أكثر إلى نسبة 2.1% في عام 2026، حيث خفض بنك الكويت المركزي سعر الخصم بمقدار 25 نقطة أساس في كل من سبتمبر وديسمبر من عام 2025 ليصل السعر إلى نسبة 3.50%، ما يشير إلى تباطؤ التضخم والاستقرار النسبي للدينار الكويتي.

تواجه الموازنة العامة للدولة ضغوطاً متزايدة نتيجة انخفاض عائدات النفط والتزامات الإنفاق المستمرة، حيث يتوقع خبراء صندوق النقد الدولي أن يرتفع العجز المالي إلى 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي (4.2 مليار دينار كويتي) في السنة المالية الجارية 2026/2025. ومن المتوقع أيضاً أن يتراجع فائض الحساب الجاري في العام المالي 2026/2025 إلى حوالي 19% من الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض متوسط أسعار صادرات النفط.

وقد استفادت الدولة بشكل كبير من قانون الدين العام الجديد الذي صدر في مارس 2025، حيث أصدرت الحكومة، لأول مرة منذ حوالي عشر سنوات، سندات محلية بقيمة 2.1 مليار دينار كويتي تقريباً حتى أواخر عام 2025، مما وفر مرونة فورية لتمويل عجز الموازنة ومشاريع البنية التحتية. علاوةً على ذلك، أصدرت دولة الكويت ديوناً دولية بقيمة إجمالية 11.25 مليار دولار أمريكي في عام 2025. وبالرغم من عجز الموازنة وإصدار سندات الدين الجديدة، تحتفظ دولة الكويت باحتياطات مالية متينة، وتستفيد من الأصول والثروة السيادية التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار، وتتمتع الكويت بواحدة من أدنى نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم.

سوق الكويت للأوراق المالية

كان مؤشر السوق الأول في بورصة الكويت الأفضل أداءً بين أسواق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كما في 31 ديسمبر 2025، حيث سجل مكاسب منذ بداية العام وحتى تاريخه بحوالي 21% ليغلق عند 9501.69 نقطة، في حين سجل المؤشر العام أيضاً مكاسب بحوالي 21% ليغلق عند 8908.01 نقطة.

تفوق أداء سوق الأسهم الكويتي على نظرائه في دول مجلس لدول الخليج العربية في عام 2025 بفضل مجموعة من العوامل تتضمن التفاؤل إزاء الإصلاحات الاقتصادية الرئيسية، والأرباح القوية للقطاع المصرفي، والتقييمات المرتفعة، والزيادة الكبيرة في السيولة السوقية وسرعة دوران الأسهم. ويرجع هذا الأداء أيضاً إلى النمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي في القطاع غير النفطي، وتخفيضات أسعار الفائدة، وارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

العوامل الرئيسية وراء تميز الأداء:

- **توقع الإصلاحات الاقتصادية**: كان التفاؤل المحيط بتنفيذ إصلاحات اقتصادية هيكلية، مثل قانون الدين العام الجديد (قانون التمويل والسيولة) وقانون الرهن العقاري المحتمل، يمثل الحافز الرئيسي للنمو. ومن المتوقع أن هذه القوانين ستعزز الإنفاق الحكومي على المشاريع الكبرى الخاصة بالبنية التحتية (مثل مصفاة الزور، ومبنى المطار الجديد، وميناء مبارك الكبير) مع تسريع نمو محافظ الخدمات المصرفية للأفراد لدى البنوك المحلية.
- **الأرباح القوية للشركات:** كان أداء السوق مدفوعاً بشكل كبير بالأرباح القوية والمتوقعة، لا سيما في قطاعات البنوك والنفط والغاز والعقارات. وقد أعلنت عدة بنوك رئيسية عن زيادات كبيرة في الأرباح، مما عزز من ثقة المستثمرين.
- **التقييمات المرتفعة:** يتم تداول الأسهم الكويتية بتقييمات عند مستويات منخفضة مقارنة بمتوسط الأسهم النظيرة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مما يجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين الباحثين عن الاستثمار في القيمة.
- **زيادة السيولة ونشاط التداول:** شهد السوق الكويتي زيادة كبيرة في حجم وقيمة التداول في عام 2025، مع ارتفاع سرعة دوران الأسهم عن الأسواق الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي. إن قيام المستثمرين الأفراد والمؤسسات بضخ هذا التدفق الكبير للسيولة قد ساهم في دفع المسار الصاعد لمؤشرات بورصة الكويت.
- **احتمالية ترقية المؤشر:** كان من المحتمل ترقية المؤشر الكويتي من وضع سوق ناشئ ثانوي إلى وضع سوق ناشئ متقدم من قبل شركة فوتسي راسل (FTSE Russell) لمؤشرات الأسواق، الأمر الذي عزز المعنويات العامة للمستثمرين تجاه السوق، حتى وإن لم يؤدي ذلك إلى تدفقات نقدية فورية ضخمة.
- **البيئة الاقتصادية المواتية:** المناخ الاقتصادي العام في الكويت شهد نمواً كبيراً في الائتمان المحلي، وعجز مالي أقل من المتوقع بالموازنة العامة لهذا العام، وتخفيض لأسعار الفائدة من قبل بنك الكويت المركزي في سبتمبر وديسمبر 2025، وكلها عوامل دعمت النشاط الاقتصادي غير النفطي وثقة المستثمرين.

إن انضمام بورصة الكويت إلى مؤشر (MSCI) يجعلها تتأثر بشدة بمعنويات المستثمرين في أسواق المال العالمية. ويتوقع الخبراء في الأسواق المالية أن تبرز الكويت كوجهة استثمارية رائدة في عام 2025، وهو توقع مدعوم بشكل أساسي بالإصلاحات الاقتصادية المتواصلة، والاحتياطيات المالية الكبيرة التي توفر المرونة ضد تقلبات أسعار النفط، والموازنة العامة المستقرة.

تشير التوقعات لعام 2026 إلى استمرار المرونة المالية وإمكانيات النمو لسوق الأسهم الكويتية، شريطة أن تظل خطة الإصلاح الوطنية على المسار الصحيح وأن تظل الأوضاع الاقتصادية العالمية مستقرة.

نشاطـات البـنك

قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

يواصل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد تعزيز دوره كأحد القطاعات الرئيسية في البنك من خلال تقديم مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجات مختلف شرائح العملاء. وخلال عام 2025، ركّز القطاع على توسيع قاعدة العملاء، وتطوير المنتجات الرقمية، ورفع كفاءة العمليات التشغيلية، بما يعزز من التجربة المصرفية للعملاء ويرسّخ مكانة البنك التنافسية في السوق المحلي.

وقد شهد العام توسعاً ملحوظاً في حلول البنك الرقمية، مدعوماً بتوجه استراتيجي يُركّز على التحول نحو القنوات الإلكترونية وتبني أحدث التقنيات. كما واصل القطاع تطوير عروضه التمويلية وبرامج البطاقات الائتمانية، إضافة إلى تحديث منظومة الفروع ومركز الاتصالات والخدمات المصرفية الرقمية، بهدف تقديم تجربة متكاملة وسلسة عبر جميع نقاط تقديم الخدمات والتواصل مع العملاء.

وخلال عام 2025، عمل القطاع على تطوير نماذج تشغيل أكثر مرونة، مما ساهم في رفع مستوى الكفاءة وتحسين جودة الخدمة المقدمة. وقد ساعد هذا التوجه على تعزيز القدرة التنافسية للبنك وتحقيق نمو مستدام في مختلف المنتجات المصرفية.

ولا يزال تركيز البنك، من خلال قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، منصباً على تقديم خدمات تتمحور حول العملاء، من خلال الاستماع المتواصل لملاحظاتهم وتلبية تطلعاتهم عبر حلول مبتكرة ومخصّصة. وقد أسهم التعاون الوثيق بين الإدارات المعنية والتكامل بين فرق العمل في تعزيز جودة القرارات وتطوير منتجات تتناسب مع احتياجات العملاء المتغيرة. ويسعى القطاع باستمرار إلى الارتقاء بجودة خدماته بما يعكس التزام البنك بتحقيق أعلى مستويات الرضا والتميّز المصرفي.

وفيما يلي عرض موجز عن إنجازات القطاع وإداراته المختلفة خلال عام 2025:

- **التوسع في الحلول المصرفية الرقمية والخدمة الذاتية في جميع أنحاء الكويت**

واصل البنك نشر أجهزة الخدمة الذاتية الحديثة المتاحة على مدار الساعة في فروع البنك وفي مواقع حيوية داخل الكويت، مثل المباركية، سما مول، مول 360، المروج، الجيت مول، السالمية، مؤسسة البترول الكويتية، مركز التدريب البترولي، جليب الشيوخ، مبنى طيران الجزيرة، المستشفى الأميري، مستشفى جابر الأحمد، مستشفى الفروانية، كلية الكويت التقنية، ومجمع بلازا حولي.

وتتيح الأجهزة تنفيذ عمليات مصرفية متعددة باستخدام بطاقة السحب الآلي، البطاقة المدنية، رمز QR عبر التطبيق، أو تطبيق "هويتي"، مما يسهم في تقديم تجربة بنكية رقمية أكثر مرونة وسهولة.

- **تحديث شامل لتصاميم البطاقات المصرفية وتعزيز مزايا بطاقات البنك الائتمانية**

في إطار مساعي البنك المستمرة للارتقاء بتجربة العملاء وتعزيز مكانته كرائد في الابتكار المصرفي، قام البنك خلال هذا العام بإطلاق تصاميم جديدة وشاملة لجميع بطاقاته المصرفية بكل فئاتها بهوية عصرية تعكس رؤية البنك نحو التميز والتجديد. وقد جاءت هذه الخطوة ضمن استراتيجية تهدف إلى تطوير الهوية البصرية للبطاقات وتقديم تجربة استخدام تجمع بين الأمان والراحة والحداثة.

وتتميز البطاقات الجديدة بألوان جميلة ومتناسقة تعكس روح كل فئة، حيث روعي في اختيار الألوان المزج بين الفخامة والبساطة، مع إبراز شخصية كل بطاقة من خلال عناصر تصميمية مبتكرة تسهّل تمييزها وتمنح العملاء تجربة أكثر سلاسة وانسيابية. كما تم تطوير المواد وتقنيات الطباعة لتوفير أعلى مستويات الجودة والمتانة، بما يتيح استخداماً أكثر أماناً وموثوقية عبر جميع القنوات المصرفية.

وبالتوازي مع تطوير التصاميم، عمل البنك أيضاً على تحسين برامج الولاء المخصّصة لحاملي البطاقات الائتمانية عبر تعزيز المزايا والمكافآت وربطها بأنماط الاستخدام، إضافةً إلى توسيع شبكة العروض من خلال التعاقد مع مجموعة متنوعة من المتاجر والعلامات التجارية في مختلف القطاعات. ويهدف هذا التوسع إلى تقديم قيمة مضافة لعملاء البنك وتعزيز تجربتهم من خلال عروض أكثر تنوعاً وارتباطاً باحتياجاتهم اليومية.

وتأتي هذه الجهود المتكاملة كجزء من رؤية البنك التجاري لتقديم حلول مصرفية متطورة وابتكارية، تضمن لعملائه تجربة أفضل وأكثر ثراءً، وتواكب تطلعاتهم في ظل التحولات السريعة في القطاع المصرفي، علماً بأن بطاقات التجاري الائتمانية تعد الحل الأمثل للعملاء في الحل والترحال، حيث تقدم لهم مزايا استثنائية أثناء السفر منها دخول قاعات الانتظار في المطارات الإقليمية والدولية والمقبولية العالمية التي تغني العملاء عن حمل الأموال.

- **مركز الاتصال**

يؤدي مركز الاتصال دوراً حيوياً في تقديم الخدمات المصرفية الشاملة والمساعدة لعملائنا على مدار الساعة. فمن خلال قنوات تكنولوجية متقدمة مثل الفيديو والخيارات الصوتية وتطبيق التجاري على الهواتف الذكية، يمكن للعملاء إتمام معاملاتهم بسهولة، والاستفسار عن منتجاتنا وخدماتنا، والحصول على المساعدة الفورية لإنجاز المعاملات.

كما يركز مركز الاتصال أيضاً على حماية وأمن البيانات، والاستجابة الفورية لحالات الاحتيال أو سرقة البطاقات، وتقديم الإرشادات للعملاء حول أفضل الحلول المصرفية التي تناسب احتياجاتهم. تضمن كل هذه الخدمات أن نبقى على تواصل دائم مع عملائنا ونقدم لهم الدعم في الوقت المناسب ونحافظ على خصوصيتهم المصرفية.

موجز عن جهود إدارة التسويق والحملات التسويقية لعام 2025

- **إطلاق باقة "الخدمات المصرفية الشخصية للعائلة" لعملاء بريمير**

أطلق البنك التجاري الكويتي باقة "الخدمات المصرفية الشخصية للعائلة" المخصّصة لعملاء بريمير، والتي تأتي ضمن استراتيجية البنك الهادفة إلى تعزيز تجربة العملاء وتوسيع نطاق الخدمات الراقية المقدمة لهم. وتمثل هذه الباقة خطوة مهمة نحو تمكين العملاء من مشاركة امتيازاتهم المصرفية المتميزة مع أفراد أسرهم، بما يعزز مفهوم الترابط العائلي ويدعم الاستقرار المالي للأسرة.

وتتيح هذه الباقة خدمات متكاملة تشمل إدارة مخصّصة للحسابات عبر مدير علاقات بريمير، وخدمة التواصل المباشر عبر الواتساب لتسهيل التعاملات اليومية، إضافة إلى إمكانية الدخول الحصري إلى 17 صالة ومكتب بريمير داخل فروع البنك. كما توفر الباقة عروضاً وتجارب استثنائية مصممة خصيصاً لعملاء بريمير وعائلاتهم.

- **إطلاق بطاقة YOU مسبقة الدفع بميزات استثنائية للشباب**

واصل البنك التجاري الكويتي دعم فئة الشباب وتسهيل التعاملات المصرفية لهم عبر إطلاق بطاقة الشباب YOU مسبقة الدفع، المصممة خصيصاً للطلبة المستفيدين من المكافأة الطلابية. وتعد البطاقة أداة مصرفية ذكية توفر الراحة، الأمان، والابتكار للشباب، بما يتناسب مع أسلوب حياتهم العصري واحتياجاتهم اليومية.

وتتميز بطاقة الشباب YOU بكونها أول بطاقة مستدامة في البنك مصنوعة بنسبة 70% من مواد بلاستيكية بحرية معاد تدويرها، في خطوة تجسد التزام البنك بالممارسات البيئية ودعمه لتحقيق الأهداف الوطنية والعالمية في مجال الاستدامة. وتأتي البطاقة ضمن توجه البنك نحو تقديم منتجات رقمية متطورة يمكن الوصول إليها بسهولة عبر تطبيق البنك على الهواتف الذكية CBK Mobile دون الحاجة لزيارة الفروع وتوفر البطاقة حزمة واسعة من المزايا الحصرية.

- **شراكات استراتيجية لتعزيز التواصل مع فئة الشباب**

واصل البنك خلال عام 2025 جهوده عبر شراكته الاستراتيجية مع شركة Zone، المتخصصة في تنظيم الفعاليات والأنشطة الموجهة للطلبة والشباب في إطار حرص البنك على دعم المبادرات الشبابية وتعزيز دوره في خدمة المجتمع. وتهدف هذه الشراكة إلى تعزيز حضور البنك داخل البيئة الجامعية والتفاعل مباشرة مع الطلبة من مختلف التخصصات، إلى جانب دعم الأنشطة التي تُسهم في نشر الوعي المالي وتشجيع أسلوب الحياة الصحي.

وقد قام البنك، ضمن هذه المبادرة، بزيارة أكثر من عشر جامعات في مختلف أنحاء الكويت، بما في ذلك جامعة الكويت، وجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، والجامعة الأمريكية في الكويت، وجامعة الشرق الأوسط الأمريكية، وغيرها من المؤسسات التعليمية. وقد أتاحت هذه الزيارات للبنك فرصة التواصل المباشر مع آلاف الطلبة، وفهم احتياجاتهم ومتطلباتهم المصرفية، واستعراض أبرز الخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك لشريحة الشباب.

وشارك البنك في مبادرة "Make a Move" ، حيث تم تنظيم فعاليات رياضية ومجتمعية ومسابقات تفاعلية داخل الجامعات هدفت إلى تعزيز نمط حياة أكثر نشاطاً لدى الطلبة، مع تسليط الضوء على منتجات البنك الموجهة لهم مثل بطاقة الشباب YOU مسبقة الدفع وغيرها. وقد ساهمت هذه الأنشطة في التعريف بالخدمات المصرفية الرقمية والعروض الخاصة التي يقدمها البنك، وعززت من حضور البنك داخل الجامعات وساهمت في بناء علاقة طويلة الأمد مع فئة الشباب والتي تُعد من الفئات الاستراتيجية للبنك.

وتأتي هذه الجهود ضمن رؤية البنك الرامية إلى التواجد بالقرب من شرائح المجتمع المختلفة، وتقديم حلول مبتكرة تلبي تطلعات الجيل الجديد، وتعزز دوره كشريك أساسي في دعم المبادرات الشبابية والتعليمية.

- **باقة الأطفال**

أطلق القطاع خلال العام باقة الأطفال ("TJ" Tijari Junior) بحلّتها الجديدة، والمصممة خصيصاً للأطفال حتى سن 15 عاماً في إطار حرص البنك على تعزيز الوعي المالي لدى الأجيال الناشئة من خلال تقديم حلول مصرفية مبتكرة وآمنة تشجّع الأطفال على الادخار وتعلّمهم أسس الإنفاق المسؤول، وذلك تحت إشراف كامل من الوالدين أو الوصي.

وبمناسبة إطلاق الباقة، نظم البنك فعالية في مجمع الأفنيوز - المرحلة الثانية، حيث استقبل جناح البنك عدداً كبيراً من العملاء الصغار وعائلاتهم الذين حرصوا على التعرّف عن قرب على باقة الأطفال ("TJ" Tijari Junior) وشهد الجناح إقبالاً لافتاً على الغرفة التفاعلية التي قدمت مجموعة من الفعاليات المميزة، أبرزها تجربة الواقع الافتراضي، حيث خاض الأطفال مغامرة مشوقة مستوحاة من دفتر التلوين الخاص بالباقة، كما استمتعوا بالمساحة الترفيهية المخصصة لهم، والتي وفّرت أجواء تجمع بين الترفيه والتفاعل والتعليم لتمنح الصغار تجربة مصرفية تعليمية وترفيهية ممتعة.

وتعتبر باقة الأطفال (TJ) بداية مصرفية ذكية تواكب احتياجات الأطفال، حيث توفر لهم بطاقة سحب آلي بتصميمين حصريين، مع إمكانية فتح الحساب بإيداع حد أدنى يبلغ 10 دينار كويتي فقط. وتتيح الباقة للوالدين أو الوصي التحكم الكامل في حسابات أبنائهم ومراقبة المعاملات، بما يضمن تجربة مصرفية آمنة ومتوازنة، إلى جانب تشجيع الأطفال على الادخار وترسيخ العادات المالية الصحيحة.

- **الحملة الصيفية الجديدة لمكافأة عملاء البطاقات الائتمانية**

أطلق البنك حملته الصيفية السنوية التي امتدت من يونيو حتى أغسطس 2025، والموجهة لحاملي بطاقات التجاري الائتمانية بهدف مكافأتهم بمزايا إضافية تتجاوز البرامج الحالية مثل استبدال النقاط، حجوزات الفنادق، وتأجير السيارات، والاسترداد النقدي.

وأتاحت الحملة لجميع حاملي البطاقات الائتمانية الصالحة الاستفادة من عرض استرداد نقدي يصل إلى 3% عند إنفاق 100 دينار أو أكثر، وبحد أقصى 200 دينار شهرياً، على جميع عمليات الإنفاق المرتبطة بالسفر، السياحة، والترفيه داخل وخارج الكويت دون الحاجة إلى التسجيل أو أي إجراءات إضافية (باستثناء بطاقة فيزا سيغنتشر التي تتمتع ببرنامج مستقل)

- **عرض حصري لعملاء التجاري بالتعاون مع "سامسونج البابطين"**

قدّم البنك عرضاً حصرياً بالتعاون مع شركة البابطين للحلول المتكاملة (سامسونج البابطين)، يشمل استرداداً نقدياً بقيمة 100 دينار عند الطلب المسبق لأجهزة Samsung Galaxy S25 باستخدام بطاقات التجاري الائتمانية المؤهلة.

- **عرض حصري على أجهزة iPhone 17 بالتعاون مع Gait**

واصل البنك شراكته المميزة مع Gait - الشريك المعتمد لشركة Apple - من خلال تقديم استرداد نقدي وصل إلى 150 ديناراً عند الحجز المسبق لجهاز iPhone 17 باستخدام بطاقات التجاري المؤهلة (Visa Platinum، Visa Signature، Visa Infinite، BA World & Platinum).
وجاء هذا العرض امتداداً لنجاح البنك في تقديم عروض حصرية لأجهزة iPhone لمدة تتجاوز ست سنوات متتالية.

- **فعاليات رياضية لمحبي الكرة وعملاء البريمير**

نظّم البنك، بالتعاون مع VOX Cinemas في الأفنيوز، ثلاث فعاليات رياضية خلال العام خصصت لمحبي كرة القدم، تضمنت عرض مباريات عالمية مثل نهائي دوري أبطال أوروبا ومباريات الكلاسيكو في الدوري الإسباني بين ريال مدريد وبرشلونة حيث أقيمت الفعاليات في صالة THEATRE الفاخرة ضمن برامج الترفيه المخصصة لعملاء بريمير.

- **عرض 0% لتمويل السيارات**

قدّم البنك عرضاً تمويلياً خاصاً بالتعاون مع مجموعة من أبرز وكلاء السيارات في الكويت، يشمل تمويل 0% على مجموعة واسعة من السيارات، مع إمكانية الحصول على قرض يصل إلى 25,000 دينار وفترة سداد تمتد إلى 5 سنوات.

- **تعزيز خدمات الكونسيرج لعام 2025**

عمل البنك على تطوير خدمات الكونسيرج عبر توسيع نطاق الخدمة خارج الكويت، وإضافة خدمة الدردشة عبر الواتساب لسهولة تقديم الطلبات.
كما قدّم البنك خدمة صف السيارات مجاناً مرتين شهرياً في مواقع جديدة لحاملي بطاقات فيزا إنفينيت وماستركارد BA.

وأطلق البنك أيضاً عرض الصيف للتوصيل من وإلى المطار بالتعاون مع Q'go Concierge لعملاء البطاقات الائتمانية المحددة، وذلك اعتباراً من 1 يونيو 2025، لتقديم تجربة سفر أكثر رفاهية وسلاسة.

- **تحسين وتجديد بطاقة ماستركارد وورلد بالتعاون مع الخطوط الجوية البريطانية**

أطلق البنك عرضاً حصرياً لحاملي بطاقة "ماستركارد وورلد - BA"، يتضمن الكثير من المزايا، وتتيح البطاقة للعملاء الاستفادة من شبكة Oneworld العالمية، واستبدال النقاط بتذاكر سفر، ترقيات، إقامة فندقية، الدخول لصالات المطارات، تأمين سفر عالمي، وتجارب Priceless Cities من ماستركارد.

- **مشاركة البنك في حملة "لنكن على دراية"**

واصل البنك خلال عام 2025 دوره البارز في دعم حملة "لنكن على دراية"، التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت والبنوك الكويتية، لتعزيز الثقافة المالية والمصرفية لدى مختلف شرائح المجتمع، ورفع الوعي بحقوق العملاء وواجباتهم، والتصدي لمخاطر الاحتيال والجرائم السيبرانية، إضافة إلى ترسيخ السلوك المالي السليم ودعم الشمول المالي.

وضمن هذه الحملة، بذل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد جهوداً كبيرة في عام 2025 بالتواجد في المجمعات والفعاليات المختلفة والتواصل المباشر مع العملاء لتعزيز الثقافة الائتمانية والمالية والمصرفية وضمان أن يكون العملاء على دراية تامة بالجوانب الرئيسية للخدمات المصرفية المسؤولة. وتوسع القطاع في استخدم قنوات جديدة مثل إرسال تنبيهات عن طريق الرسائل النصية القصيرة والإعلانات السينمائية والمواد المطبوعة المعروضة في فروع البنك وإرسال رسائل أسبوعية عبر البريد الإلكتروني إلى جميع العملاء لتذكيرهم بالممارسات المالية السليمة وطرق حماية بياناتهم المصرفية ومنع الاحتيال.

وقد تضمنت أبرز جهود البنك في 2025 ما يلي:

- **التوعية الميدانية والشمول المالي:** كثف البنك تواجده الميداني عبر تنظيم زيارات للجامعات والمدارس ومؤسسات المجتمع المدني، والمشاركة في فعاليات وأنشطة متنوعة بهدف التعريف بالمنتجات والخدمات المناسبة للعملاء التي تلبي احتياجاتهم وتضمن أمان تعاملاتهم وتعزيز الشمول المالي ونشر مفاهيم الادخار والتمويل المسؤول.
- **الاستخدام الآمن للبطاقات المصرفية والخدمات الرقمية:** بمناسبة مواسم السفر والإجازات، حث البنك عملاءه على استخدام تطبيق "CBK Mobile" لمتابعة العمليات فور حدوثها، مع التوصية باستخدام بطاقات الدفع المسبق كخيار آمن للتسوق الإلكتروني. كما قدم نصائح تشغيلية تشمل تحديث البيانات، وإدارة الحدود الائتمانية، والخطوات الفورية الواجب اتخاذها في حال فقدان البطاقة، مثل إلغاء تفعيلها عبر التطبيق والتواصل المباشر مع مركز الخدمة.
- **حماية البيانات والأمن السيبراني:** أكد البنك عبر مختلف منصاته الرقمية وتصاريحه الصحفية على ضرورة الحفاظ على سرية البيانات الشخصية والمصرفية، محذراً من أساليب الاحتيال المستحدثة مثل "التصيد الإلكتروني". كما تضمنت الحملات إرشادات حول كيفية التحقق من صحة المواقع والروابط الإلكترونية، وتجنب مشاركة رموز التفعيل (OTP) أو الأرقام السرية مع أي جهة كانت.

- **توفير قنوات لاستلام بلاغات الاحتيال** مع خطوط اتصال ودعم مخصصة للعملاء للحصول على المساعدة الفورية في حالة الاشتباه أو التعرض لمحاولات أو معاملات احتيالية.
- **مكافحة الاحتيال والجرائم المالية**: حرص البنك على رفع مستوى الوعي بمخاطر التعامل مع الجهات غير المرخصة، محذراً من الاستثمارات غير الآمنة مثل العملات الافتراضية، وعمليات "تكييش القروض"، والجرائم المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- **التوعية من الاحتيال العقاري**: قدم البنك نصائح وقائية لتجنب الاحتيال العقاري عبر منصات التواصل الاجتماعي، مؤكداً على أهمية التحقق من الجوانب القانونية للعقارات والتعامل حصراً مع شركات موثوقة.

وتعكس هذه الجهود التزام البنك بتوفير بيئة مصرفية آمنة وموثوقة للعملاء.

قطاع الخدمات المصرفية للشركات

يواصل قطاع الخدمات المصرفية للشركات تعزيز رؤيته الهادفة إلى توسيع نطاق الدعم الائتماني لقاعدة عملائه على الرغم من بيئة الأعمال التي تتسم بالكثير من التحديات، حيث يسعى القطاع إلى تحقيق التوازن الأمثل بين المخاطر والعوائد من خلال التركيز على تمويل الأصول عالية الجودة التي تدعم القطاعات الاقتصادية المستهدفة. على مدار العام، ركز القطاع جهوده على تحسين جودة المحفظة الائتمانية من خلال خفض نسبة القروض غير المنتظمة، وكذلك التركيز على الكيانات التشغيلية ذات المردود الاقتصادي واسع النطاق. كما واصل القطاع دعم خطة التنمية طويلة الأجل لدولة الكويت تحت مظلة رؤية الكويت 2035، سواء من خلال التمويل المباشر أو بالمشاركة في القروض المشتركة لتمويل المشاريع الكبرى الحكومية وشبة الحكومية ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وقد أثمرت هذه الجهود الناجحة عن تقديم التمويل لمشاريع جديدة بلغت قيمتها نحو 1.3 مليار دينار كويتي موزعة على مجموعة كبيرة من العملاء بالكويت وضمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

واستكمالاً لهذه المبادرات، يسعى قطاع الخدمات المصرفية للشركات باستمرار إلى تصميم وضبط عروض المنتجات بما يتناسب مع التفضيلات التمويلية للعملاء، مع توفير مجموعة كبيرة من الخدمات لتسهيل تنفيذ معاملاتهم التجارية. وتتضمن هذه الخدمات تمويل إصدار السندات والاكتتابات العامة، وتقديم خيارات تمويلية هيكلية عبر وحدة إدارة الثروات. ويعمل فريق القطاع على ضمان مشاركة عملاء البنك بطرح مجموعة كبيرة من عروض السندات بالسوق، مما يؤمن عوائد مجزية على المدى الطويل.

إن تقديم هذه الحلول يعتمد على خبرة وتفاني فريق قطاع الخدمات المصرفية للشركات المكون من مهنيين ذوي مهارات عالية يتمتعون بخبرة واسعة في إدارة علاقات العملاء وتقديم حلول هيكلية عبر ست وحدات أعمال متخصصة تلبي احتياجات القطاعات المختلفة. وتركز وحدة التحليل الائتماني المتخصصة داخل القطاع على إجراء تحليلات مالية وتقييم قطاعي شامل للمخاطر للعملاء لتعزيز العروض الائتمانية الشاملة المقدمة من قبل فريق الأعمال. وبالتوازي، يلعب مكتب خدمات الشركات دوراً جوهرياً في الاضطلاع بالعمليات اليومية والمعاملات المصرفية والاستفسارات المتعلقة بالعملاء من الشركات من خلال قنوات الاتصال أو من خلال خدمة العملاء بشكل مباشر.

وفي إطار المسؤولية الاجتماعية، بادر قطاع الخدمات المصرفية للشركات بتنظيم ندوة حول "تعزيز الاستدامة في الأعمال" بهدف إلقاء الضوء على الجوانب والمتطلبات الأساسية ذات الصلة بعناصر الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG) وتوعية العملاء من الشركات بهذه الجوانب وإدارة المخاطر لديهم تماشياً مع تعليمات بنك الكويت المركزي في هذا الشأن. كما أطلق القطاع محتوى معلوماتي في صورة رسوم توضيحية (إنفوجرافيك) لعملائه ضمن حملة "لنكن على دراية" لرفع الوعي بالمتطلبات الرقابية لبنك الكويت المركزي. وتمثل هذه المبادرات جزءاً من جهودنا المتواصلة لتعزيز الشفافية ونشر المعرفة لضمان إطلاع العملاء على المتطلبات المنظمة لعلاقتهم المصرفية مع البنك.

وبالتطلع نحو المستقبل، يحرص قطاع الخدمات المصرفية للشركات على أن يظل لاعب محوري في قطاع الخدمات المصرفية بالكويت من خلال المشاركة في تحقيق الخطة الاقتصادية للدولة وتعزيز النمو المستدام بما يتوافق مع رؤية الكويت 2035. ويظل التوجه نحو التحول الرقمي أولوية قصوى لدينا، لمساعدة عملائنا على التعامل بفعالية وثقة عبر منصات رقمية متطورة تلبي متطلبات أعمالهم.

قطاع الخدمات المصرفية الدولية

يحتفظ البنك التجاري الكويتي بعلاقات عمل متميزة ووطيدة مع البنوك والمؤسسات المالية سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي وكذلك مع الشركات متعددة الجنسيات، وهو ما يعزز جهود ومساعي البنك تجاه دعم عملائه والمتعاملين معه في مزاولة أنشطتهم وتلبية احتياجاتهم المصرفية الدولية، وكذلك توسيع نطاق أعمال البنك المصرفية على المستوى الخارجي.

ويعمل قطاع الخدمات المصرفية الدولية ("القطاع") على تيسير إجراء المعاملات المصرفية التي تتم خارج دولة الكويت، سواء تلك التي تتم لصالح البنك أو لصالح العملاء، وذلك عن طريق الاحتفاظ بقاعدة كبيرة من الأنشطة والأعمال المتبادلة مع كل من البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية. ويساهم القطاع في تطبيق السياسات والخطط الاستراتيجية للبنك لتنويع مخاطر الانكشافات الائتمانية على مستوى القطاعات الجغرافية وقطاعات النشاط من خلال المشاركة في مجموعة متنوعة من عمليات الإقراض الثنائية والمشتركة خارج الكويت. بالإضافة إلى ذلك، يقوم القطاع بدعم الاحتياجات المصرفية المختلفة للشركات متعددة الجنسيات من خلال منحهم تسهيلات ائتمانية معدة خصيصاً لتلبية متطلباتهم التمويلية المتعلقة بأعمالهم داخل الكويت، ويقوم القطاع أيضاً بتمويل المشاريع داخل وخارج الكويت والتي تكون ذات أهمية استراتيجية للدولة.

لقد شهد الاقتصاد العالمي في عام 2025، إلى حد كبير، تشابك الأحداث الجيوسياسية، إضافة إلى السياسات التجارية الحمائية التي تبنتها الدول، وهذه الظروف مجتمعة شكلت تحديات كبيرة لجهود النمو. علاوة على ذلك، أدى شح الأصول عالية الجودة في المنطقة إلى أن أصبح سوق القروض مواتي بشكل أكبر لمصلحة المقترضين، مما دفع هوامش الائتمان للانخفاض على الرغم من حالة الضبابية وعدم اليقين التي تهيمن على الاقتصادي الكلي. وفي ضوء دراسة وتحليل مؤشرات الأحداث العالمية، انتهج قطاع الخدمات المصرفية الدولية منهجاً يتسم بالحيطة والحذر الشديد خلال عام 2025 مع السعي لتجنب الإفراط في النمو غير المدروس. غير أن النصف الثاني من العام شهد بعض الانفراج مع تراجع حدة حالة الضبابية وعدم اليقين السائدة إلى حد ما. واستمر القطاع في التركيز على مجموعة العملاء المستهدفين التي تشمل البنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا، بالإضافة إلى مؤسسات التمويل التنموية متعددة الأطراف. ولذلك، بلغ حجم القروض الجديدة الممنوحة خلال العام من قبل القطاع حوالي 210 مليون دينار كويتي (ما يعادل حوالي 700 مليون دولار أمريكي)، إلا أن القروض التي حلت آجالها البالغة حوالي 80 مليون دينار كويتي (ما يعادل حوالي 270 مليون دولار أمريكي) قد خفضت بشكل جزئي هذه الإضافات الجديدة من القروض الممنوحة.

إن نشاط المشاريع في الكويت يكتسب زخماً ملحوظاً، حيث تقوم الحكومة والجهات التابعة لها بطرح العديد من المشاريع في إطار هيكل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكذلك العقود في مجال الهندسة والتوريدات والإنشاءات. ونظراً للطبيعة الاستراتيجية لهذه المشاريع بالنسبة لدولة الكويت، يسعى قطاع الخدمات المصرفية الدولية بنشاط للمشاركة في تمويل تلك المشاريع. ومن المحتمل بدأ عملية الإقراض في إطار هذه المشاريع مع النصف الثاني من عام 2026، وهذه المشاريع تمثل فرصة عمل للقطاع لتأمين مصدر دخل ثابت في السنوات القادمة. ومن أبرز هذه المشاريع محطة الزور المتكاملة لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه، ومشروع الدبدبة للطاقة الشمسية، ومحطة الخيران المتكاملة لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه، ومركز التجميع بشركة نفط الكويت، وغيرهم.

خلال العام، استفاد القطاع من علاقاته المتميزة مع البنوك الأوروبية في إصدار خطاب ضمان بقيمة كبيرة لصالح إحدى الوزارات في دولة الكويت، حيث اقتنص البنك هذه الفرصة في ظل منافسة شديدة مع البنوك المحلية والإقليمية. وواصل القطاع دعم صادرات النفط من قبل مؤسسة البترول الكويتية عن طريق تمرير كتب الاعتماد الصادرة من بنوك أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما أسفر عن تحقيق دخل جيد من الرسوم والعمولات للقطاع خلال عام 2025. وكذلك نمت محفظة الأصول غير النقدية لدى قطاع الخدمات المصرفية الدولية بأكثر من 250 مليون دينار كويتي خلال العام.

هذا، وقد واصل القطاع دعم الشركات متعددة الجنسيات العاملة في تنفيذ مشاريع متنوعة في الكويت من خلال منح التسهيلات الائتمانية لهذه الشركات لإصدار الضمانات الخاصة بالمشاريع. كما استمر القطاع في دعم الأطراف المقابلة المشاركة في تنفيذ أعمال استراتيجية مثل صادرات النفط من مؤسسة البترول الكويتية ودعم تنفيذ مشروع أم الهيمان الاستراتيجي بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في الكويت. ومن خلال مجموعة من المعاملات النقدية وغير النقدية، حافظ القطاع على جودة محفظة الأصول لديه واستمر في المساهمة في تحقيق الربحية العامة للبنك. ويواصل القطاع الاستفادة بشكل فعال من قاعدة علاقاته القوية مع العملاء لجذب الودائع للبنك، وبالتالي المساهمة في تعزيز وضع السيولة لديه.

وسوف تستمر جهود القطاع الرامية إلى تحقيق نمو مدروس في محفظة الأصول مع أخذ الحيطة والحذر بالبناء على الزخم القائم من خلال عمليات الإسناد والمشاركة في المعاملات والصفقات الدولية على أساس اقتناص الفرص بناءً على التحليل الشامل للمخاطر والعائد. وسوف يسعى القطاع أيضاً نحو تحديد عوامل ومصادر جديدة ومحتملة للإيرادات للبنك مع التركيز على التحسين المستمر للقدرات التشغيلية لدى القطاع.

قطاع الخزينة والاستثمار

عام 2025: مرحلة فارقة في الاستراتيجية الاستباقية لقطاع الخزينة والاستثمار

يعتبر عام 2025 محطة محورية في مسيرة البنك، تميز بأداء استثنائي في إدارة السيولة وخفض تكاليف التمويل. فمن خلال تنفيذ خطة استراتيجية تطلعية، لم يعزز البنك وضعه المالي فحسب، بل حقق أيضاً أعلى مستويات الكفاءة التشغيلية، وقد تحقق هذا النجاح بفضل منهجية تتكون من ثلاث محاور هي: تنويع قاعدة التمويل، واقتناص الفرص لإعادة التفاوض على الديون، والمشاركة الاستراتيجية مع المستثمرين الدوليين.

- **تنويع قاعدة التمويل**:

في خطوة لتعزيز المرونة وضمان الاستقرار على المدى البعيد، عمل البنك على توسيع وتنويع مصادر التمويل. ومن خلال اللجوء إلى عمليات إعادة الشراء الجديدة طويلة الأجل، وشهادات الإيداع الدولية بعملات متعددة بالإضافة إلى القروض الثنائية والقروض المشتركة، نجح البنك في تقليل اعتماده على أي مصدر واحد للتمويل. إن نهج التنويع الاستراتيجي الذي يتبعه البنك لا يحميه من اضطرابات السوق المحتملة فحسب، وإنما يضمن أيضاً مستوى مستقر ومتوقع من السيولة، وهذا الأمر بالغ الأهمية في سوق متقلبة تتباين فيها سياسات البنوك المركزية وتظل مسارات أسعار الفائدة غير مؤكدة.

- **الإدارة الاستباقية للديون وخفض التكاليف**

استفاد قطاع الخزينة والاستثمار من ظروف السوق، وتحديداً خلال فترة انخفاض هوامش الائتمان، لإعادة التفاوض بشأن الديون القائمة مرتفعة التكلفة. وهذا النهج الاستباقي منح البنك الفرصة لتأمين تمويلات جديدة بأسعار فائدة أقل وفترات أطول لاستحقاق السداد. وهذا أدى إلى خفض التكلفة الإجمالية لتمويل البنك بشكل مباشر، إضافة إلى توسيع وتنويع نطاق التزاماته وإطالة آجالها، مما يعطيه مرونة مالية

أكبر في تنفيذ مبادرات النمو المستقبلية، وهذه القدرة على خفض النفقات مع إطالة أجل الالتزامات تمثل إنجازاً بارزاً في سوق تنافسية. ونظراً للثقة الكبيرة التي يتمتع بها البنك في الأسواق وقدراته التمويلية الاستراتيجية، فقد نجح في تنفيذ قرض مشترك بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لأجل خمس سنوات، حيث حظي هذا الإصدار بإقبال كبير من المستثمرين على الاكتتاب واستطاع البنك الحصول على القرض بسعر فائدة متميز بصورة نسبية، ما يعزز متانة وقوة وضعه التمويلي.

- **نجاح جولة العروض التقديمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ دون الترويج لصفقة محددة**

تعاون قطاع الخزينة والاستثمار مع قطاع الخدمات المصرفية الدولية، في إطار جهود منسقة، لإجراء جولة عروض وتواصل فعالة وناجحة غير مخصصة لصفقة محددة مع مستثمرين في الأسواق الرئيسية بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك شانغهاي، وتايبيه، وهونغ كونغ، وسنغافورة. ورغم أن هذه المبادرة لم تكن مرتبطة بجهود محددة لجمع التمويل، إلا أنها حققت عدة أهداف رئيسية كما يلي:

تعزيز العلاقات مع المستثمرين: تعزيز الشفافية وتوطيد العلاقات مع الجهات المستثمِرة الحالية والمحتملة.
تقييم اتجاهات وتوجهات السوق: أسفرت جولة العروض التقديمية عن جمع معلومات وأراء قيّمة من المستثمرين فيما يتعلق باستراتيجية البنك وأدائه، مما يساعد على اتخاذ القرارات المستقبلية.
بناء الثقة مع المستثمرين: من خلال عرض الأداء التشغيلي القوي للبنك ورؤيته الاستراتيجية، نجح البنك في تعزيز الثقة به بين قاعدة متنوعة من المستثمرين الدوليين.

هذه المبادرة الاستراتيجية قد مهدت الطريق للأنشطة المستقبلية للحصول على التمويل، وعززت بشكل كبير مكانة البنك في مجتمع المال العالمي.

كما نجح البنك في إطلاق برنامج شهادات إيداع بعملات متعددة، حيث يتمتع البرنامج بتصنيف ائتماني مرتفع وبقيمة إجمالية تبلغ مليار دولار أمريكي. وقد سبق طرح البرنامج تنفيذ جولة عروض تقديمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ دون الترويج لصفقة محددة. ومن خلال هذه المبادرة، تمكن البنك من استبدال جزء كبير من التزاماته ذات التكلفة المرتفعة بشهادات الإيداع التي تم إصدارها مؤخراً بتكلفة أقل نسبياً، حيث يحقق هذا البرنامج بفعالية الأهداف الاستراتيجية التالية للبنك:

- **التنويع**: التنويع الكبير في قاعدة وآجال وعملات التمويل الذي يحصل عليه البنك، ونطاقه الجغرافي.
- **الكفاءة في إدارة التكاليف**: تحسين صافي هامش الفوائد التي يحققها البنك من خلال استبدال مصادر التمويل ذات التكلفة المرتفعة ببدائل أقل تكلفة.
- **الحجم والنطاق**: إنشاء منصة تمويل قابلة للتوسع بمليارات الدولارات مع إمكانية أكبر للوصول إلى أسواق الدين.

هذه المجموعة من الإجراءات الاستراتيجية - تنويع مصادر التمويل، وإدارة الديون بشكل استباقي، والتواصل الفعال مع قاعدة أوسع من المستثمرين - أسفرت عن عام استثنائي على صعيد إدارة السيولة وتكلفة إدارة التمويل. إن هذه الإنجازات لم تعزز السلامة المالية للبنك على المدى القصير فحسب، وإنما وضعته أيضاً على مسار الاستقرار والنمو المستدام على مدى السنوات القادمة.

بالإضافة إلى ذلك، ومع آخر إصدار لسندات الخزانة من قبل بنك الكويت المركزي منذ شهر يونيو 2025، فإنه من المتوقع أن يحقق البنك عوائد أفضل على أرصدة الاحتياطات، ومن المتوقع أن يؤدي هذا الدخل الإضافي إلى تحسين إدارة السيولة والتكلفة الإجمالية للتمويل لدى البنك.

وبهدف تعزيز جودة الخدمات المقدمة من قطاع الخزينة والاستثمار للعملاء على مدار الساعة، فقد قام القطاع بتطوير منصة إلكترونية لعمليات القطع الأجنبي ودمجها في النظام المصرفي الأساسي، حيث توفر هذه المنصة للعملاء وبصورة آلية لحظية أسعار صرف القطع الأجنبي بهوامش ربحية مجزية. إن خاصية التحوط التلقائية التي توفرها هذه المنصة تساعد البنك على إدارة مخاطر السوق بصورة فعالة.

هذا، ويستفيد قطاع الخزينة والاستثمار من تقنيات التداول المتقدمة، بما في ذلك Reuters FX وBloomberg و360T، بالإضافة إلى المنصات الإلكترونية الرئيسية الخاصة التي تتوفر لدى البنك، وذلك لضمان تنفيذ عمليات التداول بصورة سريعة وفعالة. إن كفاءة نظم قطاع الخزينة والاستثمار المزودة بخصائص التحكم والرقابة الفعالة المتعلقة بتلك النظم، بالإضافة إلى بيئة عمل تحد من استخدام المطبوعات الورقية، تضمن التميز التشغيلي لدى البنك. إن المعالجة الآلية التي يوفرها نظام إدارة الخزينة تؤدي إلى تعزيز الكفاءة بشكل كبير وخفض التكاليف وتقليل الأخطاء، ويلتزم البنك بدمج الابتكارات الرقمية الجديدة بشكل مستمر للحفاظ على ميزته التنافسية.

ويعمل بقطاع الخزينة والاستثمار مجموعة من المتداولين المهنيين أصحاب الخبرات المتميزة الذين يقومون بأداء المهام والوظائف الأساسية لدى القطاع من خلال:

- **مكتب عمليات القطع الأجنبي**: يتضمن أنشطة التداول وأعمال التغطية فيما يتعلق بالعمليات الفورية والعمليات الآجلة وعمليات مقايضة القطع الأجنبي.
- **مكتب سوق النقد والدخل الثابت**: يتناول الاهتمام بإدارة تدفق النقدية لحسابات النوسترو وعمليات الإقراض والاقتراض فيما بين البنوك والأوراق المالية ذات العائد الثابت، والسيولة، وإدارة النسب الرقابية الأخرى ذات الصلة، والتحوط ضد مخاطر السوق باستخدام عمليات المقايضة، والمحفظة الاستثمارية، والقروض الثنائية/ المجمعة (عمليات الاقتراض) والودائع المهيكلة واتفاقيات إعادة الشراء المتجددة واتفاقيات إعادة شراء السندات لأجل.
- **مكتب مبيعات الخزينة والاستثمار**: يعمل على الاهتمام بتلبية متطلبات العملاء من الشركات وتقديم أنواع مختلفة من منتجات الخزينة والاستثمار مثل الودائع والعمليات الفورية للقطع الأجنبي والعمليات الآجلة وعمليات مقايضة القطع الأجنبي، وكذلك

عمليات مقايضة أسعار الفائدة وغيرها من المنتجات الأخرى. كما يقوم المكتب بإدارة المحفظة الاستثمارية مثل الأسهم المسعرة وغير المسعرة والأصول الجاهزة للبيع ويتداول بشكل نشط في سوق الأسهم المدرجة وفقاً لسياسة تداول الأسهم.

وقد حقق البنك من خلال جهود قطاع الخزينة والاستثمار نمواً في ودائع العملاء غير المقيمين والقروض الثنائية والقروض المجمعة واتفاقيات إعادة الشراء المتجددة واتفاقيات إعادة الشراء لأجل ومحفظة السندات السيادية بالدولار الأمريكي والأرباح الناشئة عن التعاملات بالقطع الأجنبي.

إن ارتفاع معدل الكفاءة الإنتاجية والالتزام التام بالمتطلبات الرقابية وأفضل المستويات والممارسات المهنية والأخلاقية، بالإضافة إلى تطبيق أحدث الوسائل التكنولوجية، كانت بمثابة عوامل دفع قوية ساعدت قطاع الخزينة والاستثمار على تحقيق أهدافه ضمن الاستراتيجية العامة للبنك.

قطاع إدارة المخاطر

يرى البنك التجاري أن إدارة المخاطر تشكل جزءاً لا يتجزأ من أنشطة الأعمال المستمرة وعملية اتخاذ القرار. ومن ثم، فإن الأداء المستدام والسليم للبنك يعتمد على القدرة على تحديد وإدارة المخاطر بنجاح على جميع المستويات من خلال تطبيق أساليب وممارسات وثقافة إدارة المخاطر بصورة حصيفة.

تتمثل الأهداف الأساسية لقطاع إدارة المخاطر لدى البنك في توقع المخاطر من خلال مجموعة من الإجراءات والنماذج والتقييمات ثم قياس وتخفيف تأثير المخاطر المحددة أو الناشئة، والمراقبة الملائمة للمخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها البنك من حيث العوامل الداخلية والخارجية. إن التصنيفات العامة للمخاطر تشمل المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر أمن المعلومات.

هيكل قطاع إدارة المخاطر واستقلالية أعماله

يعد قطاع إدارة المخاطر بالبنك قطاع مستقل بذاته ويعمل بتبعية وظيفية مباشرة للجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ويتبع بصفة إدارية وتنظيمية لرئيس مجلس الإدارة. إن قطاع إدارة المخاطر بالبنك هو قطاع مركزي يرأسه رئيس مدراء المخاطر يساعده نائب رئيس مدراء المخاطر، ويقدم آراء مطلعة ومشورة استباقية بشأن اتخاذ قرارات قطاع إدارة المخاطر للأعمال التي تكتنفها المخاطر والتي تمارسها قطاعات وإدارات النشاط بالبنك، بالإضافة إلى رفع تقارير عن وضع المخاطر لدى البنك وضمان توفر خطط العمل لتخفيف تلك المخاطر.

ولتطوير ودمج عمليات إدارة المخاطر على مستوى البنك بحيث يتم اتخاذ القرارات بعد دراسة مستنيرة، تم تنظيم وتجميع أدوار ومهام قطاع إدارة المخاطر ضمن ثلاث فئات رئيسية هي: إدارة المخاطر الائتمانية (CRM)، وإدارة المخاطر غير المالية (NFRM) ، وإدارة المخاطر المؤسسية (ERM) على النحو المبين أدناه:

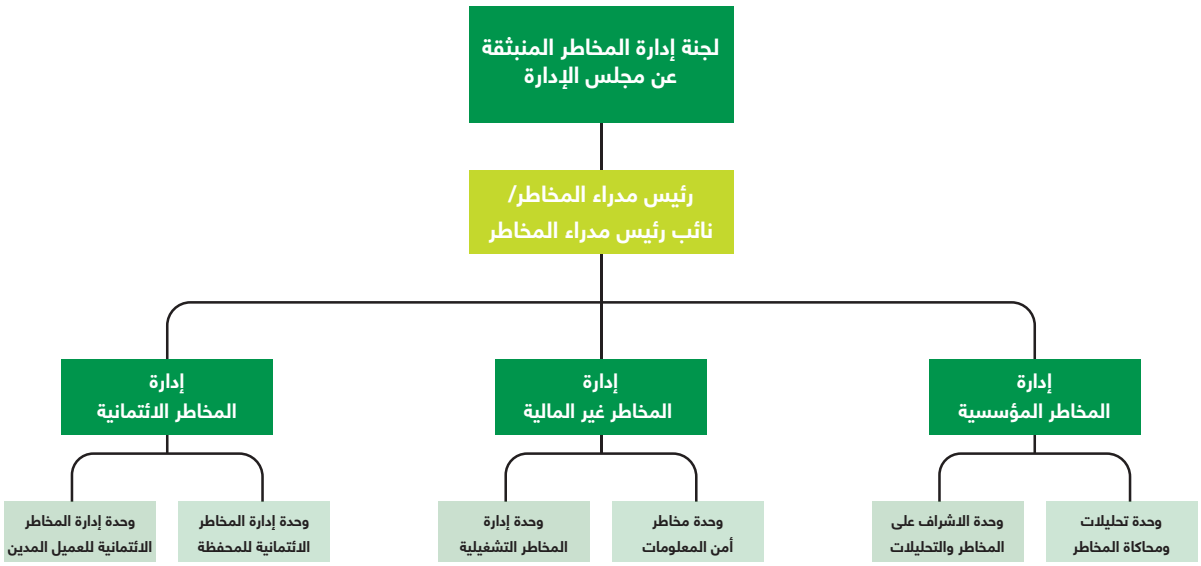

ويعمل قطاع إدارة المخاطر - الذي يضم فريقا من المتخصصين ذوي الخبرة والمهارة في إدارة المخاطر - على القيام بمهامه الموكلة إليه في تقييم ومتابعة والتوصية بالاستراتيجيات المطلوبة للرقابة على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر أمن المعلومات والمخاطر المؤسسية والمخاطر الأخرى ذات الصلة ضمن إطار محكم وواضح من الممارسات والسياسات والإجراءات.

كما واصل قطاع إدارة المخاطر خلال عام 2025 العمل مع القطاعات والإدارات المختلفة على تطبيق منهجية إدارة المخاطر بصورة استباقية وحصيفة. ومن خلال رؤية مستقبلية للأحداث الجارية، قام القطاع بمراجعة العديد من السياسات وبيان نزعة البنك تجاه المخاطر والحدود الداخلية والانكشافات

لبعض المخاطر العالية والقطاعات المعرضة للمخاطر وفئات الأصول لضمان الإدارة الفعالة للمخاطر. ويسعى القطاع إلى توفير القدرات والموارد اللازمة بما يضمن التحديد المبكر والتخفيف الفعال للانكشافات الائتمانية التي قد تظهر عليها مؤشرات التعثر والإخلال. إن أحد الجهود الرئيسية لقطاع إدارة المخاطر تكمن في العمل مع جميع قطاعات الأعمال التي تكتنفها المخاطر بغرض أساسي وهو التعرف على المخاطر الناشئة التي قد يتعرض لها البنك وتقديم التوصيات المناسبة للتخفيف منها.

إدارة المخاطر الائتمانية (CRM)
تضم إدارة المخاطر الائتمانية الوحدات التالية:

1. وحدة إدارة المخاطر الائتمانية للعميل المدين (OCRM): تركز الإدارة بشكل خاص على التقييم والمراجعة السابقة واللاحقة لعملية منح الائتمان وتقييم التسهيلات الائتمانية التي تمنحها قطاعات الأعمال بما في ذلك تقييم خطوط الائتمان لمختلف الدول والبنوك وكذلك عروض الاستثمار وفقاً للسياسات الائتمانية والاستثمارية.

2. وحدة إدارة المخاطر الائتمانية للمحفظة (PCRM): هذه الوحدة هي المسؤولة عن مراقبة المحفظة الائتمانية والاستثمارية للبنك وفقاً للمعايير / الحدود العامة المنصوص عليها في السياسات المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، تضطلع الوحدة بتقديم رأي مستقل إلى إدارة البنك بشأن المخاطر بهدف تحسين جودة المحفظة الائتمانية بصفة عامة وبيان أي إشارات للإنذار المبكر ووسائل تخفيف المخاطر الموصى بها.

إدارة المخاطر غير المالية (NFRM)
تضم إدارة المخاطر غير المالية الوحدات التالية:

1. وحدة إدارة المخاطر التشغيلية (ORMD): هذه الوحدة مسؤولة عن متابعة وقياس وإعداد التقارير المتعلقة بالمخاطر التشغيلية للبنك، بما في ذلك مخاطر الاحتيال. تقوم إدارة المخاطر التشغيلية بجمع البيانات المتعلقة بالمخاطر التشغيلية من خلال التقييم الذاتي للمخاطر ونظم الرقابة (RCSA) ومؤشرات المخاطر الرئيسية (KRI) وأعمال مراجعة الإجراءات والمنتجات الجديدة والعمليات التي انطوت على مخاطر وتم الإبلاغ عنها "وقائع المخاطر". كما تضطلع إدارة المخاطر التشغيلية بمسؤولية إدارة النواحي التأمينية المرتبطة بأعمال البنك والتنسيق بشأن خطة استمرارية الأعمال (BCP) على مستوى البنك والتأكد من إجراء الاختبارات ذات الصلة بتلك الخطة بصفة منتظمة.

2. وحدة مخاطر أمن المعلومات (ISD): هذه الوحدة مسؤولة عن تحديد ومراقبة وقياس ورفع تقارير بشأن كافة المخاطر المرتبطة بأمن المعلومات على مستوى البنك - مثل التهديدات الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها البنك سواء كانت بشكل متعمد أو بصورة غير مقصودة - لضمان توافر معايير الأمان للأصول المعلوماتية. كما تقوم وحدة مخاطر أمن المعلومات بإعداد والاحتفاظ بالسياسات والإجراءات المتعلقة بأمن المعلومات مع إجراء التقييمات الفنية اللازمة بهدف حماية الأصول المعلوماتية لدى البنك. وتقوم الوحدة برفع تقارير دورية إلى كل من لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ومجلس الإدارة حول قدرة البنك على إدارة أمن المعلومات ومخاطر الأمن السيبراني.

وقامت الوحدة، بالتعاون مع قطاع الموارد البشرية، بتطوير وتقديم برامج توعية معدة خصيصاً لجميع الموظفين لترسيخ ثقافة الوعي بأمن المعلومات على مستوى البنك. هذا، وقد عملت الوحدة أيضاً على ضمان وفاء البنك بمتطلبات شهادة الاعتماد والالتزام بمعايير أمن المعلومات في صناعة بطاقات الدفع PCI-DSS لحماية بيانات العملاء، وكذلك الحصول على شهادة الأيزو ISO 27001 ومتطلبات شهادة سويفت SWIFT CSP، إضافة إلى الوفاء بمتطلبات بنك الكويت المركزي بشأن وثيقة إطار الأمن السيبراني.

إدارة المخاطر المؤسسية (ERM)
هذه الإدارة هي المسؤولة عن تقديم منظور متكامل وشامل على مستوى المحفظة للمخاطر الجوهرية التي يتعرض لها البنك من خلال تطوير رؤية مؤسسية شاملة لجميع المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على الأهداف الاستراتيجية وجدوى أعمال البنك. تتكون هذه الإدارة من وحدتين مترابطتين ومتداخلتين هما:

1. وحدة الإشراف على المخاطر والتحليلات: تركز بشكل أساسي على تقييم التعليمات الجديدة/ التغييرات على التعليمات القائمة، وبالتالي وضع/ تطوير منهج لاستجابة سياسة إدارة المخاطر لهذه التغيرات. وهذه الوحدة مسؤولة أيضاً عن إعداد تقارير إدارة المخاطر بشكل سليم وفي الوقت المناسب مع تقديم بيانات وتفاصيل تستند إلى تحليلات وصفية.

2. وحدة تحليلات ومحاكاة المخاطر: تركز على التحليلات التطلعية (رؤية مستقبلية) والوصفية (للمحاكاة والتحسين)، وتطوير النماذج المالية لتقديم رؤى تطلعية واستباقية.

إن إدارة المخاطر المؤسسية من خلال وحداتها المترابطة هي المسؤولة عن عمليات الاحتساب والمراقبة الدورية للنسب المالية، ورفع التقارير بشأن معايير قياس مخاطر السوق والسيولة ومعدلات أسعار الفائدة، بالإضافة إلى مختلف معايير ومقاييس نزعة المخاطر. وتقوم الإدارة باحتساب رأس المال الداخلي المطلوب لمواجهة المخاطر المختلفة وفقاً لخطة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال لدى البنك ICAAP، وتضطلع بالمسؤولية عن إجراء اختبارات الضغط ورفع تقارير بشأنها إلى لجنة الموجودات والمطلوبات ALCO ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة BRMC ومجلس الإدارة وبنك الكويت المركزي. كما تعقد الإدارة اجتماعات دورية للجنة الموجودات والمطلوبات ALCO ولجنة الائتمان والاستثمار CIC بشأن البنود المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية للبنك، وتقوم أيضاً بإعداد تقرير شهري بشأن إدارة المخاطر والذي يتم تعميمه على أعضاء لجنة الموجودات والمطلوبات ALCO. كما تقدم الإدارة المدخلات/البيانات الكمية الأساسية اللازمة مثل احتمالية التعثر عن السداد وقيمة الخسارة عند التعثر لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9، وتنفذ الإدارة الكثير من المشاريع الخاصة ذات الصلة بإدارة المخاطر التي تتضمن تحليلات ومحاكاة المخاطر بهدف تقييم المخاطر من منظور كمي.

وإلى جانب الأدوار والوظائف المنوطة بقطاع إدارة المخاطر، فإن إطار حوكمة إدارة المخاطر لدى البنك يشكل هيكل هرمي على قمته مجلس الإدارة، ويضم عدداً من اللجان التابعة لمجلس الإدارة مثل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة وكذلك الإدارة التنفيذية لغرض منح الموافقات الائتمانية اللازمة وإعداد ورفع التقارير. ويشتمل التقرير السنوي للبنك، ضمن قسم الحوكمة، على شرح مفصل لهيكل الحوكمة.

التعامل مع مختلف أنواع المخاطر ومعالجتها:

تعرض المعلومات المبينة أدناه أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك وكيفية التعامل معها:

أ. المخاطر الائتمانية

في حين أن عمليات الإقراض (داخل وخارج الميزانية العمومية) الممنوحة للأطراف المقابلة يتم اعتمادها بصورة صارمة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، إلا أن إدارة المخاطر الائتمانية تضمن وضع السياسات والإرشادات والعمليات والإجراءات الملائمة لتقييم أنشطة الإقراض بشكل شامل مع مراجعة دورية وتحديث لعمليات وآليات وأساليب التقييم الائتماني.

إن سياسات الإقراض التي تقوم بإعدادها قطاعات الأعمال، وكذلك سياسة إدارة المخاطر الائتمانية، تضع المبادئ الإرشادية لأنشطة الإقراض وأسس قياس ومراقبة وإدارة المخاطر الائتمانية، وتبين سياسات الإقراض الإرشادات اللازمة لتحديد معايير الإقراض.

إن سياسات الإقراض تدعمها وتكملها سياسة إدارة المخاطر الائتمانية التي تضع البنية الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية وتتضمن أدوات تصنيف المخاطر وتحليل المحفظة الائتمانية وإجراء تقييمات ائتمانية مستقلة. كما يتم وضع حدود داخلية لتخفيف التركز الائتماني وتحسين جودة الائتمان، ولا يتم منح الموافقات الائتمانية إلا بعد إجراء دراسة تفصيلية نافية للجهالة للعروض الائتمانية وتأخذ في الحسبان عمليات المراجعة التي تتم بصورة مستقلة عن وحدات الأعمال التي تنطوي أنشطتها على المخاطر. وتتضمن الدراسة النافية للجهالة تقييماً لنوعية المعلومات المالية والأداء المالي التاريخي للمنشأة الراغبة في الحصول على الائتمان والتوقعات المستقبلية والغرض من التسهيلات وهيكل التسهيلات الائتمانية وارتباطها باحتياجات العمل والخبرة التي تمتلكها إدارة المنشأة ومصادر السداد المحددة والضمانات المتاحة وعناصر الدعم الائتمانية الإضافية المتوفرة وخلافه. بالإضافة إلى ذلك، يتم إجراء مراجعات شاملة لاحقة للموافقة على الائتمان سواء على مستوى المحفظة الائتمانية أو بصورة انتقائية على مستوى كل عميل على حدة، وذلك بهدف المتابعة والمراقبة الفعالة للمخاطر التي قد تتعرض لها المحفظة الائتمانية.

إن عملية تحليل المخاطر تضمن توافق وتناسب الحدود المعتمدة مع وضع المخاطر المرتبطة بالأطراف المقابلة. وبخلاف الحدود المسموح بها للإقراض، على أساس إفرادي، أي بالنسبة لكل عميل على حدة، فقد تم وضع حدود لمخاطر الانكشاف على مستوى المحافظ الائتمانية الكبيرة بالنسبة للقطاعات التي تنطوي أنشطتها على مخاطر عالية وتتم متابعة ومراقبة مخاطر الانكشاف على هذه القطاعات بصورة مستمرة. ويتم وضع حدود الإقراض المرتبطة بالدول، استناداً إلى تقييم المخاطر الداخلية وتقييم المخاطر السيادية من قبل وكالات التصنيف الائتماني الخارجية، لضمان التنوع والتوزيع المناسب للمحفظة فيما يرتبط بالتصنيفات السيادية ومخاطر الانكشافات الجغرافية المرتبطة بالدول. كما يقوم قطاع إدارة المخاطر بتطبيق نموذج تقييم مخاطر القطاعات والذي يوفر مزيداً من الدقة والتفاصيل عند تقييم مخاطر قطاعات النشاط الاقتصادي.

ويقوم البنك بقياس رأس المال الداخلي المعرض لمخاطر الائتمان، وكذلك مخاطر الإقراض تجاه العميل وتركز الضمانات، وفقاً لمقررات الركن الثاني من معايير "بازل 3". ويتم قياس مخاطر التركز الائتماني باستخدام نموذج يحدد وبشكل شامل مخاطر التركز الائتماني على أساس العميل والقطاع والتوزيع الجغرافي.

ب. مخاطر السوق

إن الانكشاف على مخاطر السوق لدى البنك يتضح في محافظ الأسهم والقطع الأجنبي التي يتم التداول فيها بصورة كبيرة، وكذلك المراكز الأخرى التي تستمد قيمها العادلة مباشرة من معايير السوق.

ويقوم البنك بتطبيق مجموعة من الحدود المتعلقة بمخاطر السوق للرقابة الملائمة على مخاطر الأسهم والقطع الأجنبي، حيث يتم مراقبة مخاطر القطع الأجنبي بشكل يومي والتحكم فيها من خلال الحدود الأساسية المتعلقة بالعملات وكذلك حدود إيقاف الخسائر. كما يتم تطبيق الحدود الرقابية لعمليات التداول لليلة واحدة والتي تشتمل على حدود كلية مطلقة.

كما يقوم البنك بتقييم مخاطر السوق من خلال قياسات القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) التي يتم وضعها داخلياً، حيث تعتمد القيمة المعرضة للمخاطر على المحاكاة التاريخية خلال الفترة التي تضمنت الملاحظات ذات الصلة بتلك القيمة، ويتم احتسابها على أساس الحد الأقصى المحتمل للخسائر خلال فترة الاحتفاظ أو التملك ذات الصلة عند حد 99th percentile. ويتم تطبيق الحدود المتعلقة بالحد الأقصى المسموح به للقيمة المعرضة للمخاطر بالنسبة لمراكز القطع الأجنبي والأسهم. ويتم فحص نماذج القيمة المعرضة للمخاطر سنوياً بصورة لاحقة للتأكيد وللتحقق من مدى فاعليتها. بالإضافة إلى ذلك، يتم احتساب رأس المال الداخلي لمخاطر السوق وكذلك التركزات التي تتضمنها تلك المخاطر بصورة منتظمة. إن عمليات احتساب رأس المال الداخلي لمخاطر السوق يتم احتسابها من خلال "الخسائر المتوقعة" وفقاً لتعليمات وقواعد بنك التسويات الدولية الصادرة في هذا الشأن.

وتخضع العروض الاستثمارية للدراسات النافية للجهالة التي تتضمن إجراء مراجعات مستقلة ومنفصلة عن وحدات الأعمال مقدمة العروض. ويتم تصنيف الاستثمارات ضمن فئات الأصول المحددة سلفاً وتخضع للحدود المعتمدة مسبقاً لكافة فئات الاستثمار. كما أن الطاقة/القدرة الاستثمارية الكلية لمجموعة البنك وتلك الخاصة بالبنك على حدة تلتزم بالحدود المقررة والتعليمات الصادرة من قبل بنك الكويت المركزي.

ج. مخاطر السيولة

يدير البنك مخاطر السيولة والتي تتمثل بصورة واضحة في الفجوات بين فترات الاستحقاق وتركز الإيداعات ضمن بند المطلوبات. ويضع البنك مجموعة من الحدود للتحكم في مخاطر السيولة، وتشتمل هذه الحدود الحد الأقصى المسوح به للفجوات التراكمية. كما يتم وضع حدود داخلية لتوخي الحيطة والحذر ولضمان الالتزام بالحدود الرقابية بصفة مستمرة. وقد قام قطاع إدارة المخاطر بتعزيز إدارة مخاطر السيولة من خلال وضع حدود تهدف إلى تخفيض تركز الودائع من العملاء الرئيسيين ذوي المراكز الحساسة مع تخفيض حجم التركز في منتجات الودائع. كما يتم تطبيق حدود للفجوات لفترات زمنية مختلفة لضمان استمرار ملائمة فترات الاستحقاق لكل بند من بنود الموجودات والمطلوبات. ويتم إجراء تحليل تفصيلي للمطلوبات على أساس دوري لمعرفة أنماط تجديد فترات الودائع وتحديد الودائع الكبيرة وتوجهات الأفراد والمؤسسات في التصرف بالأموال بإشعارات قصيرة الأجل وارتباط ذلك بمتغيرات الاقتصاد الكلي.

بالإضافة إلى ذلك، تتطلب سياسة إدارة مخاطر السيولة لدى البنك إعداد تخطيط ملائم للسيولة بشكل دوري وإجراء اختبارات الضغط التي تعتمد على تحليلات للسيناريوهات المحددة من البنك. كما تشكل الخطة التفصيلية لحالات الطوارئ واستمرارية الأعمال جزءاً من الإطار العام لإدارة مخاطر السيولة. ووفقاً للركن الثاني من معايير بازل 3، يتم قياس رأس المال الداخلي المتعلق بمخاطر السيولة بصورة منتظمة باستخدام منهجية يتم تطويرها داخلياً.

ويتم قياس ومراقبة معيار تغطية السيولة (LCR) ومعيار صافي التمويل المستقر (NSFR) بصفة منتظمة مقارنة بالحدود الرقابية والحدود الداخلية.

د. مخاطر أسعار الفائدة

يتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة وفقاً للإرشادات المحددة بسياسة إدارة مخاطر أسعار الفائدة. إن معظم الموجودات والمطلوبات لدى البنك يتم استحقاقها أو يتم إعادة تسعيرها خلال سنة واحدة، ومن ثم يوجد انكشاف محدود لمخاطر أسعار الفائدة. ويتم متابعة مخاطر أسعار الفائدة بمساعدة نظام مراقبة حساسية معدلات الفائدة (IRSM) والذي يتم فيه توزيع الموجودات والمطلوبات على فترات استحقاق محددة سلفاً وفترات زمنية يتم خلالها إعادة التسعير. ويتم احتساب الربحية المعرضة للمخاطر (EaR) بتطبيق أسلوب محدد سلفاً يأخذ بعين الاعتبار الصدمات التي قد تتعرض لها معدلات الفائدة وفقاً لنظام مراقبة حساسية معدلات الفائدة ويتم مقارنة ذلك مقابل الحدود الداخلية التي تحدد نزعة البنك تجاه تلك المخاطر. ووفقاً لتعليمات بازل، يقوم البنك باستخدام أسلوب الصدمات المختلفة والمتعددة التي قد تتعرض لها معدلات الفائدة على فترات زمنية مختلفة أو بعملات مختلفة بهدف احتساب الربحية المعرضة للمخاطر. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يتم أيضاً احتساب معدل حساسية القيمة المعرضة للمخاطر بالنسبة للأسهم. ووفقاً للركن الثاني من معايير بازل 3، يتم قياس رأس المال الداخلي المتعلق بمخاطر أسعار الفائدة بصورة منتظمة.

هـ. المخاطر التشغيلية

تركز إدارة المخاطر التشغيلية على تحديد وتقييم والحد من تأثير وقائع المخاطر التي قد تنشأ عن عدم ملائمة العمليات والأخطاء البشرية وأعطال النظام والعوامل الخارجية، وذلك باستخدام مجموعة من أساليب التقييم التي تتضمن إعداد التقييم الذاتي للمخاطر ونظم الرقابة عليها (RCSA) وإجراء مراجعة شاملة للإجراءات التي يتم اتخاذها على نطاق البنك. كما يتم مراقبة مؤشرات المخاطر الرئيسية KRIs بصفة منتظمة. ويتم استخدام بطاقة تسجيل النقاط بصورة موضوعية لتقييم المخاطر التشغيلية المختلفة في كافة الإدارات بناءً على معايير محددة مسبقاً، وذلك لكي يتم تصنيفها ضمن فئات معينة.

ويتم استخدام بطاقة تسجيل النقاط هذه في قياس رأس المال الداخلي المتعلق بالمخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية. كما أن قاعدة بيانات وقائع المخاطر المحتفظ بها داخلياً توفر وتقدم معلومات حول مدى تكرار وأثر وقائع المخاطر التشغيلية. ويتوافر لدى البنك سياسة وخطة استمرارية الأعمال وذلك لضمان الجاهزية ومعالجة أي حالات طارئة غير متوقعة، حيث أن الهدف من إجراء إدارة الأزمات وخطة استمرارية الأعمال هو ضمان مواصلة واستمرارية الأعمال، وأن تكون الأعطال الناتجة عن أي خلل للنظم والعمليات الهامة للبنك عند حدها الأدنى.

وتساعد التغطية التأمينية المتوفرة لدى البنك، والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من إدارة المخاطر التشغيلية، في التخفيف والتحويل الجزئي للمخاطر التشغيلية وذلك عن طريق تحويل ونقل المخاطر بصورة حصيفة. وتضع سياسة إدارة المخاطر التشغيلية إرشادات عامة لإدارة النواحي التأمينية المرتبطة بأعمال البنك، بما في ذلك عوامل يتم مراعاتها في هيكلة وثائق التأمين وبيان حدود الوثائق التأمينية والمبالغ المستقطعة ومراجعات الوثائق التأمينية ومعالجة المطالبات.

و. مخاطر أمن المعلومات

إن الهدف من أمن المعلومات يكمن في تقييم الأمن العام للأصول المعلوماتية على نطاق البنك، مع الأخذ بعين الاعتبار التهديدات الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها البنك وبيئة التهديدات المستمرة، خاصة مع التغيرات المتسارعة في التكنولوجيا والتحول الرقمي.

تقدم إدارة مخاطر المعلومات أسلوب ونظام منهجي لتحديد المخاطر وتقييم الضوابط لتحقيق الهدف المذكور أعلاه، وقد قام البنك بوضع سياسة شاملة لأمن المعلومات، بالإضافة إلى سياسة إدارة مخاطر أمن المعلومات، التي تقدم منهجية تفصيلية لكيفية تحديد، وتحليل، ومراقبة ومعالجة مخاطر أمن المعلومات.

ز. المخاطر الأخرى والمخاطر الناشئة

لدى البنك مجموعة من السياسات المرتبطة بالمخاطر الأخرى ومن ضمنها المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة ومخاطر المناخ ومخاطر الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية. وهذه السياسات تحدد الأدوار والمسؤوليات لمختلف الأطراف المختصة بإدارة هذه المخاطر ذات الصلة والرقابة عليها. بالإضافة إلى ذلك، يتم تطبيق الأساليب الكمية لقياس رأس المال الداخلي المطلوب لمواجهة هذه المخاطر، ويواصل قطاع إدارة المخاطر جهوده لتحديد وتقييم وتخفيف تأثير المخاطر الناشئة.

قطاع التحول الرقمي والابتكار

منتجات وخدمات مبتكرة

في إطار رحلة التميز الرقمي المتواصلة، قدم البنك في عام 2025 مجموعة واسعة من الحلول المبتكرة للعملاء من الأفراد والشركات. وقد ركزت هذه الحلول على تعزيز تجربة المستخدم، والكفاءة التشغيلية، والالتزام التنظيمي، والاستدامة. ومن خلال تقديم خدمات رقمية متطورة، وقنوات متكاملة متنوعة وآمنة، وممارسات مصرفية صديقة للبيئة، يواصل البنك تحسين وإعادة تعريف تجربة العملاء المصرفية.

تتضمن المزايا والخدمات الرئيسية المقدمة ما يلي:

- تحسين عملية تحديث بيانات "اعرف عميلك": توحيد عملية تحديث بيانات "اعرف عميلك" عبر أجهزة الخدمة المصرفية الذاتية وتطبيق التجاري على الهواتف الذكية للسماح للعملاء باستعراض أو تعديل التفاصيل التي كانوا قد قدموها من قبل.

- خدمة العيدية الرقمية: إطلاق خدمة العيدية الرقمية على منصات مختارة، تتيح للعملاء إرسال هدايا مالية رقمية.

- مشاركة تفاصيل المعاملات: ميزة جديدة تسمح للعملاء بالحصول على تفاصيل معاملاتهم ومشاركتها (مثل الرقم المرجعي للدفع أو تأكيد التحويل) بشكل آمن دون مخالفة قواعد حماية البيانات والخصوصية.

- تحسينات على نظام مركز الاتصال: تنفيذ عملية موحدة وآلية لتصنيف وتوجيه المكالمات الواردة وطلبات العملاء، مما يحسن من المرونة ويعزز الكفاءة، مع السماح بتحديد أولويات خاصة بالنسبة للعملاء ذوي الهمم.

- أجهزة السحب الآلي الذكية للعملات الأجنبية: تحديث أجهزة سحب آلي ذكية مختارة لدعم السحب النقدي بالدولار الأمريكي، واليورو، والريال السعودي، والدرهم الإماراتي، والجنيه الإسترليني لتقديم خدمات سريعة وآمنة وموثوقة بعملات أجنبية.

- ترقية روبوت محادثة الواتساب: تطوير القدرات لتقديم ردود فورية، وتوفير طلبات الخدمة، والدعم التفاعلي.

- توصيل خطابات الضمان عبر الخزائن الذكية للعملاء من الشركات: توسيع نطاق خدمات الخزائن الذكية لتشمل تسليم خطابات الضمان للعملاء من الشركات، مع إشعارات آلية تتيح للعملاء تتبع خطابات الضمان واستلامها بمجرد أن تصبح جاهزة، مما يقلل أوقات المعالجة ويعزز الشفافية.

- تعزيز خاصية متابعة المبالغ المستحقة: تحسين المنصة الإلكترونية للسماح للعملاء بتتبع واستعراض المبالغ المستحقة بسهولة أكبر.

- تعزيز خاصية السحب النقدي بدون بطاقة: زيادة حدود السحب للمعاملات بدون بطاقة، مما يوفر للعملاء مرونة وسهولة وصول أكبر، وإدراج رمز الاستجابة السريعة لتمكين عملية السحب النقدي بصورة آمنة بدون بطاقة من خلال مسح الرمز في أجهزة السحب الآلي الذكية.

- تحسين عملية فتح الحسابات الجديدة عبر الإنترنت: تسهيل عملية فتح الحسابات وإنجازها بصورة رقمية لتقديم تجربة أسرع وأكثر سلاسة في انضمام العملاء.

- تقديم المطالبة للحصول على هدية حساب الشباب "You" عبر تطبيق البنك على الهواتف الذكية: أتمتة خصائص حساب الشباب "You"، بما في ذلك المزايا المخصصة مثل خيارات الحصول على الهدايا الرقمية والشهادات الرقمية التي تعزز تفاعل ومشاركة شريحة الشباب.

- خيار "التحول الأخضر" لتقليل طباعة الإيصالات على أجهزة السحب الآلي الذكية: تقليل استخدام الورق من خلال منح العملاء خيار عدم طباعة الإيصالات دعماً للاستدامة البيئية.

- ترقية أجهزة الخزائن الذكية (توسعة الصناديق): زيادة سعة أجهزة الخزائن الذكية من خلال زيادة عدد الصناديق المتاحة، مما يحسن كفاءة الخدمة وتوافرها.

- إدارة حدود البطاقات عبر الإنترنت للعملاء من الشركات: منح العملاء من الشركات القدرة على التحكم عبر الإنترنت في إدارة حدود البطاقات، مما يحسن المرونة والكفاءة التشغيلية.

- تحسين خدمة "ومض" لتقديم واجهة موحدة وسهلة الاستخدام.

- الاستفادة من الأدوات والتحليلات المتقدمة لبيانات الأعمال بغرض تقديم خدمة مخصصة بناءً على شرائح العملاء.

بالتطلع إلى عام 2026، سوف يواصل قطاع التحول الرقمي والابتكار جهوده من أجل تأكيد التواجد المتميز للبنك في مجال الخدمات المصرفية الرقمية من خلال توظيف أفضل التقنيات ودفع مبادرات الاستدامة وتوسيع نطاق الحلول والفروع الرقمية.

قطاع تكنولوجيا المعلومات

يسعى قطاع تكنولوجيا المعلومات "القطاع" جاهداً إلى تحسين تجربة العملاء وتقديم مجموعة من الحلول التكنولوجية التي تساعد قطاعات الأعمال على تقديم خدمات ومنتجات رقمية مبتكرة ومتميزة تلبي احتياجات العملاء. ويقوم قطاع تكنولوجيا المعلومات بتكثيف دعمه لقطاعات الأعمال والنشاط لتمكين البنك من المنافسة بقوة في السوق المحلي.

في عام 2025، واصل القطاع لعب دوراً محورياً في دفع عجلة الابتكار في البنك، حيث قام القطاع على مدار العام بتنفيذ مشاريع هدفت إلى تعزيز الابتكار على مستوى البنك. وتم تطوير الأنظمة القائمة لتتماشى مع العمليات المصرفية المتطورة، مع طرح تقنيات جديدة للاستفادة من الاتجاهات الناشئة، وضمان الالتزام الرقابي مع تحسين الكفاءة التشغيلية.

وتتماشى هذه المبادرات مع استراتيجية البنك وأهدافه العامة الرامية إلى تعزيز خدمة ورضا العملاء، وتعزيز مكانته الراسخة ضمن أفضل البنوك في دولة الكويت.

1. العمل مع قطاعات الأعمال والنشاط لتعزيز الخدمات المصرفية

لتلبية توقعات العملاء المتزايدة، قام قطاع تكنولوجيا المعلومات بتحسين العديد من الخدمات القائمة التي توفرها قطاعات الأعمال والنشاط، ومن ذلك:

- تركيب أجهزة الصراف الآلي الذكية في مواقع استراتيجية مثل المطار، مما يسمح للعملاء بسحب عملات أجنبية تشمل الدولار الأمريكي واليورو والدرهم الإماراتي والريال السعودي.
- يمكن لعملاء الخدمات المصرفية الشخصية الآن توسيع نطاق المزايا الحصرية المقدمة لهم لتضم أفراد العائلة، مما يثري تجربة الخدمات المصرفية الشخصية "بريمير".
- تقديم خدمة تحصيل الأموال، والتي تمكن موظفي البنك التجاري الكويتي المفوضين من تمرير عمليات التحصيل المتكررة أو لمرة واحدة نيابة عن الجهات المعتمدة.

تهدف هذه المبادرات إلى تزويد العملاء بحلول مصرفية أكثر ملاءمة وأماناً وكفاءة.

2. تحسين الأنظمة الداخلية

لتعزيز الإنتاجية وتلبية المتطلبات الرقابية، تم تنفيذ أو تحديث العديد من الأنظمة الداخلية مثل:

- **نظام الجوانب اللوجستية للبطاقات:** دعم إصدار وتجديد وتسليم البطاقات الائتمانية.
- **لوحة بيانات خدمة ومض WAMD:** تساعد في تسجيل وإلغاء تسجيل العملاء ومعالجة مشكلات نقل وتحويل البيانات المصرفية.
- **تحسين تكامل برنامج 360T:** يعمل على تحسين عملية اختيار أسعار الصرف من خلال اختيار أفضل سعر متاح بدلاً من الاعتماد على أرقام العروض المتسلسلة.

إجراء تحديثات تنظيمية تتضمن ما يلي:

- إشعارات الحسابات الخاملة عبر الرسائل النصية القصيرة SMS والبريد الإلكتروني والتنبيهات.
- تحسينات على إعداد تقارير المعاملات بتضمين كتب موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية/ وزارة الخارجية. على التحويلات الخاصة بالجمعيات الخيرية أو جمعيات النفع العام.
- الإشعارات الإلزامية الخاصة بالمعاملات عند انضمام العملاء للبنك.

3. تنفيذ نظام لإدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات

لدعم احتياجات الأعمال وتحسين تقديم الخدمات، قام قطاع تكنولوجيا المعلومات بتنفيذ نظام دقيق لإدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات. وهذا يضمن تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات بصورة متسقة وموثوقة تتماشى مع إطار عمل أفضل معايير وممارسات خدمات تكنولوجيا المعلومات (ITIL) وتخضع طلبات الخدمة حالياً لاتفاقيات مستوى الخدمة محددة بدقة ووضوح، ويوفر النظام أدوات شاملة لإعداد التقارير.

هذه التقارير تمكن قطاع تكنولوجيا المعلومات من مراقبة الأداء، وتحديد مجالات التحسين، وتعزيز جودة الخدمة بشكل مستمر على مستوى البنك.

قطاع العمليات

قطاع العمليات في البنك هو المسؤول عن تنفيذ وتسوية المعاملات اليومية التي تضطلع بها قطاعات النشاط المسؤولة عن خدمة العملاء، حيث يقدم القطاع خدمات مباشرة وغير مباشرة لدعم قطاعات النشاط بما يضمن تمرير المعاملات بدقة وبصورة ملائمة ضمن الإطار الرقابي المحدد.

واصل قطاع العمليات في عام 2025 إدخال التحسينات الشاملة على وتيرة سير العمل بالقطاع. وساهمت هذه التحسينات في خفض زمن تمرير المعاملات بشكل كبير، وتمكين عملية تمرير حجم كبير من المعاملات دون أي أخطاء بغرض تقديم تجربة متميزة لخدمة العملاء، ودعم تحول البنك نحو العمليات الصديقة للبيئة.

إدارة تطوير العمليات (ODD)

يُكرس قطاع العمليات جهوده للاستفادة من الابتكار والتكنولوجيا بصفتهما قوة دافعة للتحول وتعزيز الكفاءة ورفع المستوى العام لتجربة العملاء وأصحاب المصلحة. ويتم تحقيق هذا الالتزام الاستراتيجي بصفة أساسية عن طريق إدارة تطوير العمليات.

تقوم إدارة تطوير العمليات بإعادة تنظيم عملياتها التشغيلية الحالية باستخدام منهجية العمل المرنة (Agile Methodology) والبيانات الإحصائية الداعمة، بغرض تحديد وتقييم وتحسين العمليات بما يتوافق مع الأهداف الاستراتيجية للبنك. علاوة على ذلك، فإن إدارة تطوير العمليات تلعب دوراً أساسياً في اتخاذ القرارات المدعومة بالأدلة، حيث تزود فرق إدارة العمليات بالبيانات الإحصائية والدعم التحليلي الدقيق التي تحتاجها بشكل متواصل.

إدارة المعاملات المصرفية (TBD)

تقدم هذه الإدارة الدعم التشغيلي لتنفيذ المهام المالية والإدارية الهامة، والتي تشمل التحويلات المحلية والدولية (الواردة والصادرة)، وعمليات الخزينة، ودعم الفروع، وتمرير رواتب العاملين في الوزارات المختلفة، وعمليات المصادقة و المطابقة الرئيسية.

وتركز الإدارة بصورة استراتيجية على الأتمتة لتمكين عملية المعالجة المباشرة (STP) لضمان الإنجاز السريع للمهام وتعزيز كفاءة سير العمل. ويتكون فريق العمل بالإدارة من ثلاث وحدات متخصصة، كل وحدة تكرس جهودها للوصول إلى أفضل المعايير من حيث زمن إنجاز المعاملات وتحسين تجربة العملاء، وهذه الوحدات موضحة كما يلي:

- **وحدة المدفوعات المركزية (CPU):** تقوم بتنفيذ جميع المدفوعات والاستفسارات المحلية والدولية، بما في ذلك وظائف مكتب الدعم لعمليات الخزينة والاستثمار. ويتضمن ذلك معالجة وتمرير المعاملات عبر محفظة متنوعة من المنتجات، مثل أسواق النقد، والقطع الأجنبي، والأسهم، والسندات، والمشتقات المالية.

كما يقوم مكتب الدعم لعمليات الخزينة والاستثمار بتقديم الدعم التشغيلي اللازم بغرض التنفيذ الناجح لبرنامج شهادات الإيداع (CD) الذي أصدره البنك، وهذا البرنامج هو أحد العناصر الرئيسية في مبادرة النمو الاستراتيجي للبنك.

- **وحدة المصادقات والمطابقات المركزية (CRU):** تشرف على تسوية ومطابقة/ مصادقة جميع المعاملات المتعلقة بالبطاقات (الإصدار والقبول)، وكذلك مطابقة ومصادقة حسابات البنك لدى البنوك الأخرى (Nostro).

- **وحدة العمليات المركزية (COU):** تقوم بمعالجة الأعمال الإدارية والمعاملات الهامة، بما في ذلك معالجة الرواتب والمكافآت والتسويات النهائية للوزارات الحكومية والبنوك المحلية. تدير هذه الوحدة أيضاً عملية إغلاق الحسابات التي لا تستوفي المعايير المطلوبة/حسابات العملاء المتوفين، وتقوم بالكثير من المهام مع إعداد التقارير التشغيلية المتنوعة.

إدارة شئون الائتمان وتمرير القروض لعملاء قطاع الخدمات المصرفية للأفراد (RCAP)

تعمل الإدارة بمثابة مكتب دعم لمراجعة وتمرير قروض الأفراد وما قد يطرأ عليها من تعديلات، والتي يتم منحها للعملاء الأفراد وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي وسياسات الائتمان المعتمدة لدى البنك. ومن خلال الالتزام بمعايير صارمة للدقة، تضمن الإدارة سلامة تمرير القروض، وتخفيف مخاطر الأخطاء، ودعم الالتزام الرقابي للبنك وتميزه التشغيلي.

إدارة الخدمات التجارية (TSD)

إن إدارة الخدمات التجارية هي إحدى الإدارات المتخصصة التي تقدم الدعم والمساعدة لعملاء البنك في إنجاز معاملاتهم المتعلقة بإصدار كتب الاعتماد الخاصة بالاستيراد والتصدير ومستندات التحصيل والضمانات (المحلية والخارجية). وتقوم إدارة الخدمات التجارية أيضاً بتقديم حلول مالية أساسية منها التمويل قصير الأجل لعمليات الاستيراد مقابل التزامات تجارية، وكذلك ترتيب عمليات الخصم للذمم المدينة المتعلقة بعمليات الاستيراد والتصدير.

ويعمل بإدارة الخدمات التجارية مجموعة من الموظفين أصحاب الكفاءات والخبرات والمهارات الذين يتمتعون بالمعرفة والدراية الكبيرة باللوائح المنظمة للتجارة الدولية، وكذلك اللوائح والقوانين المحلية. وتواصل إدارة الخدمات التجارية تقديم خدمات مميزة للعملاء مع مراعاة عامل الوقت عند تقديم تلك الخدمات، وقد حققت الإدارة مستويات مرتفعة من الكفاءة عن طريق توظيف نظام قوي تم تطويره داخلياً يستخدم للمتابعة الفورية (الآنية) لجميع طلبات العملاء وتعزيز التكامل والتعاون في سير العمل مع الإدارات الداخلية الأخرى.

إدارة شئون الائتمان (CAD)

تضمن إدارة شئون الائتمان سلامة المحفظة الائتمانية لعملاء البنك من الشركات والالتزام القانوني. وتشمل مسؤولياتها الأساسية إعداد وتوفير المستندات الائتمانية وتسجيل ومراجعة البيانات المتعلقة بالضمانات (إنشاء وتحديث التقييمات)، وتمرير وإجراء الإعدادات المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية والحدود الخاصة بها في النظام المصرفي الأساسي. وتعمل الإدارة على حماية مصالح البنك من الناحية القانونية من خلال الالتزام التام بالشروط والأحكام الائتمانية المعتمدة والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الشأن ومتطلبات السياسة الداخلية.

وتضمن الإدارة أن أعمال تمرير التسهيلات الائتمانية والعمليات الخاصة بها للعملاء من الشركات تتماشى بشكل تام مع الشروط الائتمانية المعتمدة وفقاً للسياسات المعتمدة، مع ضمان حماية مصالح كلاً من البنك والعملاء. وقد قامت الإدارة أيضاً بتحسين وتطوير طريقة سير العمل بالتنسيق مع الإدارات الداخلية ذات الصلة لتعزيز الكفاءة والفعالية.

إدارة متابعة القروض والتحصيل

تضطلع الإدارة بشكل أساسي بمسؤولية تحصيل الأموال ومتابعة الإجراءات القانونية، ومتابعة القروض، والدعم التشغيلي، وقد قامت الإدارة بتعزيز قدراتها في مجال الاسترداد والتنفيذ القانوني في عام 2025.

حققت الإدارة نمواً كبيراً في استرداد مديونيات من العملاء الأفراد وعززت أعمالها في تطبيق أوامر التنفيذ والحجز القضائية، مع ضمان الالتزام التام بالتعليمات الرقابية واللوائح التنظيمية. فضلاً عن ذلك، ساهمت الإدارة في جهود التحول الرقمي من خلال أتمتة العمليات القانونية الرئيسية المرتبطة بالمتابعة والتحصيل، بما في ذلك أوامر التنفيذ، وإشارات إيقاف السحب، والفحوص للتأكد من سلامة البيانات عند نقلها من نظام إلى نظام.

وقامت الإدارة بتعزيز كفاءة العمليات من خلال إدخال أداة رقمية متخصصة لتسهيل متابعة أوامر التنفيذ القضائية، وإجراء تحسينات على أدوات التحليل الخاصة بالعملاء وإعداد التقارير لتحسين عمليات المتابعة والإشراف.

إدارة تطوير الأعمال الإلكترونية (EBD)

تعتبر هذه الإدارة ذات أهمية محورية في استراتيجية البنك الخاصة بالخدمات المصرفية الرقمية، حيث تقوم بإدارة وتسهيل الخدمات للعملاء الأفراد والشركات بنجاح. وفي عام 2025، نفذت الإدارة عملية فتح الحسابات بشكل كامل بصورة رقمية لجميع شرائح العملاء، وضمنت توفر الخدمات المصرفية على مدار الساعة (7/24) طوال أيام الأسبوع، بما في ذلك المعاملات المعقدة مثل خطابات الضمان.

استطاعت الإدارة تحسين أوقات الإنجاز، وتعزيز الالتزام، ورسخت مكانة البنك بصفته أحد البنوك الرائدة على صعيد الخدمات المصرفية الرقمية في الكويت من خلال أتمتة سير العمل والحلول الرقمية المبتكرة.

مركز إدارة النقدية (CMC)

يضمن مركز إدارة النقدية توافر الخدمات المصرفية دون انقطاع للعملاء من خلال الإشراف الفعال والحوكمة الاستراتيجية لجميع المكونات والأدوات التشغيلية الهامة التي تمكن العملاء من الوصول إلى النقد والأدوات المصرفية الأساسية.

قطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة

كان عام 2025 حافلاً بالأحداث الهامة بالنسبة لقطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة، حيث حمل في طياته تحديات واجهها القطاع بمهنية وبصورة استباقية، وحمل كذلك فرصاً استغلها القطاع بشكل كامل، وذلك مع إتمام البنك للسنة الرابعة من تنفيذ استراتيجيته الشاملة "صياغة المستقبل".

وبالنظر إلى عام 2025، فقد حظيت موضوعات هامة باهتمام متزايد، إلى جانب أعمال النشاط المعتادة، حيث شملت هذه الموضوعات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، والمشاريع والمبادرات الاستراتيجية، والتعاون فيما بين القطاعات لضبط وموائمة البيانات.

الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية: كان أبرز إنجازات القطاع قيامه بالتطوير الكامل لتقرير الاستدامة الخاص بالبنك في نسخته الثالثة، اعتماداً على موارد القطاع البشرية، وهذا يدل على تسارع وتيرة اكتساب المعرفة وتطوير القدرات في مجال "الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والتمويل المستدام"، سواء داخل القطاع نفسه أو على نطاق أوسع على مستوى البنك، مما مكن من تحقيق هذا الإنجاز. وقد تم إعداد التقرير وفقاً لمبادرة التقارير العالمية (GRI) وأفضل الممارسات السائدة في القطاع المصرفي، ليُبرز إنجازات البنك التجاري نتيجة التزامه المتواصل بالاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.

واستجابةً لتوجيهات بنك الكويت المركزي، أعطى البنك أولوية واستثمر بشكل كبير في تعزيز المعرفة بالاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والتمويل المستدام على مستوى البنك، وشمل ذلك التعاون المثمر بين قطاعي الموارد البشرية والتخطيط الاستراتيجي والمتابعة، حيث جرى تحديث المحتوى التدريبي للبرنامج الإلكتروني الداخلي المُعد خصيصاً حول "التمويل المستدام" على منصة ثابر (Thaber) ليعكس أحدث اتجاهات السوق، ويتعين على جميع الموظفين اجتياز هذا البرنامج سنوياً.

المشاريع والمبادرات الاستراتيجية: عمل قطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة على تعزيز مستوى المتابعة والتقارير المعدة عن المشاريع والمبادرات الاستراتيجية، حيث قام بتوسيع النطاق ليشمل ليس فقط المبادرات المحددة في الاستراتيجية، بل جميع المبادرات المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية والمحركات الرئيسية التي تمكن البنك من التكيف مع البيئة المتغيرة والاستفادة من الفرص الجديدة.

وفي إطار التعاون الشامل على مستوى البنك، عمل قطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة مع قطاعات الأعمال وقطاعات الدعم وقطاعات الرقابة لإعداد مستندات ونماذج تفصيلية خاصة بكل مشروع للإبلاغ عن مدى التقدم المحقق، وإبراز الإنجازات، وقياس نسبة الإنجاز بشكل كمي، مما أسهم بشكل كبير في تلبية متطلبات الكثير من التقارير.

إن تقرير المشاريع والمبادرات الاستراتيجية لا يقتصر على متابعة سير المشاريع الجارية فحسب، بل يُقيّم أيضاً مدى اتساقها مع استراتيجية البنك العامة "صياغة المستقبل". ومن خلال المتابعة والإبلاغ، يعمل القطاع على تعزيز ثقافة المساءلة والشفافية والتحسين المستمر على مستوى البنك.

التعاون لضبط وموائمة البيانات: قدم قطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة الدعم من خلال تصميم أدوات إدارة الأداء لتبسيط البيانات وتسهيل إدارة مؤشرات الأداء الرئيسية وإعداد التقارير لقطاعات وإدارات متنوعة في البنك، وعلى وجه التحديد: رعاية العملاء، والاحتفاظ بالعملاء، وإدارة تجربة العملاء ضمن قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، بالإضافة إلى إدارة الشكاوى وحماية العملاء المستقلة. تضمن هذه

الأدوات الاتساق والدقة، مع تحسين عمليات إدارة البيانات، ورفع الكفاءة في إعداد التقارير، ودعم ودراسة عملية اتخاذ القرار داخل هذه الإدارات والبنك بصفة عامة.

قطاع الموارد البشرية

يعمل قطاع الموارد البشرية من خلال عدة إدارات تهدف في مجملها إلى تحقيق التكامل والتنسيق الفعال بما يخدم الموارد البشرية لدى البنك وتحقيق التنمية البشرية باعتبار الموظفين أهم أصول البنك.

إدارة استقطاب المواهب والكفاءات

في عام 2025، واصلت إدارة استقطاب المواهب والكفاءات التزامها بتنفيذ أهدافها الاستراتيجية، وضمان مواءمتها مع رؤية البنك ورسالته. وقد تم توجيه أنشطة التوظيف نحو استقطاب وتعيين الكفاءات ذات المستوى المتميز، مع ضمان الالتزام بمتطلبات توطين الوظائف ودعم متطلبات تخطيط القوى العاملة لدى البنك.

المعارض الوظيفية والتواصل مع الجامعات

تواجد البنك على في معرض "وظيفتي"، وقام بالترويج للوظائف المتاحة بالتعاون مع مختلف القطاعات في البنك. بالإضافة إلى ذلك، شارك البنك في المعارض الوظيفية التي نظمتها جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا والجامعة الأمريكية في الكويت وجامعة الشرق الأوسط الأمريكية وكلية الكويت التقنية.

وتعزيزاً للشراكة الأكاديمية، جدد البنك مذكرة التفاهم مع جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا (GUST) ونظم يوماً وظيفياً مخصصاً للبنك التجاري، مما منح الطلاب فرصة التفاعل المباشر واستكشاف الفرص الوظيفية المتاحة لدى البنك. كما جدد مذكرة التفاهم مع كلية الكويت التقنية (K-Tech) في عام 2025، ووسع نطاقها، حيث أضاف مجالات جديدة للتعاون وعزز فرص التدريب الداخلي والتوظيف للطلاب. إن هذا التجديد يعكس تعزيز شراكة البنك مع كلية الكويت التقنية ، ويمثل خطوة إلى الأمام في سبيل تعزيز خطط استقطاب المواهب ودعم رؤية الكويت من خلال تمكين الشباب الكويتي.

وكجزء من استراتيجية التواصل والانتشار الأوسع، أطلق البنك مبادرة جديدة بالتعاون مع "وظيفتي × القبس" تهدف إلى تسليط الضوء على كل إدارة في البنك وعملياتها لتصل إلى جمهور أوسع. وتسلط هذه المبادرة الضوء على كيفية عمل قطاعات البنك المختلفة، ما يمنح الخريجين والمهنيين ومجتمع الأعمال فهماً أعمق لبيئة العمل والمسارات الوظيفية المتاحة لدى البنك.

التحول الرقمي في استقطاب المواهب

وضمن التزامه المستمر بالتحول الرقمي، اتخذ البنك خطوات كبيرة لتعزيز تجربة المرشحين ودعم عمليات التوظيف. يمثل إطلاق صفحة الوظائف الجديدة المتاحة لدى البنك محطة رئيسية، حيث توفر الصفحة للمتقدمين للعمل منصة أكثر سهولة وفعالية لاستكشاف الفرص وتقديم الطلبات بسلاسة. ولاستكمال هذه المبادرة، قام البنك أيضاً بتحديث جناحه في المعارض الوظيفية من خلال إدخال شاشات رقمية تفاعلية، تمكّن المرشحين من التقديم فوراً في مكان المعرض والاستمتاع بسهولة وتجربة العملية الرقمية بالكامل.

وإضافة إلى تعزيز إمكانية الوصول، أدخلت إدارة استقطاب المواهب والكفاءات حلول تقييم إلكترونية مبتكرة تم تصميمها لتحسين عملية الاختيار. هذه الحلول تخدم مجموعة من الأغراض المتعددة مثل السماح للمتقدمين (خاصة الخريجين الجدد) باستكمال التقييمات في الوقت المناسب لهم مع تزويد البنك ببيانات موحدة وموثوقة تدعم التقييم العادل والموضوعي للمرشحين.

إن هذه التحسينات مجتمعة تعكس التزام البنك بتبني الابتكار الرقمي وضمان استناد قرارات التوظيف على البيانات والرؤى البشرية. ومن خلال دمج التكنولوجيا مع ممارسات استقطاب المواهب الاستراتيجية، يستمر البنك في ترسيخ مكانته كأفضل جهة عمل تستقطب المرشحين ذوي الكفاءات العالية للمساهمة في تحقيق النجاح المستقبلي للبنك.

توطين الوظائف

استمر البنك في إعطاء الأولوية لتوطين الوظائف كعنصر أساسي في استراتيجية التوظيف. وخلال عام 2025، ركز البنك على توطين "تكويت" الوظائف، حيث كان ذلك محور جهود التوظيف لدى قطاع الموارد البشرية، مما يعزز دور البنك في تشجيع العمالة الوطنية وتطوير قاعدة المواهب.

الانتقالات الوظيفية الداخلية

إلى جانب جهود التوظيف الخارجية، يولي البنك أهمية كبيرة للانتقالات الوظيفية الداخلية من خلال تبسيط العملية عبر منصة الخدمة الذاتية الجديدة للموظفين "MenaMe". وبهذه التحسينات، يمكن للموظفين استعراض الوظائف الشاغرة والتقديم لها بكل سهولة في أي وقت. وبهذا أصبح التقديم للوظائف الداخلية الشاغرة أسهل للموظفين الراغبين باستكشاف أدوار جديدة، وتوسيع نطاق مهاراتهم ومواءمة تطلعاتهم الوظيفية مع الاحتياجات التشغيلية المتغيرة للبنك.

العلامة التجارية للبنك وتواجده على وسائل التواصل الاجتماعي

حافظ البنك على تواجده الفعال على منصة LinkedIn بصفتها قناة توظيف أساسية، مستخدماً هذه المنصة للإعلان عن الوظائف الشاغرة ومشاركة المحتوى المتعلق بها وتعزيز صورة البنك بصفته أحد أفضل جهات العمل في القطاع المصرفي بالكويت.

تعكس الجهود المذكورة أعلاه التزام البنك الراسخ بتحقيق استراتيجياته لاستقطاب المواهب ودعم رؤيته طويلة المدى للتنمية المستدامة لرأس المال البشري.

إدارة تطوير المواهب

التدريب الداخلي والتعاون مع المؤسسات التعليمية

وكجزء من مبادرتنا لتوظيف المواهب الجامعية الواعدة، استقبل قطاع إدارة الموارد البشرية طلبة من عدد من الجامعات حيث يتم توزيع الطلبة المتدربين على القطاعات المختلفة، ويتم تكليفهم بمهام محددة لاكتساب المهارات الخاصة بالأهداف المرجوة، بالإضافة إلى الإلمام بالتكنولوجيا والتعامل مع الموظفين والعمل على المشاريع المتعلقة بالأهداف المهنية.

ينظم قطاع الموارد البشرية برامج التدريب الصيفي السنوية والتي تتميز بالتنوع وبمشاركة طلاب من مختلف الجامعات والمدارس في دولة الكويت في إطار حرص البنك على تشجيع الشباب على الاستغلال الأمثل لأوقات فراغهم في فترة الصيف.

الشراكة مع مؤسسات مرموقة

في إطار التزام البنك بتعزيز التطوير المهني، قدم قطاع الموارد البشرية عدة برامج داخلية حصرية ومتميزة بالتعاون مع مؤسسات مرموقة مثل Franklin Covey وLeoron والجامعة الأمريكية في بيروت (AUB). وتهدف هذه الشراكات إلى تعزيز مهارات ومعارف موظفي البنك، وضمان تعريفهم بأحدث الرؤى وأفضل الممارسات في مجالات عملهم.

من خلال الاستفادة من خبرة هذه المؤسسات المرموقة، نوفر لموظفينا إمكانية الوصول إلى موارد تعليمية عالية الجودة وفرص للتطوير المهني وإثراء مهارات الموظفين وتعزيز ثقافة التعلم المستمر في البنك.

تعزيز قدرات البيع من خلال التعلم المستمر

تماشياً مع التزام البنك بتحسين قدرات البيع لدى موظفيه وتعزيز ثقافة التعلم والتطوير المستمر، تتعاون إدارة تطوير المواهب مع TITAN لتنظيم دفعات من الموظفين المرشحين للمشاركة في برنامج "إطار التميز في المبيعات". تستهدف هذه المبادرة الموظفين العاملين في الفروع والمبيعات المباشرة على وجه التحديد، لتزودهم بالمهارات والاستراتيجيات الأساسية واللازمة للقيام بأدوارهم بنجاح، مثل أساليب المبيعات الفعالة وطرق التعامل مع العملاء وتحسين الأداء. تعكس هذه المبادرة التزام البنك برعاية المواهب وضمان استعدادية فريق المبيعات لدى البنك لتلبية متطلبات السوق المتطورة.

برنامج قياديات "SHE Leads": تمكين المرأة، وتطوير القيادة الشاملة

بالتعاون مع شركة اتجاه للتدريب والاستشارات Etijah Coaching & Consulting، أطلقت إدارة تطوير المواهب مبادرة (قياديات "SHE Leads")، وهي مبادرة تهدف إلى النهوض بتمكين المرأة، مع التركيز على تنمية القدرات القيادية، وتسريع النمو الوظيفي، وبناء مجتمع داعم للمرأة، حيث يزود هذا البرنامج المرأة بالثقة والمهارات اللازمة للتطور على المستويين الشخصي والمهني.

إضافة إلى ذلك، تم عقد دورات متخصصة ركزت على بعض المواضيع الأساسية مثل الرعاية الذاتية والمرونة والتوازن بين العمل والحياة الشخصية. وقد تم تصميم هذه الدورات بهدف تعزيز نهج شامل خاص بالتطوير الشخصي والمهني، ولتزويد المشاركات بأدوات واستراتيجيات قيمة تمكنهن من تحقيق النجاح في حياتهن المهنية وتسمح لهن بمشاركة الخبرات، وإلهام بعضهن البعض، بالإضافة إلى تطوير وتمكين شبكة واسعة من القياديات.

مبادرة "تعزيز تجربة العملاء (ECE)"

في إطار التزام البنك المستمر برفع مستوى تجربة العملاء، أطلقت إدارة تطوير المواهب مبادرة "تعزيز تجربة العملاء (ECE)"، وهي عبارة عن سلسلة من ورش العمل والأنشطة التي تهدف إلى تعزيز مهارات وقدرات موظفي خدمة العملاء لخدمة العملاء الحاليين والمحتملين بشكل أفضل.

تستهدف هذه المبادرة على وجه التحديد موظفي البنك في إدارة الخدمات المصرفية الافتراضية ومركز المعالجة، حيث تقدم لهم سلسلة من ورش العمل والأنشطة التي تركز على تعزيز المهارات.

وتعكس المبادرة التزام البنك بتلبية وتجاوز توقعات العملاء، وضمان الفاعلية والتأثير الإيجابي في التعامل مع العملاء.

برنامج "الإنعاش القلبي الرئوي والإسعافات الأولية"

نظمت إدارة تطوير المواهب برنامج "الإنعاش القلبي الرئوي والإسعافات الأولية" الذي تم تقديمه باللغتين العربية والإنجليزية بالتعاون مع مركز دسمان للسكري. وقد حضر التدريب حوالي 100 من موظفي البنك، وحصلوا على شهادة وترخيص معتمد من جمعية القلب الأمريكية (AHA). وهذا التدريب يمكن الموظفين من الاستجابة السليمة وإنقاذ الحالات الصحية الطارئة في بيئة العمل حتى وصول الدعم الطبي من المختصين.

مبادرات "صدى التجاري" و"نبض"

تماشياً مع مبادرتي "نبض" و"صدى التجاري" اللتان تركزان على تعزيز الوعي بالاستدامة والصحة العامة، فإنه يتم توفير مواد توعوية مختارة على منصة التجاري للتعلم الإلكتروني "ثابر".

تم تصميم هذه المواد لتثقيف الموظفين وإشراكهم في الجوانب الهامة المتعلقة بالاستدامة والصحة، ولتعزيز ثقافة الوعي والمسؤولية في البنك التجاري الكويتي.

يمكن للموظفين استكشاف مجموعة متنوعة من المواد من خلال منصة "ثابر"، بما في ذلك مقالات ومقاطع فيديو ووحدات تعليمية تفاعلية تهدف إلى تعزيز الفهم لممارسات الاستدامة والجوانب المتعلقة بالصحة. وتعكس هذه المبادرات التزام البنك بتعزيز مستقبل أكثر صحة واستدامة لموظفيه والمجتمع.

مزايا ومكافآت الموظفين

يعمل البنك على رعاية موظفيه من جميع النواحي المالية والصحية والاجتماعية حيث يقدم حزمة من المزايا المتكاملة التي تدعم الموظفين واستقرارهم وتطورهم المهني، بالإضافة إلى تقديم مجموعة متنوعة وشاملة من البدلات والحوافز المرتبطة وغير المرتبطة بالأداء. ويطبق البنك نظام مرن بالنسبة لساعات العمل لتهيئة بيئة دافعة تراعي وتمكّن الموظفين من تحقيق التوازن بين التزاماتهم المهنية وحياتهم الشخصية، مما يساهم في تحقيق التميز المستمر.

الجوائز وشهادات التقدير

واصل البنك برنامجه التعليمي المبتكر والمتاح للموظفين عن طريق منصة التجاري للتعليم الإلكتروني (ثابر - Thaber)، وحازت إدارة تطوير المواهب على الجائزة البرونزية من جوائز التميز لعام 2025 التي تمنحها Brandon Hall Group HCM Excellence Awards™ عن فئة "أفضل برنامج تعليمي فريد أو مبتكر"، وذلك عن مبادرة "CREATE" - وهي مبادرة خاصة بالقيم التي يتبناها البنك وتركز على ستة محاور أساسية، وهي الالتزام والاستغلال الأمثل للموارد والتمكين والمساءلة والعمل الجماعي والتميز.

قطاع التدقيق الداخلي

هدف قطاع التدقيق الداخلي هو تقديم خدمات تأكيد واستشارات موضوعية ومستقلة صممت من أجل إضافة قيمة وتطوير عمليات البنك، ويساعد ذلك على تحقيق أهداف البنك عن طريق تبني أسلوب منهجي منظم مبني على المخاطر لتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر والرقابة وإجراءات الحوكمة.

يتم إصدار تقارير التدقيق المختلفة التي تلخص النتائج من كل مهمة تدقيق أو متابعة تم إجراؤها، حيث ترسل إلى رؤساء القطاعات والإدارات المعنية، وتوفر أدلة لدعم التقييم السنوي عن الفاعلية الشاملة لبيئة الرقابة الداخلية. ومع ذلك، فإن أي نظام رقابة داخلية يستطيع فقط توفير تأكيد معقول وليس تأكيد مطلق عن تحقيق أهداف نظام الرقابة عن طريق تقييم تصميم مسار العمليات ونقاط الرقابة الداخلية، وكذلك زيادة التحسينات التي من شأنها رفع كفاءة وفعالية مسار العمليات.
بالإضافة إلى مهام التدقيق المخطط لها، يقوم قطاع التدقيق الداخلي بإجراء التحقيقات اللازمة عند الطلب من قبل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ورئيس الجهاز التنفيذي في البنك.

يسترشد قطاع التدقيق الداخلي بالمعايير العالمية الجديدة وإرشادات معهد المدققين الداخليين (IIA) وجمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) ولجنة المؤسسات الراعية (COSO)، بالإضافة إلى جمعية فاحصي الغش والاحتيال (ACFE). كما تتوافق ممارساتها مع الممارسات المهنية العالمية الرائدة الخاصة بمجال التدقيق الداخلي.

خضع قطاع التدقيق الداخلي لمراجعة خارجية لضمان الجودة قامت بإجرائها إحدى الشركات الرائدة في مجال التدقيق والاستشارات، حيث حقق قطاع التدقيق الداخلي في البنك أفضل النتائج من حيث الالتزام بمعايير معهد المدققين الداخليين، والخبرة في مجالات الحوكمة والمخاطر والرقابة، مما ساهم في ترسيخ الاستقلالية والموضوعية التي يتمتع بها القطاع.

كما استهدف قطاع التدقيق الداخلي تقديم التدريب النظري والعملي لموظفيه. لذلك، تم عقد العديد من الدورات التدريبية لجميع موظفي القطاع، وشمل التدريب دورات محلية وداخلية، مع التركيز على المهارات الفنية التي تعزز من الخبرات المهنية ومهارات التعامل مع الآخرين، بالإضافة إلى دورات "نقل المعرفة" التي يتم تنسيقها داخل القطاع لتبادل المعرفة والأفكار والخبرات بين أعضاء فريق القطاع. علاوة على ذلك، فإن موظفي قطاع التدقيق الداخلي يسعون باستمرار إلى الحصول على شهادات مهنية في مجال التدقيق الداخلي.

وقام قطاع التدقيق الداخلي بتكوين فريق داخل القطاع تحت اسم "مركز التميز" بهدف تبادل المعرفة والخبرة وتعزيز التعلم والتعاون، وخلق ثقافة التعلم بغرض إضافة قيمة والمساعدة في تحقيق أهداف البنك.

ويطلق قطاع التدقيق الداخلي كل عام حملته التوعوية المتعلقة بالتدقيق الداخلي تزامناً مع شهر مايو الذي يعتبر شهر التوعية الدولية بالتدقيق الداخلي وفقاً لمعهد المدققين الداخليين، حيث يتم نشر مجموعة من رسائل التوعية على شبكات التواصل الاجتماعي والقنوات الداخلية للبنك، وذلك لرفع مستوى الوعي بالمهنة ودورها الهام في البنك. ونظراً لأن البنك هو رئيس الدورة الحالية لاتحاد مصارف الكويت، فقد استضاف قطاع التدقيق الداخلي في شهر مايو 2025 المنتدى الثاني للتدقيق الداخلي، حيث قامت بعض الشركات الدولية المتخصصة بعرض قضايا وموضوعات جديدة خاصة بالتدقيق الداخلي على جميع رؤساء التدقيق الداخلي في البنوك المحلية.

قطاع الالتزام والحوكمة

يتمتع قطاع الالتزام والحوكمة بالاستقلالية التامة وله الصلاحيات الكافية بما يضمن فعالية قيامه بالدور المنوط به، حيث يتبع مباشرة لجنة الالتزام والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة ويقوم برفع تقاريره لها مع صلاحيات الوصول إلى مجلس الإدارة، حيث يعمل بشكل أساسي على التحقق من مدى الالتزام بالتعليمات والمتطلبات الرقابية المحلية ذات الصلة بأنشطة وأعمال البنك وتجنيب البنك لمخاطر عدم الالتزام.

يعمل القطاع كمرجع داخل البنك بشأن الاستفسارات المتعلقة بالالتزام بالتعليمات الرقابية، حيث يقوم بتفسير وتوضيح تعليمات الجهات الرقابية بما يضمن التطبيق الصحيح لها. كما يحرص القطاع على توطيد سبل التعاون مع كافة قطاعات وإدارات البنك المختلفة، ويعمل كحلقة وصل بين البنك والجهات الرقابية فيما يتعلق بالتعليمات الصادرة والمسائل ذات الصلة بالالتزام والحوكمة؛ فضلاً عن مساندة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتعزيز بيئة وثقافة الالتزام الرقابي والحوكمة لدى كافة العاملين في البنك. ويضطلع القطاع بدور هام نحو المساهمة في تدريب وتوعية العاملين في البنك بكل ما يتعلق بمفاهيم الالتزام الرقابي والحوكمة والإفصاح.

يلعب القطاع دوراً أساسياً ضمن إطار حوكمة المخاطر التي تتكون من ثلاث خطوط دفاع، بحيث يتمثل خط الدفاع الأول في قطاعات الأعمال ويتمثل خط الدفاع الثاني بقطاع إدارة المخاطر وقطاع الالتزام والحوكمة اللذان يكونان مستقلان عن خط الدفاع الأول، حيث يقوم قطاع الالتزام والحوكمة بمراقبة مدى الالتزام بتعليمات ومتطلبات بنك الكويت المركزي بما فيها قواعد ونظم الحوكمة، بينما يمثل قطاع التدقيق الداخلي خط الدفاع الثالث وله وظيفة مستقلة عن خطي الدفاع الأول والثاني.

يحرص القطاع على إعداد وتحديث سياسة الالتزام الرقابي الخاصة بالبنك، ومراجعة السياسات والإجراءات الخاصة بكافة قطاعات / إدارات البنك، بالإضافة إلى مراجعة جميع المنتجات والخدمات والقنوات التي سيتم طرحها و/أو القائمة للتحقق من توافقها مع تعليمات الجهات الرقابية مع الأخذ بالإعتبار معايير الاستدامة، ومراجعة وتحديث دليل الحوكمة بما يشمله من قواعد للحوكمة، ومراجعة وتحديث النظم الداخلية لمجلس الإدارة ولجانه واللجان التنفيذية والسياسات الخاصة بالحوكمة للتحقق من مدى توافقها مع متطلبات قواعد الحوكمة وفق تعليمات الجهات الرقابية المحلية، بالإضافة إلى الالتزام بمتطلبات ومعايير الإفصاح والشفافية وفق قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وقواعد البورصة المقررة.

بالإضافة، يقوم قطاع الالتزام والحوكمة بشكل سنوي بتحديد وتقييم المواضيع المتعلقة بمخاطر عدم الالتزام التي تواجه البنك وخططه بشأن مدى كفاءة إدارة هذه المخاطر، حيث يتم إعداد تقارير بذلك ويتم تقديمها إلى لجنة الالتزام والحوكمة ومنها إلى مجلس الإدارة. كما يقوم القطاع بكافة المهام الموكلة إليه بهدف التزام كافة قطاعات البنك بالمتطلبات الرقابية وتجنب مخاطر عدم الالتزام.

كما يقوم القطاع بعمل تقييم نصف سنوي لمخاطر عدم الالتزام على مستوى المجموعة وذلك عن طريق متابعة شركته التابعة فيما يتعلق بوضع الالتزام لديها والتحقق من مدى استيفاءها لمتطلبات الحوكمة.

هذا، وخلال عام 2025، قام القطاع من خلال عملية فحص الالتزام الرقابي وممارسات الحوكمة والإفصاح بالتعامل مع المتطلبات المتعلقة بسير العمل بالبنك لتأكيد التزام البنك بجميع التعليمات الرقابية المحددة من قبل بنك الكويت المركزي وكذلك متطلبات وتعليمات هيئة أسواق المال وقواعد البورصة بشأن الإفصاح.

إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

إن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل تعتبر إحدى الركائز الأساسية لحماية وسلامة القطاع المصرفي وتعزيز استقرار النظام المالي والاقتصاد الوطني. وقد واصل البنك خلال عام 2025 تعزيز منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تطوير إطار رقابي متكامل، يستند إلى التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، والمؤسسات الوطنية المعنية، وبما ينسجم مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات ذات الصلة.

وفي إطار الجهود الوطنية المستمرة لتعزيز منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، أصدرت اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عدداً من التوجيهات والإصدارات التنظيمية ذات الطابع الاستراتيجي، وشملت هذه الإصدارات، على سبيل المثال لا الحصر، التوجيهات المرتبطة بتعزيز تطبيق التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحديث متطلبات تحديد والتحقق من المستفيد الفعلي، وتعزيز الضوابط المتعلقة بتطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة للعملاء والأنشطة عالية المخاطر، إلى غيرها من الإجراءات والتوجيهات.

واستجابة من البنك للالتزام بهذه التوجيهات والإرشادات والتعليمات وضمن جهوده في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، قام مصرفنا بالإجراءات التالية:

- **تعميم وشرح التعليمات**

اعتمد البنك آلية واضحة لتطبيق التوجيهات الصادرة من الجهات الرقابية، شملت تعميم التعليمات داخلياً على كافة القطاعات والإدارات المعنية، وشرح نطاقها وأهدافها التنظيمية، وربط متطلباتها بالسياسات والإجراءات المعتمدة، ومنهجيات تقييم المخاطر، ومتطلبات العمل التشغيلية اليومية.

- **تعديل السياسات والإجراءات**

حرص البنك على دمج متطلبات التوجيهات الصادرة ضمن الإطار المؤسسي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال تضمينها في السياسات والإجراءات ذات الصلة، ومنهجيات تقييم المخاطر، وآليات الرقابة التشغيلية، بما يحقق التكامل بين المتطلبات التنظيمية ومتطلبات العمل اليومية، ويعزز من قدرة البنك على إدارة المخاطر بصورة استباقية.

- **مراقبة العمليات وإدارة المخاطر**

يولي البنك اهتماماً بالغاً بمراقبة العمليات المصرفية ومتابعة تطور المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء، ويقوم بمراجعة وتطوير سيناريوهات أنظمة المراقبة الآلية بشكل دوري، بما يتناسب مع طبيعة المخاطر القائمة والتغيرات التشغيلية. وخلال عام 2025، ركزت إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على تعزيز جودة منظومة المراقبة ورفع كفاءة التحليل، بما يدعم القدرة على الكشف المبكر عن الأنماط غير الاعتيادية للعمليات، وتحسين دقة المعالجة واتساق القرارات المتخذة.

- **معالجة التنبيهات ورفع التقارير**

تتولى إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب معالجة التنبيهات الناتجة عن أنظمة المراقبة وفق منهجية مدروسة تضمن السرعة والدقة في التحليل، وتطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة عند الاقتضاء، ورفع الحالات التي تستدعي ذلك إلى اللجان المختصة، تمهيداً لاتخاذ القرار المناسب، بما في ذلك إحالة الحالات المشتبه بها إلى وحدة التحريات المالية الكويتية، وذلك وفقاً للأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها.

- **تطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة**

يطبق البنك تدابير العناية الواجبة المشددة في الحالات التي تتطلب ذلك، استناداً إلى نتائج تقييم المخاطر، وبما يشمل التعامل مع الأنشطة أو الدول ذات المخاطر المرتفعة، والتحقق المستمر من الالتزام بقرارات التجميد والقوائم ذات الصلة، بما يعكس التزام البنك بتطبيق أعلى معايير الالتزام والرقابة.

- **التعاون الداخلي**

تعمل إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتنسيق المستمر مع مختلف قطاعات وإدارات البنك وكذلك الشركة التابعة للبنك، لضمان الالتزام بتطبيق التشريعات والتعليمات الرقابية والسياسات الداخلية ومعايير مجموعة العمل المالي، وذلك من خلال المراجعات الدورية وقياس مستوى الالتزام المؤسسي، بما يعزز من فعالية منظومة الحوكمة ويضمن وضوح الأدوار والمسؤوليات.

- **التعاون مع الجهات الرقابية**

يؤمن البنك بأهمية التعاون البنّاء مع الجهات الرقابية ووحدة التحريات المالية الكويتية، باعتباره عنصراً أساسياً في تطوير منظومة وطنية فعّالة لمكافحة الجرائم المالية. ويأتي هذا التعاون في إطار التزام البنك بتطبيق منهجية شفافة ومنضبطة، تعزز من الثقة المتبادلة، وتسهم في دعم استقرار النظام المالي.

- **بناء القدرات وتعزيز ثقافة الالتزام**

حرص البنك خلال عام 2025 على تنفيذ برامج تدريبية متخصصة شملت مختلف المستويات الوظيفية، بهدف ترسيخ ثقافة الالتزام ورفع مستوى الوعي بالمسؤوليات الرقابية المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما تم دعم التطوير المهني للكوادر من خلال تشجيع الحصول على الشهادات الدولية المعتمدة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- **الالتزام والاستدامة المؤسسية**

يحرص البنك على مواءمة متطلبات الالتزام مع مبادئ الحوكمة والاستدامة، إيماناً بأن النزاهة والشفافية المالية تمثلان ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الثقة في القطاع المصرفي بشكل عام.

ويواصل البنك التزامه بتطوير منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل من خلال التحديث المستمر للسياسات والإجراءات، وتعزيز أدوات الرقابة الداخلية، وترسيخ ثقافة التزام مؤسسية ناضجة تسهم في حماية النظام المالي وتدعم الاستقرار الاقتصادي.

إدارة الشكاوى وحماية العملاء

تعد إدارة الشكاوى حلقة الوصل بين البنك وعملائه. وقد تم إنشائها بناءً على إرشادات وتوجيهات بنك الكويت المركزي في سنة 2011 كإدارة مستقلة تتعامل مع شكاوى العملاء الأفراد التي تختص بالعلاقة التعاقدية مع البنك.

تتمتع إدارة الشكاوى بهيكل تنظيمي يتسم بالاستقلالية مما يمكنها من مزاولة أعمالها بحيادية وعدالة، حيث تتبع الإدارة مباشرة مكتب رئيس الجهاز التنفيذي بالبنك، وتتوفر لديها الكوادر البشرية الوطنية المؤهلة.

آلية عمل إدارة الشكاوى وحماية العملاء

- تطبق إدارة الشكاوى وحماية العملاء مجموعة من الإجراءات، منها استلام الشكاوى المقدمة من العملاء عبر (نموذج الشكوى)، وذلك عن طريق الحضور الشخصي لإدارة الشكاوى وحماية العملاء في المبنى الرئيسي للبنك، أو عن طريق أفرع البنك المنتشرة في دولة الكويت، أو عن طريق البريد الإلكتروني الخاص بالإدارة، أو عن طريق تطبيق البنك CBK Mobile على الهواتف الذكية.
- تلتزم إدارة الشكاوى بالبحث المهني والدقيق لجميع الشكاوى المقدمة من العملاء مع اتسام آلية بحث الشكوى بالحيادية والموضوعية بعيداً عن تضارب المصالح.
- تهدف إدارة الشكاوى إلى تعزيز ثقة العملاء بالبنك من خلال سرعة الاستجابة للشكاوى المقدمة منهم، والبحث فيها بما يتوافق مع دليل حماية العملاء الصادر من بنك الكويت المركزي لسنة 2015 والتحديثات التي طرأت عليه وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي الصادر في 2025/10/13 في ظل الامتثال للتشريعات واللوائح الرقابية التي من شأنها توفير خدمات مالية ضمن إطار مصرفي واضح وشفاف.

وفي مجال حماية العملاء، تركز الإدارة على ما يلي:

- يتركز دور الإدارة على ضمان أن تكون المنتجات والخدمات المصرفية المقدمة واضحة وشفافة وخالية من أي ممارسات مضللة أو غير عادلة، بما يتوافق مع تعليمات بنك الكويت المركزي. كما تعمل على نشر الوعي بين العملاء بحقوقهم وواجباتهم مثل حق إلغاء الخدمة، ومعرفة الرسوم، وحق الاعتراض، وتزويدهم بقنوات رسمية لتقديم شكاواهم أو اعتراضاتهم.
- متابعة التزام الإدارات المختلفة بالمعايير الرقابية والقوانين، والتدخل عند وجود أي ممارسات تهدد حقوق العملاء أو تضعف من ثقتهم في البنك، علماً بأن هذه المتابعة والالتزام بالمعايير والقوانين المرتبطة بالتعامل مع العملاء ينعكس إيجابياً على سمعة البنك ومدى إقبال العملاء على التعامل مع البنك.

ومن أهم إنجازات الإدارة خلال عام 2025 ما يلي:

- تسجيل العميل بشكل فعال في قناة اتصال واحدة على الأقل من قنوات الاتصال الخاصة بالبنك مثل الرسائل النصية القصيرة، أو البريد الإلكتروني، أو الإشعارات لضمان تلقي العملاء لمراسلات البنك.
- تعديل الشروط والأحكام الخاصة بعقود البطاقات الائتمانية وإشعار العملاء بالشروط والأحكام عبر قنوات متعددة.
- الطلب من القطاعات والإدارات المعنية في البنك زيادة الوعي المصرفي لدى العملاء من خلال طرح موضوعات توعوية متجددة ومتنوعة بناء على الشكاوى الواردة إلى مصرفنا.

وبناء على ما تقدم، فإن إدارة الشكاوى وحماية العملاء لا يقتصر دورها على حل مشكلات العملاء بشكل فردي، بل هي تعمل ضمن منظومة متكاملة تضمن تحسين جودة الخدمة، ورفع مستوى رضا العملاء، وتعزيز سمعة البنك ومتانة العلاقة المصرفية على المدى الطويل.

القطاع القانوني

يلعب القطاع القانوني في البنك دوراً محورياً في حماية مصالح البنك، وحقوق مساهميه وعملائه، وضمان الالتزام التام بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها. ويساهم القطاع، من خلال تقديمه خدمات قانونية مهنية واستباقية واستراتيجية، في الحفاظ على سمعة البنك المؤسسية القوية وموقعه التنافسي في السوق، مما يمكنه من المحافظة على أداءه المتميز بين البنوك المنافسة.

الدور والأهداف الاستراتيجية

يعمل القطاع القانوني ضمن إطار مهني وهيكلي منظم، ويلتزم بتقديم الدعم في الجوانب القانونية إلى جميع قطاعات وإدارات البنك بصورة دقيقة وسريعة وعملية. ويهدف القطاع بشكل أساسي إلى تكوين فريق عمل كفء ومتخصص في كافة الجوانب والشئون القانونية، وقادر على التواصل والتفاعل بكفاءة وفاعلية مع خطط البنك واستراتيجياته والتحديات التي يواجهها، مع العمل المتواصل على تطوير قدرات ومهارات العاملين بالقطاع من خلال الممارسة والتدريب والتطوير.

المسؤوليات الرئيسية

- الخدمات الاستشارية القانونية: يقدم القطاع استشارات وآراءً قانونية تقوم على البحث والتحليل إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع القطاعات، مع ضمان التوافق مع القوانين واللوائح السارية وأي تعديلات أو تغييرات لاحقة.

- صياغة ومراجعة العقود: إن إحكام صياغة ومراجعة وتعديل عقود أنشطة وأعمال البنك ومستنداته يقع دوماً ضمن أولويات القطاع القانوني لتنظيم العلاقات التي تربط البنك بعملائه ومن يتعاملون معه بحيث تكون واضحة ومنضبطة ومتوازنة من الناحية القانونية.

- يقوم القطاع بصورة متواصلة بتحديث نماذج المستندات المستخدمة في البنك من منظور قانوني كلما اقتضت الحاجة حتى تتواكب مع التطورات المتلاحقة في القطاع المصرفي، وتلبي المتطلبات القانونية واحتياجات ورغبات عملاء البنك.

- التقاضي والتمثيل القانوني: القطاع القانوني يمثل البنك أمام الجهات القضائية وهيئات التحقيق والجهات الحكومية وغير الحكومية، ويلعب دوراً حاسماً في حماية المركز القانوني للبنك.

الإنجازات والأثر

خلال السنوات الثلاثة الماضية، أجرى القطاع القانوني بنجاح عدة مفاوضات مع العملاء المتعثرين لاسترداد مستحقات البنك، وقد أسفرت المفاوضات عن تسويات مالية كبيرة وتعزيز المركز القانوني والاستقرار المالي للبنك، مما أدى إلى زيادة قدرته على مواجهة التحديات المستقبلية.

التعاون وتنمية المعرفة

يولي القطاع القانوني أهمية خاصة للإسهام الجاد في نشر وتعميق المعارف القانونية المصرفية لدى العاملين بالتعاون مع قطاعات وإدارات وفروع البنك المختلفة، وبصفة خاصة الملتحقين الجدد به، ويوفر التدريب اللازم بالجوانب والمعارف القانونية بالمشاركة مع قطاع الموارد البشرية في البنك.

قطاع الخدمات العامة

خلال عام 2025، واصل قطاع الخدمات العامة تقديم خدماته الأساسية بصورة سلسلة لدعم العمليات اليومية للبنك، مع ضمان الكفاءة والأمن والموثوقية من خلال الإدارة الفعالة للموارد المتاحة. ويحرص القطاع على مواصلة الاضطلاع بمهمته المتمثلة في تقديم الدعم في الوقت المناسب وبكفاءة في مجالات اختصاصه المتنوعة مثل المشتريات، وإدارة الإنشاءات والممتلكات، والأمن، والبريد والمراسلات، والأصول الثابتة، وإدارة القرطاسية، وذلك من خلال تعزيز النظم الداخلية وتحسين استخدام الموارد، مما يسهم بشكل كبير في تحسين الأداء العام للبنك وتعزيز مرونة العمليات، وكفاءة بيئة العمل بشكل يضمن تقديم الخدمات عبر جميع الفروع والإدارات.

يسعى قطاع الخدمات العامة للشراكة مع موردين ذوي توجهات صديقة للبيئة لتقليل الانبعاثات ودعم البيئة المحلية.

إدارة الإنشاءات

رؤية عامة

إن إدارة الإنشاءات تلعب دوراً هاماً في جهود البنك التوسعية، حيث تضمن إنجاز الفروع الجديدة وأعمال تحديث الفروع القائمة في الوقت المناسب. ويشمل دور الإدارة التخطيط والتصميم وتنفيذ الفروع الجديدة، بالإضافة إلى الإدارة الفعالة لعمليات التنفيذ الشاملة للمشاريع، وضمان فعالية التكلفة، وإدارة الجودة، والتخفيف من المخاطر.

أبرز الإنجازات

افتتاح فروع جديدة

افتتح البنك فرعاً جديداً في مجمع سما مول، وأتم الأعمال الإنشائية لجناح البنك في مبنى طيران الجزيرة - المبنى رقم 5.

تطوير الفروع

ساهمت إدارة الإنشاءات في وضع أجهزة الصراف الآلي للخدمة الذاتية في مواقع مختلفة وفي المستشفيات التالية:

- مستشفى العدان
- المستشفى الأميري
- مستشفى الجهراء
- مستشفى الفروانية
- مستشفى جابر الأحمد

كما قامت الإدارة، بالتعاون مع القطاعات والإدارات المعنية في البنك، بإعادة تصميم وتطوير كشك الصراف الآلي في منطقة المباركية، ليتوافق مع مفهوم الخدمات المصرفية الرقمية الجديدة.

هذه التحسينات ساهمت في تحسين تجربة خدمة العملاء وزيادة مستوى الأتمتة.

مبادرات كفاءة الطاقة والاستدامة

قامت إدارة الإنشاءات بتضمين إجراءات كفاءة الطاقة في استراتيجيتها الخاصة بالإنشاءات واستكملت توريد وتركيب ألواح الطاقة الشمسية في 25 فرعاً.

وكجزء من مبادرات البنك للتحول الأخضر، تواصل الإدارة تقديم خدمات الصيانة والتشجير للمنطقة المحيطة بنصب "طير السعد" المجاورة للمبنى الرئيسي للبنك، مع تمديد أمر العمل في الموقع حتى نوفمبر 2026.
وقامت الإدارة بتركيب طبقة عازلة للحرارة على كافة النوافذ في مبنى البنك في حولي والمبنى الرئيسي، مما ساهم في تحسين كفاءة الطاقة وتقليل الأحمال المطلوبة للتبريد.

مبادرات التخضير

تستمر أعمال صيانة منطقة نصب "طير السعد" (بالقرب من المبنى الرئيسي للبنك) حتى نوفمبر 2026، وتشمل تقليم النباتات وصيانة نظام الري، وسوف يتم استبدال أجهزة التكييف بالمبنى الرئيسي بما يتواءم مع أهداف خفض استهلاك الكهرباء مع الحفاظ على كفاءة تبريد عالية.

وستستمر إدارة الإنشاءات بالتزامها بدعم أهداف البنك لتحقيق النمو والاستدامة من خلال تنفيذ مشاريع إنشائية وعمليات تسليم فعالة ومسؤولة من الجوانب البيئية وعالية الجودة في جميع المواقع.

إدارة المشتريات والقرطاسية

عملية إدارة تدوير العبوات البلاستيكية الفارغة

واصل قطاع الخدمات العامة - إدارة المشتريات - المبادرة التي أطلقها في عام 2024 والمتمثلة في إعادة تدوير العبوات البلاستيكية الفارغة بالتنسيق مع إدارة القرطاسية، حيث يتم تجميع العبوات الفارغة بانتظام وإرسالها إلى شركة متخصصة في إعادة التدوير. وهذه الشركة المتخصصة في إعادة التدوير هي جهة معتمدة من قبل الحكومة وتضمن أن جميع أنشطة إعادة التدوير تتوافق مع لوائح ونظم الهيئة العامة للبيئة في الكويت. ولا شك أن هذا النشاط قد ساهم في تقليل الأثر البيئي للمنتجات البلاستكية وساعد في الدفع نحو مستقبل أكثر استدامة.

تقديم هدايا للمؤسسات صديقة للبيئة لعام 2026 وتقليل البصمة الكربونية

في عام 2025، وعند استعراض الطلبات الخاصة بالهدايا التي سيقدمها البنك للشركات والمؤسسات، سعت إدارة المشتريات بالقطاع إلى التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة من خلال اختيار أواني مصنوعة من الفخار القلوي لتكون هدايا البنك في شهر رمضان للعام القادم 2026.

قطاع التواصل المؤسسي

المسؤولية الاجتماعية والاستدامة

واصل البنك التجاري الكويتي خلال عام 2025 جهوده المتميزة في مجالات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، حيث نجح في ترسيخ رسالته الهادفة إلى تعزيز دوره المجتمعي من خلال تنفيذ باقة متنوعة من المبادرات الإنسانية والتنموية، وتقديم الرعاية والمشاركة في مختلف مجالات العمل الخيري والاجتماعي والبيئي، بما يعكس التزامه الراسخ بمسؤولياته الوطنية ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.

دور فاعل في التنمية المستدامة

حافظ البنك التجاري الكويتي على مكانته الريادية في دعم جهود التنمية المستدامة بعناصرها البيئية والاجتماعية، وذلك ضمن استراتيجيته الشاملة لتعزيز الممارسات المسؤولة بيئياً ومجتمعياً.

وقد تميز عام 2025 بمشاركة البنك في حملات تنظيف الشواطئ، وتنظيم زيارة توعوية إلى جزيرة أم المرادم للتأكيد على أهمية حماية البيئة البحرية، إلى جانب المساهمة في مبادرات التشجير والتخضير، ودعم الأنشطة البيئية المجتمعية بالتعاون مع الجهات المختصة.

وتجسد هذه الجهود حرص البنك على الإسهام في نشر اللون الأخضر وتحسين المشهد الحضري في دولة الكويت، تأكيداً لدوره كشريك فاعل في تحقيق التحول البيئي المستدام.

برنامج دعم المحافظات

انطلاقاً من إيمانه بدوره الوطني في خدمة المجتمع، واصل البنك تنفيذ برنامج دعم المحافظات الذي يهدف إلى تعزيز التفاعل المجتمعي مع محافظات دولة الكويت الست.

وقد ساهم البنك خلال العام في دعم ورعاية العديد من الفعاليات المجتمعية والرياضية والصحية التي نظمتها المحافظات، والتي استهدفت مختلف فئات المجتمع، مؤكداً من خلال هذا البرنامج التزامه بالتنمية المتوازنة والشراكة المجتمعية الشاملة، والهادفة إلى دعم التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني لدفع جهود التنمية المستدامة لقاطني محافظات الكويت.

دعم ذوي الهمم ومتحدي الإعاقة

يولي البنك التجاري الكويتي اهتماماً خاصاً بفئة ذوي الهمم ومتحدي الإعاقة، تجسيداً لحرصه على تحقيق مبدأ التكافل المجتمعي، حيث نظم قطاع التواصل المؤسسي العديد من الفعاليات التي استهدفت هذه الفئة الجديرة بالاهتمام، ومشاركتهم الأفراح والمناسبات المختلفة. ومن أبرز الأنشطة التي نفذها البنك خلال العام:

- رعاية احتفالات العيد الوطني في مدرسة خليفة للاحتياجات الخاصة.
- استقبال طلبة الجمعية الكويتية لذوي الهمم ومشاركتهم احتفالات الأعياد الوطنية مع موظفي البنك.
- تنظيم فعالية القرقيعان للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة بالتعاون مع إدارة المدارس الخاصة خلال شهر رمضان المبارك.
- دعم جمعية المكفوفين الكويتية من خلال تزويدها بجهاز برايل للطباعة المتطور لتلبية احتياجات ذوي الإعاقة البصرية ومساعدتهم على تطوير المطبوعات.

بالإضافة على ذلك، قامت جمعية المكفوفين الكويتية بتكريم البنك التجاري الكويتي تقديراً لدوره الإنساني في دعم ذوي الهمم، وهذا يؤكد التزامه المستمر تجاه هذه الفئة وتعزيز دمجها في المجتمع.

حملة "ضاعف أجرك مع التجاري"

إيماناً منه بأهمية قيم التكافل الاجتماعي وروح العطاء، يواصل البنك التجاري الكويتي تنفيذ حملته المتميزة "ضاعف أجرك مع التجاري"، والتي تُعد من أبرز مبادراته الإنسانية المستدامة.

وتقوم فكرة الحملة على مضاعفة البنك لمبالغ التبرعات المقدَّمة من عملائه لصالح الجمعيات الخيرية المشاركة بالحملة، بما يعزز من أثر الحملة الإيجابي ويضاعف من الفائدة للمستفيدين.

وقد شملت أنشطة الحملة لعام 2025 توزيع السلال الغذائية بالتعاون مع الجمعيات الخيرية، وتوزيع الحقائب المدرسية على الطلاب، والكسوة الموسمية على الأسر المتعففة، بما يعكس التزام البنك بمبادئ التكافل والمسؤولية الاجتماعية.

الأعياد الوطنية

احتفاءً بالأعياد الوطنية ويوم التحرير، أطلق البنك التجاري الكويتي مجموعة من المبادرات المتميزة التي تجسد روح الانتماء والولاء للوطن.

وقد تم تزيين المبنى الرئيسي للبنك بإضاءات وتصاميم مستوحاة من التراث الكويتي العريق، إلى جانب تنظيم يوم مفتوح للموظفين للاحتفال بهذه المناسبة الوطنية.

كما شارك البنك عدة جهات رسمية ومجتمعية احتفالاتها، ونظم مبادرة تكريم رجال المرور تقديراً لجهودهم في خدمة الوطن والمواطنين خلال فترة الاحتفالات، وذلك تأكيداً لدوره في تعزيز قيم المواطنة والمشاركة الوطنية.

حملة "لنكن على دراية"

يحرص البنك التجاري الكويتي على دعم حملة "لنكن على دراية" التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت بهدف نشر الوعي المصرفي بين مختلف شرائح المجتمع.

وفي هذا الإطار، قام البنك بنشر رسائل توعوية هادفة تحذر العملاء من التعامل مع الجهات المشبوهة أو مشاركة بياناتهم المصرفية، وتدعوهم إلى توخي الحذر لتجنب أي محاولات احتيال مالي أو إلكتروني.

كما دعم البنك الحملة من خلال الأخبار الصحفية والإعلانات التوعوية عبر موقعه الإلكتروني وفروعه، إضافة إلى جميع حساباته الرسمية على منصات التواصل الاجتماعي: (إنستغرام - فيسبوك - X - سناب شات - لينكدإن - يوتيوب - تيك توك - ثريدز)، إلى جانب حملات إعلانية موجهة لتعزيز نشر الرسائل التوعوية وتحقيق أهداف الحملة.

الأنشطة المتنوعة للمسؤولية الاجتماعية

شهد عام 2025 تنوعاً كبيراً في أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي نفذها البنك، حيث سعى إلى تغطية مختلف الجوانب الإنسانية والخيرية.

وتنوعت هذه الأنشطة بين فعاليات داخلية تهدف إلى تعزيز الوعي الصحي لدى الموظفين وخلق بيئة عمل إيجابية تعكس روح الأسرة الواحدة داخل البنك، ومشاركات خارجية تضمنت حضور المحافل الاجتماعية، وزيارات للمستشفيات، ودعم وابتكار عدد من المبادرات المجتمعية مثل مبادرة "نقطع الاتصال لإعادة الاتصال Disconnect to Reconnect".

ونظراً لتعدد هذه الأنشطة وصعوبة حصرها في هذا التقرير، فإنه يمكن الاطلاع على تفاصيلها الكاملة من خلال مسح رمز الاستجابة السريعة (QR Code) أدناه.

قواعد ونظم الحوكمة

مقدمة

يستند البنك التجاري الكويتي في تطبيقه لقواعد الحوكمة إلى التعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي وآخرها تلك الصادرة في 10 سبتمبر 2019 وإلى المعايير الدولية الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية في هذا الخصوص، وذلك إرساءً لأفضل الممارسات في كافة مجالات الحوكمة الرشيدة، حيث يقوم البنك بتطبيق مجموعة من النظم الداخلية والسياسات والممارسات التي تستهدف تأصيل أسس الإدارة السليمة في البنك من حيث تعزيز ثقافة المساءلة والمشاركة والعدالة والنزاهة والابتكار والتحول الرقمي وإرساء عوامل التنمية المستدامة.

يحرص البنك على الاستمرار بتعزيز سياساته وإجراءاته وممارساته مستهدفاً التطبيق الفعال لكافة القوانين والتعليمات والمعايير الصادرة من مختلف الجهات الرقابية بشأن ممارسات الحوكمة الرشيدة مع الحرص على تحقيق التوازن بين تطبيق معايير الحوكمة واتباع اسلوب القيادة المرنة التي تساعد على اتخاذ القرارات بشكل مرن ومبتكر دون الإخلال بالتعليمات والقوانين، وذلك حماية للبنك ومصالحه ومصالح مساهميه ومودعيه ودائنيه وعملائه والعاملين فيه وغيرهم من أصحاب المصالح، كما يتم اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتحديث النظم الداخلية والسياسات القائمة في البنك لتتوافق مع متطلبات تلك القوانين والتعليمات والمعايير.

يحرص البنك على تعزيز ثقافة التنمية المستدامة والتمويل المستدام في مختلف أعمال ونشاطات البنك وتضمين معايير الإستدامة ضمن استراتيجية البنك، كما يحرص البنك على التعامل بأقصى درجات الشفافية والإفصاح عن كافة المعلومات الجوهرية التي تتعلق بالبنك، وذلك بالحفاظ على سريتها لحين الإفصاح عنها وفق التعليمات الصادرة من هيئة أسواق المال وقواعد البورصة، فضلاً عن نشرها على الموقع الإلكتروني للبنك والذي يتضمن كذلك دليل الحوكمة المعتمد لدى البنك.

المساهمين الرئيسيين

فيما يلي بيان بالمساهمين الذين تتجاوز ملكيتهم 5% من رأس مال البنك كما في نهاية عام 2025.

شركة الشرق القابضة	%23.918

هيكل الحوكمة

قام البنك بوضع هيكل واضح للحوكمة يهدف إلى توفير معايير وممارسات حوكمة كافية وفعالة لمجموعة البنك، وقد تم مراعاة أن يتضمن هيكل الحوكمة أشكالاً مناسبة من الرقابة الفعالة على أنشطة المجموعة بما يحقق الحوكمة الرشيدة، ويتم مراجعة هذا الهيكل بشكل دوري للتحقق من استمرار ملائمته وليعكس أية تطورات في هذا الشأن. ويبين الشكل التالي الهيكل العام للحوكمة.

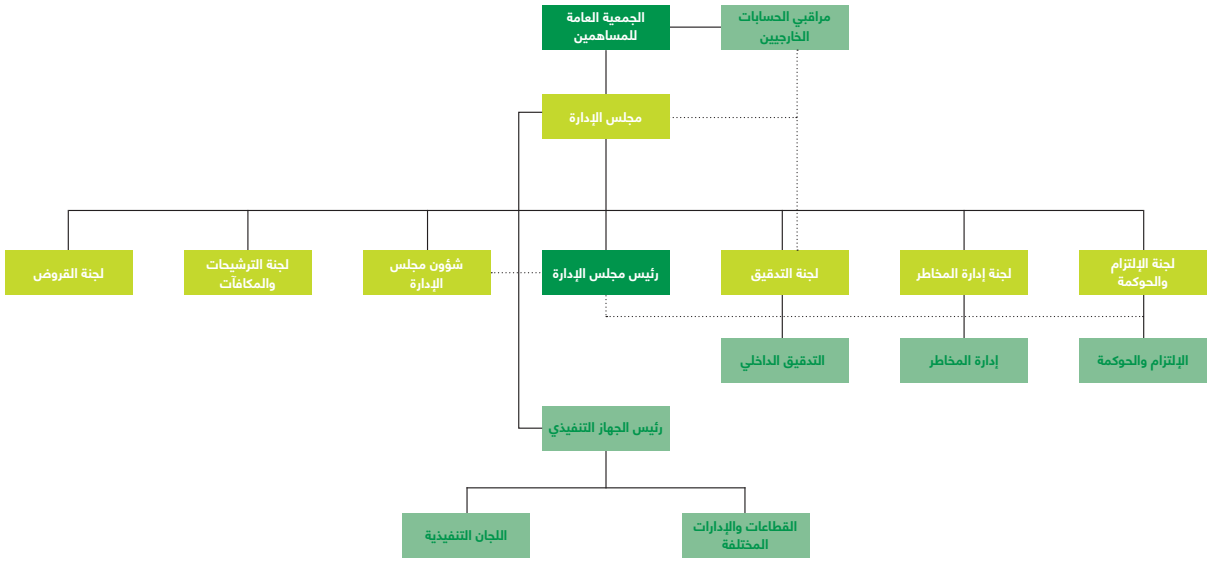

مجلس الإدارة ومسؤولياته الرئيسية وأبرز إنجازاته

يتم انتخاب أعضاء مجلس إدارة البنك من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة بالتصويت السري وذلك لمدة ثلاث سنوات بعد الحصول على موافقة بنك الكويت المركزي، وفقاً لقانون الشركات ولائحته التنفيذية وقواعد الحوكمة وكذلك النظام الأساسي للبنك، علماً أن المجلس الحالي تم انتخابه خلال العام 2024 للفترة (2024-2026).

قام البنك خلال العام 2025 بإنشاء برنامج شهادات الإيداع بقيمة مليار دولار أمريكي أو ما يعادله من العملات الأخرى حيث سيتم إصدار الشهادات بخصم أوعلاوة أو فائدة ثابتة أو متغيرة أو بمزيج منهما علماً أن فترات أجل الشهادات لن تقل عن أسبوع واحد لن تزيد عن خمسة سنوات. سيتم بيع الشهادات في الكويت والأسواق العالمية حيث تخضع عروض وبيع شهادات الإيداع للقوانين واللوائح المعمول بها في أي من الأسواق التي قد يتم عرض الشهادات فيها.

المهام والمسؤوليات الرئيسية لمجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الشاملة عن البنك بشكل عام بما في ذلك وضع الأهداف الاستراتيجية، واعتماد خطط العمل، وتحديد استراتيجية ونزعة المخاطر، وتطوير معايير الحوكمة ومعايير الاستدامة والتمويل المستدام، واعتماد السياسات، وتطوير الثقة العامة في إدارة البنك بالإضافة إلى المشاركة الفعالة في تنظيم أعمال البنك وتحمل كافة المسؤوليات المتعلقة بسلامته المالية، والحفاظ على مصالح المساهمين وأصحاب المصالح، والتركيز على إدارة المخاطر وحوكمتها بما في ذلك مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني، وحوكمة الالتزام، وتعزيز نظم الرقابة الداخلية وأعمال التدقيق الداخلي والخارجي وتحقيق التنمية المستدامة، وغير ذلك من مسؤوليات ومهام ملقاة على عاتق المجلس بموجب القوانين واللوائح وقرارات وتعليمات الجهات الرقابية.

ويولي مجلس الإدارة أهمية كبيرة لتطبيق مبادئ الحوكمة التي أكدت على أهمية حوكمة المخاطر وحوكمة الالتزام وتطبيق معايير الاستدامة الثلاثة البيئية والاجتماعية والحوكمة، حيث يحرص على خلق ثقافة القيم المؤسسية لدى كافة العاملين في البنك من خلال السعي الدائم نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتحسين معدلات الأداء والالتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية خاصة قواعد ونظم الحوكمة ومبادئ التمويل المستدام. وعلى ذلك، يتبنى المجلس حزمة من النظم والسياسات والتقارير التي يسعى إلى تطبيقها بشكل فعال كثقافة مؤسسية وليس كتعليمات رقابية.

ويتسم هيكل مجلس الإدارة بصفة جماعية بالتنوع في المؤهلات العلمية والخبرات العملية والمهارات المتخصصة والمعرفة المناسبة في مجالات التمويل والمحاسبة والإقراض والعمليات المصرفية والتخطيط الاستراتيجي والحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية والبيئة التنظيمية والرقابية ومعايير الاستدامة والتمويل المستدام، فضلاً عن ذلك فإن المجلس على اطلاع مستمر بالتطورات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

الشيخ/ أحمد دعيج الصباح - رئيس مجلس الإدارة
حاصل على بكالوريوس العلوم - تخصص تمويل من جامعة بنتلي / الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى ماجستير في إدارة الأعمال - تخصص إدارة عامة واستراتيجية عام 2008 من كلية كويت ماسترخت لإدارة الأعمال، للشيخ أحمد خبرة طويلة ومتنوعة من خلال شغله المناصب والوظائف القيادية التالية:

تولى الشيخ/ أحمد المناصب التالية:
- رئيس مجلس إدارة شركة التجاري للوساطة المالية من 2014 حتى 2020.
- عضو مجلس إدارة في اتحاد مصارف الكويت منذ 20 فبراير 2025 حتى تاريخه علماً أنه قد سبق و أن شغل منصب رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف من 9 فبراير 2022 حتى 19 فبراير 2025. و منصب نائب رئيس مجلس الإدارة من 2019 حتى 2022.
- عضو في الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب من مايو 2022 حتى 30 إبريل 2025.
- عضو مجلس إدارة في معهد الدراسات المصرفية ممثلاً عن البنك التجاري الكويتي من 2018 حتى تاريخه.
- عضو مجلس إدارة في الشركة الكويتية للمقاصة ممثلاً عن البنك التجاري الكويتي من 2018 حتى 2019 وتم إعادة تعيينه اعتباراً من مايو 2022.

كما شغل الشيخ/ أحمد الوظائف التالية:
- مدير استثمار في شركة التجاري للاستثمار من 2010 حتى 2012.
- مدير استثمار في شركة مجموعة الأوراق المالية من 2012 حتى تاريخه.
- محلل ائتمان في البنك التجاري الكويتي في وحدة خدمات المساهمين من 2005 حتى 2010.
- مخطط في مؤسسة البترول الكويتية من 2001 حتى 2003.

ويشغل الشيخ/ أحمد حالياً منصب رئيس مجلس الإدارة في البنك التجاري الكويتي منذ 31 مارس 2018، كما أنه رئيس لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة. وقد سبق أن شغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة من 2015/4/4 إلى 2018/3/31 وعضوية مجلس الإدارة من 2012/4/29 إلى 2015/4/3.

عبدالرحمن عبد اللّه العلي - نائب رئيس مجلس الإدارة
حاصل على بكالوريوس هندسة ميكانيكية وعلى ماجستير إدارة أعمال / تمويل واستثمار عام 1979 من جامعة ويسكونسون ماديسون / الولايات المتحدة الأمريكية.

لدى السيد/ عبد الرحمن خبرة كبيرة في مجال الاستثمار وتمويل المشاريع، وقد جاء جانباً كبيراً من خلال شغله المناصب والعضويات التالية:

- نائب رئيس أول في مؤسسة الخليج للاستثمار من 1985 حتى 2002.
- عضو مجلس إدارة في البنك الصناعي من 2010 حتى 2011.
- عضو مجلس إدارة في الشركة المتحدة للحديد من 1998 حتى 2015.
- عضو مجلس إدارة في الشركة المتحدة القابضة من 1998 حتى 2006.
- عضوية لجنة أخلاقيات البحوث في مركز دسمان للسكر منذ عام 2010 حتى تاريخه.

وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 29 أبريل 2012، فإن السيد/ عبد الرحمن يشغل حالياً منصب نائب رئيس مجلس الإدارة منذ شهر أكتوبر 2020، كما أنه يشغل عضوية لجنة إدارة المخاطر وعضوية لجنة القروض المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

محمد عبد الرزاق الكندري

حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة ريتشموند في فرجينيا، وخلال مسيرته العملية شغل عضوية مجالس إدارات الشركات التالية:

- شركة أجيال العقارية الترفيهية من 2014 حتى 2023.
- شركة تكنولوجيا لإنتاج الغازات الصناعية من 2014 حتى تاريخه.
- الشركة الأولى للاستثمار من 2014 حتى تاريخه.
- فينشر كابيتال بنك (البحرين) من 2012 حتى 2023.
- شركة إياس للتعليم الأكاديمي والتقني من 2016 حتى 2019.
- نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية السعودية للصناعات الدوائية من 2012 حتى 2019.
- نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة الخليج للطاقة القابضة من 2011 حتى تاريخه.

وللسيد/ محمد الكندري خبرات متنوعة من خلال شغله الوظائف القيادية التالية:

- نائب الرئيس التنفيذي للاستثمار المباشر في شركة مجموعة الأوراق المالية من 2017 حتى تاريخه.
- مدير تنفيذي للاستثمار المباشر في شركة مجموعة الأوراق المالية من 2011 حتى 2017.
- نائب رئيس إدارة الأصول في شركة الرؤيا للاستثمار والإجارة من 2007 حتى 2009.

وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي منذ 28 يناير 2020، فإن السيد/ محمد الكندري يشغل حالياً عضوية كل من لجنة إدارة المخاطر ولجنة التدقيق المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

الشيخ/ طلال محمد الصباح

حاصل على بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية / واشنطن دي سي، ويعمل الشيخ/ طلال الصباح حالياً في شركة مجموعة الأوراق المالية بوظيفة مستشار مالي، كما شغل عضوية مجالس إدارات الشركات التالية:

- شركة الخليج لصناعة الزجاج من 2005 حتى 2006.
- شركة صناعات التبريد والتخزين من 2003 حتى 2008.

وبالإضافة إلى كونه عضو مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي منذ 31 مارس 2018، فإن الشيخ/ طلال يشغل حالياً عضوية كل من لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة القروض المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

مناف محمد المهنا

حاصل على بكالوريوس هندسة معمارية من جامعة ميامي / الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى ماجستير في إدارة المشاريع عام 1997 من جامعة الكويت. وللسيد/ مناف خبرات متنوعة سواء من خلال عمله في القطاع العام والقطاع الخاص وعلى مستوى مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية في الجهات التالية:

- وزارة الدفاع - هندسة المنشآت العسكرية - مراقب للمشاريع الخاصة (مشاريع قوات التحالف) من عام 1991 إلى عام 2008.
- رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة الخليج للإنشاءات والأعمال البحرية والمقاولات العامة من عام 2006 إلى عام 2018.
- عضو مجلس إدارة الشركة الأولى لتسويق الوقود من 2009 حتى 2010.
- عضو مجلس إدارة شركة الخليج الوطنية القابضة من 2010 حتى 2017.
- عضو مجلس إدارة شركة الامتيازات الخليجية القابضة من 2010 حتى 2018.
- المدير التنفيذي لشركة بلاتينيوم المتحدة من 2003 حتى تاريخه.

وبالإضافة إلى كونه عضو مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي منذ 31 مارس 2018، فإن السيد/ مناف يشغل حالياً عضوية كل من لجنة القروض ولجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

يوسف يعقوب العوضي

حاصل على البكالوريوس في تخصص المحاسبة من جامعة الكويت. وتمتد خبرة السيد/ يوسف إلى سنوات عديدة شغل خلالها عدة وظائف في شركات متعددة على النحو التالي:

- نائب الرئيس التنفيذي - إدارة الصناديق الاستثمارية ومحافظ العملاء في شركة مجموعة الأوراق المالية منذ 2016/7/17 حتى تاريخه.
- مدير تنفيذي - إدارة الاستثمار في شركة مجموعة الأوراق المالية من 2014 حتى 2016.
- مدير استثمار في شركة مجموعة الأوراق المالية من 2011 حتى 2014.
- مساعد مدير - إدارة الاستثمار العقاري في شركة أعيان للإجارة والاستثمار خلال العام 2010.

- مدير استثمار - إدارة الاستثمار المباشر في الشركة الأهلية القابضة من 2007 حتى 2009.
- محاسب في شركة وفرة للاستثمار الدولي من 2004 حتى 2007.

كما شغل عضوية مجالس إدارات الشركات التالية:
- عضو مجلس إدارة الشركة الكويتية السعودية للصناعات الدوائية من 2012 حتى 2019.
- رئيس مجلس إدارة شركة إياس للتعليم الأكاديمي والتقني من 2014 حتى 2017.
- نائب رئيس مجلس إدارة المجموعة التعليمية القابضة من 2014 حتى 2017.
- عضو مجلس إدارة المجموعة التعليمية القابضة خلال العام 2017.
- عضو مجلس إدارة شركة سما التعليمية من 2015 حتى 2017.
- عضو مجلس إدارة شركة آفاق للخدمات التربوية من 2016 حتى 2017.
- عضو مجلس إدارة الشركة التعليمية المتطورة في المملكة العربية السعودية من 015 2 حتى 2016.
- عضو مجلس إدارة شركة ألفا أطلانتيك للصحراء المغربية في مملكة المغرب من 2015 حتى تاريخه.
- عضو مجلس إدارة شركة بوابة الأهلية العقارية من 2008 حتى 2009.
- عضو مجلس إدارة (مستقل) شركة الامتيازات الخليجية القابضة من عام 2018 حتى تاريخه.
- عضو مجلس إدارة الشركة التجارية العقارية من إبريل 2021 حتى تاريخه.
- عضو مجلس إدارة شركة توازن القابضة من يناير 2021 حتى 2022.
- عضو مجلس إدارة الشركة الكويتية القطرية للتأمين من 2023 حتى تاريخه.

وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي منذ 9 نوفمبر 2020، فإن السيد/ يوسف يشغل حالياً عضوية لجنة التدقيق وعضوية لجنة الالتزام و الحوكمة المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

ضاري على المضف

حاصل على بكالوريوس المحاسبة من جامعة الكويت بالإضافة إلى دبلوم تشغيل الحاسب الآلي من معهد الاتصالات والملاحة، كما سبق للسيد ضاري أن تخرج من الكلية العسكرية برتبة ملازم وتدرج في عدة مناصب. لديه خبرات عملية في كل من مجال التأمين والوساطة والمجال الطبي وفي أمن المعلومات وأمن المنشآت والمحاسبة، قام في عام 2012 بتأسيس شركة الجزيرة العربية لوساطة التأمين والتي تعمل في مجال التأمين وتحسين أداء الوسيط، التي تعد الآن من الشركات الرائدة في مجالها، شغل السيد / ضاري المناصب التالية:
- في وزارة الدفاع خلال الأعوام من 1997 حتى 2021:
  - هيئة الحرس الأميري - فرع العمليات والتدريب.
  - هيئة الاستخبارات والأمن - مديرية الأمن / فرع الأمن الوقائي.
  - هيئة الإمداد والتموين - رئيس فرع برمجة ميزانية.
  - هيئة الاستخبارات والأمن - مساعد الملحق العسكري للشئون المالية / واشنطن.
  - مديرية برمجة الميزانية - رئيس فرع برمجة ميزانية هيئة التسليح والتجهيز.
- مساعد الرئيس التنفيذي في شركة ياكو الطبية ش.م.ك.ع من 2021 وحتى 2024.
- الرئيس التنفيذي في شركة الراية للرعاية الصحية من تاريخ 2022 وحتى 2024.
- رئيس مجلس إدارة والرئيس التنفيذي لشركة الجزيرة العربية لوساطة التأمين من تاريخ 2024/9/1 حتى تاريخه.

وقد تم انتخابه لعضوية مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي كعضو غير مستقل في 31 مارس 2021، ويشغل عضوية كل من لجنة القروض ولجنة الالتزام والحوكمة المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

طارق أحمد الجاسم - عضو مستقل

حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال - تمويل -الولايات المتحدة الأمريكية جامعة Suffolk، وتمتد خبرة السيد/ طارق الجاسم الى سنوات عديدة شغل خلالها العضويات والوظائف التالية:
- عضو مجلس إدارة في شركة كفيك للوساطة المالية من 2018 حتى يناير 2025.
- عضو مجلس إدارة في شركة كفيك للخدمات التمويلية من عام 2022 ثم نائباً لرئيس مجلس الإدارة من أبريل 2024 حتى أغسطس 2024.
- مدير عام في شركة كفيك للاستشارات بداية من فبراير 2025 حتى ديسمبر 2025.
- رئيس القطاع التنفيذي - إدارة الثروات لدى شركة كفيك للاستثمار بداية من شهر أبريل 2024 حتى يناير 2025، بالإضافة الى إدارة الأصول من أكتوبر 2024 حتى يناير 2025.
- رئيس القطاع التنفيذي - العلاقات العامة والتسويق، وشؤون المستثمرين لدى شركة كفيك للاستثمار من عام 2016 وحتى مارس 2024.
- نائب رئيس إدارة الأصول لدى شركة الداو للاستثمار (الداو القابضة حالياً) من 2006 حتى 2016.

وقد تم انتخابه لشغل عضوية مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي كعضو مستقل بتاريخ 24 أبريل 2024، ويتولى رئاسة لجنة الالتزام والحوكمة وعضوية لجنة إدارة المخاطر المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

فهد زهير البدر - عضو مستقل

حاصل على بكالوريوس العلوم في الإدارة من جامعة بيردو/ الولايات المتحدة الأمريكية و ماجستير إدارة أعمال عام 2015 من جامعة ديوك / الولايات المتحدة الأمريكية، وقد شغل السيد/ فهد البدر عدة مناصب على النحو التالي:
- مستشار في شركة المصالح الاستثمارية من 2020 حتى 2024.

- رئيس إدارة الصناديق المدارة خارجياً في مؤسسة الخليج للاستثمار من 2015 حتى 2019.
- رئيس الشرق الأوسط في شركة لايونجيت كابيتال من 2009 حتى 2015.
- رئيس قسم صناديق التحوط في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية من 2007 حتى 2008.

وقد تم انتخابه لعضوية مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي كعضو مستقل في 31 مارس 2021، ويتولى رئاسة لجنة إدارة المخاطر وعضوية لجنة الترشيحات و المكافآت المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

أحمد بدر واحدي - عضو مستقل

حاصل على بكالوريوس العلوم تخصص اقتصاد، وبكالوريوس العلوم تخصص الهندسة الكهربائية وهندسة الحاسبات، وبكالوريوس العلوم تخصص الهندسة المدنية مع تخصص فرعي في التصميم الهندسي من جامعة كارنيجي ميلون/ الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى ماجستير في إدارة الأعمال - تخصص التمويل & العقار & المحاسبة عام 2009 من كلية وارتون للأعمال جامعة بنسلفانيا / الولايات المتحدة الأمريكية، للسيد/ أحمد خبرة طويلة ومتنوعة من خلال شغله وظائف في شركات متعددة على النحو التالي:

- رئيس تنفيذي (قطاع الاستثمار) في الشركة الوطنية العقارية من 2015 حتى تاريخه.
- مدير تنفيذي في شركة بوبيان كابيتال للاستثمار من 2010 حتى 2015.
- مدير في بنك بوبيان من مارس 2010 إلى يوليو 2010.
- مدير في شركة أجيليتي للمخازن العمومية من 2004 إلى 2009.

كما شغل عضوية مجالس إدارات الشركات التالية:

- رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية البحرية والتجارية من 2014 حتى تاريخه.
- رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية العقارية الأردنية من 2018 حتى تاريخه.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة البحر الأبيض المتوسط الاستثمارية القابضة من 2018 حتى تاريخه.
- نائب رئيس مجلس إدارة المجموعة السعودية للمشاريع القابضة من 2012 حتى 2015.

بالإضافة إلى كونه عضو مجلس إدارة مستقل في البنك التجاري الكويتي منذ يونيو 2022، فإنه حالياً و يتولى رئاسة لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، ويشغل عضوية لجنة الالتزام و الحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة.

حسام عبدالرحمن البسام - عضو مستقل

حاصل على بكالوريوس محاسبة من كلية التجارة والاقتصاد -جامعة الكويت، للسيد / حسام خبرة عملية طويلة ومتنوعة حيث تقلد العديد من الوظائف القيادية والمناصب على النحو التالي:

- عضو مجلس إدارة شركة بورصة الكويت ، من العام 2014 حتى العام 2019.
- عضو مجلس إدارة كلية الدراسات التجارية، من العام 2014 حتى العام 2017.
- عضو مجلس إدارة وأمين صندوق وأمين سر ونائب الرئيس في الجمعية الاقتصادية الكويتية من العام 2004 حتى العام 2016.
- عضو مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الخليجية من العام 2009 إلى العام 2015.
- رئيس مجلس إدارة شركة حصاد القابضة من العام 2004 الى العام 2015.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة ركاز القابضة من العام 2004 الى العام 2014.
- عضو لجنة المخالفات في سوق الأوراق المالية من العام 2016 الى العام 2018 وقد عين رئيس اللجنة من عام 2018 إلى عام 2019.
- عضو مجلس إدارة الشركة التجارية العقارية من 2024/10/16 حتى تاريخه.

وقد انضم لعضوية مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي كعضو مستقل في أغسطس 2023، وهو يتولى رئاسة لجنة الترشيحات والمكافآت وعضوية لجنة التدقيق المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

أبرز إنجازات مجلس الإدارة خلال عام 2025

- الاطلاع على تقارير المتابعة الدورية الخاصة باستراتيجية البنك (صياغة المستقبل 2022-2026) وآخر المستجدات.
- اعتماد نزعة البنك تجاه المخاطر عن عام 2025.
- مراجعة واعتماد البيانات المالية الربع سنوية والسنوية للبنك.
- مراجعة هيكل الحوكمة ومجلس الإدارة وهيكل قطاع إدارة المخاطر.
- مراجعة التقارير الخاصة بكفاية رأس المال واختبارات الضغط والتقارير الدورية لإدارة المخاطر.
- مراجعة تقارير قطاع إدارة المخاطر بشأن كفاية رأس المال الخاصة بالشركة التابعة.
- مراجعة التقارير الدورية الخاصة بإدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومدى التزام البنك بالتعليمات ذات الصلة.
- مراجعة التقارير الدورية الخاصة بأعمال القطاع القانوني.
- اعتماد الميزانية التقديرية المعدلة والمجمعة للبنك لعام 2026.
- الاطلاع على التقييم المستقل لإطار الأمن السيبراني وتقرير أمن المعلومات.
- اعتماد التحديثات الدورية على سياسات قطاع إدارة المخاطر لدى البنك.
- اعتماد التحديثات الدورية على سياسات الحوكمة والنظم الداخلية للمجلس ولجان المجلس.

- اعتماد التحديثات الدورية على السياسات المختلفة التي تقوم عليها أنشطة البنك التي تقدمها القطاعات المختلفة.
- اعتماد تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاء المجلس ورئيس الجهاز التنفيذي عن عام 2024 واعتماد خطة التدريب المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة لعام 2025.
- مراجعة التقارير الدورية الخاصة بأنشطة البنك ووظائفه المختلفة.
- الاطلاع على عرض تقديمي يوضح آخر المستجدات الاقتصادية وملخص عن أداء البنك.
- مراجعة التقارير الدورية لقطاع الموارد البشرية ومؤشرات الأداء الخاصة بالقطاع.
- مراجعة التقرير السنوي ومقترحات إدارة شكاوى وحماية العملاء عن عام 2024.
- الاطلاع على التقرير السنوي بشأن الالتزام الرقابي وممارسات الحوكمة والإفصاح في البنك والموافقة على ما ورد فيه.
- الاطلاع على تقرير تقييم مخاطر عدم الالتزام والموافقة على التوصيات الواردة فيه.
- الاطلاع على تقرير الحوكمة في التقرير السنوي للبنك لعام 2024 والموافقة على ما ورد فيه.
- الإطلاع على تقرير الاستدامة عن العام 2024.
- المراجعة السنوية لسياسة المكافآت والاطلاع على تقرير قطاع التدقيق الداخلي بشأن المزايا وسياسة المكافآت.
- مراجعة التقارير الدورية الخاصة بأعمال مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس.
- الاطلاع على سجل القرارات الصادرة عن المجلس واللجان ومتابعة تنفيذها وسجل حالات تعارض المصالح لأعضاء مجلس الإدارة.
- مراجعة وتقييم أداء المحافظ الائتمانية والاستثمارية والقروض.
- مراجعة ومتابعة أحدث المستجدات بشأن خطة التدقيق الإستراتيجية المعدلة لعامي 2026 - 2027، وخطط التدقيق السنوية لعام 2026.
- الموافقة على زيادة رأس مال البنك المصدر والمدفوع في حدود رأس المال المصرح به لغرض إصدار أسهم منحة مجانية و توزيعها على المساهمين وتعديل بنود رأس المال في عقد التأسيس والنظام الأساسي ليعكس ذلك.
- اعتماد ميثاق التدقيق الداخلي عن عام 2024.
- الاطلاع على تقارير متابعة ملاحظات ومخالفات الجهات الرقابية والإجراءات المتخذة بشأنها.
- الاطلاع على أهم القوانين والتعاميم والتعليمات الصادرة من مختلف الجهات الرقابية بالإضافة إلى التغييرات في المعايير المحاسبية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومدى تأثيرها على البنك.
- مراجعة تقرير مراقب الحسابات الخارجي بشأن أنظمة الرقابة الداخلية لعام 2024 وتقارير المتابعة المعدة في هذا الشأن.
- مراجعة خطاب الإدارة المعد من قبل مراقبي الحسابات الخارجيين.
- الاطلاع على كتب التعاقد مع مراقبي الحسابات الخارجيين للقيام بمهمة التدقيق على البيانات المالية 2025.
- الموافقة على تعيين مكاتب التدقيق الخارجي للبنك للتدقيق على البيانات المالية وتعيين بعض المكاتب للقيام ببعض الأعمال المختلفة بالبنك مثل تقييم مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية والتدقيق على آلية تطبيق البنك للإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني والتدقيق على تطبيق متطلبات الفاتكا ومعايير الإبلاغ المشترك ومحفظة القروض للبنك.
- الموافقة على الإصدار الأول لسياسة الشمول المالي.
- الإطلاع والموافقة على سياسة وخطة استمرارية الأعمال ومراجعة التقرير الخاص باختبار هذه الخطة.
- الموافقة على إنشاء برنامج شهادات الإيداع في الكويت والأسواق المالية العالمية بقيمة مليار دولار أمريكي أو ما يعادله من العملات الأخرى.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ومهامها ومسؤولياتها الرئيسية وأبرز إنجازاتها خلال عام 2025

في إطار تأصيل قواعد الحوكمة السليمة في البنك فقد تم تشكيل خمس لجان منبثقة عن المجلس وذلك لتعزيز رقابة المجلس على العمليات المهمة في المجموعة، لكل منها نظام داخلي يوضح مهامها ومسؤولياتها وينظم عملها وما يتعلق بإعداد التقارير الدورية في ضوء طبيعة مهامها ومسؤولياتها ورفعها إلى مجلس الإدارة، فضلاً عن تقارير المتابعة المرفوعة إلى رئيس مجلس الإدارة. ومن هذه اللجان أربع لجان تتولى المساعدة في الإشراف على تطبيق قواعد الحوكمة بمحاورها المختلفة، بالإضافة إلى لجنة القروض المعنية بمحفظة التسهيلات الائتمانية.

يتم تشكيل اللجان واعتماد تشكيلها من مجلس الإدارة ملتزمين بما نصت عليه تعليمات قواعد ونظم الحوكمة من حيث أن يكون ضمن تشكيلها أعضاء مستقلين مع مراعاة أن يترأس كل من لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر ولجنة الترشيحات والمكافآت عضواً مستقلاً. وذلك وفقاً لما يلي:

لجنة الالتزام والحوكمة		
تشكيل اللجنة	السيد/ طارق الجاسم السيد/ أحمد واحدي السيد/ يوسف العوضي السيد/ ضاري علي المضف	عضو مستقل ورئيساً للجنة عضو مستقل
المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة	• إعداد وتحديث دليل حوكمة يتم اعتماده من مجلس الإدارة على أن يتضمن القواعد والضوابط الواردة في تعليمات البنك المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة كحد أدنى. على أن يتم نشره على الموقع الإلكتروني للبنك. • مراجعة التقارير السنوية المقدمة قطاع الالتزام والحوكمة في البنك للتأكد من: - إلتزام البنك بالتشريعات والتعليمات الرقابية ذات الصلة وآخر التطورات في هذا المجال، وكفاءة إدارة البنك لمخاطر عدم الالتزام التي تواجه البنك في ضوء قيام إدارة الالتزام - مرة على الأقل سنوياً - بتحديد وتقييم المواضيع المتعلقة بتلك المخاطر وخطط البنك بشأن كفاءة إدارة هذه المخاطر مع الاخذ بالاعتبار أوضاع الشركة التابعة. وعرض هذه التقارير على مجلس الإدارة. - متابعة تنفيذ ما يتضمنه دليل الحوكمة من قواعد وضوابط، ومتابعة ممارسات الحوكمة في البنك للتحقق من مدى فاعليتها وإقتراح ما يلزم من تحسينات بشأنها، ومتابعة مدى قدرة الشركات التابعة على استيفاء متطلبات الحوكمة المعمول بها، وعرض هذه التقارير على مجلس الإدارة. • مراجعة تقرير الحوكمة (ضمن التقرير السنوي للبنك) حول مدى إلتزام البنك بتطبيق تعليمات وبنود دليل الحوكمة، وبيان أسباب عدم الالتزام (إن وجدت) بتطبيق أي من تلك التعليمات والبنود. • تقييم هيكل الحوكمة بصورة سنوية للتأكد من استمرارية ملاءمته، والتحقق من أن هذا الهيكل يسهم في الرقابة الفعالة على الشركات التابعة، وعرض ذلك على مجلس الإدارة بشكل سنوي. • التأكد من استقلالية وظائف الالتزام والحوكمة من حيث أنهم يضطلعون بمسؤولياتهم بشكل مستقل وفعال وأن هذه الوظائف مشغولة بالموظفين المؤهلين ومخصص لها الموارد الكافية والتدريب المناسب، وعرض ذلك على مجلس الإدارة بشكل سنوي. • اعتماد برامج وخطط العمل الدورية لقطاع الالتزام والحوكمة. • مراجعة تقرير الاستدامة السنوي قبل عرضه على مجلس الإدارة للتأكد من تضمينه ما يوضح أنشطة البنك في المواضيع ذات الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي، بما يمكن أصحاب المصلحة من تقييم مستوى الاستدامة للبنك. • اقتراح/مراجعة أي تعديلات على عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك مرتبط بقواعد ونظم الحوكمة. • مراجعة النظام الداخلي لمجلس الإدارة وسياسات الحوكمة المختلفة وغير ذلك من النظم الداخلية وسياسات ومتطلبات الحوكمة وفقاً لتعليمات الجهات الرقابية أو حسب طلب مجلس الإدارة.	
أبرز إنجازات اللجنة	- مراجعة تقرير الحوكمة ضمن التقرير السنوي للبنك عن عام 2024. - مراجعة التقرير السنوي الخاص بقطاع الالتزام الحوكمة في البنك لعام 2024 بشأن الالتزام الرقابي وممارسات الحوكمة والإفصاح. - مراجعة تقرير البنك التجاري حول الاستدامة 2024. - الاطلاع على أهم التعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية فيما يخص الالتزام الرقابي والحوكمة والإفصاح عن عام 2024. - مراجعة سجل القرارات الصادرة عن لجنة الالتزام والحوكمة ومتابعة تنفيذها. - مراجعة تقرير تقييم مخاطر عدم الالتزام عن عام 2024. - مراجعة التقرير السنوي لنتائج فحص الالتزام الرقابي وممارسات الحوكمة والإفصاح في البنك عن عام 2024. - مراجعة التحديثات على سياسة القطاع القانوني. - مراجعة التحديثات على ميثاق السلوك المهني. - مراجعة التحديثات على سياسة إدارة شكاوي وحماية العملاء. - مراجعة التحديثات على النظام الداخلي لمجلس الإدارة. - مراجعة التحديثات على ضوابط وإجراءات عقد اجتماعات الجمعية العامة وحقوق المساهمين. - مراجعة التحديثات على مهام ومسؤوليات أمين سر مجلس الإدارة. - مراجعة الإصدار الأول لسياسة الشمول المالي. - مراجعة التحديثات على سياسة التعامل مع الأطراف ذات العلاقة. - مراجعة التحديثات على سياسة الإبلاغ عن المخالفات والتجاوزات. - مراجعة التحديثات على النظام الداخلي للجنة الالتزام والحوكمة. - مراجعة التحديثات على سياسة استغلال المعلومات الداخلية لأغراض المتاجرة "المطلعين". - مراجعة التحديثات على سياسة تعارض المصالح. - مراجعة التحديثات على سياسة قطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة. - مراجعة التحديثات على سياسة الافصاح و الشفافية.	

لجنة التدقيق		
تشكيل اللجنة	السيد/ أحمد واحدي السيد/ محمد عبد الرزاق الكندري السيد/ حسام عبدالرحمن البسام السيد/ يوسف يعقوب العوضي	عضو مستقل ورئيساً للجنة عضو مستقل
المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة	• مراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك. • مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك. • مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتأكد من كفاية الموارد المخصصة للوظائف الرقابية. • الإشراف على ودعم استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي. • مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة، بما في ذلك التأكد من مدى كفاية المخصصات. • التحقق من إلتزام البنك بالقوانين والقرارات والتعليمات الرقابية ذات العلاقة بأنشطة وأعمال البنك والصادرة من الجهات الرسمية في الدولة، والتحقق من الالتزام بالسياسات المعتمدة في البنك. • التحقق من وجود رقابة كافية على الشركات التابعة من خلال الاطلاع على التقارير الدورية. • تقييم أداء رئيس التدقيق الداخلي سنوياً وتحديد مكافآته ومكافآت المدققين الداخليين. • التأكد من أن قطاع التدقيق الداخلي يطبق برنامج تقييم لضمان وتحسين الجودة وأنه يتم عرض نتائج هذه التقييمات الدورية على اللجنة. • مراجعة خطط التدقيق الاستراتيجية والسنوية. • تقديم التوصية إلى مجلس الإدارة بشأن تعيين، إنهاء عمل، وتحديد أتعاب مراقبي الحسابات الخارجيين، وأية شروط تعاقدية أخرى تتعلق بهم، وذلك بناءً على مراجعة خطابات التعاقد معهم، ويتعين على اللجنة الإجتماع مرة واحدة على الأقل خلال العام الميلادي وبدون حضور الإدارة التنفيذية مع كل من مراقبي الحسابات الخارجيين، رئيس التدقيق الداخلي، رئيس الالتزام والحوكمة. • للجنة من خلال اطلاعها على تقارير التدقيق الداخلي أو أي تقارير أخرى ذات صلة، التأكد من وجود ضوابط مناسبة بحيث يتمكن الموظفون من التعبير عما يساورهم من شكوك بشأن أي أمور بنتابها الشبهة بمخالفة أو احتمالية مخالفة القوانين والتعليمات الرقابية والسياسات والإجراءات الداخلية والالتزام بالمهام والمسؤوليات الأخرى ذات الصلة بالتدقيق الداخلي والخارجي ونظم الرقابة الداخلية.	
أبرز إنجازات اللجنة	- المراجعة الدورية للبيانات المالية الربع سنوية والسنوية للبنك وتقرير مراقبي الحسابات الخارجيين حول تدقيق تلك البيانات. - مراجعة خطاب الإدارة المعد من قبل مراقبي الحسابات الخارجيين. - التوصية بإعادة تعيين مراقبي الحسابات الخارجيين ومراجعة الشروط التعاقدية المتعلقة بهم. - التوصية بتكليف مكاتب تدقيق الحسابات الخارجيين لفحص أنظمة الرقابة الداخلية لعام 2024، وفحص محفظة القروض الاستهلاكية والاسكانية لعام 2025. - مراجعة تقرير مراقب الحسابات الخارجي بشأن أنظمة الرقابة الداخلية وتقارير المتابعة المعدة في هذا الشأن. - التوصية بتكليف مكتب تدقيق حسابات خارجي لتقييم آلية تطبيق البنك للإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني لعامي 2025 و 2026 مراجعة تقرير مراقب الحسابات الخارجي بشأن تقييم الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني للبنك. - الإطلاع على نتائج التفتيش التي قام بها بنك الكويت المركزي والتي تم استلام التقارير الخاصة بها والعمل على متابعتها. - مراجعة ومتابعة تقارير إدارة التدقيق الداخلي وتقارير لجنة التدقيق بشأن أعمال وأنشطة التدقيق الداخلي. - متابعة تنفيذ خطط التدقيق المعتمدة لعامي 2025/2024 وآخر المستجدات المرتبطة بها. - تقييم أداء رئيس التدقيق الداخلي. - مراجعة التقرير السنوي بشأن تقييم مراقبي الحسابات الخارجيين من قبل لجنة التدقيق موضوعيا عن عام 2025. - الاجتماع مع المراقبين الخارجيين ورئيس التدقيق الداخلي ومدير عام قطاع الالتزام والحوكمة دون حضور الإدارة التنفيذية. - الاطلاع على تقارير متابعة تفتيش بنك الكويت المركزي ومتابعة المخالفات والجزاءات من كافة الجهات الرقابية. - مراجعة ضمان جودةعملية التقييم الداخلي ونتائج استبيان رضا الموظفين لعام 2025 ونتائج استبيان أراء العملاء لعام2024 وتأكيد الاستقلالية لقطاع التدقيق الداخلي. - مراجعة أحدث المستجدات حول خطة التدقيق السنوية. - مراجعة سجل القرارات الصادرة عن لجنة التدقيق ومتابعة تنفيذها. - مراجعة التحديثات على ميثاق التدقيق الداخلي عن عام 2025. - مراجعة التحديثات على سياسة محاسبة التحوط و السياسة المحاسبية عن الأصول المستأجرة وسياسة صلاحية اعتماد المصاريف. - الإطلاع على سياسة تعيين واستبدال وتدوير واستقلالية مراقبي الحسابات الخارجيين. - الإطلاع على النظام الداخلي للجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة. - الإطلاع على خطة التدقيق الإستراتيجية المعدلة لعامي 2026 - 2027، وخطط التدقيق السنوية لعام 2026.	

لجنة إدارة المخاطر	
تشكيل اللجنة	السيد/ فهد زهير البدر — عضو مستقل ورئيساً للجنة السيد/ عبد الرحمن عبد الله العلي السيد/ طارق الجاسم — عضو مستقل السيد/ محمد عبد الرزاق الكندري
المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة	• مراجعة استراتيجية ونزعة المخاطر للبنك قبل اعتمادها من مجلس الإدارة. • مراجعة سياسات إدارة المخاطر في البنك قبل اعتمادها من مجلس الإدارة والتحقق من تعميم هذه السياسات على القطاعات / الإدارات المعنية في البنك عن طريق قطاع إدارة المخاطر. • التحقق من تطبيق تعليمات البنك المركزي الخاصة بمعايير كفاية رأس المال (بازل) والتقييم الداخلي لها واختبارات الضغط. • مراجعة نظام تقييم (قياس) الائتمان وما شابهه تمهيداً لإعتماده من مجلس الإدارة. • التحقق من قيام إدارة المخاطر بتنفيذ استراتيجية ونزعة المخاطر وتطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وتخفيف المخاطر، بالإضافة إلى قيامها بوضع وتطوير أنظمة وإجراءات قوية وشاملة لإدارة مختلف أنواع المخاطر، ونشر ثقافة حوكمة المخاطر داخل البنك. • التحقق من قيام الإدارة التنفيذية بتطبيق استراتيجية ونزعة سياسات المخاطر. • مراجعة التقارير الخاصة بالمخاطر المتصلة بالشركات التابعة واتخاذ اللازم بشأنها، ومراجعة السياسات المتصلة بتلك المخاطر تمهيداً لعرضها على مجلس الإدارة. • مراجعة التقارير الدورية المقدمة من قبل قطاع إدارة المخاطر حول انكشافات البنك على المخاطر والالتزام بالحدود المعمول بها لمختلف المخاطر وعمليات احتساب كفاية رأس المال وتقييم رأس المال الداخلي. • مناقشة نتائج اختبارات الضغط بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة والإجراءات الواجب إتخاذها بناءً على هذه النتائج، بالإضافة إلى مناقشة الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة في تلك الاختبارات، وعرض ذلك على مجلس الإدارة. • التأكد من إنشاء وظيفة لأمن المعلومات لدى البنك ومن استمرارية توافر المعايير اللازمة لهذه الوظيفة على النحو الوارد في تعليمات بنك الكويت المركزي، وعرض ذلك على مجلس الإدارة. • مراجعة الاستراتيجيات والسياسات والضوابط الخاصة بنظم أمن المعلومات والأمن السيبراني والتي يتعين أن تتماشى مع استراتيجية وأهداف البنك ونزعة المخاطر، وعرضها على مجلس الإدارة، ومراجعة تقارير المتابعة التي تعدها الإدارة التنفيذية في هذا الشأن. • الموافقة على مؤشرات المخاطر التشغيلية الرئيسية. • التحقق من قيام قطاع إدارة المخاطر بتنفيذ استراتيجية ونزعة المخاطر وتطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وتخفيف المخاطر. • تقييم أداء رئيس مدراء المخاطر، وتحديد مجالات التطور المطلوبة. • مراجعة التقارير المقدمة من رئيس مدراء المخاطر والمرفوعة إلى رئيس اللجنة، بالإضافة إلى التقارير المتعلقة بالمخاطر والمقدمة للجان المنبثقة عن مجلس الإدارة الأخرى، وذلك لتعزيز عملية التواصل بين اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
أبرز إنجازات اللجنة	- مراجعة نزعة البنك تجاه المخاطر عن عام 2025. - المراجعة الدورية لتقارير استراتيجية إدارة المخاطر (نزعة المخاطر) المعتمدة 2025. - مراجعة التحديثات على سياسة إدارة استمرارية الأعمال وخطة استمرارية الأعمال. - مراجعة التقارير الخاصة بكفاية رأس المال واختبارات الضغط و إعادة اختبار محاكاة التصيد الاحتيالي والتقارير الدورية لإدارة المخاطر. - مراجعة التقارير الدورية المتعلقة بمؤشرات المخاطر الرئيسية ومخاطر السمعة والمخاطر التشغيلية. - مراجعة تحليل محافظ الائتمان التجاري والخدمات المصرفية الدولية وائتمان الأفراد والاستثمارات. - الاختبار بأثر رجعي لحجم المخصصات التقديرية/ الإضافية. - مراجعة التقارير الخاصة بالمخاطر المتصلة بالشركات التابعة. - الاطلاع على التقارير الدورية المتعلقة بأمن المعلومات. - مراجعة التحديثات على سياسة عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال واختبارات الضغط والمنهجية المتعلقة بها. - مراجعة التحديثات على سياسة أمن المعلومات وسياسة نظم المعلومات. - تقييم رئيس مدراء المخاطر. - مراجعة سجل القرارات الصادرة عن لجنة إدارة المخاطر ومتابعة تنفيذها. - مراجعة التحديثات على سياسة تكوين المخصصات و القروض المشطوبة. - مراجعة التحديثات التي تمت على سياسة إدارة مخاطر سعر الفائدة وسياسة إدارة المخاطر الإئتمانية. - مراجعة تقارير السيولة وسعر الفائدة والسوق لعام 2025. - مراجعة التحديثات على سياسة إدارة مخاطر السوق وسياسة إدارة المخاطر التشغيلية. - مراجعة التحديثات على سياسة إدارة المخاطر المؤسسية.

	- مراجعة التحديثات على النظام الداخلي للجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة المخاطر التشغيلية ولجنة تكنولوجيا وأمن المعلومات. - مراجعة التحديثات على سياسة الإفصاح العام عن معيار كفاية رأس المال. - مراجعة التحديثات على سياسة الموجودات و المطلوبات. - مراجعة التحديثات على سياسة إدارة مخاطر السيولة. - مراجعة التحديثات على النظام الداخلي للجنة الائتمان و الاستثمار. - مراجعة التحديثات على سياسة قطاع التواصل المؤسسي. - مراجعة التحديثات على سياسة الخسائر الائتمانية المتوقعة. - مراجعة التحديثات على سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. - مراجعة التحديثات على سياسة قطاع التحول الرقمي والابتكار.

لجنة الترشيحات والمكافآت	
تشكيل اللجنة	السيد/ حسام عبدالرحمن البسام — عضو مستقل ورئيساً للجنة السيد/ فهد زهير البدر — عضو مستقل الشيـخ/ طلال محمد الصباح السيد/ مناف محمد المهنا
المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة	• إعداد وتحديث معايير الترشح لعضوية مجلس الإدارة متضمنة الشروط والمتطلبات اللازمة وفقاً للتشريعات ذات الصلة وتعليمات بنك الكويت المركزي في هذا الشأن، وتقديمها إلى مجلس الإدارة للاعتماد. • تقديم التوصيات لمجلس الإدارة بشأن المرشحين لعضوية المجلس وفقاً لمعايير الترشح المعتمدة من مجلس الإدارة والتشريعات ذات الصلة والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الشأن ويشمل ذلك التحقق من الشروط والمتطلبات اللازمة لضمان استقلالية الأعضاء المستقلين. • إجراء مراجعة سنوية للاحتياجات التدريبية المناسبة واللازمة لأعضاء مجلس الإدارة بغرض تنمية خبراتهم ومهاراتهم ومعرفتهم التي تتطلبها عضوية مجلس الإدارة، وتقديم التوصيات إلى المجلس بشأن ذلك. • إجراء مراجعة سنوية لهيكل مجلس الإدارة، وتقديم التوصيات إلى المجلس بشأن التغييرات التي يمكن إجراؤها على ذلك الهيكل. • التأكد بشكل سنوي من استمرار توافر شروط الاستقلالية في الأعضاء المستقلين طوال فترة عضويتهم في مجلس الإدارة. • إجراء تقييم سنوي لأداء مجلس الإدارة ككل وأداء كل عضو على حدة ويشمل هذا التقييم ما يتوافر لدى الأعضاء من خبرة ومعرفة وتقييم صلاحيتهم وسلطاتهم وما يتوافر لديهم من صفات قيادية. • تزويد أعضاء مجلس الإدارة الجدد عند الانتخاب / التعيين بكتيب / دليل يوضح حقوق وواجبات ومسؤوليات العضو، ويتولى أمين سر اللجنة متابعة ذلك. • التأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة يمكنهم الوصول إلى المعلومات والتقارير حول المواضيع الهامة عن البنك، ويتولى أمين سر اللجنة متابعة ذلك. • التأكد من أن أعضاء المجلس على إطلاع مستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي، وذلك من خلال الوسائل المناسبة. • إعداد سياسة المكافآت، وتقديمها إلى مجلس الإدارة للاعتماد. • الإشراف على تطبيق سياسة ونظام المكافآت من خلال المعلومات والتقارير التي تقدم من الإدارة إلى اللجنة بشكل ربع سنوي، وعرض ذلك على مجلس الإدارة. • مراجعة سياسة المكافآت على أساس سنوي على الأقل أو حسب طلب مجلس الإدارة، وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن أية تعديلات / تحديثات ولا يعمل بهذه التعديلات / التحديثات إلا بعد اعتمادها من مجلس الإدارة وتشمل هذه المراجعة إجراء تقييم سنوي لمدى كفاية وفاعلية سياسة المكافآت لضمان تحقيق أهدافها وفقاً للمعلومات الخاصة بسير عمل نظام المكافآت والتي تعرض على اللجنة، وعرض ذلك على مجلس الإدارة. • تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن مستوى ومكونات المكافآت المقترحة لرئيس الجهاز التنفيذي ونوابه ومساعديه ومن هم بمستوى هذه الوظائف من المسؤولين التنفيذيين في البنك، ولا يعمل بهذه التوصيات إلا بعد اعتمادها من المجلس. • التحقق من أن الإدارة التنفيذية قد تبنت الأنظمة والإجراءات والآليات الفعالة لضمان الالتزام بتطبيق سياسة المكافآت المعتمدة وعرض ذلك على مجلس الإدارة. • التحقق من أن سياسات وممارسات منح المكافآت لدى الشركات المالية التابعة للبنك والفروع الخارجية (إن وجدت) تتماشى مع سياسة المكافآت لدى البنك ومع تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد الحوكمة. • التحقق من إجراء مراجعة سنوية مستقلة لسياسة المكافآت، ويمكن إجراء ذلك عن طريق إدارة التدقيق الداخلي في البنك أو جهة إستشارية خارجية ويكون الهدف من هذه المراجعة هو تقييم مدى التزام البنك بسياسة وممارسات منح المكافآت. وتقوم اللجنة بعرض نتائج هذا التقييم على مجلس الإدارة. • مناقشة ودراسة إمكانية استبدال (عند الطلب) عضوية أي من الأعضاء في لجنة إلى لجنة أخرى مع الأخذ في الاعتبار الخبرات والمهارات التي يتمتع فيها العضو ومدى توافقها مع مهام اللجنة الأخرى بالإضافة إلى تشكيل اللجنة بحيث لا يتعارض مع الزامية وجود العضو المستقل ولا يتعارض مع عضويته في اللجان الأخرى.

أبرز إنجازات اللجنة	- تقييم أداء مجلس الإدارة ككل وأعضاء المجلس كل على حدة عن عام 2024 والتوصية بخطة التدريب الخاصة بهم لعام 2025. - مراجعة هيكل مجلس الإدارة وتقديم للمجلس أية توصيات بشأن أية تغييرات مقترحة. - المراجعة السنوية لسياسة المكافآت قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة للاعتماد. - مراجعة ميزانية القوى العاملة لعام 2026. - مراجعة تقرير التدقيق الداخلي بشأن المزايا وسياسة المكافآت. - مراجعة التحديثات التي تمت على سياسة الموارد البشرية. - مراجعة التقارير والمعلومات الدورية المقدمة من قطاع الموارد البشرية. - المراجعة الدورية لسياسة المكافآت الخاصة بالشركة التابعة. - مراجعة سجل القرارات الصادرة عن لجنة الترشيحات و المكافآت ومتابعة تنفيذها.

لجنة القروض	
تشكيل اللجنة	الشيخ/ أحمد دعيج الصباح رئيساً للجنة السيد/ مناف محمد المهنا السيد/ عبد الرحمن عبد الله العلي الشيخ/ طلال محمد الصباح السيد/ ضاري علي المضف
المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة	• مراجعة السياسة الائتمانية والسياسة الاستثمارية والتعديلات المقترحة عليها قبل اعتمادها من مجلس الإدارة وذلك بما يتفق مع تعليمات البنك المركزي ذات الصلة. • مراجعة وتعديل واعتماد الحدود الائتمانية المقررة للدول، وحدود التعامل المقررة للأطراف المقابلة المحددة للبنوك. • مراجعة وتعديل واعتماد حدود التعامل بالقطع الأجنبي ضمن الحدود المقررة من البنك المركزي. • مراجعة وتعديل والموافقة على منح وتجديد التسهيلات الائتمانية بناءً على توصية لجنة الائتمان والاستثمار ضمن الحدود المقررة من البنك المركزي. • منح الموافقات على إجراءات رد الأموال وعكس الفوائد والرسوم وإدراج البنود خارج الميزانية العمومية والتسوية النهائية للمبالغ المشطوبة وتجاوز وتمديد الحدود الائتمانية على النحو المبين في السياسة الائتمانية وبموجب التعليمات والتوجيهات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. • مراجعة وتعديل والموافقة على كافة العروض الاستثمارية التي تخضع لصلاحية اللجنة واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها ورفع التي تتجاوز صلاحية اللجنة إلى مجلس الإدارة. • مراجعة التقارير المقدمة من قبل مختلف القطاعات، بالإضافة إلى التقارير المتعلقة بالمخاطر (إن لزم الأمر) والمقدمة للجان المنبثقة عن مجلس الإدارة الأخرى لتعزيز عملية التواصل بين اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة. • مراجعة التقارير المقدمة من قبل قطاع إدارة المخاطر والقطاعات والإدارات الأخرى فيما يتعلق بالتحذيرات المبكرة أو تدهور نوعية الائتمان.
أبرز إنجازات اللجنة	- مراجعة واعتماد التسهيلات الائتمانية والعروض الاستثمارية ضمن الحدود المقررة لها من مجلس الإدارة. - الموافقة على إصدار برنامج شهادات الإيداع في الكويت والأسواق المالية العالمية بقيمة مليار دولار أمريكي أو ما يعادله من العملات الأخرى. - مراجعة التحديثات على السياسة الائتمانية لقطاع الخدمات المصرفية الدولية. - مراجعة التحديثات على سياسة الخزينة. - مراجعة التحديثات على السياسة الائتمانية لقطاع الخدمات المصرفية للشركات. - مراجعة التحديثات على سياسة إدارة مخاطر الائتمان. - مراجعة التقييمات الائتمانية والتحقق من شروط وأحكام الموافقة الائتمانية. - متابعة أوضاع المحفظة الائتمانية للبنك والمخاطر المتصلة بها. - مراجعة سجل القرارات الصادرة عن لجنة القروض ومتابعة تنفيذها.

إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والحضور

يوضح الجدول التالي عدد إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه خلال عام 2025 مع بيان مشاركة الأعضاء في حضور تلك الإجتماعات:

إجمالي عدد الاجتماعات المنعقدة خلال عام 2025	اجتماعات مجلس الإدارة	لجنة الالتزام والحوكمة	لجنة إدارة المخاطر	لجنة التدقيق	لجنة الترشيحات والمكافآت	لجنة القروض	إجمالي عدد الاجتماعات
	11	4	7	7	5	50	84
أعضاء مجلس الإدارة	عدد الاجتماعات التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة						
الشيخ/ أحمد دعيج الصباح	11					41	52
السيد/ عبد الرحمن عبدالله العلي	9		5			42	56
الشيخ/ طلال محمد الصباح	9				4	38	51
السيد/ محمد عبد الرزاق الكندري	11		7	7			25
السيد/ يوسف يعقوب العوضي	9	3		7			19
السيد/ ضاري علي المضف	7	3				40	50
السيد/ مناف محمد المهنا	10				4	45	59
السيد/ فهد زهير البدر	10		7		5	1*	23
السيد/ أحمد بدر واحدي	11	4		7			22
السيد/ حسام عبد الرحمن البسام	11			7	5		23
السيد/ طارق أحمد الجاسم	11	4	7				22

ملاحظات:

* تم استدعاء السيد/ فهد البدر كعضو بديل مؤقت لحضور اجتماع لجنة القروض رقم 2025/5 بتاريخ 2025/2/4 لاستكمال النصاب اللازم لصحة انعقاد الاجتماع.

وخلال عام 2025:

- بلغ إجمالي عدد القرارات بالتمرير الصادرة من قبل مجلس الإدارة (21) قرار.
- بلغ إجمالي عدد القرارات بالتمرير الصادرة من قبل لجنة القروض (5) قرارات.
- بلغ إجمالي عدد القرارات بالتمرير الصادرة من قبل لجنة الالتزام والحوكمة (1) قرار.
- بلغ إجمالي عدد القرارات بالتمرير الصادرة من قبل لجنة التدقيق (1) قرارات.
- بلغ إجمالي عدد القرارات بالتمرير الصادرة من قبل لجنة إدارة المخاطر (1) قرار.
- لا يوجد قرارات بالتمرير صادرة من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت.

تقييم مجلس الإدارة

تطبيقاً لقواعد الحوكمة، تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت - من خلال منهجية التقييم الذاتي وفق مجموعة من النماذج والمؤشرات المعتمدة في هذا الشأن بتقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاء المجلس كل على حدا بشكل سنوي، ويتم عرض هذا التقييم على مجلس الإدارة للمراجعة والاعتماد وتبني التوصيات اللازمة في هذا الخصوص والتي تستهدف في النهاية تعزيز قدرات المجلس وأعضاؤه في المجالات المتصلة بعمل المجلس وجوانب التطوير والتدريب اللازمة للأعضاء. وقد جاءت نتائج التقييم إيجابية فيما يتعلق بأداء وأعمال المجلس. كما تقوم اللجنة بمراجعة هيكل مجلس الإدارة ورفع التوصيات إلى مجلس الإدارة في شأن التغييرات التي يمكن إجراؤها بما يتفق مع مصلحة البنك.

بيان مجلس الإدارة عن مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

تتضمن مسؤوليات مجلس الإدارة التحقق من أن أعماله تتم في إطار التشريعات ذات الصلة والتعليمات الرقابية خاصة الصادرة من بنك الكويت المركزي، كما أنه مسؤول عن سلامة البنك المالية وأن البنك يدار بشكل حصيف وفي حدود مقبولة من المخاطر وبما لا يُعرض البنك لأية مخاطر غير محسوبة قد تؤدي إلى خسائر مادية وغير مادية، بجانب توافر نظم الرقابة الداخلية المناسبة.

وفي هذا الإطار فقد اعتمد المجلس هيكلاً تنظيمياً ملائماً لطبيعة وأنشطة البنك ولتنفيذ استراتيجيات البنك وأهدافه والقيام بأعماله في إطار قواعد الحوكمة الرشيدة، يتضمن أشكالاً من الرقابة على أنشطة البنك بالإضافة إلى وظائف للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والالتزام والحوكمة، مع مراعاة تحديد المهام والمسؤوليات والصلاحيات لكل القطاعات والإدارات التي يشملها ذلك الهيكل، مع الأخذ بالاعتبار نظم الرقابة الداخلية بما تشتمله من الرقابة الثنائية والفصل في المسؤوليات وتوافر السياسات والإجراءات وتوصيف مختلف الوظائف.

وفي إطار التحقق من كفاية وفاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنك وذلك لحماية أصوله وسلامته المالية وكفاءة عملياته، يقوم المجلس بالتحقق بصورة منتظمة من السياسات والضوابط ووظائف الرقابة الداخلية (بما فيها التدقيق الداخلي / إدارة المخاطر / الالتزام والحوكمة) من أجل تحديد المجالات التي تتطلب التحسين، بالإضافة إلى تحديد ومعالجة المخاطر والقضايا الهامة، فضلاً عن أن موضوع نظم الرقابة الداخلية يعتبر أحد البنود المتكررة في جدول أعمال مجلس الإدارة، حيث يتم مناقشة أية تطورات في هذا المجال والتحقق من معالجة أي ملاحظات مثارة بشأنها.

يقوم المجلس من خلال إنشاء هيكل حوكمة على مستوى المجموعة والتقييم الدوري لهذا الهيكل ومن خلال التقارير الدورية المقدمة له من اللجان المنبثقة عنه، بمراجعة واعتماد سياسات ولوائح ومتطلبات ودليل الحوكمة ونظم الرقابة الداخلية المناسبة لعمل وأنشطة البنك مع الأخذ بالاعتبار كافة فروعه وشركته التابعة، حيث يقوم بالتحقق من فاعليتها ويعمل على تطويرها وفقاً للتطورات التي تطرأ عليها، كل ذلك بما يتماشى مع تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة، وتشتمل التقارير المنوه عنها أي ملاحظات تثار من قبل الجهات الرقابية ومراقبي الحسابات الخارجيين بالإضافة إلى التدقيق الداخلي.

في إطار ما تقدم فإن مجلس الإدارة يرى أن نظم الرقابة الداخلية في البنك مناسبة.

تقرير المدقق الخارجي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يتم تكليف مراقب حسابات مستقل لتقييم نظم الرقابة الداخلية في البنك، وخلال عام 2025 وبعد موافقة بنك الكويت المركزي تم تكليف مكتب BDO النصف و شركاه الكويت، لتقييم نظم الرقابة الداخلية للبنك لعام 2024 حيث أفاد وفق تقريره المؤرخ 2025/6/19 أن السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة في الأجزاء التي تم فحصها قد تم إنشاؤها والاحتفاظ بها آخذين بالاعتبار متطلبات التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 16 فبراير 2023 ومتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996، والمحور الرابع من تعليمات قواعد ونظم الحوكمة والمتعلقة بإدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 20 يونيو 2012 وتعديلاتها الصادرة بتاريخ 10 سبتمبر 2019، والتعليمات الصادرة بتاريخ 16 فبراير 2023 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعليمات الصادرة بتاريخ 9 فبراير 2012 بشأن سرية معلومات العملاء وأنشطة الأوراق المالية للمجموعة والتعليمات الخاصة بالرقابة الداخلية فيما يتعلق بالوقاية والإبلاغ عن حالات الاحتيال والاختلاس.

وعلى ذلك، فإن الملاحظات التي تم رفعها بشأن فحص وتقييم الرقابة الداخلية لا تؤثر بشكل جوهري على مصداقية عرض القوائم المالية للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024. وأضاف التقرير أن الإجراءات التي تم إتخاذها من قبل البنك لمعالجة الملاحظات المذكورة بما في ذلك ملاحظات السنوات السابقة تعتبر مرضية. وفيما يلي التقرير المذكور.

برج الشهيد، الدور الأول
شارع خالد بن الوليد، شرق
ص.ب: 25578، الصفاة 13116
الكويت

تليفون : 6999 2242 965+
فاكس: 1666 2240 965+
www.bdo.com.kw

السيد/ أعضاء مجلس الإدارة المحترم

البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع
دولة الكويت

التاريخ: 19 يونيو 2025

تحية طيبة وبعد،،

تقرير حول السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية

وفقاً لخطاب تعييننا المؤرخ في 26 يناير2025 قمنا بفحص السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للبنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع ("البنك") وذلك عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، وقد شمل الفحص كافة الإدارات والأنشطة بالبنك وهي كما يلي:

- حوكمة الشركات
- قطاع الخدمات المصرفية للأفراد
- قطاع الخدمات المصرفية للشركات
- قطاع الخزينة والإستثمارات
- قطاع الخدمات المصرفية الدولية
- قطاع العمليات
- قطاع إدارة المخاطر
- قطاع تكنولوجيا المعلومات
- قطاع الرقابة المالية والتخطيط
- قطاع الموارد البشرية
- قطاع الالتزام والحوكمة
- إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب
- قطاع التدقيق الداخلي
- القطاع القانوني
- قطاع الخدمات العامة
- قطاع التواصل المؤسسي
- إدارة الشكاوى وحماية العملاء
- قطاع التحول الرقمي والابتكار
- قطاع التخطيط الإستراتيجي والمتابعة
- مكافحة الإحتيال والإختلاس
- شركة التجاري للوساطة المالية ش.م.ك.م (شركة تابعة).

لقد قمنا بفحصنا وفقاً لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996، والمحور الرابع من تعليمات قواعد ونظم الحوكمة والمتعلقة بإدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 20 يونيو 2012 وتعديلاتها الصادرة بتاريخ 10 سبتمبر 2019، والتعليمات الصادرة بتاريخ 16 فبراير 2023 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعليمات الصادرة بتاريخ 9 فبراير 2012 بشأن سرية معلومات العملاء وأنشطة الأوراق المالية والتعليمات الخاصة بالرقابة الداخلية فيما يتعلق بالوقاية والإبلاغ عن حالات الاحتيال والاختلاس.

وبصفتكم أعضاء مجلس الإدارة للبنك فإنكم مسئولون عن إرساء النظم المحاسبية والاحتفاظ بالسجلات المحاسبية المناسبة والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية مع الأخذ في الاعتبار المنافع المتوقعة والتكاليف المتعلقة بتأسيس تلك الأنظمة والامتثال للمتطلبات الواردة في تعليمات بنك الكويت المركزي المشار إليها في الفقرة السابقة. إن الهدف من التقرير هو إعطاء تأكيدات معقولة وليست قاطعة عن مدى كفاية الإجراءات والأنظمة المتبعة بغرض حماية الموجودات ضد أية خسائر ناتجة عن أي استخدام أو تصرف غير مصرح به، وأن المخاطر الرئيسية يتم مراقبتها وتقييمها بشكل ملائم، وأن المعاملات يتم تنفيذها طبقاً لإجراءات التفويض المقررة وأنه يتم تسجيلها بشكل صحيح. وذلك لتمكينكم من القيام بأعمالكم بشكل سليم.

قد تحدث أخطاء أو مخالفات وقد لا يتم اكتشافها بسبب نواحي القصور المتأصلة في أي نظام من أنظمة الرقابة الداخلية. إضافة إلى ذلك فإن توقع التقييم للأنظمة على الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن تصبح معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن تتدني درجة الالتزام بتلك الإجراءات.

نظراً لطبيعة وحجم عمليات البنك، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، وجوهرية وتقييم المخاطر لملاحظاتنا، مع الاستثناءات للأمور الموضحة في التقرير المقدم إلى البنك، في رأينا:

أ. السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للبنك في الأجزاء التي تم فحصها من قبلنا، فقد تم إنشاؤها والاحتفاظ بها طبقاً لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر من قبل بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996 وكافة التعليمات والتعاميم الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الشأن.

ب. الملاحظات التي تم رفعها في فحص وتقييم الرقابة الداخلية لا تؤثر بشكل جوهري على مصداقية عرض القوائم المالية للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

ج. الإجراءات التي تم أخذها من قبل البنك لمعالجة الملاحظات التي تم ذكرها في التقرير، بما في ذلك ملاحظات السنوات السابقة تعتبر مرضية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

قيس محمد النصف
ترخيص رقم 38 فئة "أ"
BDO النصف وشركاه

سياسات وميثاق السلوك المهني وأخلاقيات العمل

يستمر البنك في تطبيق الممارسات السليمة للحوكمة باعتبارها مبادئ أساسية وجزء هام من ثقافته العامة، ولقد قام البنك خلال العام بالجهود اللازمة التي من شأنها تعزيز الالتزام بالقيم السلوكية ورفع مستوى الوعي بتلك القيم لدى الموظفين.

وقد التزم البنك بتحقيق القيم المؤسسية وتم إرساء هذه القيم ضمن عدد من الركائز التي تبلورت من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات والممارسات المتبعة في البنك والتي يتم تعميمها على جميع الموظفين الجدد والحاليين ومنها ما يلي:

ميثاق السلوك المهني

يعتبر ميثاق السلوك المهني المعتمد من مجلس الإدارة أحد الركائز الأساسية للحوكمة لدى البنك، حيث يحرص كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على ضرورة الالتزام بذلك الميثاق ضمن سير الأعمال اليومية للبنك وفي تعاملهم مع العملاء وكافة الأطراف الأخرى.

ويتم مراجعة هذا الميثاق بصورة دورية للتحقق من مواكبته لكافة التطورات في مجالات الحوكمة وضبط السلوك المهني وأخلاقيات العمل، كما يشرف مجلس الإدارة على كفاءة تطبيق الميثاق من خلال أعمال التدقيق والرقابة الداخلية لتحديد أية فجوات يمكن الوقوف عليها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

تعارض المصالح

يعمل البنك على تطبيق سياسة تعارض المصالح المعتمدة من مجلس الإدارة، كما يقوم البنك وبإشراف لجنة الالتزام والحوكمة ومجلس الإدارة بمراجعة هذه السياسة بشكل دوري بما يتناسب مع طبيعة أعمال البنك والتطورات التشريعية والرقابية، بالإضافة إلى تبني مجموعة من الإجراءات والنماذج والسجلات المنظمة للإفصاح عن حالات تعارض المصالح وآلية التعامل معها وتفادي وجودها، وقد وضحت السياسة المعتمدة الإجراءات المتبعة في حالات عدم الالتزام لكل من الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة.

التعامل مع الأطراف ذات العلاقة

يحرص البنك على أن يتم إجراء كافة التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أسس متساوية/تجارية بحتة، وتخضع للشروط والأحكام التي تنطبق على التعاملات المماثلة مع الغير دون وجود أي شروط تفضيلية، وذلك من خلال تطبيق سياسة التعامل مع الأطراف ذات العلاقة المعتمدة من مجلس الإدارة، كذلك يقوم البنك وبإشراف لجنة الالتزام والحوكمة ومجلس الإدارة بمراجعة هذه السياسة بشكل دوري بما يتناسب مع طبيعة أعمال البنك والتطورات التشريعية والرقابية، بالإضافة إلى توافر قائمة بالأطراف ذات العلاقة بالبنك وتبني مجموعة من الإجراءات والنماذج والسجلات المنظمة لمعاملات الأطراف ذات العلاقة، وقد وضحت السياسة المعتمدة الإجراءات المتبعة في حالات عدم الالتزام لكل من الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة.

الإفصاح والشفافية

يولي البنك أهمية كبيرة للإفصاح والشفافية على اعتبار أنه يعد أحد الوسائل الهامة لممارسة المساهمين لحقوقهم، وعلى ذلك فقد حرص البنك على توفير سياسة معتمدة بشأن الإفصاح والشفافية توضح المعلومات الجوهرية التي يتعين الإفصاح عنها وآلية تصنيفها وتوقيت الإفصاح والتي تكون متوافرة لدى مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية بما في ذلك أي قطاع/إدارة داخل البنك والتي يتعين الإفصاح عنها للجهات الرقابية المحلية والجهات الأخرى والجمهور، وتهدف هذه السياسة بشكل أساسي إلى تقديم إطار عمل لعملية الإفصاح في البنك وضمان الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وقواعد البورصة المتعلقة بالإفصاح والشفافية. وقد وضحت السياسة المعتمدة الإجراءات المتبعة في حالات عدم الالتزام لكل من الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة.

الأشخاص المطلعين

من منطلق حرص البنك على الحفاظ على سرية المعلومات الداخلية الخاصة بالبنك وعملائه والحد من إمكانية إساءة استخدام تلك المعلومات، تم توفير سياسة لتنظيم التعامل في الأوراق المالية للأشخاص المطلعين بعد مراجعتها من قبل لجنة الالتزام والحوكمة واعتمادها من مجلس الإدارة، كما تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات ومنها الحصول على الإقرارات والتعهدات المطلوبة من الأشخاص المطلعين وكذلك وضع الترتيبات التعاقدية المناسبة مع الجهات الأخرى المطلعة وإعداد قائمة بالأشخاص المطلعين وتحديثها باستمرار، فضلاً عن إعداد النماذج والسجلات اللازمة في هذا الشأن ونشرها على صفحة البنك لدى بورصة الكويت.

السرية المصرفية

يحرص مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين على سرية المعلومات والبيانات المتعلقة بالبنك وعملائه وغيرهم من أصحاب المصالح وفقاً لأحكام القوانين والقواعد والتعليمات الصادرة من قبل بنك الكويت المركزي والجهات الرقابية الأخرى. كذلك يحرص البنك على استمرار تطبيق الضوابط الكفيلة بالحفاظ على سرية المعلومات وفقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة في هذا الشأن ونظم الرقابة الداخلية والتي تقضي بالمحافظة على السرية المصرفية.

أمن المعلومات والأمن السيبراني

في ضوء الأهمية المتزايدة لأمن المعلومات في العمل المصرفي وفي ظل التحديات المترتبة على المخاطر الناتجة عن التطور المتسارع للتقنيات الحديثة المستخدمة في هذا المجال، فإن البنك يحرص على بذل كل الجهود التي من شأنها تعزيز نظم حماية أمن المعلومات وتفادي تلك المخاطر بما يتماشى مع أحدث التطورات والممارسات، وذلك من خلال إعداد واعتماد السياسات والضوابط الخاصة بنظم أمن المعلومات والأمن السيبراني وإنشاء إدارة مستقلة ومتخصصة مزودة بالكوادر والموارد اللازمة لتنفيذ ومراقبة تلك السياسات والضوابط ورفع التقارير الخاصة بذلك إلى لجنة المخاطر ومجلس الإدارة، فضلاً عن نشر الوعي في هذا المجال.

الإبلاغ عن المخالفات والتجاوزات

يهدف البنك من تطبيق سياسة الإبلاغ عن المخالفات والتجاوزات المعتمدة من مجلس الإدارة إلى تعزيز ثقافة الانفتاح على موظفيه وأي أشخاص آخرين، وتوفير وسيلة يتم من خلالها إشراكهم في حماية البنك ومصالحه، فضلاً عن إيجاد آلية يتم من خلالها تمكينهم من الإبلاغ عن المعلومات المتوافرة لديهم إلى البنك، بشأن أية معاملات أو تصرفات داخل البنك يشتبه في مخالفتها/تخالف بالفعل القوانين أو التعليمات الرقابية أو السياسات الداخلية، أو بشأن أية عمليات أخرى تتم في البنك بشكل يثير شبهات أو مخاوف معينة، وإمكانية التواصل مع رئيس مجلس الإدارة مباشرة بشأن ذلك، وبما يوفر الحماية اللازمة لهؤلاء المبلغين مع إعطائهم حرية عدم الكشف عن هوية المبلغ.

شكاوى وحماية العملاء

حرصاً على إيجاد الحلول المناسبة للشكاوى التي يتقدم بها العملاء وتلبية للمتطلبات الرقابية، قام البنك بإنشاء إدارة متخصصة للتعامل مع شكاوى العملاء حيث تم خلال العام 2022 تعديل اسم الإدارة ليصبح إدارة شكاوى وحماية العملاء التزاما بالتعليمات الصادرة بهذا الشأن، حيث تعمل الإدارة بتبعية مباشرة لرئيس الجهاز التنفيذي. ويتوافر لهذه الإدارة سياسة وإجراءات معتمدة تنظم عملها فضلاً عن الآليات المناسبة للتعامل مع الشكاوى وتضمن حماية العملاء، كما تقوم هذه الإدارة بالإشراف على التطبيق الفعال لدليل حماية العملاء بهدف تعزيز حقوق العملاء وتقديم خدمات مميزة لهم، كل ذلك بما يتوافق مع تعليمات بنك الكويت المركزي ذات الصلة ويتم عرض تقرير سنوي على مجلس الإدارة بحيث يوضح مدى الالتزام بالتطبيق الفعال لدليل حماية العملاء.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال والاختلاس

يحرص البنك على تحديد ومراقبة العمليات والمعاملات المشبوهة التي قد تتعلق بمخالفة محتملة للتعليمات والقوانين ويتم متابعة هذه العمليات والإبلاغ عنها للجهات المعنية، كما يقوم البنك بشكل دوري بإخضاع جميع الموظفين لبرامج تدريبية توعوية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بحيث يكون لديهم الوعي والمعرفة لمنع استغلال منتجات وخدمات البنك في عمليات مشبوهة.

مكافحة الرشوة والفساد ومدى قبول الهدايا

يحرص البنك في هذا الخصوص على الالتزام بتنفيذ متطلبات التعليمات والقوانين الصادرة سواء من الجهات الرقابية والإشرافية أو الجهات الرسمية في الدولة وذلك من خلال إعداد سياسات وإجراءات وتعميمها على جميع المعنيين في البنك بهدف مكافحة الرشوة والفساد والحد من استخدام السلطة والصلاحيات الممنوحة سواء لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا أو لاعضاء مجلس الإدارة بحكم مناصبهم التي قد تؤدي لتحقيق أية مصالح شخصية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر لهم.من جهة أخرى تسمح سياسة البنك بتقديم هدايا مناسبة أو أي شيئ على سبيل الضيافة للعملاء من قبل الموظفين المصرح لهم، وفي حال تلقي الموظف هدايا عينية يتوجب عليه الإبلاغ بشكل كتابي لمديره المباشر بهدف تجنب تعارض المصالح.

إطار وسياسة المكافآت

يتوافر لدى البنك سياسة معتمدة لمنح المكافآت تشمل جوانب ومكونات منح المكافآت لدى البنك، يتم مراجعتها سنوياً من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت قبل عرضها على مجلس الإدارة للاعتماد. علماً بأن آخر مراجعة لهذه السياسة تم بتاريخ 2025/10/8.

أهم أهداف سياسة المكافآت

1. تعزيز الحوكمة الفعالة والممارسات السليمة لنظام منح المكافآت المالية بما يتماشى مع استراتيجية المخاطر.
2. استقطاب والحفاظ على الموظفين المؤهلين ذوي الكفاءة وأصحاب المهارات والخبرات اللازمة.
3. التحقق من ربط المكافآت المالية بالأداء العام للبنك والمدى الزمني للمخاطر، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية تعديل المكافآت المالية التي قد تمنح للموظفين في حال الأداء الضعيف/السلبي للبنك وبما يتوافق مع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك على المدى الطويل.

أهم ملامح سياسة المكافآت

1. يتبنى البنك سياسة مكافآت تشمل كافة العاملين في البنك عن طريق تطبيق نظام التقييم / التدرج الوظيفي ومن خلال هيكل معتمد للرواتب والمزايا يضمن تسكين الموظفين بصورة مناسبة.

2. عند تحديد مستوى الرواتب والمكافآت في البنك، يتم الأخذ بالاعتبار المتطلبات القانونية والرقابية بالإضافة إلى النظم المعمول بها في دولة الكويت، وكذلك مستوى الرواتب والمكافآت في القطاع المصرفي المحلي.
3. تنقسم المكافآت وفقاً للسياسة إلى: مكافآت ثابتة وتشمل الراتب الأساسي والبدلات والعلاوات الثابتة / التكميلية. ومكافآت متغيرة وهي المكافآت المتعلقة بالأداء، وتعتمد على الأداء المالي للبنك ومساهمة القطاعات / الإدارات في هذا الأداء بالإضافة إلى تقييم أداء الموظفين، وتنقسم هذه المكافآت إلى مكافآت مستحقة الدفع (الحافز السنوي) وهي التي قد يتم دفعها للموظفين بعد نهاية كل سنة مالية بناءً على الأداء المالي للبنك وتقييم أداء الموظفين خلال تلك السنة، ومكافآت مؤجلة الدفع وهي التي قد يتم دفعها للموظفين على مدى يصل إلى ثلاث سنوات كحد أقصى وفقاً للأسلوب والنسب والفئات المحددة من قبل مجلس الإدارة، ووفقاً للمتطلبات الرقابية يتم تطبيق مبدأ الاسترداد (Claw back) لهذا النوع من المكافآت بحيث يمكن تعديلها أو استرجاعها عند الحالات الاستثنائية على سبيل المثال الأداء المالي الضعيف / السلبي للبنك.
4. وفقاً للهيكل التنظيمي للبنك وقواعد الحوكمة، فإن قطاع الالتزام والحوكمة وقطاع إدارة المخاطر وقطاع التدقيق الداخلي يتبعون كل من لجنة الالتزام والحوكمة ولجنة إدارة المخاطر ولجنة التدقيق على التوالي، ومن الناحية الإدارية فإن القطاعات الثلاث تتبع رئيس مجلس الإدارة والذي يقوم بدوره بتقييم رئيس قطاع الالتزام والحوكمة فيما تقوم لجنة التدقيق بتقييم أداء رئيس قطاع التدقيق الداخلي وتقوم لجنة إدارة المخاطر بتقييم أداء رئيس قطاع إدارة المخاطر، وليس للإدارة التنفيذية أي دور في هذا التقييم أو الترقيات أو المكافآت لرؤساء القطاعات المذكورة.

الإفصاح عن المكافآت خلال عام 2025

مجلس الإدارة:

بلغت مكافآت رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك عن عام 2025 ما مجموعه نحو771 ألف دينار كويتي. ويتم الإفصاح عن مكافآت مجلس الإدارة في القوائم المالية السنوية للبنك والتي تخضع إلى موافقة الجمعية العامة للمساهمين.

كبار التنفيذيين:

بلغت مكافآت خمسةً من كبار التنفيذيين في البنك ممن تلقوا أعلى المكافآت خلال عام 2025 يضاف إليهم رئيس الجهاز التنفيذي ورئيس المدراء الماليين ورئيس التدقيق الداخلي ورئيس إدارة المخاطر ما مجموعه 1,105,013 دينار كويتي.

فئات الموظفين:

الفئة	عدد الموظفين	إجمالي المكافآت	ملاحظات
الإدارة التنفيذية والإشرافية والإشرافية (العليا)	12	2,012,291	هي الوظائف التي يخضع تعيينها لموافقة بنك الكويت المركزي.
الموظفين ذوي صلاحيات اتخاذ قرارات بشأن إنكشافات للمخاطر	5	939,401	تشمل رئيس الجهاز التنفيذي ومدير عام قطاع الخدمات المصرفية للشركات بالوكالة ومدير عام قطاع الخدمات المصرفية الدولية، ومدير عام قطاع الخزينة والاستثمار، ومدير عام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد.
الموظفين المسؤولين عن الرقابة المالية وإدارة المخاطر	5	773,584	تشمل رؤساء كل من قطاع الرقابة المالية والتخطيط، قطاع التدقيق الداخلي، قطاع إدارة المخاطر، ومدير عام قطاع الالتزام والحوكمة، ومدير عام القطاع القانوني.

- تتمثل المكافآت في الراتب الأساسي وبدل درجة وظيفية وعلاوة المواصلات والعلاوة التكميلية، وغيرها من المكافآت الأخرى (البدلات والعلاوات والمزايا الأخرى) مثل بدل تذاكر السفر والتأمين الصحي والمساعدات التعليمية ومكافأة نهاية الخدمة ... وغير ذلك.
- المكافآت التي يقدمها البنك حالياً لموظفيه تشتمل على المكافآت الثابتة والمكافآت المتغيرة إن وجدت.
- تدفع المكافآت عن طريق تحويلها إلى حسابات الموظفين لدى البنك.

التعاقب الوظيفي

من منطلق الحرص على حسن سير العمل داخل البنك، قام مجلس الإدارة باعتماد خطة للتعاقب الوظيفي بغرض تطوير مستوى إداري ثاني داخل قطاعات البنك المختلفة وتجهيز الكوادر الفنية اللازمة لشغل الوظائف التنفيذية الرئيسية المختلفة لدى البنك بالسرعة المطلوبة لدرء أية مخاطر في هذا الشأن، ويتم تحديث هذه الخطة كلما تطلب الأمر ذلك. وبناء على الخطة الموضوعة يتم إجراء تقييم للموظفين المناسبين الذين يتم اختيارهم والتي تتوافر فيهم المؤهلات والمتطلبات الواجبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي ذات الصلة، وبالتالي تحديد احتياجاتهم التدريبية حسب خطة وبرنامج محدد.

إطار حوكمة المخاطر

إدارة المخاطر

قام البنك بوضع وتطوير أنظمة وإجراءات قوية شاملة لإدارة المخاطر بحيث تكون قادرة على التعرف على طبيعة جميع المخاطر المؤثرة التي يتعرض لها البنك مع نشر ثقافة حوكمة المخاطر. ويقوم البنك بتعريف وتحديد المخاطر والرقابة عليها على مستوى كل وحدة وعلى مستوى البنك ككل، وتقوم إدارة المخاطر بتنفيذ استراتيجية المخاطر وتطوير منهجيات لتحديد المخاطر الأساسية في البنك وتقييمها، وقياس انكشاف البنك على تلك المخاطر وإعداد التقارير اللازمة، ومراقبة هذا الانكشاف في إطار نزعة المخاطر لدى البنك، وتحديد الاحتياجات الرأسمالية على أساس مستمر، ومراقبة وتقييم القرارات المتعلقة بقبول أنواع معينة من المخاطر. ويتضمن إطار حوكمة المخاطر مسؤوليات تنظيمية معرفة بشكل جيد بالنسبة لإدارة المخاطر والتي تنقسم إلى ثلاث خطوط دفاع، وهي كالتالي:

- خط الدفاع الأول: يتمثل في وحدة الأعمال والتي تنطوي وظائفها ونشاطها على احتمالية خلق مخاطر للبنك وتكون مسؤولية هذه المجموعات تقييم وإدارة هذه المخاطر.
- خط الدفاع الثاني: والذي يشمل وظيفتي إدارة المخاطر والالتزام التي تكون مستقلة عن خط الدفاع الأول، تقوم إدارة المخاطر بمراقبة ورفع التقارير للإدارة والإشراف على أوجه مخاطر البنك وتقييمها بشكل مستقل عن خط الدفاع الأول بحيث تعزز وظيفته وتكملها. وتقوم إدارة الالتزام بمراقبة الالتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية وقواعد الحوكمة.
- خط الدفاع الثالث: يتمثل في وظيفة التدقيق الداخلي وهي وظيفة مستقلة عن خطي الدفاع الأول والثاني.

حوكمة الالتزام

يؤمن البنك أن وظيفة الالتزام من العناصر الأساسية في إطار إدارة المخاطر للبنوك نظراً للطبيعة الخاصة لمخاطر عدم الالتزام والتي تشمل مخاطر العقوبات القانونية، أو الرقابية، أو المخاطر المالية، أو مخاطر السمعة وغيرها التي قد يتعرض لها البنك في حال عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات وقواعد السلوك المهني والممارسات المصرفية السليمة. وعلى ذلك يتوافر لدى البنك وظيفة مستقلة وفعالة للالتزام تعمل في إطار سياسة الالتزام الرقابي ومهامها ومسؤولياتها المعتمدة من مجلس الإدارة، وتقوم على ضمان استيفاء البنك لمتطلبات التشريعات والتعليمات والضوابط الرقابية المتعلقة بأنشطة البنك ومتابعة تصويب أية مخالفات وعدم تكرارها والأخذ بعين الإعتبار أية ملاحظات وذلك بهدف تفادي التعرض للجزاءات المادية او التأديبية من قبل الجهات الرقابية.، ورفع التقارير الدورية إلى لجنة الالتزام والحوكمة ومجلس الإدارة تتضمن توصيات ونتائج عملية فحص الالتزام الرقابي وتوضح مدى كفاءة البنك في إدارة مخاطر عدم الالتزام.

التدقيق الداخلي والخارجي:

يحرص كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على التأكيد على استقلالية كل من التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي والاستفادة بشكل فعال من أعمال وملاحظات التدقيق الداخلي والخارجي وتقارير تقييم أنظمة الرقابة الداخلية، باعتبارها مراجعة مستقلة للمعلومات المرفوعة من الإدارة التنفيذية إلى مجلس الإدارة.

التدقيق الداخلي:

يوجد لدى البنك قطاع للتدقيق الداخلي يتمتع بالاستقلالية والأهلية حيث أن موظفيه يضطلعون بمسؤولياتهم بشكل مستقل وفعال، كما لهم حق الحصول على أية معلومة والاتصال بأي موظف داخل البنك، كما أعطيت كافة الصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها وعلى النحو المطلوب.

التدقيق الخارجي:

تتم عمليات التدقيق الخارجي في البنك وفقاً للمعايير الدولية والقوانين المحلية وتعليمات بنك الكويت المركزي ذات الصلة، تقوم لجنة التدقيق بالاجتماع مع مراقبي الحسابات الخارجيين ومناقشة تقارير التدقيق وأية ملاحظات أخرى مهمة حول أمور البنك بحضور الإدارة التنفيذية، كما تجتمع اللجنة مع مراقبي الحسابات الخارجيين مرة على الأقل سنوياً بدون حضور الإدارة التنفيذية، تتم عملية التدقيق الخارجي بالأسلوب الذي يحقق مبدأ التدقيق المزدوج (Dual Audit) وفي الإطار الذي يحقق الغرض من تعيين اثنين من مراقبي الحسابات الخارجيين.

تقدم لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة التوصية لمجلس الإدارة بخصوص تعيين أو إعادة تعيين أو إنهاء عمل وتحديد مكافآت المراقبين الخارجيين و أية شروط تعاقدية تتعلق بهم ويقوم مجلس الإدارة برفع هذ التوصية للموافقة خلال اجتماع الجمعية العامة العادية للبنك، حيث وافقت الجمعية العامة العادية للبنك المنعقدة بتاريخ 9 إبريل 2025 على تعيين مراقبي حسابات البنك عن عام 2025 وفوضت مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم والتي بلغت ما يقارب 229 ألف دينار كويتي كما هو موضح بالجدول التالي:

أتعاب مراقبي الحسابات الخارجيين عن عام 2025	(ألف دينار كويتي)
تدقيق/مراجعة البيانات المالية للمجموعة	190
خدمات تأكيد أخرى وخدمات غير متعلقة بخدمات التأكيد للمجموعة	39
الإجمالي	**229**

الإدارة التنفيذية والإشرافية والمسؤوليات الرئيسية لها:

تتألف الإدارة التنفيذية العليا من مجموعة الأشخاص المعينين للإضطلاع بمسؤولياتهم في إدارة عمليات البنك، وهم رئيس الجهاز التنفيذي ونوابه ومساعديه. ويتمتع هؤلاء الأفراد بامتلاك التأهيل العلمي والخبرة اللازمة والكفاءة والنزاهة لإدارة أعمال البنك.

- تقوم الإدارة التنفيذية، وبإشراف مجلس الإدارة، التأكد من أن أنشطة البنك تتسق مع استراتيجية النشاط، ونزعة المخاطر، والسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.
- إيلاء الاهتمام لتطبيق مبدأ الاستدامة على عمليات البنك وأنشطته الداخلية وتضمين عناصر الاستدامة في التمويل المستدام وعمليات إصدار المنتجات والأدوات التمويلية.
- تساهم الإدارة التنفيذية بشكل أساسي في الحوكمة السليمة للبنك.
- تشجع الإدارة التنفيذية على التحول الرقمي والابتكار وطرح خدمات جديدة مبتكرة تراعي احتياجات وتوقعات العملاء وسوق العمل المصرفي من خلال استخدام التقنيات الحديثة مع مراعاة السرية المصرفية ومعايير الأمن السيبراني.
- إن الإدارة التنفيذية هي المسؤولة عن تفويض وإسناد المهام والواجبات للموظفين وإنشاء هيكل إدارة يعزز المساءلة والشفافية.
- تقوم الإدارة التنفيذية، بما يتفق مع توجه مجلس الإدارة، بوضع النظم الملائمة لإدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك، سواء المالية أو غير المالية، ووضع نظم رقابة داخلية فعالة.
- العمل على تنفيذ أنشطة البنك بصورة منسجمة مع استراتيجية أعماله والمخاطر المسموح بها والسياسات التي أقرها مجلس الإدارة، والمساهمة في وضع المقترحات المتعلقة باستراتيجية عمل البنك وميزانيته السنوية.
- الإدارة التنفيذية مسؤولة عن الإشراف على أعمال البنك وبصفة خاصة فيما يتعلق بالتحقق من وظيفة الالتزام ومراقبة المخاطر واستقلالية الوظائف والفصل في المهام.
- على الادارة التنفيذية ممارسة النشاط وفقاً لمعايير السلوك المهني.
- يقع على عاتق الإدارة التنفيذية إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية والمعايير المعتمدة الأخرى بما في ذلك التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الشأن.

رؤية الإدارة التنفيذية في إدارة أنشطة البنك اليومية

حيث تساهم الإدارة التنفيذية بالبنك بكافة الأعمال والأنشطة التشغيلية والعمليات المصرفية الحالية وتقوم بتقديم رؤيتها لخطط البنك المستقبلية، فهي تؤكد أن أية إيضاحات وبيانات ترد ضمن التقرير السنوي هي بيانات كاملة قد قام مجلس الإدارة باعتمادها وتستند على البيانات المالية التي تم نشرها وكذلك على رؤية الإدارة التنفيذية للبنك.

وعليه، ترى الإدارة التنفيذية أن البنك التجاري الكويتي مؤسسة مالية مستقرة، مرتكزةً في ذلك على ما يتمتع به البنك من جودة أصوله وإمكانية النمو المحتملة لإيراداته، هذا إلى جانب متانة قاعدة رأس مال البنك ونسب السيولة المرتفعة.

إن البيانات المالية المجمعة للبنك يتم إعدادها وفقاً للوائح وا تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة إلى مؤسسات الخدمات المالية والتي تتطلب من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي أن تطبق المعايير الدولية للتقارير المالية مع تعديلاتها.

الأهداف المالية

تهدف الرؤية المستقبلية إلى تقديم تجربة مصرفية متميزة للعملاء وتحقيق ربحية جيدة للمساهمين مع المحافظة على أساسيات وركائز القوة المالية للبنك. ولتحقيق هذا الهدف، يقوم البنك بتنفيذ خمس أولويات استراتيجية هي:

- التركيز على العملاء.
- التحول الرقمي.
- تقديم حلول مصرفية مبتكرة.
- الاستثمار في رأس المال البشري.
- مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية (الاستدامة) وتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية.

ويرى البنك أن لديه القدرة على تحقيق أهدافه المالية من خلال تعزيز الكفاءة التشغيلية واستحداث قنوات مبتكرة لتقديم ورقمنة الخدمات المصرفية وتحديد وتنفيذ أولوياته الاستراتيجية.

ويعتبر تنوع أنشطة الأعمال من أساسيات وركائز القوة المالية التي تساهم بشكل مستمر في تحقيق معدلات ربحية قوية وتنامي معدلاتها وتحقيق أرباح مميزة للمساهمين على المدى البعيد.كما أن توافر ركيزة قوية لنمو الأعمال وتحديد وتعزيز نواحي القوة التي تمنح الميزة التنافسية للبنك من خلال:

- توفير نموذج للأعمال المصرفية المتميزة على مستوى الكويت.
- القيام بأنشطة تشغيلية متنوعة ومتميزة لاقتناص فرص النمو المتاحة.
- التحول نحو استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة والقدرات المعلوماتية والرقمية بما يساهم في تعزيز الخدمات المقدمة للعملاء وتحقيق قيمة مضافة لأعمال البنك بشكل عام.
- توافر قاعدة رأسمالية متينة ومخصصات واحتياطيات جيدة لامتصاص الخسائر الائتمانية.

- قاعدة ودائع مستقرة وتوافر مصدات كبيرة من السيولة.
- العمل على إرساء مبادئ الكفاءة التشغيلية المستدامة مع القدرة على إعادة الاستثمار من خلال الاستخدام الأمثل للموارد وتبسيط وتحسين وتيرة إنجاز الأعمال مع الابتكار.
- تعيين الموظفين أصحاب المهارات والكفاءات وخلق ثقافة العمل بروح الفريق الواحد وتعزيز خطط الإحلال الوظيفي.

نبذة عن أعضاء الإدارة التنفيذية والإشرافية

إلهام يسري محفوظ

رئيس الجهاز التنفيذي

مصرفية تنفيذية بخبرة مكثفة في مجالات العمل المصرفي المختلفة، التحقت بالعمل لدى البنك التجاري الكويتي عام 2000 كمدير إدارة الخدمات المصرفية الدولية، وتدرجت في عدة مناصب قيادية لتشغل منصب مدير عام فرع البنك في نيويورك، ثم مدير عام بالوكالة للإدارة المصرفية الدولية، ثم مدير عام الإدارة المصرفية الدولية منذ ديسمبر 2010 ورئيس الجهاز التنفيذي بالوكالة منذ يونيو 2010 حتى فبراير 2012. وفي إبريل 2012 تمت ترقيتها إلى منصب نائب رئيس الجهاز التنفيذي في البنك، وتم تعيينها رئيساً للجهاز التنفيذي منذ 20 نوفمبر 2014. ومن ذلك الحين تعمل السيدة إلهام محفوظ مع فريق العمل على تنفيذ الاستراتيجية والرؤية العامة للبنك ومشاريع رقمنة الخدمات المصرفية وخطط التعاقب الوظيفي وغيرها في ظل المتغيرات الاقتصادية والمالية عالمياً وإقليمياً ومحلياً وذلك كله تحت إشراف مجلس الإدارة وبالتعاون مع رئيس مجلس الإدارة.

وقبل التحاقها بالعمل لدى البنك التجاري الكويتي، عملت السيدة/ إلهام لدى العديد من المؤسسات المالية الكويتية، كما أنها تمتلك خبرة ودراية واسعة بكافة مجالات العمل المصرفي وتوجهات القطاع المصرفي في الكويت نظراً لخبرتها الطويلة في القطاع والانجازات التي حققتها على مدى 40 عاماً في العمل المصرفي.

والسيدة إلهام حاصلة على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال مع مرتبة الشرف من الجامعة الأمريكية / مصر وحضرت العديد من الدورات والحلقات التدريبية في مجال العمل المصرفي التنفيذي داخل الكويت وخارجها، كما أنها تشارك بصفتها متحدث رسمي في العديد من الندوات والمنتديات والمؤتمرات المتعلقة بالعمل المصرفي والمالي والتوجهات الاستثمارية والاقتصادية.

مسعود الحسن خالد

رئيس المدراء الماليين - قطاع الرقابة المالية والتخطيط

للسيد/ مسعود خبرة طويلة وقد التحق للعمل لدى البنك التجاري الكويتي منذ 34عاماً تقلد خلالها مهام قيادية مختلفة، فهو لديه القدرة على إدارة الأعمال بما يتناسب مع استراتيجية البنك ودعامته المالية، كما يمتلك مهارات في التواصل وتقديم المعلومات وتطوير العلاقات، كذلك فهو على استعداد لاستيعاب التطورات المهنية المستمرة ويؤمن بخطط التعاقب الوظيفي والتطوير المهني وجذب الشباب الكويتي والتدريب المهني ويشجع عليه بهدف تحسين أداء فريق العمل.

حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة من جامعة بنجاب / لاهور - باكستان، وحاصل على دبلوم في المعايير الدولية للتقارير المالية وعضو منتسب في معهد محاسبي التكاليف والحسابات المالية في باكستان.

حسين علي العريان

مدير عام - قطاع الخزينة والاستثمار

للسيد / حسين خبرة مصرفية واسعة في أنشطة الخزينة والاستثمار مع التركيز بشكل خاص على إدارة التمويل والسيولة في مختلف البنوك الكويتية، وقد تدرج في عدة مناصب قيادية خلال مسيرته المهنية، وقد التحق للعمل في البنك التجاري الكويتي في فبراير2018 كمديرعام لإدارة الخزينة، ثم في سبتمبر 2018 تولى منصب مدير عام قطاع الخزينة والاستثمار.كما أنه يشغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة التجاري للوساطة المالية.

حاصل على شهادة البكالوريوس في علوم الحاسوب وإدارة الأعمال (التسويق) من جامعة ولاية كاليفورنيا ساكرمانتو / الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنه التحق بعدة دورات تدريبية لتطوير المهارات القيادية، كان آخرها من المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) - سويسرا.

ابتسام باقر الحداد

مدير عام - قطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة

للسيدة / ابتسام خبرة كبيرة في مجال التخطيط المالي والاستراتيجي على مستوى القطاعين العام والخاص، تمتلك مهارات إدارية وتنظيمية متميزة لإجراء وتنفيذ التغييرات اللازمة على مستوى بيئة العمل وما تشهده من تحديات وذلك من خلال التطوير عن طريق نقل الخبرة والمعرفة وتعزيز التواصل وروح الفريق.

التحقت للعمل في البنك التجاري الكويتي في عام 2019 كمستشار مكتب رئيس الجهاز التنفيذي لإدارة المشاريع، حيث قامت بالاشراف على المشاريع ذات الأولوية العالية والمتعلقة بتحسين وتطوير الأداء التشغيلي والمالي، وتدرجت إلى أن شغلت منصب المدير العام للتخطيط الاستراتيجي والمتابعة بتاريخ 1 سبتمبر2021، وتسعى السيدة ابتسام لتحقيق التحول المؤسسي نحو الجودة الشاملة وتحسين كفاءة الأعمال من خلال تعزيز الأدوات اللازمة للقيادة ورفع مستوى الدافعية والتواصل الفعال والتنسيق، وهي حاصلة على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الكويت.

أحمد حامد بوعباس

مدير عام - قطاع الخدمات المصرفية للشركات (بالوكالة)

للسيد/ أحمد خبرة مصرفية طويلة، حيث ابتدأ حياته المهنية كموظف يعمل بنظام العمل الجزئي في مركز الاتصال في البنك التجاري الكويتي وتدرج وظيفيا إلى أن انتقل إلى قطاع الخدمات المصرفية للشركات حيث عمل السيد أحمد مع فريق العمل التابع له بإدارة المحفظة الائتمانية التجارية بالبنك إلى أن تقلد في فبراير 2021 منصب مدير عام بالوكالة - لقطاع الخدمات المصرفية للشركات وذلك لما يتمتع به من مهارات قيادية واستراتيجية والقدرة على بناء روح الفريق ضمن بيئة تنافسية.

وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت، كما أنه حاصل على شهادة المستوى المتقدم كمدير ائتمان معتمد بالإضافة إلى العديد من الشهادات المهنية في مختلف المجالات.

كونال سينج

مدير عام - قطاع الخدمات المصرفية الدولية

للسيد / كونال خبرة كبيرة في مجالات الخدمات المصرفية الدولية وتمويل المشاريع وقروض الديون وسوق رأس المال - جمع الديون وإعادة هيكلة الديون وعمليات الاندماج والاستحواذ وإعادة هيكلة الديون وأسواق رأس المال وأبحاث الأسهم في مختلف القطاعات.

التحق للعمل في البنك التجاري الكويتي في عام 2015 في قطاع الخدمات المصرفية الدولية وتدرج وظيفيا إلى أن شغل في تاريخ 15 نوفمبر 2021 منصب مدير عام قطاع الخدمات المصرفية الدولية. وعلى مدار مسيرته المهنية، لعب دوراً محورياً في هيكلة المعاملات المعقدة، وتعزيز الميزانية العمومية، ودعم أهداف نمو البنك في الأسواق الرئيسية.

حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية إدارة الأعمال ICFAI / الهند كما لديه شهادة المحلل المالي المعتمد CFA، بالإضافة إلى مؤهلات متقدمة تشمل البرنامج المتقدم في التكنولوجيا المالية وتقنية البلوك تشين المالية وشهادات تخصصية أخرى مثل أخصائي تمويل التجارة المعتمد، مما يؤكد التزامه بالتطوير المهني المستمر والابتكار في الخدمات المالية.

عبدالعزيز صالح الزعابي

مدير عام - قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

للسيد / عبدالعزيز خبرة مصرفية طويلة في مجال الخدمات المصرفية للأفراد والجوانب التشغيلية والرقمية المرتبطة فيه ويتمتع بمهارات وقدرات متميزة وكفاءة مهنية عالية في تحقيق معدلات نمو مرتفعة حيث حضر العديد من برامج الإدارة التنفيذية بجامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأميركية، وغيرها في المملكة المتحدة.

تدرج السيد عبدالعزيز في عمله لدى البنك التجاري الكويتي حيث شغل عدة مناصب وظيفية في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد وقطاع العمليات حتى شغل بتاريخ 30 مارس 2023 منصب مدير عام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد.

وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في التمويل من جامعة ساوث فلوريدا -الولايات المتحدة الأميركية.

أحمد خالد الخضر

مدير عام - قطاع العمليات

للسيد / أحمد خبرة طويلة في مجال الخدمات المصرفية الائتمانية للشركات لاسيما قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والخدمات المصرفية الاستثماريّة والخدمات المصرفية للأفراد و قطاع العمليات المصرفية وذلك من خلال عمله في أكبر البنوك التقليدية في دوله الكويت وبنك الائتمان الكويتي.

حاصل على شهادة مدير ائتمان معتمد من معهد الدراسات المصرفيّة وقد حضرعده برامج ودورات عالمية في جامعات مرموقه مثل هارفارد في الولايات المتحده وانسياد في فرنسا.

انضم السيد/ أحمد للعمل في البنك التجاري الكويتي في قطاع العمليات عام 2022 كنائب مدير عام إلى أن شغل منصب مدير عام في نهاية 2023.

حاصل علي شهادة البكالوريوس في علوم الإداره من جامعة سان دييغو بالولايات المتحدة الاميركية و حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال من الجامعه الأمريكية في بيروت.

ساره محمد منصور

مدير عام - القطاع القانوني

للسيدة / ساره خبرة قانونية طويلة وهي حاصلة على ليسانس في الحقوق من جامعة الكويت، وهي مُقيدة للترافع أمام محاكم الكويت بكافة درجاتها. انضمت السيدة سارة إلى البنك التجاري الكويتي كمستشار قانوني تنفيذي، وتقدمت خلال مسيرتها المهنية في البنك التجاري الكويتي حتى شغلت منصبها الحالي في بداية عام 2023.

وخلال مسيرتها المهنية عملت كمسؤول قانوني ثم شغلت منصب مستشار قانوني إلى أن انضمت ساره لشركة التميمي ومشاركوه للمحاماة من 2018 الى 2021 كمحامي وعملت في مختلف مجالات القانون والتقاضي. كما التحقت خلال عام 2008 إلى شركة اكسيلون الواقعة في فيلادلفيا - الولايات المتحدة الامريكية من خلال برنامج تدريبي لحديثي التخرج لدعم المرأة في مهنة المحاماة.

عمرو محمد القصبي

رئيس التدقيق الداخلي - قطاع التدقيق الداخلي

للسيد / عمرو خبرة طويلة في مجالات التدقيق الخارجي والداخلي والحوكمة والمخاطر والتحري عن الاحتيال، حيث شغل خلالها منصب رئيس التدقيق الداخلي في عدة بنوك محلية، كما عمل لدى مكاتب التدقيق الخارجي، كما أنه قد شغل عدة مناصب كعضو مجلس إدارة ومستشار فني في شركات مختلفة.

التحق السيد / القصبي في أغسطس 2021 بالعمل لدى البنك التجاري كرئيس التدقيق الداخلي بالوكالة إلى أن شغل منصب رئيس التدقيق الداخلي في أكتوبر 2021.

حاصل على شهادة بكالوريوس تجارة - تخصص المحاسبة والتدقيق من جامعة الكويت بالإضافة إلى عدة شهادات مهنية في مجالات التدقيق والحوكمة ومكافحة الاحتيال.

تان تات ثونج

رئيس مدراء المخاطر - قطاع إدارة المخاطر

للسيد/ ثونج خبرة طويلة في القطاع المالي تقلد خلالها العديد من المناصب الاستشارية و الإدارية العليا حيث تنوعت خبرته في تقديم الخدمات المصرفية التجارية والاستثمارية وإدارة الأصول والتأمين في الخليج العربي وماليزيا وسنغافورة. كما لديه معرفة متنوعة في مجالات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والتخطيط الاستراتيجي والابتكار في المنتجات.

انضم السيد ثونج للعمل في البنك التجاري الكويتي بتاريخ 1 فبراير 2021 كرئيس مدراء المخاطر، علما أنه لديه خبرة سابقة مع البنك التجاري الكويتي ما بين عامين 2012 و2016 تقلد خلالها مناصب عديدة منها مستشار رئيس مجلس الإدارة، مدير عام الاستراتيجية والتخطيط، ومدير عام الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة.

حاصل على بكالوريوس مع مرتبة الشرف في الرياضيات والاقتصاد من جامعة كينت في كانتربري / إنجلترا، كما لديه شهادة FRM وشهادة ERP وشهادة SCR.

تميم خالد الميعان

مدير عام - قطاع الالتزام والحوكمة

للسيد / تميم خبرة رقابية ومصرفية طويلة من خلال عمله لدى كل من بنك الكويت المركزي وعدة بنوك تقليدية وإسلامية محلية وأجنبية. انضم السيد/ تميم للعمل في البنك التجاري الكويتي كمدير عام قطاع الالتزام والحوكمة عام 2018.

وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت.

عبد العزيز مصطفى علي

رئيس إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

للسيد / عبدالعزيز خبرة مصرفية طويلة، وقد التحق السيد عبد العزيز للعمل في البنك التجاري الكويتي عام 2008 في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في إدارة مركز التواصل، عمل خلال تلك الفترة كمشرف على وحدة مراقبة العمليات من الاحتيال والتفويضات وكذلك إدارة العمليات حتى عام 2015.

انضم إلى إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عام 2016 وتدرج وظيفيا إلى أن شغل منصب رئيس الإدارة في عام 2022، وخلال توليه منصبه أجرى تغييرات ملحوظة لتحسين آليات العمل ومستوى الرقابة على صعيد العملاء والمنتجات المصرفية الحديثة ومراقبة العمليات اليومية.

حاصل على شهادة البكالوريوس في الإعلام والعلوم السياسية من جامعة الكويت، وشهادات متخصصة ومعتمدة دوليا في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الشيخة/ نوف سالم العلي الصباح

مدير عام - قطاع التواصل المؤسسي

تتمتع الشيخة / نوف بخبرة طويلة في مجال العمل المصرفي الإعلامي، انضمت للعمل في البنك التجاري كمدير لإدارة الإعلان والعلاقات العامة، وتدرجت في مراكز وظيفية عدة حتى شغلت منصب مدير عام قطاع التواصل المؤسسي في عام 2018.

حرصت الشيخة / نوف خلال مسيرتها العملية وبالتعاون مع فريق العمل في قطاع التواصل المؤسسي على إبراز الصورة العامة للبنك وكذلك وضع برامج المسؤولية الاجتماعية لدى البنك مع العمل على التواصل المستمر مع جمهور العملاء عبر قنوات التواصل المعتادة وكذلك قنوات التواصل الاجتماعي الحديثة.

بدر محمد مصلح قمحية

مدير عام - قطاع تكنولوجيا المعلومات

للسيد / بدر خبرة عملية طويلة. انضم للعمل بالبنك التجاري الكويتي عام 2007 كمساعد مدير تطوير البرمجيات في إدارة تكنولوجيا المعلومات وتدرج بمهامه إلى أن عين في فبراير 2017 مديراً عاماً بالوكالة للقطاع وفي فبراير من عام 2021 شغل السيد بدر منصب مدير عام قطاع تكنولوجيا المعلومات بالأصالة.

خلال عمله بالبنك التجاري قام السيد/ بدر وفريق عمله بتطوير وإنشاء العديد من الأنظمة والبرمجيات التي ساهمت في تطوير سير أعمال البنك وتطوير كافة القطاعات ابتداءً من تطوير النظام المصرفي الرئيسي والخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتطبيق أجهزة الهاتف وتطوير مركز الاتصالات والرسائل النصية وبرمجيات البطاقات الذكية، وقد توجت هذه الإنجازات بتحويل أفرع البنك إلى أفرع ذاتية الخدمة.

حاصل على بكالوريوس علوم الكمبيوتر من جامعة آل البيت في المملكة الأردنية الهاشمية.

محمد بدر آل هيد

رئيس قطاع التحول الرقمي والابتكار

للسيد / محمد خبرة مصرفية طويلة تدرج خلالها في عدة مناصب وظيفية هامة ترتبط بنشاطات ومجالات ترتكز على تحسين جودة خدمة العملاء وتطوير وابتكار الخدمات الرقمية والقنوات البديلة وإدارة المشاريع الاستراتيجية والتكنولوجية.

التحق السيد / محمد للعمل في البنك التجاري الكويتي عام 2007، وتدرج وظيفيا إلى أن شغل منصب مساعد مدير عام ورئيس قطاع التحول الرقمي والابتكار بالوكالة في عام 2022. وفي ديسمبر من عام 2023 شغل السيد محمد منصب رئيس قطاع التحول الرقمي والابتكار بالأصالة.
حاصل على شهادة البكالوريوس في الحقوق من جامعة مدينة السادات - جمهورية مصر العربية كما صاحبها عدة شهادات مهنية في قطاع التحول الرقمي والابتكار، وقطاع الأعمال والريادة من جامعات عالمية مرموقة، ومنها جامعة هارفارد، والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال "انسياد"، امبيريال كوليدج لندن ومدرسة لندن للأعمال، وام اي تي وجامعة كاليفورنيا بيركيلي.

صادق جعفر العبدالله

مدير عام - قطاع الموارد البشرية

للسيد / صادق خبرة طويلة في المجال المصرفي بدولة الكويت، حيث تدرج وظيفياً من إدارة خدمة العملاء إلى التحليل المالي والاستراتيجي، وصولاً إلى إدارة الموارد البشرية، وقد انضم للعمل بالبنك التجاري الكويتي عام 2016 كمدير تنفيذي بقطاع الموارد البشرية، ومنذ 2 ديسمبر 2018 تم تكليفه بالقيام بمهام مدير عام قطاع الموارد البشرية.

حاصل على شهادة بكالوريوس إدارة الأعمال من جامعة الكويت، ودرجة الماجستير من كلية ماسترخت لإدارة الأعمال.

طلال رياض النصار

رئيس قطاع الخدمات العامة

للسيد / طلال خبرة مصرفية طويلة، حيث التحق السيد طلال للعمل في البنك التجاري الكويتي عام 2005 في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في إدارة الجودة، عمل خلالها على تحقيق رضى العملاء من خلال قدراته التحليلية، مما أدى إلى نمو ملحوظ في مستوى الجودة للأعمال المصرفية.

وفي عام عام 2015 التحق للعمل في قطاع الخدمات العامة، وتدرج وظيفيا إلى أن شغل منصب رئيس القطاع في 2021، خلال توليه منصبه في القطاع أجرى تغييرات ملحوظة لتحسين آليات العمل.

حاصل على شهادة البكالوريوس في الإدارة والسلوك التنظيمي من جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا / الكويت.

خلود بسام الموسى

رئيس ادارة الشكاوى وحماية العملاء

للسيدة خلود خبرة طويلة في مجال الخدمات المصرفية، مع تخصص في خدمة العملاء وحل النزاعات.

السيدة / خلود بدأت مسيرتها المهنية في مجال خدمة العملاء وانضمت إلى فريق البنك التجاري الكويتي في عام 2022 كرئيس إدارة شكاوى و حماية العملاء حيث تتولى الإشراف على عمليات التعامل مع الشكاوى التعاقدية للبنك وتتأكد من ضمان الامتثال للمعايير التنظيمية، وتعزيز الحلول التي تركز على تحسين الجودة العامة للخدمة، كما تشمل مهامها تحديد القضايا النظامية والتعاون مع الأقسام الأخرى لتنفيذ تدابير تصحيحية.

السيدة خلود حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال ودرجة البكالوريوس في الأعمال الدولية من جامعة كونكورديا في كندا.

منى حسين العبدالرزاق

أمين سر مجلس الادارة

للسيدة / منى خبرة طويلة في الشؤون الادارية والمالية وذلك من خلال شغلها عدة مناصب قيادية واستشارية في القطاع المصرفي وعدة جهات حكومية على النحو التالي:

- مدير عام - قطاع الموارد البشرية في البنك التجاري الكويتي من 2015 الى 2018.

- المستشار الاعلامي لوزير التجارة والصناعة من 2012 الى 2014.
- مدير الموارد البشرية - (مشروع توني بلير مع مكتب إدارة المشاريع) حكومة الكويت، مكتب رئاسة مجلس الوزراء من 2010 الى 2012.
- المدير التنفيذي - التوظيف والقوى العاملة في البنك الاهلي الكويتي من 2008 الى 2010.
- خبيرة مالية متخصصة في الميزانية والموارد البشرية وبرمجة الحاسوب في الخطوط الجوية الكويتية من 1986 الى 2003.

كما تشغل السيدة/ منى حالياً منصب أمين سر مجلس الادارة في البنك التجاري الكويتي منذ يونيو 2018، وهي حاصلة على بكالوريوس في علوم الحاسب الآلي من جامعة الكويت.

اللجان التنفيذية

يتوافر لدى البنك تسعة لجان تنفيذية تتبع رئيس الجهاز التنفيذي، وذلك على النحو التالي:

1. **لجنة الائتمان والاستثمار**:
تتضمن مهامها مراجعة كافة حالات القروض والطلبات الائتمانية والاستثمارية وتقديم التوصيات إلى لجنة القروض المنبثقة عن المجلس واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها وفقاً للصلاحيات القائمة في البنك.

2. **لجنة الموجودات والمطلوبات:**
تتضمن مهامها اتخاذ القرارات اللازمة بشأن هيكل الميزانية العمومية وأسعار الفائدة وإدارة السيولة، مع الأخذ بالاعتبار كافة المخاطر ذات الصلة ومراجعة كافة التقارير المتعلقة بإدارة المخاطر.

3. **لجنة المخصصات:**
تتضمن مهامها دراسة وتقييم التسهيلات الائتمانية المستحقة لكل عميل وتحديد المخصصات المطلوبة مقابل هذه التسهيلات الائتمانية وفقاً للتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية والمعايير الدولية ذات الصلة.

4. **لجنة تكنولوجيا وأمن المعلومات:**
تتضمن مهامها وضع استراتيجية عامة بشأن تكنولوجيا وأمن المعلومات وضمان توافقها مع استراتيجية العمل الخاصة بالبنك ومناقشة ومراجعة والإشراف على المشاريع المتعلقة بتكنولوجيا وأمن المعلومات ومتابعة الهجمات الأمنية الالكترونية والتوصية بالأدوات الرقابية اللازمة لمواجهتها.

5. **لجنة مخاطر التشغيل:**
مراجعة ومناقشة مخاطر التشغيل التي قد يتعرض لها البنك ومناقشة واتخاذ القرارات بشأن الإجراءات التصويبية لتخفيف المخاطر التشغيلية المتوقعة.

6. **لجنة المشتريات والعطاءات:**
تتضمن مهامها النظر في المشتريات واختيار العطاءات البالغ قيمتها تسعة آلاف دينار كويتي أو أكثر قبل عرضها على الإدارة العليا في البنك للموافقة وفقاً للصلاحيات.

7. **لجنة الإدارة:**
يشارك بها كافة رؤساء القطاعات/الإدارات في البنك، وتتضمن مهامها إحداث التنسيق اللازم بين كافة قطاعات/إدارات البنك لتحقيق الأهداف المذكورة في استراتيجية البنك وخططه وسياساته المعتمدة وتنفيذها، وضمان تبادل المعلومات وتدفقها بين قطاعات/إدارات البنك من جهة، والإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه من جهة أخرى.

8. **لجنة الإخطار عن المعاملات المشبوهة:**
تم تشكيل هذه اللجنة بناءً على تعميم بنك الكويت المركزي المؤرخ 12 أغسطس 2019، وذلك بهدف اتخاذ القرارات اللازمة بشأن حالات الإخطار عن المعاملات المشبوهة، وتحديد عما إذا كان سيتم إبلاغ وحدة التحريات المالية الكويتية (KFIU) بشأن كل حالة من هذه الحالات من عدمه.

9. **لجنة الأصول الخاصة:**
تم تشكيل هذه اللجنة بغرض تعزيز القرارات التي يتم إتخاذها من قبل إدارة البنك بشأن الفوائد و/أو المديونيات التي لم يتم تحصيلها وذلك بهدف حفظ حقوق البنك ومساهميه.

إطار عمل الإدارة التنفيذية لتقييم كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

يحرص مصرفنا على وجود نظم رقابة داخلية فعالة على نطاق البنك وتسعى إدارة مصرفنا دوماً إلى تأكيد استقلالية قطاعات الرقابة والإشراف لدى البنك.

ومن هذا المنطلق تحرص الإدارة التنفيذية على تنفيذ أعمال البنك بصورة منسجمة مع استراتيجية أعمال البنك ونزعة المخاطر المسموح بها،

وهي تعتبر مسؤولة عن الإشراف والرقابة على أعمال البنك وبصفة خاصة فيما يتعلق بالتحقق من وظيفة الالتزام ومراقبة المخاطر واستقلالية الوظائف والفصل في المهام والاستفادة من أعمال التدقيق الداخلي ومراقبي الحسابات الخارجيين وما يصدر من تقارير حول تقييم نظم الرقابة الداخلية.

وفيما يخص إطار العمل الذي قامت الإدارة التنفيذية باستخدامه لتقييم فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية فهي تسعى لمتابعة تطبيق وتصحيح الملاحظات والتوصيات التي تتضمنها التقارير الصادرة من قطاع التدقيق الداخلي خلال الفترة الزمنية المحددة نظراً لأن هذه التقارير عادة ما تدعم التقييم السنوي لبيئة الرقابة الداخلية لدى البنك، كما تسعى لمتابعة تطبيق وتصحيح الملاحظات والتوصيات التي تضمنتها التقارير الصادرة من الجهات الخارجية والاستفادة منها على سبيل المثال تقرير مراقب الحسابات الخارجي حول السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية ICR وخطاب الإدارة Management Letter الصادر عن مراقبي الحسابات الخارجيين عند إتمام عملية التدقيق للبيانات المالية لمصرفنا.

ومن ناحية أخرى، فإن الإدارة التنفيذية تعمل عن كثب مع كل من، وظيفة الالتزام بمصرفنا التي تقوم بعمل تقييم لمخاطر عدم الالتزام والامتثال للتعليمات الرقابية بهدف تحسين وتعزيز أدوات الرقابة الداخلية لدى البنك، وقطاع إدارة المخاطر حيث أن قطاع إدارة المخاطر يقوم بتطبيق برنامج التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة (RCSA) وهو برنامج يتم من خلاله تحديد وتقييم المخاطر الكامنة في مجالات العمل على نطاق البنك.

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

يدرك البنك أهمية مفهوم الاستدامة على المستوى العالمي والمحلي ويعمل على مواكبة ما تضمنته رؤية كويت جديدة 2035. يقوم البنك بشكل دوري على توعية الموظفين على أهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية والتشجيع على خدمة المجتمع وبناء كوادر وطنية ذات مهارات عالية ويقدم فرص متساوية بين المرأة والرجل.

يعتبر تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية والاستدامة بجميع عواملها البيئية والاجتماعية والحوكمة وما يتفرع عن هذه العوامل من مجالات تعليمية وثقافية ورياضية وصحية ضمن اهتمامات وأولويات البنك. حيث أخذ البنك زمام المبادرة قبل أن تصبح هذه المعايير متطلّبات رقابية من خلال إصدار تقرير سنوي خاص بجهوده في مجالات المسؤولية الاجتماعية "المسؤولية الاجتماعية" حيث كان يغطّي هذا التقريرمعظم الموضوعات والمعايير المتضمنة في مفهوم الاستدامة البيئية، والاجتماعية،. وبعد أن أصبحت الاستدامة مطلب رقابي وأولوية عالمية جاذبة تستحوذ على اهتمام دول العالم وعليه بادر البنك التجاري بإصدار أول تقرير منفصل عن الإستدامة عن عام 2022 يوضح رؤية البنك المستقبلية في هذا الخصوص وأهم الإنجازات التي يقوم بها على مختلف الأصعدة وتوالت الإصدارات بشكل سنوي.

حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح

يعكس النظام الأساسي للبنك ولوائح عمل البنك وسياساته وممارساته ما تتضمنه القوانين والنظم والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية من ضوابط وإجراءات بشأن حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتتضمن معاملتهم بصورة متساوية بما في ذلك صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، وإتاحة الفرصة لهم لمساءلة المجلس وتصويب أي تجاوزات لحقوقهم وذلك عن طريق توفير معلومات وافية ودقيقة دون التمييز بين المساهمين.

وحرصاً من البنك على ترسيخ مبدأ حماية حقوق المساهمين وخصوصا الأقلية منهم، ومن مبدأ تعزيز أفضل ممارسات الحوكمة التي تقوم على الإدارة السليمة والتي تتحقق من خلال مراعاة العدالة والتوازن في تمثيل الملكية وتوزيع العضوية بين شرائح المساهمين عند انتخاب أعضاء مجلس الإدارة حيث نصت المادة 49 مكرر من النظام الأساسي للبنك على أن يكون انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بطريقة التصويت التراكمي، نص المادة:
"يتم تطبيق نظام التصويت التراكمي بشأن انتخاب أعضاء مجلس إدارة الشركة، والذي يمنح كل مساهم قدرة تصويتية بعدد الأسهم التي يملكها، بحيث يحق له التصويت بها لمرشح واحد أو توزيعها بين من يختارهم من المرشحين دون تكرار لهذه الأصوات."، وقد تبنى البنك ذلك الخيار مع العلم أن التصويت التراكمي ليس نظاماً إلزامياً في دولة الكويت.

كما يعي البنك أن حماية حقوق الأطراف ذات المصالح مع البنك تمثل ركائز الحوكمة الجيدة وأن النجاح النهائي للبنك إنما هو ثمرة العمل المشترك فيما بين الأطراف المختلفة، وتشمل الأطراف أصحاب المصالح على أي شخص أو جهة لديها علاقة مع البنك مثل المودعين، المساهمين، العاملين في البنك، الدائنين، العملاء، الموردين، والمجتمع وأي جهة أخرى ذات علاقة بالبنك.

مدى التزام البنك بتعليمات قواعد ونظم الحوكمة ودليل الحوكمة

- التزم البنك بتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة وكذلك دليل الحوكمة المعتمد، وذلك بالانتهاء من إعداد واعتماد النظم والسياسات والمتطلبات الخاصة بقواعد الحوكمة كما يتم تحديث هذه النظم والسياسات بشكل دوري.
- تم اتخاذ الإجراءات التي تكفل التطبيق المناسب لقواعد الحوكمة ومن ضمنها تشكيل لجان منبثقة عن مجلس الإدارة تقوم بتعزيز فاعلية

إشراف المجلس على العمليات المهمة في البنك ومتابعة تنفيذ متطلبات الحوكمة بمحاورها المختلفة.

- يتم تعميم ميثاق وسياسات السلوك المهني وأخلاقيات العمل على أعضاء مجلس الإدارة وكافة موظفي البنك والحصول على توقيعهم بالالتزام بما جاء بها.
- يتضمن الهيكل التنظيمي المعتمد للبنك أشكالاً مناسبة من الرقابة على أنشطة المجموعة بالإضافة إلى وظائف للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والالتزام والحوكمة، لتحقيق الحوكمة الرشيدة.
- يقوم قطاع التدقيق الداخلي - كجهة مستقلة عن الإدارة التنفيذية - بالتدقيق على مدى التطبيق الصحيح لقواعد الحوكمة وتقديم تقريره في هذا الشأن إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة ومنها إلى مجلس الإدارة.
- يتم بشكل سنوي تكليف مراقب حسابات خارجي مستقل بتقييم نظم الرقابة الداخلية وإعداد تقرير يتم تقديمه إلى بنك الكويت المركزي في هذا الشأن يتضمن جزءاً خاصاً حول مدى إلتزام البنك بتطبيق تعليمات وقواعد الحوكمة. علماً بأن تقرير مراقب الحسابات الخارجي لعام 2024 لم يتضمن أي ملاحظة بشأن قواعد الحوكمة.
- يستمر البنك بموائمة أوضاعه مع أي تحديثات تصدرعلى تعليمات قواعد ونظم الحوكمة التي يصدرها بنك الكويت المركزي بإستمرار.، حيث يتم مراجعة النظم الداخلية للمجلس واللجان المنبثقة عنه وغيرها من سياسات ومتطلبات الحوكمة الأخرى إذا تطلب الأمر ذلك. ويستمر البنك في العمل على تطبيق تلك القواعد التزاما بالتعليمات وتحقيقاً لمبادئ الإدارة السليمة.

وعليه يتضح تطبيق البنك لأعالى معايير الحوكمة الرشيدة والإدارة السليمة وحرصه دائما على توفير التدريب والتوعية اللازمة لجميع الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة ليظلوا على إطلاع على أحدث المستجدات في القطاع المصرفي ويتم بشكل سنوي إجراء تدريبات متنوعة في مجال الحوكمة والالتزام الرقابي وإدارة المخاطر والاستدامة وغيرها.

إفصاح الإدارة التنفيذية

عن أداء البنك وخططه المستقبلية

إفصاح الإدارة التنفيذية عن أداء البنك وخططه المستقبلية

بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بشأن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية، فإن الإدارة التنفيذية بالبنك وإذ ساهمت بكافة الأعمال والأنشطة التشغيلية والعمليات المصرفية الحالية وقامت بتقديم رؤيتها لخطط البنك المستقبلية، فإنها تؤكد أن الإيضاحات والبيانات الواردة أدناه هي بيانات كاملة قد قام مجلس الإدارة باعتمادها وتستند على البيانات المالية التي تم نشرها وكذلك على رؤية الإدارة التنفيذية للبنك.

وفي هذا السياق، ترى الإدارة التنفيذية أن البنك التجاري الكويتي مؤسسة مالية مستقرة، مرتكزةً في ذلك على ما يتمتع به البنك من جودة أصوله وإمكانية النمو المحتملة لإيراداته، هذا إلى جانب متانة قاعدة رأس مال البنك ونسب السيولة المرتفعة. وتعرض البيانات أدناه موجزاً عن المركز المالي للبنك. ويتعين قراءة إفصاح الإدارة التنفيذية عن أداء البنك وخططه المستقبلية مقترناً بالبيانات المالية المجمعة لمصرفنا للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025. إن كافة المبالغ المذكورة هي بالدينار الكويتي وقد تم استخراجها من البيانات المالية المجمعة للبنك.

إن البيانات المالية المجمعة للبنك قد تم إعدادها وفقاً للوائح والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي إلى مؤسسات الخدمات المالية والتي تتطلب من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي أن تطبق المعايير الدولية للتقارير المالية مع تعديلاتها. ويتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) إما عن طريق الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم IFRS 9 حسب توجيهات بنك الكويت المركزي أو عن طريق المخصصات حسب متطلبات بنك الكويت المركزي أيهما أعلى إضافة إلى تأثيرها اللاحق على الافصاحات ذات الصلة.

الأهداف المالية

يهدف البنك إلى تقديم تجربة مصرفية متميزة للعملاء وتحقيق ربحية جيدة للمساهمين مع المحافظة على أساسيات وركائز القوة المالية للبنك. ولتحقيق هذا الهدف، يقوم البنك بتنفيذ خمس أولويات استراتيجية هي:

- التركيز على العملاء.
- التحول الرقمي.
- تقديم حلول مصرفية مبتكرة.
- الاستثمار في رأس المال البشري.
- مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية (الاستدامة) وتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية.

تُبين الفقرات أدناه الأهداف المالية للبنك على المدى المتوسط من خلال بعض معايير قياس الأداء المالي للبنك. وتعمل تلك الأهداف على وضع مجموعة من المعايير والأطر لمستويات الأداء المالي المتوقع للبنك خلال الفترات المقبلة. ويرى البنك أن لديه القدرة على تحقيق أهدافه المالية من خلال تعزيز الكفاءة التشغيلية واستحداث قنوات مبتكرة لتقديم ورقمنة الخدمات المصرفية وتحديد وتنفيذ أولوياته الاستراتيجية.

يتسم نموذج تخطيط أعمال البنك بالدقة والوضوح وبشكل يضع مجموعة من الأهداف المحددة لكل شريحة من العملاء أو منتج / خدمة من الخدمات التي يقدمها البنك مع الأخذ في الحسبان الظروف الاقتصادية السائدة ونزعة البنك تجاه المخاطر وتنامي احتياجات عملاء البنك وفرص النمو المتاحة على نطاق قطاعات الأعمال والنشاط بالبنك. ويسعى البنك، من خلال أهدافه المالية متوسطة الأجل، إلى تحقيق متوسط عائد سنوي على حقوق المساهمين (قبل احتساب المخصصات) يزيد عن 12.5% مع الحفاظ على نسب رأس المال التي تزيد عن المتطلبات الرقابية. وسوف يواصل البنك البناء على هذا الزخم لتعزيز جودة الخدمات المقدمة للعملاء والاستمرار في هذا التوجه بما يدعم ثقافة البنك المرتكزة على تحقيق الأهداف ومواكبة التطور الحديث في القطاع المصرفي وتبني معايير الابتكار في مجال العلاقات المصرفية مع عملائه.

أساسيات وركائز القوة المالية

تنوع أنشطة الأعمال التي تساهم بشكل مستمر في تحقيق معدلات ربحية قوية وتنامي معدلاتها وتحقيق أرباح مميزة للمساهمين على المدى البعيد.

توافر ركيزة قوية لنمو الأعمال وتحديد وتعزيز نواحي القوة التي تمنح الميزة التنافسية للبنك من خلال:

- توفير نموذج للأعمال المصرفية المتميزة على مستوى الكويت.
- القيام بأنشطة تشغيلية متنوعة ومتميزة لاقتناص فرص النمو المتاحة.
- التحول نحو استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة والقدرات المعلوماتية والرقمية بما يساهم في تعزيز الخدمات المقدمة للعملاء وتحقيق قيمة مضافة لأعمال البنك بشكل عام.
- توافر قاعدة رأسمالية متينة ومخصصات واحتياطيات جيدة لامتصاص الخسائر الائتمانية.
- قاعدة ودائع مستقرة وتوافر مصدات كبيرة من السيولة.

- العمل على إرساء مبادئ الكفاءة التشغيلية المستدامة مع القدرة على إعادة الاستثمار من خلال الاستخدام الأمثل للموارد وتبسيط وتحسين وتيرة إنجاز الأعمال مع الابتكار.
- تعيين الموظفين أصحاب المهارات والكفاءات وخلق ثقافة العمل بروح الفريق الواحد وتعزيز خطط الإحلال الوظيفي.

الرؤية العامة للنتائج المالية

حقق البنك أداء مالي متميز ومرن خلال عام 2025، بدعم من النمو المتواصل في الأنشطة المصرفية الأساسية والإدارة المنضبطة للتكاليف، حيث ارتفعت الأرباح التشغيلية مقارنة بعام 2024، مما يعكس ارتفاعاً في صافي إيرادات الفوائد والإيرادات القائمة على الرسوم والعمولات. ومع ذلك، كانت الأرباح الصافية للعام أقل من المستوى القياسي الذي تحقق في عام 2024، والذي تضمن استردادات استثنائية ناتجة عن صدور حكم قضائي لصالح البنك. وباستبعاد مثل هذه البنود غير المتكررة، فإن أداء البنك لعام 2025 يعكس العودة إلى مستويات الربحية المعتادة وركائز القوة الجوهرية للنموذج التشغيلي للبنك.

تحليل بيان الدخل

حقق البنك أرباح صافية لعام 2025 بلغت 121.2 مليون دينار كويتي (2024: 157.2 مليون دينار كويتي). ويعود هذا الانخفاض على أساس سنوي مقارن بشكل أساسي إلى عدم تسجيل استردادات استثنائية مثل تلك المسجلة في عام 2024، بينما ظل الأداء التشغيلي الأساسي قوياً.

- ارتفعت الإيرادات التشغيلية إلى 188.9 مليون دينار كويتي (2024: 180.0 مليون دينار كويتي)، مدفوعة بالنمو في صافي إيرادات الفوائد والدخل من غير الفوائد.
- بلغ صافي إيرادات الفوائد 120.2 مليون دينار كويتي (2024: 117.7 مليون دينار كويتي)، بدعم من النمو في محفظة القروض والإدارة الفعالة لتكلفة الأموال. وانخفض هامش صافي الفوائد بمقدار 27 نقطة أساس، ليصل إلى 2.49% في عام 2025 (2024: 2.76%)، وذلك بسبب انخفاض أسعار الفائدة المرجعية.
- بلغ الدخل من غير الفوائد، والناتج بشكل رئيسي من الرسوم والعمولات، مبلغ 68.6 مليون دينار كويتي (2024: 62.3 مليون دينار كويتي)، ما يعكس استمرار النشاط في الخدمات المصرفية للشركات والتمويل التجاري والخدمات المرتبطة بها.
- المخصصات والاستردادات لعام 2025 عادت إلى مستوياتها الطبيعية بعد الاستردادات الكبيرة المسجلة في العام السابق، حيث استرد البنك في عام 2024 مبلغ 58.9 مليون دينار كويتي نتيجة صدور حكم قضائي لصالح البنك.
- ظلت نسبة التكاليف إلى الإيرادات جيدة لدى البنك عند 34.6% (2024: 34.6%)، ما يعكس استمرار التركيز على الكفاءة التشغيلية والإدارة المنضبطة للنفقات.

تحليل الميزانية العمومية

لا تزال الميزانية العمومية للبنك قوية والقاعدة الرأسمالية متينة.

- بلغ إجمالي الموجودات 5.4 مليار دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2025 (2024: 4.7 مليار دينار كويتي)، ما يعكس نمو القروض والسلفيات والاستثمارات في الأوراق المالية.
- تمثل القروض والسلفيات نسبة 55.5% من إجمالي الموجودات (2024: 60.1%)، بينما تمثل الاستثمارات في الأوراق المالية نسبة 14.2% (2024: 9.1%).
- بلغ إجمالي المطلوبات 4.6 مليار دينار كويتي (2024: 3.9 مليار دينار كويتي)، وظلت ودائع العملاء هي المصدر الأساسي للتمويل بمقدار 2.6 مليار دينار كويتي (2024: 2.5 مليار دينار كويتي).
- ارتفعت حقوق المساهمين إلى 784.5 مليون دينار كويتي (2024: 745.7 مليون دينار كويتي)، مدعومة بالأرباح المحتفظ بها ومتانة وقوة قاعدة رأس مال للبنك.

جودة الأصول ومخاطر الائتمان

يواصل البنك تطبيق نهج يتسم بالحيطة والحذر في إدارة مخاطر الائتمان. وقد وافقت الجمعية العامة للمساهمين في شهر مارس 2025 على إلغاء سياسة «صفر» قروض غير منتظمة (NPL). ويأتي ذلك بعد النجاح في تحقيق هدف البنك والمتمثل في تنظيف محفظة القروض بعد اعتماد نهج متحفظ للغاية لجهة تكوين المخصصات على مدى السنوات السبع الماضية.

هذا التغير يعكس عودة ممارسات تكوين المخصصات حسب القواعد المعتمدة من قبل بنك الكويت المركزي ولا يشير إلى أي تدهور في جودة الأصول. وكما في نهاية عام 2025 فإن:

- مؤشرات جودة الأصول ما تزال ضمن المستويات المقبولة، حيث بلغت النسبة الإجمالية للقروض غير المنتظمة 0.6% مع نهاية عام 2025، مع نسبة تغطية قوية بالمخصصات بلغت 1,043.2%. كما شهدت الانكشافات ضمن المرحلة الثانية انخفاضاً من 12.6% في عام 2024 إلى 7.7% كما في نهاية عام 2025.
- مخصصات مقابل خسائر القروض بلغت 7.7% من إجمالي القروض (2024: 6.9%).

يواصل البنك الاحتفاظ بمصدات رأسمالية قوية تتجاوز المتطلبات التنظيمية بشكل مريح.
- نسبة حقوق ملكية المساهمين - الشريحة الأولى من رأس المال (CET1) 15.08% (2024: 15.44%).
- إجمالي نسبة رأس المال: 18.34% (2024: 18.95%).
- نسبة الرفع المالي وفقاً لمقررات بازل 3 هي: 10.8% (2024: 11.3%).

تشير هذه النسب إلى أن البنك يتمتع بأسس متينة تدعم نموه وقدرته على امتصاص الصدمات والضغوط المحتملة.

السيولة والتمويل

ما تزال السيولة قوية، مدعومة بقاعدة تمويلية متنوعة.
- متوسط نسبة تغطية السيولة (LCR) خلال عام 2025 بلغ 211% (2024: 218%).
- بلغت نسبة صافي التمويل المستقر 109.5% لعام 2025 (2024: 111.4%).

هذا، وقد عمل البنك خلال العام على تنويع مصادر التمويل من خلال:
- إنشاء برنامج شهادات إيداع بعملات متعددة بإجمالي 1 مليار دولار أمريكي، وحصل البرنامج على تصنيف بدرجة ‹A› من وكالة فيتش. وضمن هذا البرنامج، تمكن البنك من الحصول على 765 مليون دولار أمريكي حتى نهاية العام.
- إبرام البنك بنجاح لصفقة تمويل مشتركة بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لأجل 5 سنوات والتي استقطبت سجل طلبات مرتفع يعكس الثقة التي يتمتع بها البنك في السوق.

نظرة عامة على التدفقات النقدية

ما تزال التدفقات النقدية التشغيلية مدعومة بالأنشطة المصرفية الأساسية. وعكست التدفقات النقدية التمويلية المبادرات التي طرحها البنك خلال العام لتنويع مصادر التمويل، بينما ظلت التدفقات النقدية الاستثمارية متوافقة مع استراتيجية البنك الخاصة بالميزانية العمومية وأهداف إدارة السيولة.

بيئة المخاطر

يتأثر الأداء المالي للبنك بالحركة في أسعار الفائدة، وتطور مخاطر الائتمان، وظروف السيولة، والمستجدات الجيوسياسية الإقليمية والعالمية. وتواصل إدارة البنك مراقبة هذه العوامل عن كثب مع المحافظة على وجود مصدات قوية لرأس المال والسيولة للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة.

استعراض البيئة التشغيلية

أثبتت البيئة الاقتصادية العالمية مرونتها، لكنها لا تزال تواجه مواطن ضعف كامنة نجمت منذ جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وتفاقمت بفعل التطورات الإقليمية والجيوسياسية التي شكلت عوائق أو أعاقت عمليات التعافي الاقتصادي على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. ومن العوامل الرئيسية التي استمرت في التأثير على الاتجاهات الاقتصادية: استمرار التضخم الذي يتجاوز المستويات الرسمية المستهدفة، وعدم اليقين بشأن التطورات الاقتصادية الحالية أو المستقبلية، والتوترات التجارية، والتعريفات الجمركية، وتعقيدات سلاسل الإمداد التي لا تزال قائمة بسبب التأثيرات اللوجستية والجيوسياسية.

حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2025، من المتوقع نمو الاقتصاد العالمي بحوالي 3.2% لعام 2025 و3.1% لعام 2026. إن الطفرة الاستثمارية المرتبطة بالتكنولوجيا، والدعم المالي والنقدي، والأوضاع المالية التيسيرية، وقدرة القطاع الخاص على التكيف قد أدت إلى تعويض تقلبات السياسة التجارية. وتتمثل أبرز مخاطر الهبوط في إعادة تقييم التوقعات بشأن قطاع التكنولوجيا وتصاعد التوترات الجيوسياسية. ويتعين على صانعي السياسات الاقتصادية استعادة هوامش الأمان والمصدات المالية، والمحافظة على استقرار الأسعار والاستقرار المالي، وخفض حالة الضبابية وعدم اليقين، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية.

ومن المتوقع أيضاً استمرار التضخم في التراجع على المستوى العالمي، بالرغم من أن وتيرة التراجع تظل متباينة بين الدول. وتقدر التوقعات الخاصة بالتضخم العالمي في عام 2025 ضمن نطاق يتراوح بين 3.4% و4.5% على أساس سنوي مقارن، منخفضاً من المستويات المسجلة في عام 2024 والبالغة 5.9% على أساس سنوي، مع وجود مخاطر لارتفاع التضخم المرتبط بالخدمات والمخاطر الجيوسياسية مثل التعريفات الجمركية أو الصدمات الناتجة عن أسعار الطاقة.

تختلف توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بالنظر إلى تعدد السياسات والمبادرات الاقتصادية خلال عام 2025، ومع ذلك ظل الاقتصاد يمتع بمرونة نسبية، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي تحقيق نمو بحوالي 2% على أساس سنوي مقارن في عام 2025، قبل أن يرتفع قليلاً ليصل إلى 2.1% في عام 2026. وظل الاقتصاد الأمريكي مدعوماً بالإنفاق الاستهلاكي الكافي والطلب على الصادرات حتى مع تباطؤ النمو مقارنة بالدورات الاقتصادية السابقة. وبصفة عامة، حافظ الاقتصاد الأمريكي على معدل نمو معتدل تدعمه مرونة الطلب من المستهلكين، واستمرار تراجع التضخم، والسياسة النقدية التي وازنت بين استقرار الأسعار مقابل تباطؤ المكاسب نتيجة توفير الوظائف وحالة عدم اليقين والضبابية التي تكتنف الأوضاع الاقتصادية بشكل أوسع.

هذا، ومن المتوقع أن تحقق منطقة اليورو نمواً متواضعاً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.3% على أساس سنوي مقارن في عام 2025، قبل أن يتراجع النمو إلى 1.2% على أساس سنوي مقارن في عام 2026. ومع ذلك، لا يزال التباين في النمو الاقتصادي هو السمة القائمة بين دول منطقة اليورو، حيث ستتمكن الدول التي تهيمن قطاعات الخدمات على اقتصاداتها، مثل إسبانيا، من تحقيق نمو أكثر ديناميكية، بينما من المتوقع أن تشهد ألمانيا ضعفاً في النمو الاقتصادي. علاوة على ذلك، حقق البنك المركزي الأوروبي تقدماً جيداً في تيسير السياسة النقدية حيث من المتوقع أن يصل متوسط التضخم إلى 2.4% على أساس سنوي مقارن في عام 2025، بينما حالياً تصل معدلات أسعار الودائع، وإعادة التمويل، وتسهيلات الإقراض الهامشية لدى البنك المركزي الأوروبي إلى 2.00% و2.15% و2.40% على التوالي.

وبالانتقال إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإنها تعرض صورة مختلفة في ظروفها المتعلقة بالتضخم والاستهلاك، حيث تكثف دول المجلس جهودها للتنويع الاقتصادي بعيداً عن النفط والغاز، ومن المتوقع أن يتجاوز إنفاق الأسر في المنطقة نظيره في الاقتصادات المتقدمة. في المملكة العربية السعودية - أحد أكبر اقتصادات مجلس التعاون الخليجي-شهد استهلاك الأسر نمواً بنسبة 2.7% في عام 2024 ومن المتوقع أن يرتفع إلى 3.8% في عام 2026، بينما من المتوقع أن تسجل الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر متوسط نمو سنوي يزيد عن 3.5% خلال فترة خمس سنوات. ويظل نمو القطاعات الاقتصادية بخلاف النفط والغاز قوياً في دول مجلس التعاون الخليجي، مدفوعاً بجهود التنويع الاقتصادي، والتنفيذ الجيد للمشاريع، وارتفاع معدلات النمو في قطاع السياحة، بالإضافة إلى توقع استقرار نسبة التضخم عند حوالي 2% على أساس سنوي مقارن في عام 2026. وقد أظهرت المنطقة مرونة كبيرة في مواجهة الاضطرابات العالمية، على الرغم من التعقيدات الإقليمية.

تشهد الكويت فترة من التطور الاقتصادي والإصلاحات التي سوف تساهم في تعزيز البيئة التشغيلية حيث تعمل الحكومة على زيادة الإيرادات، والحد من النفقات الحكومية غير الأساسية، مع المضي في إعداد وطرح المشاريع، وهذا يوفر بيئة تشغيلية متنامية للبنوك المحلية. وقد أدى التحول في التوجه الاقتصادي للكويت، حتى الآن، إلى ترسية عقود مشاريع بحوالي 10.3 مليار دولار أمريكي في عام 2025 في قطاعات المياه والطاقة والبنية التحتية تهدف بصفة أساسية إلى تحفيز نمو الائتمان ومعالجة العجز في الطاقة وإجراء أعمال التطوير اللازمة للبنية التحتية. ومن المتوقع - حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر - 2025 - أن يتجاوز النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للكويت حالة الانكماش في عام 2025، وتحقيق نمو يبلغ 2.6% على أساس سنوي مقارن خلال الفترة، مرتفعاً من انكماش بلغ حوالي 2.8% على أساس سنوي مقارن في عام 2024. ومع ذلك، ونظراً لأن منظمة "أوبك+" تقوم حالياً بالتخفيف التدريجي لتخفيضات إنتاج النفط منذ عام 2025، فإن هذا سوف يدعم اقتصاد الكويت بشكل أكبر حيث تعمل المنظمة على زيادة إنتاجها بشكل كبير بهدف احتواء الانخفاضات المحتملة في أسعار النفط والغاز. وقد شهدت القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الكويت نمواً أكبر في عام 2025، حيث أظهرت التقارير التي صدرت مؤخراً عن الربع الثاني من عام 2025 نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 3.1% على أساس سنوي مقارن، ومن المتوقع أن تحافظ البلاد على هذا التوجه في الفترة القادمة.

إن مشروع ميزانية الكويت للفترة 2025-2026 (1 أبريل 2025 - 31 مارس 2026) يتوقع عجزاً يقارب 6.3 مليار دينار كويتي، وإيرادات إجمالية تبلغ 18.23 مليار دينار كويتي. ويستند مشروع الميزانية للسنة المالية إلى تقديرات بأن إيرادات النفط سوف تصل إلى حوالي 15.3 مليار دينار كويتي، بانخفاض بنسبة 5.7% عن الفترة 2024-2025، على أساس متوسط سعر النفط عند 68 دولار أمريكي للبرميل. إن تطبيق ضريبة دخل الشركات على الشركات الأجنبية بالإضافة إلى احتمال تطبيق ضريبة القيمة المضافة، تماشياً مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، من المرجح أن يؤدي إلى تنويع مصادر الإيرادات الحكومية. ومن المتوقع أيضاً أن ينخفض إجمالي الإنفاق في الكويت بنسبة 0.1% في 2025-2026، ليصل إلى 24.54 مليار دينار كويتي.

إن التضخم في الكويت معتدل نسبياً مقارنة بالمتوسط العالمي، حيث بلغ متوسط معدل التضخم في أسعار المستهلك في الكويت من حوالي 2.2% إلى 2.4% لعام 2025، وهذا يعكس مزيجاً من استمرار قوة الطلب الاستهلاكي، وارتفاع الإيجارات السكنية، ومشكلات سلاسل الإمداد المتواصلة. ومن المتوقع أن تتراجع هذه العوامل أكثر في عام 2026، مع توقعات بانخفاض متوسط معدل التضخم إلى حوالي 2.1% على مدار عام 2026. وفي إطار جهود الدولة لمكافحة التضخم المتزايد وربط عملتها بسلة من العملات الأجنبية، فقد خفض بنك الكويت المركزي سعر الخصم إلى 3.5% مؤخراً في ديسمبر 2025. وبما أنه من المتوقع أن يواصل مجلس الاحتياطي الفيدرالي دورة التيسير النقدي والاستمرار في التراجع عن جهود التشديد النقدي السابقة لدفع عجلة النمو الاقتصادي، فمن المتوقع أن يخفض بنك الكويت المركزي أسعار الفائدة الرئيسية بالتوازي مع مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

النظرة المستقبلية - المخاطر والتحديات

المخاطر والتحديات النظامية

ضبابية الأوضاع العالمية والإقليمية

إن إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة، ومنها إدارة مخاطر المناخ، تعتبر ذات أهمية جوهرية وتستقطب اهتمام البنوك حيث تقوم بتضمينها في جداول وخطط أعمالها. ويتضح ذلك من خلال التعليمات الرقابية الصادرة والمؤتمرات العالمية التي توجه البنوك إلى ضرورة دمج جوانب هذا الموضوع في أنشطتها وعملياتها. وبطبيعة الحال تنعكس التأثيرات السلبية لعدم إدارة المخاطر بصورة جيدة في صورة زيادة التكاليف الائتمانية، وهبوط وتدهور قيمة الأصول، خاصة في المناطق / الدول التي تعتمد بشكل كبير على الوقود الأحفوري.

وقد بدأ البنك تطبيق الإطار الشامل لحوكمة مخاطر المناخ/الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة والذي كان قد وضعه في 2024 وذلك من خلال تقييم الآثار المحتملة لعوامل مخاطر المناخ/الاستدامة البيئية والحوكمة على أصول وأنشطة البنك.

إن الاقتصاد العالمي يواجه بصورة متواصلة حالة من عدم اليقين المتزايد، نتيجة لمزيج من التوترات الجيوسياسية وضغوط التضخم والتعافي

الاقتصادي غير المتكافئ عبر المناطق المختلفة من العالم. وقد أدت التداعيات المتراكمة والمستمرة للصراع الروسي الأوكراني والاضطرابات الإقليمية إلى زعزعة أسواق الطاقة العالمية وتفاقم مشكلة الأمن الغذائي، مما خلق تأثيرات متصاعدة على كل من الاقتصادات الناشئة والمتقدمة. أما في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن مخاطر تقلبات أسعار النفط لا تزال عاملاً جوهرياً، حيث يتأثر الطلب العالمي بالتباطؤ الاقتصادي وتسارع وتيرة التحول في مجال الطاقة. وفي حين أن ارتفاع أسعار النفط قد أدى إلى دعم الفوائض المالية لدول المنطقة على المدى القصير، إلا أن حالة عدم اليقين بشأن استدامة الطلب على الطاقة الهيدروكربونية تمثل تحديات تواجه الاستراتيجيات الاقتصادية طويلة الأجل. وفي هذا السياق، يحرص البنك على مواصلة الالتزام بتطبيق الاستراتيجيات الموضوعة لضمان النمو، مع التركيز على المرونة واقتناص الفرص في بيئة عالمية سريعة التغير.

يقوم البنك بمتابعة مجموعة من المعايير الاستراتيجية وتتضمن تلك المعايير عدداً من الاعتبارات والمؤشرات المتعلقة بالمتغيرات المحلية والملاءة المالية ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر السمعة ومخاطر أسعار الفائدة. ويعمل البنك على متابعة تلك الاعتبارات والمؤشرات والمتغيرات الأساسية على نحو مستمر لتحديد جوانب التحسن المرتبطة بكل منها.

العوامل المحلية غير المستقرة

إن الاقتصاد المحلي، على الرغم من استفادته من عائدات النفط المرتفعة، يواجه حصته من التحديات الداخلية التي تؤثر على استقرار وأداء قطاعات الأعمال التقليدية. بالإضافة إلى ذلك، يتعرض الاقتصاد الوطني للصراعات الإقليمية المستمرة التي تؤدي إلى تقلبات في أسعار النفط والتي يمكن أن تعرقل التقدم الاقتصادي وخطط التنمية الوطنية. علاوة على ذلك، فإن دورة خفض أسعار الفائدة المستمرة في الاقتصاد من المتوقع أن تؤثر على صافي دخل الفوائد، وذلك بسبب هيكل موجودات ومطلوبات البنك في حالة جمود النمو.

تركز الموجودات والمطلوبات ومخاطر السوق الأخرى

وبالرغم من أن البنك واصل سياسته في تخفيض محفظة التسهيلات / الإنكشافات تجاه القطاعات المعرضة للمخاطر والحساسة للغاية، إلا أن الانكشافات الموجهة لقطاعي المقاولات والإنشاءات شكلت النسبة الأكبر من المحفظة الائتمانية نتيجة تمويل المشاريع الجديدة برعاية الحكومة، مع طرح مجموعة من المناقصات الجديدة لإنشاء وبناء الطرق خلال العام.

بالنسبة لجانب المطلوبات بالميزانية العمومية، لدى البنك قاعدة متنوعة من الودائع بهدف تحقيق الاستفادة المثلى من تكاليف التمويل.

لدى البنك نظام شامل لمراقبة فجوات (عدم تطابق) الموجودات والمطلوبات والذي يتم إخضاعه للمزيد من الضغط مع الأخذ في الاعتبار السيناريوهات المختلفة، وذلك بغرض تحقيق الرقابة بشكل أفضل وتقييم التأثير من حيث حالة الضبابية التي تكتنف السوق.

هذا، وقد وضع البنك استراتيجية لإدارة المخاطر أخذت في الاعتبار معايير ومحددات قبول ونزعة المخاطر لدى البنك والتي تتضمن الملاءة المالية، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، ومخاطر أسعار الفائدة، والمخاطر الاستراتيجية، ومخاطر السمعة، وغيرها من المخاطر.

مخاطر وتحديات ذات طبيعة خاصة

جودة الأصول

بالرغم من احتمال تخفيض أسعار الفائدة المرتفعة لفترة طويلة والتي تضغط على مراكز السيولة لدى الأطراف المقترضة نتيجة خفض أسعار الفائدة، إلا إن المخاطر الجيوسياسية المتصاعدة قد تضع ضغوطاً على سلاسل التوريد والإمداد بالكامل مع احتمال زيادة تكاليف المواد والمدخلات والمصروفات اللوجستية. وقد يؤدي ذلك بدوره إلى تضييق هوامش الربحية المتاحة أمام بعض العملاء المقترضين.

إن تركيز البنك على العوامل والمؤشرات النوعية واستراتيجيته المتحفظة لتحقيق النمو في أنشطة أعماله قد أسفرت عن نتائج إيجابية، حيث يقوم البنك بعناية وحذر باختيار فرص العمل الجيدة التي توازن بين العائد والمخاطر لنمو المحفظة الائتمانية.

المخاطر غير المالية

لدى البنك دراية تامة بأهمية تحديد ومراقبة وقياس والإبلاغ عن المخاطر غير المالية التي يتعرض لها بما في ذلك مخاطر الاحتيال ومخاطر الأطراف الأخرى والمخاطر السيبرانية. ويقوم البنك بجمع بيانات مخاطر التشغيل ومخاطر الأطراف الأخرى ومخاطر الاحتيال من خلال إجراء عمليات التقييم الذاتي للمخاطر ونظم الرقابة ومؤشرات المخاطر الرئيسية (KRIs) والمراجعات للإجراءات ووقائع وحالات المخاطر التي يتم الإبلاغ عنها ضمن تقارير إدارة المخاطر الدورية المرفوعة إلى الإدارة ومجلس الإدارة. ويواصل البنك تعزيز واختبار خطة استمرارية الأعمال لتقييم واختبار مرونة وقدرة البنك على استئناف العمليات الهامة واستمرارية تقديم الخدمات الأساسية لخدمة العملاء من خلال قنوات متنوعة في حالة وقوع طوارئ أو كوارث، بما في ذلك تفشي الجوائح أو الأوبئة.

ومع التحول الرقمي للخدمات المصرفية، يدرك البنك جيداً أهمية الأمن السيبراني ويلتزم بتنفيذ آليات وضوابط متقدمة للأمن الإلكتروني لتقليل المخاطر الناتجة عن التهديدات السيبرانية.

إن التكنولوجيا المالية (Fintech) قد أعادت تعريف وتحديد توقعات العملاء من خلال تقديم حلول مالية مبتكرة وميسرة، وهذا التحول التقني يستلزم من البنوك والمؤسسات المالية ضمان الإدارة والرقابة الملائمة لتحديات ومخاطر الأمن السيبراني الناشئة.

ومع الاضطلاع بذلك، يقع على عاتق البنك مسؤولية تحديد ومراقبة وقياس والإبلاغ عن جميع مخاطر أمن المعلومات بما في ذلك التهديدات الداخلية والخارجية سواء كانت متعمدة أو عرضية، والتي تتعرض لها جميع الأصول المعلوماتية لدى البنك.

ويقوم قطاع إدارة المخاطر، بالشراكة مع قطاع الموارد البشرية، بتطوير وتخصيص برامج إلزامية لجميع الموظفين للتوعية بأمن المعلومات بهدف ترسيخ ثقافة أمن المعلومات على مستوى البنك. ويواصل البنك التزامه بمتطلبات شهادة الاعتماد الخاصة بالمعايير الأمنية للبطاقات المصرفية PCI-DSS، وشهادة الايزو ISO27001، وشهادة سويفت SWIFT CSP بالإضافة إلى الالتزام بمتطلبات وثيقة إطار المرونة السيبرانية والتشغيلية الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

النظرة المستقبلية

بالتطلع نحو المستقبل، يركز البنك على تحقيق النمو المستدام، والمحافظة على جودة الأصول، والاحتفاظ بمراكز قوية من حيث رأس المال والسيولة. ومع أن الظروف الاقتصادية العالمية والإقليمية ما تزال معرضة لحالة من الضبابية وعدم اليقين، إلا أن البنك في وضع جيد يتيح له إدارة التحديات المحتملة وكذلك مواصلة تحقيق أداء مالي مستقر.

خاتمة

يعكس الأداء المالي للبنك في عام 2025 قوة عملياته الأساسية والإدارة السليمة للمخاطر، حيث حقق البنك أرباح تشغيلية تزيد عن العام الماضي، وحافظ على وجود مصدات قوية لجهة رأس المال والسيولة، وعمل على تنويع قاعدته التمويلية بصورة أكبر. ويظل البنك في وضع جيد يمكنه من دعم النمو المستقبلي وتحقيق قيمة طويلة الأجل لمصلحة المساهمين.

استعراض البيانات المالية

السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025

في عام 2025، واصل البنك التجاري الكويتي تحقيق أداء مالي متميز مدعوماً بتنوع نموذج أعماله، وممارساته الحصيفة في إدارة المخاطر، والإدارة المنضبطة للميزانية العمومية. وظل تركيز البنك خلال عام 2025 على النمو المستدام، مع المحافظة على جودة الأصول وعلى مراكز رأس المال والسيولة القوية بما يتماشى مع المتطلبات الرقابية والأطر الداخلية لنزعة البنك تجاه المخاطر.

هذا، وواصل البنك خلال العام الاستثمار الاستراتيجي في التكنولوجيا والقدرات التشغيلية ورأس المال البشري، بما يدعم تحسين الكفاءة وتعزيز تواجده ومكانته في القطاع المصرفي على المدى الطويل.

بيان الدخل

• صافي إيرادات الفوائد

حقق البنك ارتفاعاً بنسبة 2.2% في صافي إيرادات الفوائد ليصل إلى 120.2 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 مقارنة بمبلغ 117.7 مليون دينار كويتي لسنة 2024. وقد كان هذا النمو مدفوعاً بشكل أساسي بالتغيرات في متوسط حجم وتنوع الأصول المدرة للفوائد، بما في ذلك القروض والسلفيات والاستثمار في الأوراق المالية، مع تعويض جزئي ناتج عن تحركات أسعار الفائدة المرجعية. كما ساهمت الإدارة الفعالة لتكاليف التمويل في التخفيف جزئياً من أثر انخفاض أسعار الفائدة المرجعية على هامش صافي الفائدة خلال العام.

• الإيرادات غير الناتجة عن فوائد

ارتفعت الإيرادات غير الناتجة عن فوائد لتصل إلى 68.6 مليون دينار كويتي (2024: 62.3 مليون دينار كويتي) بنسبة 10.2% على أساس سنوي. كما ارتفع الدخل من الرسوم والعمولات ليصل إلى 53.5 مليون دينار كويتي (2024: 49.7 مليون دينار كويتي) مدعوماً بارتفاع في حجم المعاملات وزيادة نشاط العملاء، في حين شهدت إيرادات التعامل بالقطع الأجنبي استقراراً لتصل إلى 8.4 مليون دينار كويتي، وبلغ إجمالي الدخل الآخر 1.2 مليون دينار كويتي (2024: 0.4 مليون دينار كويتي).

• المصاريف التشغيلية

بلغ إجمالي المصاريف التشغيلية 65.3 مليون دينار كويتي (2024: 62.8 مليون دينار كويتي).

- بلغت مصاريف الموظفين 36.6 مليون دينار كويتي (2024: 35.6 مليون دينار كويتي)، بما يعكس التعديلات التي طرأت على رواتب وحوافز الموظفين بناء على تقييم الأداء.
- بلغت المصاريف العمومية والإدارية 26.4 مليون دينار كويتي (2024: 25.6 مليون دينار كويتي)، وهو ما يعود بشكل أساسي إلى ارتفاع المصاريف نتيجة ارتفاع حجم المعاملات المتعلقة بالبطاقات المصرفية.
- بلغت مصاريف الاستهلاك والإطفاء 2.3 مليون دينار كويتي (2024: 1.6 مليون دينار كويتي)، ما يعكس مواصلة الاستثمار في الأنظمة والبنية التحتية للبنك.

• مخصصات هبوط القيمة والمخصصات الأخرى

قام البنك بالإفراج عن مبلغ 4.2 مليون دينار كويتي بالصافي يمثل مخصصات هبوط القيمة مقارنة بالإفراج عن مخصص بقيمة 47.7 مليون دينار كويتي في العام السابق. إن الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) قد بلغت 139.1 مليون دينار كويتي، في حين بلغ المخصص المتاح وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن التصنيف الائتماني 246.1 مليون دينار كويتي، ما يمثل مخصص فائض متاح لدى البنك قدره 107.0 مليون دينار كويتي.

وكما في 31 ديسمبر 2025، بلغ إجمالي مخصصات هبوط القيمة 246.1 مليون دينار كويتي (2024: 257.1 مليون دينار كويتي)، منها مخصصات احترازية بلغت 156.4 مليون دينار كويتي (2024: 174.4 مليون دينار كويتي)، في حين بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 0.6% (2024: 0%).

• صافي الأرباح

بلغ صافي الربح الخاص بمساهمي البنك 121.2 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2025 مقارنةً بمبلغ 157.2 مليون دينار كويتي للعام السابق مسجلاً انخفاضاً بنسبة 36.0 % مقارنةً بالعام السابق، حيث يعكس هذا الانخفاض في صافي الربح أن نتائج العام الماضي تضمنت عملية استرداد غير متكررة بقيمة 58.5 مليون دينار كويتي عن خسائر قرض نتيجة صدور حكم قضائي لصالح البنك.

• بيان المركز المالي

بلغ مجموع الموجودات 5,363.1 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024: 4,665.9 مليون دينار كويتي)، بارتفاع قدره 697.2 مليون دينار كويتي أو بنسبة 14.9%.

- بلغت القروض والسلفيات 2,973.9 مليون دينار كويتي (2024: 2,806.9 مليون دينار كويتي - بارتفاع قدره 167.0 مليون دينار كويتي أو بنسبة 6.0%)، ما يمثل نمواً على مستوى القطاعات المعنية.
- بلغت الاستثمارات في الأوراق المالية 760.5 مليون دينار كويتي (2024: 423.2 مليون دينار كويتي - بارتفاع قدره 337.3 مليون دينار كويتي أو بنسبة 79.7%)، بما يتماشى مع استراتيجية البنك للسيولة وتخصيص الأصول.
- بلغت ودائع العملاء 2,610.9 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2025 (2024: 2,489.8 مليون دينار كويتي - بارتفاع قدره 121.1 مليون دينار كويتي أو بنسبة 4.9%)، ما يعكس استمرار ثقة العملاء بالبنك والنمو في أنشطة البنك.

- بلغت الأموال المقترضة الأخرى 1,039.1 مليون دينار كويتي (2024: 759.1 مليون دينار كويتي - بارتفاع قدره 279.2 مليون دينار كويتي أو بنسبة 36.7%).
- بلغت حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك 784.2 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2025 (2024: 745.4 مليون دينار كويتي)، حيث تعكس الزيادة بشكل أساسي الأرباح المحتفظ بها للعام.

توزيعات الأرباح والتوزيعات الأخرى المقترحة

أوصى مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح الصافية الخاصة بمساهمي البنك لهذا العام على النحو الوارد أدناه كما في 31 ديسمبر 2025، وتخضع هذه التوصية لموافقة الجمعية العامة السنوية لمساهمي البنك:

1. **توزيع أرباح نقدية مرحلية عن الستة أشهر الأولى بمبلغ 12 فلس لكل سهم بإجمالي 23.7 مليون دينار كويتي (2024: 12 فلس لكل سهم، 21.5 مليون دينار كويتي).**
2. **توزيع أرباح نقدية مقترحة عن نهاية العام بمبلغ 25 فلس لكل سهم بإجمالي49.3 مليون دينار كويتي (2024: 40 فلس لكل سهم، 71.8 مليون دينار كويتي).**
3. **توزيع أسهم منحة مجانية: لا شيء (2024: بنسبة 10% أي عشرة أسهم لكل مائة سهم).**
4. **تحويل مبلغ 48.1 مليون دينار كويتي إلى بند الأرباح المحتفظ بها (2024: 44.0 مليون دينار كويتي).**

وتتوافق التوزيعات الأخرى المقترحة مع سياسة توزيع الأرباح التي ينتهجها البنك وأهدافه الاستراتيجية طويلة الأجل.

البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2025 مع تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

المحتويات

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين	84
بيان المركز المالي المجمع	88
بيان الدخل المجمع	89
بيان الدخل الشامل المجمع	90
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع	91
بيان التدفقات النقدية المجمع	92
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة	93
الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال	124

Deloitte.

ديلويت وتوش
الوزان وشركاه
شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي - الدور السابع والتاسع
ص.ب: 20174 الصفاة 13062
الكويت
هاتف: 8060 2243 - 8844 2240 965 +
فاكس: 2080 2245 - 8855 2240 965 +
www.deloitte.com

RSM
RSM البزيع وشركاهم
برج الراية ٢، الطابق ٤١ و ٤٢
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت
ت 22961000 965+
ف 22412761 965+
www.rsm.global/kuwait

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي
لقد دققنا البيانات المالية المجمعة للبنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركته التابعة (يشار إليهما معاً بـ "المجموعة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2025، وبيانات الدخل، الدخل الشامل، التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك معلومات السياسات المحاسبية المادية.

برأينا، إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2025، وأدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقًا للمعايير المحاسبية المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمعتمدة للاستخدام من قبل بنك الكويت المركزي في دولة الكويت.

أساس إبداء الرأي
لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقًا لمعايير التدقيق الدولية. تم توضيح مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير بشكل أكثر تفصيلًا في فقرة "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة" والواردة ضمن تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقا لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية)، كما هو مطبق في تدقيق البيانات المالية للمنشآت ذات الأهمية العامة، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية
إن أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية الأكبر خلال تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وتم تناول تلك الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وتكوين رأينا عليها، ولا نقدم رأيًا منفصلًا بشأن تلك الأمور.

انخفاض قيمة القروض والسلف

كما هو مبين في إيضاح 6 حول البيانات المالية المجمعة، لدى البنك قروض وسلف بمبلغ 2,973,935 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2025، والتي تمثل 55% من مجموع الموجودات.

إن الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض والسلف المقدمة للعملاء يمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9: الأدوات المالية والمحددة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب احتسابه وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصصات لها ("قواعد بنك الكويت المركزي") أيهما أعلى، كما هو مبين في السياسات المحاسبية ضمن إيضاح رقم 2 حول البيانات المالية المجمعة.

إن قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمحددة وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي تعتبر سياسة محاسبية معقدة حيث تتطلب أحكاماً هامة عند تطبيقها. تعتمد الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأحكام التي تقوم الإدارة باتخاذها عند تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى فئات مختلفة وتحديد توقيت حدوث التعثر ووضع نماذج لتقييم احتمالية تعثر العملاء وتقدير التدفقات النقدية من إجراءات الاسترداد أو تحقق الضمانات. إن الاعتراف بالمخصص المحدد للتسهيل الائتماني منخفض القيمة وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي يستند إلى التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن الحد الأدنى للمخصص الذي يتم الاعتراف به، إلى جانب أي مخصص إضافي معترف به استناداً إلى تقييم الإدارة للتدفقات النقدية التعاقدية المتوقعة المتعلقة بالتسهيل الائتماني.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

انخفاض قيمة القروض والسلف (تتمة)

نظرًا لأهمية التسهيلات الائتمانية وعدم التأكد من التقديرات ذات الصلة وأحكام الإدارة في تقييم الزيادات الكبيرة في مخاطر الائتمان وتصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن المراحل المختلفة، والتعديلات على نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، إن وجدت، فقد تم اعتبار ذلك بمثابة أمر تدقيق رئيسي.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم تصميم وتنفيذ ضوابط الرقابة على البيانات والافتراضات المستخدمة من قبل المجموعة في تطوير نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، وضوابط الحوكمة والمراجعة التي تقوم بها الإدارة في تحديد تصنيف المرحلة وكفاية خسائر الائتمان.

فيما يتعلق بالخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمحددة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، قمنا باختيار عينات للتسهيلات الائتمانية القائمة كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة، وعليه، قمنا بتقييم تحديد المجموعة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس في تصنيف التسهيلات الائتمانية إلى مراحل مختلفة. قمنا بإشراك المتخصصين لدينا لمراجعة احتمالية التعثر عن السداد، الخسارة الناتجة عن التعثر، التعرض عند التعثر والتراكيات التي أخذتها الإدارة في الاعتبار في ضوء الآثار الاقتصادية المستمرة لغرض تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة مع مراعاة متطلبات بنك الكويت المركزي. بالنسبة لعينة من التسهيلات الائتمانية، قمنا بتقييم معايير التصنيف والخسائر الائتمانية المتوقعة التي تم احتسابها من قبل المجموعة، بما في ذلك، أهلية وقيمة الضمانات التي تم أخذها بعين الاعتبار في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تستخدمها المجموعة. لقد قمنا أيضًا بتقييم مدى تناسق المدخلات والافتراضات المختلفة المستخدمة من قبل إدارة المجموعة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.

إضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بقواعد متطلبات بنك الكويت المركزي لاحتساب المخصص، قمنا بتقييم المعايير الخاصة بتحديد ما إذا كان هناك أي متطلبات لاحتساب أي خسائر ائتمانية وفقا للتعليمات ذات الصلة اذا تطلب ذلك، واحتسابها وفقاً لتلك التعليمات. بالنسبة للعينات التي تم اختيارها قمنا بالتحقق مما إذا كانت كافة أحداث الانخفاض في القيمة قد تم تحديدها من قبل إدارة المجموعة. بالنسبة للعينات التي تم اختيارها قمنا بتقييم الضمانات وإعادة احتساب المخصصات المتعلقة.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025

أن الإدارة مسؤولة عن "المعلومات الأخرى". تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2025، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها.

لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للمجموعة بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤولياتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولا نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة
إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير المحاسبية المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمعتمدة للاستخدام في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولين عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة
إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيدات معقولة يمثل درجة عالية من التأكد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائمًا باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكامًا مهنيةً ونحافظ على الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.

- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكًا جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.

- تخطيط وتنفيذ التدقيق للمجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. ونحن مسؤولون عن إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة ونتحمل المسؤولية كاملةً عن رأي التدقيق.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة متضمنة أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

نزود أيضًا المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضًا بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى التدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نفصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمرا ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، ونود أن نشير أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميمات بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ في 24 يونيو 2014 ورقم 2/ر ب/2014/342 المؤرخ في 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما اللاحقة، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميمي بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ في 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب /2014/342 المؤرخ في 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما اللاحقة، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة عليهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة عليه في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

بدر عبدالله الوزان
سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
ديلويت وتوش - الوزان وشركاه

ن. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
28 يناير 2026

مجموعة البنك التجاري الكويتي

بيان المركز المالي المجمع

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	إيضاح	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
الموجـودات			
نقد وأرصدة قصيرة الأجل	3	**672,278**	1,024,854
سندات الخزانة والبنك المركزي	4	**182,579**	86,461
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	5	**598,121**	227,640
قروض وسلفيات	6	**2,973,935**	2,806,909
استثمارات في أوراق مالية	7	**760,381**	423,166
عقارات ومعدات		**22,989**	28,698
موجودات غير ملموسة	9	**3,506**	3,506
موجودات أخرى	10	**149,317**	64,667
مجموع الموجودات		**5,363,106**	4,665,901
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
المستحق إلى البنوك		**364,210**	244,406
المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى		**72,990**	176,339
ودائع العملاء		**2,610,884**	2,489,763
شهادات إيداع		**226,232**	-
أموال مقترضة أخرى	11	**1,039,148**	759,960
مطلوبات أخرى	12	**265,138**	249,707
مجموع المطلوبات		**4,578,602**	3,920,175
حقوق الملكية			
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك			
رأس المال		**219,127**	199,206
أسهم منحة مقترحة		-	19,921
أسهم الخزينة		**(98,890)**	(98,890)
احتياطيات		**285,524**	279,294
أرباح محتفظ بها		**329,076**	274,161
		734,837	673,692
توزيعات أرباح مقترحة		**49,332**	71,755
		784,169	745,447
الحصص غير المسيطرة		**335**	279
مجموع حقوق الملكية	13	**784,504**	745,726
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**5,363,106**	4,665,901

الشيخ / أحمد دعيج الجابر الصباح
رئيس مجلس الإدارة

إلهام يسري محفوظ
رئيس الجهاز التنفيذي

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) الى (25) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

بيان الدخل المجمع

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	إيضاح	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
إيرادات الفوائد	14	**245,048**	237,711
مصاريف الفوائد		**(124,813)**	(120,052)
صافي إيرادات الفوائد		**120,235**	117,659
أتعاب وعمولات		**53,481**	49,678
صافي ربح التعامل بالعملات الأجنبية		**8,351**	8,349
صافي أرباح استثمارات في أوراق مالية		**80**	117
إيرادات توزيعات أرباح		**5,538**	3,740
إيرادات تشغيل أخرى		**1,197**	426
إيرادات التشغيل		**188,882**	179,969
مصاريف الموظفين		**(36,612)**	(35,599)
مصاريف عمومية وإدارية		**(26,445)**	(25,648)
استهلاك وإطفاء		**(2,257)**	(1,559)
مصاريف التشغيل		**(65,314)**	(62,806)
ربح التشغيل قبل المخصصات		**123,568**	117,163
صافي المعكوس من مخصص إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى	15	**4,241**	47,706
الربح قبل الضرائب والمساهمات		**127,809**	164,869
ضرائب ومساهمات	16	**(6,421)**	(7,459)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	19	**(184)**	(184)
صافي ربح السنة		**121,204**	157,226
الخاص بـ :			
مساهمي البنك		**121,151**	157,195
الحصص غير المسيطرة		**53**	31
		121,204	157,226
ربحية السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)	17	**61.4**	79.7

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) الى (25) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

بيان الدخل الشامل المجمع

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
صافي ربح السنة	**121,204**	157,226
الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى):		
بنود لن يعاد تصنيفها لاحقا الى بيان الدخل المجمع:		
أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
صافي التغير في القيمة العادلة	**7,791**	(6,321)
ربح (خسارة) إعادة تقييم عقار	**1,596**	(769)
بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع:		
أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:		
صافي التغير في القيمة العادلة	**3,601**	831
صافي الربح (الخسارة) الناتج من الإستبعادات والمحولة إلى بيان الدخل	**20**	(9)
	13,008	(6,268)
اجمالي الدخل الشامل للسنة	**134,212**	150,958
الخاص بـ :		
مساهمي البنك	**134,156**	150,925
الحصص غير المسيطرة	**56**	33
	134,212	150,958

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) الى (25) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	الخاص بمساهمي البنك														
				احتياطيـــات											
	رأس المال ألـف دينار كويتي	توزيعات أسهم منحة مقترحة ألـف دينار كويتي	أسهم الخزينة ألـف دينار كويتي	علاوة إصدار ألـف دينار كويتي	احتياطي قانوني ألـف دينار كويتي	احتياطي عام ألـف دينار كويتي	احتياطي أسهم الخزينة ألـف دينار كويتي	احتياطي إعادة تقييم عقار ألـف دينار كويتي	احتياطي تقييم استثمار ألـف دينار كويتي	مجموع الإحتياطيات ألـف دينار كويتي	أرباح محتفظ بها ألـف دينار كويتي	توزيعات أرباح مقترحة ألـف دينار كويتي	المجموع الجزئي ألـف دينار كويتي	الحصص غير المسيطرة ألـف دينار كويتي	المجموع ألـف دينار كويتي
الرصيد كما في 1 يناير 2024	199,206	-	(99,369)	66,791	115,977	17,927	-	24,869	59,951	285,515	230,157	44,823	660,332	246	660,578
إجمالي (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	-	-	(769)	(5,501)	(6,270)	157,195	-	150,925	33	150,958
بيع أسهم الخزينة	-	-	479	-	-	-	49	-	-	49	-	-	528	-	528
توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح 13 (ز))	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(44,823)	(44,823)	-	(44,823)
توزيعات أرباح مرحلية مدفوعة															
(إيضاح 13 (ز))	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(21,515)	-	(21,515)	-	(21,515)
توزيعات أرباح مقترحة (إيضاح 13 (ز))	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(71,755)	71,755	-	-	-
توزيعات أسهم منحة مقترحة															
(إيضاح 13 (ز))	-	19,921	-	-	-	-	-	-	-	-	(19,921)	-	-	-	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024	199,206	19,921	(98,890)	66,791	115,977	17,927	49	24,100	54,450	279,294	274,161	71,755	745,447	279	745,726
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	-	-	1,596	11,409	13,005	121,151	-	134,156	56	134,212
تحويل فائض إعادة التقييم الناتج من الإستبعاد	-	-	-	-	-	-	-	(6,775)	-	(6,775)	6,775	-	-	-	-
إصدار أسهم منحة	19,921	(19,921)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح 13 (ز))	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(71,755)	(71,755)	-	(71,755)
توزيعات أرباح مرحلية مدفوعة															
(إيضاح 13 (ز))	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(23,679)	-	(23,679)	-	(23,679)
توزيعات أرباح مقترحة (إيضاح 13 (ز))	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(49,332)	49,332	-	-	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2025	**219,127**	**-**	**(98,890)**	**66,791**	**115,977**	**17,927**	**49**	**18,921**	**65,859**	**285,524**	**329,076**	**49,332**	**784,169**	**335**	**784,504**

يتضمن احتياطي تقييم استثمار خسارة بمبلغ 5,481 ألف دينار كويتي (2024: خسارة بمبلغ 5,530 ألف دينار كويتي) ناتجة عن ترجمة عملة أجنبية لإستثمار البنك في شركته الزميلة.

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) الى (25) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

بيان التدفقات النقدية المجمع

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	إيضاح	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
الأنشطة التشغيلية :			
الربح قبل الضرائب والمساهمات		**127,809**	164,869
تعديلات :			
صافي المعكوس من مخصص إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى	15	**(4,241)**	(47,706)
أرباح استثمارات في أوراق مالية		**(5,618)**	(3,857)
أرباح فروقات تحويل عملة أجنبية لاستثمارات في أوراق مالية		**(7,137)**	(934)
استهلاك وإطفاء		**2,257**	1,559
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		**113,070**	113,931
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :			
سندات الخزانة والبنك المركزي		**(96,118)**	90,426
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى		**(370,966)**	217,144
قروض وسلفيات		**(167,253)**	(390,118)
موجودات أخرى		**(69,001)**	55,846
المستحق إلى البنوك		**119,804**	83,252
المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى		**(103,349)**	(14,431)
ودائع العملاء		**121,121**	289,427
شهادات إيداع		**226,232**	-
مطلوبات أخرى		**(8,689)**	19,184
صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة التشغيلية		**(235,149)**	464,661
الأنشطة الاستثمارية :			
المحصل من استبعاد استثمارات في أوراق مالية		**86,427**	106,968
اقتناء استثمارات في أوراق مالية		**(399,661)**	(200,854)
إيرادات توزيعات أرباح من استثمارات في أوراق مالية		**5,538**	3,740
المحصل من استبعاد عقارات ومعدات		**7,489**	-
اقتناء عقارات ومعدات		**(942)**	(403)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(301,149)**	(90,549)
الأنشطة التمويلية :			
أموال مقترضة أخرى		**279,188**	19,864
المحصل من بيع أسهم الخزينة		-	528
توزيعات أرباح مدفوعة		**(95,434)**	(66,338)
صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة التمويلية		**183,754**	(45,946)
صافي (النقص) الزيادة في النقد والأرصدة القصيرة الأجل		**(352,544)**	328,166
نقد وأرصدة قصيرة الأجل كما في 1 يناير		**1,024,865**	696,699
نقد وأرصدة قصيرة الأجل كما في 31 ديسمبر	3	**672,321**	1,024,865

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) الى (25) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2025

1. التأسيس والتسجيل

إن البنك التجاري الكويتي – ش.م.ك.ع. (البنك) هو شركة مساهمة عامة تأسست في دولة الكويت ومسجلة كمصرف لدى بنك الكويت المركزي ومدرجة في بورصة الكويت. إن عنوان المكتب المسجل للبنك هو ص.ب: 2861 - 13029 الصفاة، دولة الكويت.

إن البنك وشركته التابعة يشار إليهما معاً "المجموعة" ضمن هذه البيانات المالية المجمعة.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة طبقاً لقرار مجلس الادارة الصادر بتاريخ 13 يناير 2026. وقد تم إصدارها لاعتمادها من قبل الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك. إن الجمعية العمومية السنوية للمساهمين لديها صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

تم عرض الأنشطة الأساسية للمجموعة في إيضاح 23.

لدى مجلس الإدارة في تاريخ الموافقة على البيانات المالية المجمعة، توقعات معقولة بأن المجموعة لديها موارد كافية للاستمرار في مزاولة نشاطها في المستقبل القريب. وبالتالي، قامت المجموعة بتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي في إعداد البيانات المالية المجمعة.

2. السياسات المحاسبية المادية

أ- أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي لمؤسسات الخدمات المالية في دولة الكويت. وتتطلب هذه التعليمات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي ينظمها بنك الكويت المركزي تطبيق المعايير الدولية التقارير المالية – المعايير المحاسبية مع التعديل على احتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والمحددة طبقا لقواعد البنك المركزي أو المخصصات طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى إلى جانب الأثار المترتبة على الإفصاحات المتعلقة بها.

يشار إلى الإطار أعلاه فيما يلي ب "المعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة من قبل بنك الكويت المركزي لإستخدامها من قبل دولة الكويت".

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء القياس بالقيمة العادلة للمشتقات، والاستثمارات في أوراق مالية والأراضي ملك حر.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي. حيث أنها عملة العرض للمجموعة.

إن السياسات المحاسبية المطبقة تتفق مع تلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء تطبيق المعايير الجديدة والمعدلة جارية التأثير اعتباراً من 1 يناير 2025 كما هو موضح أدناه.

المعايير الجديدة والمعدلة الصادرة وجارية التأثير:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21 - عدم قابلية التبادل - 1 يناير 2025

تحدد التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21 كيفية تقييم ما إذا كانت العملة قابلة للصرف وكيفية تحديد سعر الصرف عندما لا يكون كذلك. وبتطبيق التعديلات، لا تكون العملة قابلة للاستبدال بالعملة الأخرى إذا لم تتمكن المنشأة إلا من الحصول على ما لا يزيد عن مبلغ ضئيل من العملة الأخرى في تاريخ القياس لغرض محدد. عندما تكون العملة غير قابلة للتبادل في تاريخ القياس، يتعين على المنشأة تقدير سعر الصرف الفوري باعتباره السعر الذي كان سيتم تطبيقه على معاملة الصرف المنظمة في تاريخ القياس بين المشاركين في السوق في ظل الظروف الاقتصادية السائدة. وفي هذه الحالة، يتعين على المنشأة الكشف عن المعلومات التي تمكن مستخدمي بياناتها المالية من تقييم مدى تأثير عدم قابلية تبادل العملة، أو من المتوقع أن يؤثر، على الأداء المالي للمنشأة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية. لم يكن لتطبيق تلك التعديلات تأثير على المركز المالي أو الأداء المالي للمجموعة.

إن التعديلات الأخرى التي تسري على الفترات المحاسبية السنوية التي تبدأ من 1 يناير 2025، لم يكن لها أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية أو المركز المالي أو الأداء المالي للمجموعة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2025

المعايير الجديدة والمعدلة الصادرة والتي لم تسر بعد:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 - تصنيف وقياس الأدوات المالية في 1 يناير 2026

تشمل التعديلات:

- توضيح بأنه تم إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي في "تاريخ التسوية" وإدخال خيار السياسة المحاسبية (في حالة استيفاء شروط محددة) لإلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية التي تم تسويتها باستخدام نظام الدفع الإلكتروني قبل تاريخ التسوية.
- إرشادات إضافية حول كيفية تقييم التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية مع الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) والميزات المماثلة.
- توضيحات حول ما يشكل "ميزات عدم حق الرجوع" وما هي خصائص الأدوات المرتبطة تعاقدياً.
- إدخال الإفصاحات للأدوات المالية ذات الميزات المحتملة ومتطلبات الإفصاح الإضافية لأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 - العرض والإفصاح في البيانات المالية - 1 يناير 2027

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 محل معيار المحاسبة الدولي رقم 1 المتعلق بعرض البيانات المالية، ويحمل العديد من المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم 1 دون تغيير ويكملها بمتطلبات جديدة. وتشمل ما يلي:

- اشتراط تصنيف كافة الإيرادات والمصروفات إلى فئات محددة وتوفير مجاميع ومجاميع فرعية محددة في قائمة الدخل.
- إرشادات معززة بشأن تجميع العناصر وموقعها وتصنيفها عبر البيانات المالية الأولية والإفصاحات.
- الإفصاحات الإلزامية حول مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة (مجموعة فرعية من مقاييس الأداء البديلة).

يُجري المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 أيضًا تعديلات لاحقة على المعايير المحاسبية الأخرى، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم 7 بيان التدفقات النقدية، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 33 ربحية السهم، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 34 البيانات المالية المرحلية.

إن المعايير والتعديلات الأخرى سارية المفعول على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2026، لم تُطبق بشكل مبكر عند إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة. وليس من المتوقع أن ينشأ عن أي منها أثر جوهري على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

ب- أسس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للبنك والشركة التابعة (إيضاح 18) كما في 31 ديسمبر من كل سنة.

إن الشركات التابعة هي الشركات التي يسيطر عليها البنك. وتوجد السيطرة عندما يكون لدى البنك سلطة على الشركة المستثمر بها. (على سبيل المثال: الحقوق الحالية التي تعطيه القدرة العملية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر بها)، أو يكون قابل للتعرض من العائدات المتغيرة أو امتلاك حقوق بها نتيجة المشاركة في الشركة المستثمر بها ويكون لديه المقدرة على إستخدام السلطة في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها. يقوم البنك بإعادة تقييم ما إذا كان أو لم يكن يسيطر على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف إلى أن هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة أعلاه. تتضمن البيانات المالية المجمعة للمجموعة، البيانات المالية للشركات التابعة على اساس الظروف المتشابهة من تاريخ نقل السيطرة الفعلية إلى المجموعة وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية.

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة اعتماداً على المعلومات المالية للشركات التابعة. يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات بين شركات المجموعة بالكامل. وكذلك يتم إستبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة بالكامل.

تمثل الحصص غير المسيطرة حقوق الملكية في الشركات التابعة التي لا تتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمساهمي البنك. تعرض حقوق الملكية وصافي الأرباح المتعلقة بالحصص غير المسيطرة بصورة منفصلة في بيانات المركز المالي والدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية المجمعة. إن الخسائر داخل الشركة التابعة تكون خاصة بالحصص غير المسيطرة حتى لو كان الناتج رصيد عجز.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم خسارة السيطرة ضمن حقوق الملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي:

- إستبعاد موجودات (بما في ذلك الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة.
- إستبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- إستبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة البنك من البنود المسجلة سابقا في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أوالأرباح المحتفظ بها طبقا لما يلزم لهذه البنود.

ج- شركات زميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها، وليس سيطرة، والتي تتمثل في صلاحية المشاركة في قرارات السياسات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة.

تتم المعالجة المحاسبية للإستثمارات في الشركات الزميلة بإستخدام طريقة حقوق الملكية ويعترف بها مبدئياً بالتكلفة. ويتم إستبعاد الأرباح الناتجة من معاملات شركات المجموعة مع شركاتها الزميلة لحدود حصة المجموعة في هذه الشركات. كذلك يتم إستبعاد الخسائر ما لم تبين المعاملة عن وجود إنخفاض في قيمة الموجودات المنقولة. لإعداد البيانات المالية المجمعة، يتم استخدام نفس السياسات المحاسبية للمعاملات المتماثلة والأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

إن حصة المجموعة من أرباح أو خسائر الشركات الزميلة يعترف بها بعد عملية الإقتناء في بيان الدخل المجمع، ويعترف بحصتها من التغيرات في الإحتياطيات، يتم تعديل التغيرات المتراكمة مقابل القيمة الدفترية للإستثمار. إذا تساوت أو تجاوزت حصة المجموعة في خسائر شركة زميلة حصتها في الشركة الزميلة، بما في ذلك أي مستحقات أخرى غير مضمونة، لا تعترف المجموعة بأي خسائر لاحقة إلا إذا تكبدت إلتزامات ودفعات نيابة عن الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الاقتناء عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الاقتناء، يتم الاعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها سنويا لتحديد ما إذا كانت انخفضت قيمتها باعتبارها جزء من الاستثمار.

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس والاعتراف بأي استثمار محتفظ به بقيمته العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند زوال التأثير الجوهري والقيمة العادلة للجزء المحتفظ به من الإستثمار والمحصل من الاستبعاد، يتم الاعتراف به في بيان الدخل المجمع.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان ضرورياً الاعتراف بالخسارة الناتجة عن انخفاض قيمة استثمار المجموعة في شركتها الزميلة. في تاريخ كل تقرير، تحدد المجموعة ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة. وفي مثل هذه الحالة، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ انخفاض القيمة بأنه الفرق بين القيمة الاستردادية للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية، وتسجل المبلغ في بيان الدخل المجمع.

د- الأدوات المالية

تتكون الأدوات المالية من "الموجودات المالية" و"المطلوبات المالية". يتم الاعتراف بجميع الأدوات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

التصنيف والقياس

1) الموجودات المالية

يستند تصنيف كافة الموجودات المالية وتحديد فئة قياسها، باستثناء المشتقات، إلى مجموعة من نماذج الأعمال التي تستخدمها المجموعة في إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات.

أ. تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس أفضل طريقة لإدارتها لمجموعة من الموجودات المالية كي تحقق الغرض من الأعمال ولتوليد التدفقات النقدية التعاقدية. وذلك سواء كان هدف المجموعة هو فقط تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة من بيع الموجودات. إذا لم ينطبق أي من الغرضين (على سبيل المثال أن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، عندئذ يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج أعمال "البيع" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ولا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة على أساس كل أداة على حدة، وإنما يتم تقييمه عند مستوى أعلى للمحافظ مجتمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- طريقة تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن هذا النموذج ورفع تقارير عنها لموظفي الإدارة العليا بالمجموعة.
- المخاطر التي تؤثر في أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن هذا النموذج) وتحديداً طريقة إدارة تلك المخاطر؛
- طريقة مكافأة مدراء الأعمال (على سبيل المثال، ما اذا كانت المكافأة تستند إلى القيمة العادلة لهذه الموجودات المدارة أو إلى التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).
- معدل التكرار المتوقع للمبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة وأسباب تلك المبيعات والتوقعات حول نشاط المبيعات في المستقبل.

يستند تقييم نموذج العمل إلى سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون أخذ "أسوأ الأحوال" أو "حالة الضغط" في عين الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد التحقق المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، لن تغير المجموعة تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، وفي المقابل ستقوم بإدراج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحدثة أو المشتراة مؤخراً في الفترات اللاحقة.

ب. تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط (اختبار تحقيق دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط)

تقوم المجموعة بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تستوفي اختبار تحقيق دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط. لغرض هذا الاختبار، يتم تعريف " المبلغ الأساسي" على أنه يمثل القيمة العادلة للأصل المالي عند التحقق المبدئي وقد تتغير على مدى عمر الأصل المالي. ويتم تعريف الفائدة على أنها تمثل مقابل القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان المتعلقة بالمبلغ الأساسي وكذلك مقابل مخاطر الاقراض الأساسية الأخرى والتكاليف إلى جانب هامش الربح. في سبيل تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات المبلغ الأساسي أو الفائدة فقط، تضع المجموعة في اعتبارها ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شرط تعاقدي من شأنه أن يؤدي إلى تغيير في توقيت وقيمة التدفقات النقدية التعاقدية بما قد يؤدي إلى عدم استيفاء ذلك الشرط. تراعي المجموعة ما يلي:

- الأحداث المحتملة التي قد تؤدي إلى تغيير في مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرفع المالي؛
- شروط السداد المبكر والتمديد؛
- الشروط التي تحد من حق المجموعة في المطالبة بالتدفقات النقدية الناتجة من موجودات محددة (أي، ترتيبات الموجودات التي لا تتضمن حق الرجوع)؛ و
- الخصائص التي تؤدي إلى تعديل مقابل القيمة الزمنية للأموال، أي التحديد الدوري المسبق لمعدلات الفائدة.

إن الشروط التعاقدية التي تسمح بأكثر من الحد الأدنى للتعرض للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب إقراض أساسي لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية تتمثل في مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط. وفي مثل تلك الحالات، يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

استناداً إلى تقييم نموذج الأعمال وخصائص التدفقات النقدية، تصنف المجموعة الموجودات المالية عند التحقق المبدئي إلى الفئات التالية:

- الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة
- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

أ. الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة:

يدرج الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروط التالية:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن "نموذج أعمال" الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في دفعات للمبلغ الأساسي والفائدة فقط على المبلغ الأساسي القائم.

يتم لاحقا قياس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وفقا للتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. تسجل إيرادات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية والخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان الدخل المجمع. كما تسجل أي أرباح او خسائر ناتجة عن الاستبعاد في بيان الدخل المجمع.

ب. **الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر**

1. **أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر**

تدرج أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في حالة استيفائها للشروط التالية:

- أن يكون محتفظ بها في إطار نموذج أعمال تم تحقيق هدفه من خلال كلاً من تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع الموجودات المالية، و
- ينتج عن شروطه التعاقدية، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تعتبر فقط دفعات لأصل الدين وفائدة على أصل الدين القائم.

يتم قياس أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاحقًا وفقا للقيمة العادلة. يتم تسجيل إيرادات الفوائد المحتسبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع. إن التغيرات في القيمة العادلة التي لا تعتبر جزءاً من علاقة التحوط الفعلي تم تسجيلها في بيان الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في التغيرات المتراكمة في القيم العادلة كجزء من حقوق الملكية إلى أن يتم استبعاد الأصل أو إعادة تصنيفه. عند استبعاد الأصل المالي أو يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة التي سبق تسجيلها في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى بيان الدخل المجمع.

2. **أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر**

عند التحقق المبدئي، تختار المجموعة تصنيف بعض الاستثمارات في الأسهم على نحو غير قابل للإلغاء كاستثمارات في أسهم حقوق ملكية وفقا للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية طبقا لمعيار المحاسبة الدولي (32) الأدوات المالية: العرض، ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

يتم قياس أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاحقًا وفقا للقيمة العادلة. ويتم تسجيل التغيرات في القيم العادلة بما في ذلك بند صرف العملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر المجمع وعرضها ضمن التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة كجزء من حقوق الملكية. ويتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المسجلة في وقت سابق في الدخل الشامل الآخر إلى الارباح المحتفظ بها عند الاستبعاد، ولا يتم تسجيلها في بيان الدخل المجمع. وبالنسبة توزيعات الأرباح الناتجة من أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فيتم تسجيلها في بيان الدخل المجمع ما لم تمثل بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم تسجيلها في الدخل الشامل الآخر المجمع. ولا تخضع الاستثمارات في الأسهم المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة.

ج. **الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة**

إن الموجودات المالية المدرجة ضمن هذه الفئة هي إما تلك الموجودات التي تم تصنيفها من قبل الإدارة عند التحقق المبدئي أو تلك التي يتوجب قياسها بالقيمة العادلة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية (9). تصنف الإدارة الأداة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي لا تستوفي متطلبات قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط إذا كانت تستبعد أو تحد بصورة ملحوظة من أي عدم تتطابق محاسبي قد ينشأ. إن الموجودات المالية ذات التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تمثل مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط يتوجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

إن الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم قياسها لاحقا بالقيمة العادلة. يتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجمع.

تم تصنيف وقياس الموجودات المالية للمجموعة كما يلي:

1. **النقد وأرصدة قصيرة الأجل**

يشتمل النقد والودائع قصيرة الأجل على النقد في الصندوق والحسابات الجارية والنقد في الحسابات تحت الطلب لدى البنوك الأخرى والودائع لدى البنوك التي تستحق خلال سبعة أيام. ويتم تصنيف وإدراج النقد والودائع قصيرة الأجل بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

2. **سندات الخزينة وسندات لدى البنك المركزي**

تدرج سندات الخزينة وسندات لدى البنك المركزي بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

3. **المستحق من بنوك ومؤسسات مالية الأخرى**

تدرج الودائع لدى بنوك أو المؤسسات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تعديل القيم الدفترية لتلك الموجودات التي يتم تغطيتها بشكل فعال مقابل التغيرات في القيمة العادلة في حدود التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر التي يتم تغطيتها.

4. **قروض وسلفيات**
تدرج القروض والسلفيات بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تعديل القيمة الدفترية لتلك الموجودات التي يتم تغطيتها بشكل فعال مقابل التغيرات في القيمة العادلة في حدود التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر التي يتم تغطيتها.

5. **استثمارات في أوراق مالية**
تتكون الاستثمارات في أوراق مالية لدى المجموعة من أوراق دين وأسهم حقوق ملكية واستثمارات أخرى.

تصنف أدوات الدين التي تتوفر بها شروط "دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط" إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر استناداً إلى نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله إدارة تلك الأوراق المالية.

تصنف أسهم حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ما عدا تلك الأسهم التي تم تصنيفها من قبل المجموعة على نحو غير قابل للإلغاء كإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ الاعتراف المبدئي.

تدرج الاستثمارات الأخرى والتي لا تتوفر فيها شروط دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

6. **موجودات أخرى**
تمثل الرسوم والعمولات المستحقة المدرجة ضمن الموجودات الآخرى حق البنك في مبلغ غير مشروط (أي يلزم مرور الوقت فقط قبل استحقاق المبلغ). يتم قياسها بالتكلفة المطفأة وتخضع لمخصصات انخفاض القيمة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

2) **المطلوبات المالية**
تُصنف المطلوبات المالية على أنها "غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" حيث يتم إعادة قياسها لاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي.

تتضمن المطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وودائع العملاء والأموال المقترضة الأخرى وبعض الأرصدة المدرجة ضمن المطلوبات الأخرى.

3) **التحقق وعدم التحقق**
تتحقق الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة. ويتم إدراج كافة عمليات الشراء والبيع الإعتيادية للموجودات المالية باستخدام تاريخ التسوية المحاسبية. ويتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الدخل المجمع وفقا للسياسة المحاسبية المطبقة والخاصة بكل أداة مالية. إن عمليات الشراء والبيع الإعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات في خلال فترة زمنية يتم تحديدها عامة وفقا للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

عدم التحقق بالموجودات المالية عندما:
1. تنقضي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية؛ أو
2. تقوم المجموعة بنقل كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل بشكل فعلي؛ أو
3. لا تقوم المجموعة بتحويل أو الإحتفاظ بكافة المخاطر أو المنافع المرتبطة بملكية الأصل بشكل فعلي، ولم تعد تمتلك السيطرة على الأصل أو جزء من الأصل.

في حالة إحتفاظ المجموعة بالسيطرة، فإنها تستمر في الإعتراف بالأصل المالي طوال مدة مشاركتها المستمرة في الأصل المالي.

يتم عدم التحقق بالمطلوبات المالية عندما يتم الوفاء بالإلتزامات المنصوص عليها في العقد.

4) **مشتقات الأدوات المالية ومحاسبة التحوط**
قامت المجموعة بتطبيق سياسة تحوط جديدة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. يتطلب من المجموعة أن تتأكد أن محاسبة التحوط تتماشي مع أهداف وأستراتيجية إدارة المخاطر وأن تطبق منهج نوعي وتطلعي أكثر لتقييم فعالية التحوط. إن المجموعة تقوم بإحتسابها باستخدام مبادئ محاسبة التحوط، شريطة استيفاؤها لشروط معينة.

يتم تعديل القيمة الدفترية للبند المحوط الذي لم يتم قياسه بالقيمة العادلة من أجل تغيير القيمة الخاصة بالتحوط مقابل مخاطر التحوط ويتم قيده في بيان الدخل المجمع. بالنسبة لأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فأنه لا يتم تعديل القيمة الدفترية حيث أنها مدرجة بالقيمة العادلة بينما يتم إدراج أرباح أو خسائر التحوط في بيان الدخل المجمع بدلا من بيان الدخل الشامل الأخر. عندما يكون البند المحوط أسهم حقوق الملكية التي يتم إدراجها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن أرباح أو خسائر التحوط تبقي في بيان الدخل الشامل الآخر لمقابلته بالأداة المحوطة.

تتوقف المجموعة عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن موافاة المعاييرالمؤهلة (بعد عملية إعادة الترصيد، إن وجدت). ويشمل ذلك الحالات التي تستحق أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها. يتم المحاسبة عن التوقف بأثرمستقبلي. في حالة إجراء عملية تحوط للقيمة العادلة، فإنه يتم إطفاء أي تعديل على القيمة العادلة مقابل القيمة الدفترية لبند التحوط الناشئ عن مخاطر التحوط في بيان الدخل المجمع من ذلك التاريخ.

بالنسبة لتحوط التدفقات النقدية، فإن أي أرباح أو خسارة يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر ويتم تراكمها في احتياطي تحوط التدفقات النقدية في ذلك الوقت تظل في حقوق الملكية ويتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل عند حدوث المعاملة المتوقعة. عندما لم يعد من المتوقع حدوث تلك المعاملة المتوقعة، فأنه يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة في احتياطي تحوط التدفقات النقدية على الفور إلى بيان الدخل المجمع.

إذا لم تستوفي عقود المشتقات شروط معالجتها محاسبياً وفقاً "لمحاسبة التحوط" بناءً على مبادئ محاسبة المجموعة، فإنها تُعامل كمشتقات محتفظ بها للمتاجرة. يتم تسجيل المشتقات ذات القيمة السوقية الموجبة (أرباح غير محققة) في الموجودات الأخرى والمشتقات ذات القيمة السوقية السالبة (خسائر غير محققة) ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجمع. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة في بيان الدخل المجمع.

5) الضمانات المالية والتزامات القروض

في إطار المسار الاعتيادي للأعمال، تصدرالمجموعة ضمانات مالية، إعتمادات مستندية، وخطابات ضمان وقبولات وتعهدات مصرفية بالنيابة عن عملائها . يتم الاعتراف مبدئياً بالضمانات المالية كمطلوبات في بيان المركز المالي المجمع بالقيمة العادلة والتي تمثل الأتعاب والعمولات المستلمة. يتم إطفاء الأتعاب والعمولات المستلمة خلال مدة الضمان ويتم إدراجها في بيان الدخل المجمع. يتم لاحقاً إدراج مطلوبات الضمان بالقيمة المبدئية مخصوماً منه الإطفاء. يتم إدراج إلتزام الضمان لاحقًا بالقيمة الأعلى من:

أ) مبلغ مخصص الخسائر المحدد وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9
ب) المبلغ المعترف به مبدئيًا مطروحًا منه، متى كان ذلك مناسبا، الإطفاء المتراكم المعترف به وفقًا لسياسات الاعتراف بالإيرادات الموضحة أعلاه.

عندما يكون من المحتمل أن يصبح الدفع بموجب التزام الضمان مستحقًا، يتم تحميل القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقعة، مطروحًا منها الرسوم والعمولات غير المستهلكة، في بيان الدخل المجمع.

التزامات القروض غير المسحوبة وخطابات الاعتماد المستندية هي التزامات بموجبها تلتزم المجموعة بتقديم قروض بشروط محددة مسبقًا للعميل على مدار مدة الالتزام، على غرار عقود الضمانات المالية، تقع هذه العقود ضمن نطاق متطلبات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

6) مقاصة الأدوات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وتدرج بالصافي في بيان المركز المالي المجمع، عندما يكون هناك حق قانوني في إدراج المبالغ بالصافي وعندما يكون هناك نية للسداد بالصافي أو يتم تحقق الأصل وسداد الإلتزام في آن واحد.

7) موجودات معلقة للبيع

تستحوذ المجموعة أحياناً على موجودات مقابل تسوية قروض وسلف. يتم تسجيل هذه الموجودات بالقيمة الدفترية للقروض والسلف ذات العلاقة أو بالقيمة العادلة الحالية لموجوداتها، أيهما أقل. يتم الإعتراف بأرباح أو خسائر الإستبعاد وخسائر إعادة التقييم في بيان الدخل المجمع.

8) القيم العادلة

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية المتعامل بها في سوق نشط من خلال استخدام أسعار السوق المعلنة. يتم استخدام سعر آخر طلب شراء للموجودات وسعر آخر عرض بيع للمطلوبات. يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية الغير متعامل بها في سوق نشط و التي تحمل فائدة استنادا إلى نموذج التدفقات النقدية المخصومة مستخدما أسعار الفائدة لأدوات تماثلها من حيث المخاطر والشروط. إن القيمة العادلة المقدرة للإيداعات التي ليس لها تواريخ استحقاق، والتي تتضمن الإيداعات التي لا تحمل فائدة، هي المبالغ المستحقة عند الطلب.

إن القيمة العادلة للمشتقات تساوي الأرباح والخسائر غير المحققة من المشتقات عند تقييمها على أساس السوق بإستخدام المعدل السوقي السائد أو نماذج التسعير الداخلي. يتم قياس القيمة العادلة لأدوات الملكية غير المسعرة من خلال إستخدام القيمة السوقية لاستثمار مماثل إستنادا إلى نموذج التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة وقيمة صافي الموجودات المعدلة وطرق التقييم الأخرى الملائمة أو أسعار الوسطاء.

تستخدم المجموعة أساليب التقييم الملائمة للظروف التي تكون فيها البيانات المتوفرة كافية لقياس القيمة العادلة ولتعظيم استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة ولتقليل استخدام المدخلات غير الملحوظة.

إن جميع الموجودات والمطلوبات التي يقاس أو يفصح عن قيمها العادلة في البيانات المالية المجمعة يتم تصنيفها حسب الجدول الهرمي للقيمة العادلة الموضح في إيضاح 20.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المركز المالي المجمع بناءً على أساس الاستحقاق. تقوم المجموعة بتحديد ما إذا حدث تحويلات بين مستويات الجدول الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (بناءً على مدخلات المستوى الأدنى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

9) التكلفة المطفأة

يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الإعتبار أي خصم أو علاوة على اقتناء الأداة المالية والأتعاب والتكاليف التي تمثل جزءاً من معدل الفائدة الفعلي.

10) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

تحتسب المجموعة الخسارة الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- القروض والسلفيات للعملاء، عقود ضمانات مالية والتزامات القروض (تسهيلات إئتمانية)
- استثمار في أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- الأرصدة والودائع لدى البنوك

لا تطبق الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات في حقوق الملكية.

وفقا للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، فإنه يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية. وفقا لتلك التعليمات، تمثل الخسائر الائتمانية المقرر الاعتراف بها أي من الحالتين التاليتين أيهما أعلى:

- مخصص الخسائر الائتمانية التي يتم احتسابها وفقاً لتعليمات البنك المركزي الكويتي المتعلقة بالمعيار الدولي للتقارير المالية (9)، أو
- مخصص الخسائر الائتمانية التي يتم احتسابها استناداً إلى سياسة بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بتصنيف التسهيلات الائتمانية.

يتم احتساب الانخفاض في قيمة الموجودات المالية عدا التسهيلات الائتمانية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9). علاوة على ذلك، لا يتم الاعتراف بأي خسائر ائتمانية متوقعة على الأرصدة لدى البنك المركزي الكويتي، وسندات الخزانة، وسندات البنك المركزي الكويتي وفقاً لتوجيهات البنك المركزي الكويتي.

1. الخسائر الائتمانية المتوقعة

تطبق المجموعة طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

أ- تصنيف المرحلة

تصنف المجموعة الأدوات المالية إلى ثلاث فئات هي المرحلة 1 والمرحلة 2 والمرحلة 3 استناداً إلى تقييم الزيادة في المخاطر الائتمانية منذ التحقق المبدئي.

تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

في تاريخ كل فترة تقرير، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة ملحوظة في المخاطر الائتمانية منذ التحقق المبدئي من خلال مقارنة مخاطر التعثر التي حدثت على مدى العمر المتوقع المتبقي اعتباراً من تاريخ البيانات المالية المجمعة مع مخاطر التعثر في تاريخ التحقق المبدئي.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر قد زادت بصورة ملحوظة منذ التحقق المبدئي، تراعي المجموعة المعلومات النوعية والكمية ومؤشرات التوقف عن السداد والتحليل استناداً إلى التجارب التاريخية للمجموعة وتقييم الخبراء للمخاطر الائتمانية بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

إن معايير الكمية المستخدمة لتحديد الزيادة الملحوظة في المخاطر الائتمانية تمثل سلسلة من الحدود النسبية والمجردة بما في ذلك تصنيف التسهيلات الائتمانية كتسهيلات ذات جودة ائتمانية عالية ومنخفضة. لمزيد من التفاصيل حول تصنيف التسهيلات الائتمانية، يُرجى الرجوع إلى إيضاح 21 (ب) (1).

تخضع المعايير الكمية الواردة أعلاه للحدود الدنيا التالية المقررة من قبل بنك الكويت المركزي.

- يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن المرحلة 2 التي تتضمن التعثر في سداد المبلغ الأصلي أو الفائدة لمدة تزيد عن 30 يوماً.
- يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن المرحلة 2 عندما يكون هناك تدني في التصنيف الائتماني للتسهيل بدرجتين بالنسبة للتسهيلات ذات الجودة الائتمانية العالية وبدرجة واحدة بالنسبة للتسهيلات ذات الجودة الائتمانية المنخفضة.
- يتم تصنيف كافة التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها ضمن المرحلة 2 ما لم تتأهل للتصنيف ضمن المرحلة 3.

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهرًا
تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً من الموجودات المالية التي لم يكن بها زيادة ملحوظة في خسائر الائتمان منذ التحقق المبدئي أو حالات التعرض للمخاطر التي تم التحديد بأنها تحتوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير. تضع المجموعة في اعتبارها الأصل المالي الذي يحتوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية عندما يكون معدل تلك المخاطر الائتمانية يستوفي تعريف "فئة الاستثمار" المتعارف عليه دولياً.

المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة – دون التعرض للانخفاض في الجدارة الائتمانية
عندما يظهر التسهيل الائتماني زيادة ملحوظة في المخاطر الائتمانية منذ النشأة، دون أن يكون منخفض الجدارة الائتمانية، تقوم المجموعة بتسجيل مخصص خسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر التسهيل الائتماني.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر تساوي الناتج من كافة أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع لأصل مالي. وتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً جزءا من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة والتي تنتج من أحداث التعثر المحتملة خلال 12 شهر بعد تاريخ التقرير.

ولغرض تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة، تم تطبيق الحدود الدنيا التالية لأجل الاستحقاق المقررة من قبل بنك الكويت المركزي.

نوع التسهيلات	الحد الأدنى لأجل الاستحقاق
تسهيل ائتمان الشركات، بخلاف تلك التي لديها تدفقات نقدية وأجل استحقاق غير قابل للتمديد شريطة ألا تشكل الدفعة النهائية أكثر من 50% من إجمالي مبلغ التسهيل.	7 سنوات
التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية والبطاقات الائتمانية	5 سنوات
تمويل إسكاني	15 سنة

ويتم احتساب كلا من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة والخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً إما على أساس فردي أو مجمع بالاعتماد على طبيعة المحفظة الأساسية للموجودات المالية.

المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة – التي تعرضت للانخفاض في الجدارة الائتمانية
في حال انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية، تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي صافي قيمة التعرض (رصيد الموجودات بالصافي من قيمة الضمان المستحق). يتم اعتبار التسهيلات الائتمانية كمنخفضة الجودة الائتمانية عندما يتم التأخر في سداد أي مدفوعات للمبلغ الأساسي أو الفائدة لأكثر من 90 يوماً أو في حال وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة مثل صعوبات في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة أعمال الطرف المقابل وتدني درجات التصنيف الائتماني ومخالفة الشروط الأصلية المنصوص عليها بالعقد والافتقار إلى القدرة على تحسين مستوى الأداء بمجرد أن تطرأ أي صعوبة مالية وتدهور قيمة الضمان وغيرها.

ب-قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
إن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الناتج المخصوم من احتمالية التعثر وقيمة التعرض عند التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر. يعكس قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة مبلغًا غير متحيز ومرجحًا بالاحتمالية، يتم تحديده من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة، والقيمة الزمنية للنقود، والمعلومات المعقولة والمدعومة المتاحة دون تكلفة أو جهد لا داعي لهما في تاريخ التقرير حول الأحداث الماضية والظروف الحالية وتوقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية.

1. تقدير احتمالية التعثر
تتمثل احتمالية التعثر في احتمالية تعثر المقترض في الوفاء بالتزاماته المالية إما على مدى فترة 12 شهر (احتمالية التعثر على مدى 12 شهر) أو على مدى المدة المتبقية من الالتزام (احتمالية التعثر على مدى مدة الالتزام).

إن تقدير المجموعة لاحتمالية التعثر فيما يخص تسهيلات ائتمان الشركات يستند إلى تصنيف مخاطر الائتمان المتعلقة بالعملاء، واحتمالية التعثر الداخلي وبيانات الاقتصاد الكلي. وفقاً لبيانات الاقتصاد الكلي، تم الأخذ في الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (سيناريو أساسي، سيناريو متزايد، سيناريو منخفض). أما فيما يخص تسهيلات ائتمان الأفراد، تم تقسيم التسهيلات إلى مجموعات تتشارك في خصائص مماثلة للمخاطر.

قامت المجموعة بتطبيق الحد الأدنى من احتمالية التعثر وفقاً لتوجيهات البنك المركزي بواقع 100 نقطة أساس (1%) لكافة التسهيلات الائتمانية المصنفة أقل من "ذات التصنيف الائتماني المرتفع"، وبواقع 75 نقطة أساس (0.75%) للتسهيلات المصنفة كـ "ذات التصنيف الائتماني المرتفع" أو أعلى. غير أنه لم يتم تطبيق الحد الأدنى لاحتمالية التعثر بالنسبة لما يلي:

- التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية (دون البطاقات الائتمانية)، والتمويل الإسكاني
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومات والبنوك المصنفة من إحدى مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي كذات جودة ائتمانية عالية أو أفضل.

2. التعرض عند التعثر

يمثل التعرض عند التعثر التعرض المتوقع في حالة وقوع حدث للتعثر. تتوصل المجموعة لمقدار قيمة التعرض عند التعثر استناداً إلى درجة التعرض الائتماني الحالي بالنسبة للموجودات المالية والتغيرات المحتملة التي قد تطرأ على المبالغ الحالية وفقاً لشروط التعاقد بما في ذلك الإطفاء. إن التعرض عند التعثر بالنسبة للموجودات المالية يمثل إجمالي القيمة الدفترية بالإضافة إلى الفائدة. يتم احتساب قيمة التعرض عند التعثر بالنسبة للتسهيلات المالية غير الممولة من خلال تطبيق معامل التحويل الائتماني بنسبة 100%. وبالنسبة للرصيد غير المستخدم يتم تطبيق معامل التحويل الائتماني وفقاً لمتطلبات تعليمات معيار الرفع المالي الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 21 أكتوبر 2014.

3. معدل الخسارة عند التعثر

يمثل معدل الخسارة عند التعثر قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة في حالة وقوع حدث تعثر، وقيمتها المتوقعة عند التحقق بالإضافة إلى القيمة الزمنية للأموال. بالنسبة للتسهيلات الائتمانية للمرحلة 1 والمرحلة 2 فأنه يتم استخدام التقدير الداخلي للمجموعة لمعدل الخسارة عند التعثر إذا كانت أعلى من الحد الأدنى لمعدل الخسارة عند التعثر وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. تراعى نماذج معدل الخسارة عند التعثر الحد الأدنى لنسب الاستقطاع لقيم الضمانات وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. ووفقاً لتعليمات البنك المركزي يستخدم البنك نسبة معدل الخسائر عند التعثر بنسبة 100% للتسهيلات المصنفة ضمن المرحلة 3.

تجميع المعلومات المستقبلية

تأخذ المجموعة في اعتبارها المتغيرات الاقتصادية الرئيسية المتوقع أن يكون لها تأثير على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لغرض ادراج المعلومات المستقبلية ضمن نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتعكس تلك المتغيرات بصورة أساسية التقديرات المعقولة والمؤيدة لظروف الاقتصاد الكلي المستقبلية. إن مراعاة هذه العوامل يؤدي الى رفع درجة الاحكام المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتقوم الإدارة بمراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية على أساس منتظم.

4. الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان

يُقاس التزام المجموعة الناشئ عن كل اعتماد مستندي وخطاب ضمان بالمبلغ المعترف به مبدئيًا ناقصًا الإطفاء المتراكم المعترف به في بيان الدخل المجمع ومخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة، أيهما أعلى وفقاً لتعليمات البنك المركزي.

ج- مراجعة جدولة القروض والسلفيات للعملاء

في ظل ظروف معينة، تقوم المجموعة بإعادة التفاوض أو مراجعة القروض والسلفيات للعملاء. وقد يشمل ذلك تمديد فترة السداد، تقديم امتيازات في سعر الفائدة. أذا كان مراجعة الجدولة جوهرية، يتم عدم تحقق التسهيلات على أن يتم التحقق بتسهيل جديد طبقاً لشروط وأحكام مختلفة إلى حد كبير. يتم احتساب خسارة ائتمانية على مدى 12 شهرا للتسهيل الجديد، فيما عدا إذا كان التسهيل الجديد قد تعرض للانخفاض في الجدارة. عندما يتم مراجعة جدولة القروض والسلفيات للعملاء بدون عدم التحقق فأنه يتم أحتساب إنخفاض القيمة باستخدام معدل الفائدة الفعلي. تواصل الإدارة مراجعة القروض المعاد جدولتها للتأكد من استيفاء جميع المعايير وأن الدفعات المستقبلية مرجحة الحصول. وتُقيم الإدارة إذا ما ازدادت مخاطر الإئتمان بشكل ملحوظ وإذا ما استوجب تصنيف التسهيل ضمن المرحلة 3.

2. مخصص الخسائر الائتمانية استنادًا إلى سياسة التصنيف الائتمانى من قبل تعليمات البنك المركزى الكويتي.

تحدد سياسة التصنيف الائتماني المقررة من قبل بنك الكويت المركزي طريقة مكونة من شريحتين لتقدير قيمة الخسارة الائتمانية. ويمثل إجمالي الخسارة الائتمانية المقرر الاعتراف بها مجموع المخصصين العام والمحدد.

أ. مخصص عام

تم احتساب المخصص العام بواقع 1% بالنسبة للرصيد القائم من التسهيل النقدي وبواقع 0.5% بالنسبة للرصيد القائم من التسهيل غير النقدي بالصافي من بعض الفئات المحددة للضمانات.

ب. مخصص محدد

تم احتساب المخصص المحدد من خلال تطبيق نسبة خسارة على مبلغ التعرض بالصافي من الضمانات المؤهلة. تستند نسبة الخسارة المقرر تطبيقها إلى عدد الأيام المنقضية بعد الاستحقاق كما هو مبين في الجدول أدناه.

الفئة	المعيار	نسبة الخسارة
قائمة المراقبة	غير منتظم لفترة تصل إلى 90 يوماً	-
دون المستوى	غير منتظم لفترة 91-180 يوماً	%20
مشكوك في تحصيله	غير منتظم لفترة 181-365 يوماً	%50
معدوم	غير منتظم لفترة تزيد عن 365 يوماً	%100

تصنف التسهيلات الإئتمانية ضمن التصنيفات المذكورة أعلاه عند وجود دليل موضوعي لإنخفاض قيمتها بناءً على أسس محددة تتضمن تقديرات إدارية لزيادة المخاطر الإئتمانية.

المشطوبات

يتم شطب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي (إما جزئياً أو بالكامل) إلى الحد الذي لا يمكن من خلاله وجود احتمال واقعي للإسترداد. ويتمثل هذا الأمر بشكل عام عندما تقرر المجموعة أن المدينين ليس لديهم موجودات أو مصادر دخل قد تؤدي إلى انتاج تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. غير أن الموجودات المالية التي يتم شطبها لا تزال عرضة للاستفادة منها لغرض الالتزام بسياسة المجموعة المتبعة لاسترداد المبالغ المستحقة. لإيضاحات اكثر تفصيلا حول التعرض الإئتماني يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم 6 من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

عرض المخصص المحتسب لخسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم عرض المخصصات المحتسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة كاستقطاع من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. وفي حالة أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تقوم المجموعة بتسجيل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان الدخل المجمع ويتم تسجيل مبلغ مقابل ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى دون أي تخفيض في القيمة الدفترية للأصل المالي في بيان المركز المالي. ويتم تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة لالتزامات القروض وخطابات الاعتماد وعقود الضمان المالي ضمن المطلوبات الأخرى.

هـ- انخفاض قيمة موجودات غير مالية

لا يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة وعقارات ومعدات ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة ويتم إختبارها سنوياً لغرض تحديد انخفاض القيمة. يتم مراجعة الموجودات غير المالية الأخرى لغرض تحديد إنخفاض القيمة عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى عدم إمكانية إسترداد القيمة الدفترية. تدرج خسارة إنخفاض القيمة بالمبلغ الذي تتجاوز به القيمة الدفترية للأصل المبلغ المكن إسترداده. إن المبلغ الممكن إسترداده هو القيمة العادلة للأصل ناقص أي تكاليف حتى البيع أو القيمة أثناء الأستخدام أيهما أكبر.

و- عقارات ومعدات

يتم إحتساب الأراضي ملك حر بالقيمة العادلة ولا يحتسب لها استهلاك. يتم احتساب القيمة العادلة على أساس تقييمات سنوية للقيمة السوقية بالاستعانة بخبراء مستقلين. إن أي ارتفاع في القيمة الدفترية للأصل كنتيجة لاعادة التقييم يتم إضافته مباشرة إلى بيان الدخل الشامل المجمع تحت بند احتياطي إعادة تقييم عقارات. يتم تحميل انخفاض التقييم مباشرة إلى احتياطي إعادة تقييم عقارات إلى الحد الذي لا يتجاوز رصيد الاحتياطي لذلك الأصل. أي انخفاض إضافي في القيمة الدفترية للأصل نتيجة إعادة التقييم تسجل كمصروفات في بيان الدخل المجمع. يتم أخذ الرصيد في هذا الإحتياطي الى الارباح المحتفظ بها مباشرة عند بيع العقار.

يتم تسجيل المباني والموجودات الأخرى على أساس التكلفة التاريخية ناقصا الإستهلاك المتراكم. يحتسب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت لتخفيض تكلفة تلك الموجودات على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها على النحو التالي :

مباني	حتى 20 سنة
تحسينات عقارات مستأجرة	حتى 3 سنوات
أثاث ومعدات	حتى 5 سنوات
حاسبات آلية وبرامج	حتى 5 سنوات
مركبات	حتى 5 سنوات

يتم مراجعة قيم العقارات والمعدات دوريا لغرض تحديد انخفاض القيمة، وفي حال توفر أي دليل على زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية، يتم تخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها الاستردادية، ويتم الإعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة الناتجة في بيان الدخل المجمع.

ز- التأجير

عند بدء العقد، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد يحتوي على إيجار. بمعني آخر، ستقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد يتضمن الحق في السيطرة على واستخدام أصول محددة لفترة من الزمن بمقابل.

طبقت المجموعة نهجا موحدا للاعتراف ولقياس جميع عقود الإيجار، باستثناء الإيجارات قصيرة المدى والإيجارات المرتبطة بالموجودات قصيرة الأجل والموجودات ذات القيمة المنخفضة. تعترف المجموعة بمطلوبات العقود للأعتراف بمدفوعات عقد التأجير وموجودات حق الأستخدام والتي تمثل حق أستخدام الأصل المستخدم.

أ) موجودات حق الاستخدام

تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بداية عقد التأجير (أي، التاريخ الذي يصبح فيه الأصل الأساسي متاحاً للاستخدام). وتقاس موجودات حق الاستخدام وفقاً للتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة والمعدلة بما يعكس أية إعادة قياس لمطلوبات عقود التأجير. تتضمن تكلفة هذه الموجودات قيمة مطلوبات عقود التأجير المسجلة والتكاليف المبدئية المباشرة المتكبدة ومدفوعات عقود التأجير المسددة في أو قبل تاريخ البدء ناقصاً أي حوافز عقود تأجير مستلمة.

وما لم تتيقن المجموعة بصورة معقولة من حصولها على ملكية الأصل المستأجر في نهاية مدة عقد التأجير، يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام المعترف بها على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر للأصل أو مدة عقد التأجير أيهما أقصر. وتخضع موجودات حق الاستخدام لانخفاض القيمة. يتم تسجيل القيمة الدفترية لموجودات حق الاستخدام ضمن العقارات والمعدات في بيان المركز المالي المجمع.

ب) مطلوبات عقود التأجير

تعترف المجموعة في تاريخ بداية عقد التأجير بمطلوبات العقد والتي يتم قياسها وفقاً للقيمة الحالية لمدفوعات عقد التأجير التي سيتم سدادها على مدى فترة عقد التأجير. وتتضمن مدفوعات عقد التأجير المدفوعات الثابتة (بما في ذلك المدفوعات الثابتة في طبيعتها) ناقصا أي حوافز مستحقة ومدفوعات عقد التأجير المتغيرة التي تعتمد على أحد المؤشرات أو المعدلات وكذلك المبالغ التي من المتوقع سدادها بموجب ضمانات القيمة التخريدية. كما تشتمل مدفوعات عقد التأجير على سعر الممارسة لخيار الشراء والتي من المؤكد بصورة معقولة من أنه يتم ممارسته من قبل المجموعة ومدفوعات الغرامات لإنهاء عقد التأجير في حالة إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة المجموعة لخيار إنهاء العقد. وفي حالة مدفوعات التأجير المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل ما، فيتم تسجيلها كمصروفات في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الظروف التي تستدعي سداد المدفوعات.

عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات عقد التأجير، تستخدم المجموعة معدل الربح المتزايد في تاريخ بداية عقد التأجير في حالة إذا كان معدل الربح المتضمن في عقد التأجير غير قابل للتحديد بشكل فوري. إضافة إلى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد التأجير في حالة أن يطرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغير في مدفوعات عقد التأجير الثابتة في طبيعتها أو تغير في التقييم الذي يتم إجراؤه لتحديد ما إذا كان سيتم شراء الأصل ذي الصلة ويتم تسجيلها ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجمع.

ح- موجودات غير متداولة محتفظ بها لغرض البيع

يتم تصنيف الموجودات غير المتداولة كمحتفظ بها لغرض البيع، إذا كان إسترداد قيمتها الدفترية سوف يتم عن طريق البيع وليس عن طريق الاستمرار في استخدامها. ويتم اعتبارها استوفت هذا الشرط فقط عندما يكون البيع راجحاً والموجودات متوفرة للبيع المباشر بوضعها الحالي. يتم قياس الموجودات الغير متداولة المحتفظ بها لغرض البيع بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقص تكلفة البيع. لا يتم استهلاك او إطفاء الموجودات الغير متداولة عند تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع.

ط- موجودات غير ملموسة

إن الموجودات غير النقدية المحددة التي تم الاستحواذ عليها والمرتبطة بأعمال البنك والمتوقع أن يكون لها منافع مستقبلية يتم معالجتها كموجودات غير ملموسة. الموجودات غير الملموسة التي ليس لها أعمار افتراضية لا يتم إطفائها ويتم فحص الإنخفاض في قيمتها سنويا وكلما توافر مؤشر على إحتمالية إنخفاض قيمتها. بينما يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار محددة على فترة أعمارها الافتراضية.

في نهاية الفترة التقرير، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها الغير ملموسة لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على وجود خسارة إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الإعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقا، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفتري بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفتري الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الإعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الإعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ي- أسهم الخزينة

يتم إظهار ما يملكه البنك من أسهمه الخاصة بتكلفة الشراء. وتتم المحاسبة عن أسهم الخزينة بإستخدام طريقة التكلفة. وفقا لطريقة التكلفة، يتم إدراج متوسط تكلفة الأسهم المعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق المساهمين.

ويتم تحميل أي خسائر محققة على حساب "احتياطي أسهم الخزانة" في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الارباح المتفظ بها، الاحتياطي العام، الاحتياطي القانوني. تستخدم الأرباح المحققة لاحقا عن بيع أسهم الخزانة لمقابلة الخسائر المسجلة سابقا في الاحتياطيات ثم الارباح المحتفظ بها ثم احتياطي أسهم الخزينة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزانة التي تصدرعن البنك. إن إصدار أسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزينة بشكل نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

ك- تحقق الايراد

تتحقق أرباح ومصروفات الفوائد للأدوات المالية المحملة بالفائدة باستخدام أسلوب معدل الفائدة الفعلية، إن سعر الفائدة الفعلي هو السعر المستخدم لخصم المدفوعات أو التحصيلات النقدية المستقبلية المتوقعة خلال العمر المتوقع لهذه الأدوات المالية أو فترة أقصر لصافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية أيهما أنسب. عند احتساب سعر الفائدة الفعلي يتم الأخذ في الاعتبار كل الأتعاب والنقاط المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد، وتكاليف العمليات وكل العلاوات والخصومات الناتجة مع استبعاد خسائر الائتمان المستقبلية.

عند انخفاض قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية، يتم احتساب إيرادات الفوائد بإستخدام سعر الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض احتساب خسائر انخفاض القيمة.

إن الأتعاب والعمولات المكتسبة من تقديم خدمات على مدى فترة من الزمن تستحق على مدى تلك الفترة. ويتم الإعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات الأخرى عند تقديم الخدمة. يتم الإعتراف بأتعاب إدارة الموجودات خلال الفترة التي تم فيها تقديم الخدمة.

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام تلك الدفعات.

ل- منح حكومية

يتم الاعتراف بالمنح الحكومية عندما يكون هناك تأكيد معقول باستلام المنحة واستيفاء جميع الشروط المرتبطة بها. عندما تتعلق المنحة ببند مصروفات، يتم الاعتراف بها كإيراد على أساس منتظم على مدى الفترات التي يتم خلالها تحميل التكاليف ذات الصلة، التي تستهدف المنحة التعويض عنها، وإثباتها ضمن المصروفات. أما عندما تتعلق المنحة بأصل، يتم الاعتراف بها كإيراد بما يعادلها من مبالغ على مدى العمر الإنتاجي للأصل ذي الصلة.

م- العملات الاجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الاجنبية بالدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات، ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الاجنبية ومعاملات تبادل العملات الأجنبية الآجلة القائمة في تاريخ بيان المركز المالي المجمع الى الدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي المجمع، ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية التحويل ضمن بيان الدخل المجمع.

في حالة الموجودات غير النقدية التي تم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرةً ضمن الدخل الشامل الأخر، يتم تسجيل صافي الإستثمار في العمليات الأجنبية وفروق تحويل العملات الأجنبية مباشرةً في الدخل الشامل الأخر وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي تم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرةً في بيان الدخل المجمع، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجمع.

ن- مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تلتزم المجموعة وفقا لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عن مكافأة نهاية الخدمة وفقا لبرامج مزايا محددة. ويتم إحتساب قيمة ذلك الالتزام نهائيا وسداده دفعة واحدة عند انتهاء خدمة الموظف.

تقوم المجموعة بإحتساب تكلفة هذا الالتزام كمصروف على السنة يمثل المبلغ المستحق لكل موظف نتيجة لنهاية الخدمة اختيارياً كما في تاريخ التقرير، وتعتبر المجموعة ذلك تقديرا يعتمد عليه لاحتساب القيمة الحالية لهذا الالتزام.

س- معلومات القطاع

إن القطاع هو جزء مميز من المجموعة يعمل في أنشـــطة الأعمال التي ينتج عنها اكتســـاب إيرادات أو تكبد تكاليف، تســـتخدم ادارة المجموعة قطاعات الأعمال لتوزيع المصـــادر وتقييم الأداء. إن قطاعات التشـــغيل لها نفس الســـمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئة العملاء الذين يمكن تجميعهم واعداد تقارير حولهم كقطاعات.

ع- موجودات الأمانة

لا يتم التعامل مع الموجودات والودائع ذات الصـــلة المحتفظ بها بصـــفة الأمانة أو الوكالة على أنها من موجودات أو مطلوبات المجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها ضمن البيانات المالية المجمعة.

ف- ترتيبات تمويل الأوراق المالية

الأوراق المالية المشـتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع (اتفاقيات إعادة الشـراء العكسـي) والأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشـراء (اتفاقيات إعادة الشـراء) تعامل معاملة الإقراض والاقتراض المضـمون ويتم تسـجيلها في بيان المركز المالي المجمع بالمبالغ التي تم الحصـول عليها في البداية أو بيعها. يتم تضـمين الفوائد المكتسـبة من اتفاقيات إعادة الشراء العكسي والفوائد المتكبدة على اتفاقيات إعادة الشراء في إيرادات الفوائد ومصاريف الفوائد على التوالي.

ص- الأحكام والتقديرات المحاسبية المادية

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة بإبداء الآراء وعمل التقديرات لتحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة. إن أهم الاحكام والتقديرات هي ما يلي :

الأحكام

تصنيف الموجودات المالية:

تقوم المجموعة بتحديد تصنيف الموجودات المالية، باستثناء أسهم حقوق الملكية والمشتقات، بناءً على تقييم نموذج الأعمال حيث يتم الاحتفاظ بالأصل من خلاله، ويتم تقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي تتعلق فقط بأصل المبلغ والفوائد على أصل المبلغ القائم. ينبغي وضع الأحكام عند تحديد نموذج الأعمال بمستوى مناسب يعكس بصورة أفضل إجمالي مجموعة أو محفظة الموجودات اللتين يتم إدارتهما معاً لتحقيق الهدف المحدد من الأعمال. تقوم المجموعة أيضًا بتطبيق أحكام لتقييم ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال في الظروف التي يتم فيها تسجيل الموجودات ضمن نموذج الأعمال بشكل مختلف عن التوقعات الأصلية. يرجى الرجوع إلى إيضاح 2 (د) تصنيف الموجودات المالية للمزيد من المعلومات.

إنشاء مجموعات من الأصول ذات خصائص مخاطر ائتمانية متشابهة

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس مجمع، يتم تجميع الأصول المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة. تراقب المجموعة مدى ملائمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت مجموعات الأصول المالية لا تزال تشترك في خصائص مماثلة. هذا مطلوب لتقييم الحاجة إلى إعادة تقسيم الأصول المالية، مع إنشاء محافظ جديدة أو نقل الأصول إلى محفظة موجودة تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان الخاصة بها. تعد إعادة تقسيم المحافظ والتنقل بين المحافظ أكثر شيوعًا عندما تكون هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الكبيرة) بحيث تنتقل المجموعات المالية من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة (أو العكس)، ولكن يمكن أن يحدث ذلك أيضًا داخل المحافظ التي لا تزال تُقاس على نفس الأساس.

التقديرات الغير مؤكدة والإفتراضات

إن الإفتراضات الرئيسية فيما يتعلق بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي :

خسارة انخفاض قيمة القروض والسلفيات والأدوات المالية الأخرى:

تقوم المجموعة بتحديد الخسائر الإئتمانية المتوقعة لجميع الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل فيما عدا أدوات حقوق الملكية. تتطلب الخسائر الإئتمانية المتوقعة تطبيق أحكام هامة، يرجي الرجوع لإيضاح 2 (د) (10) لمزيد من المعلومات.

أحكام جوهرية مطلوبة لتطبيق المتطلبات المحاسبية لاحتساب مخصص خسائر ائتمان المتوقعة، مثل:

1. تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان
2. اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياسات الخسائر الائتمانية المتوقعة
3. تحديد العدد والأوزان النسبية للسيناريوهات التطلعية لكل نوع من المنتجات / السوق والخسارة الائتمانية المتوقعة المرتبطة بها
4. إنشاء مجموعة من الموجودات المالية المتشابهة لغرض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

مخصص الخسائر الائتمانية:

تقوم المجموعة بمراجعة القروض والسلفيات على أساس ربع سنوي لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص خسائر الإئتمان في بيان الدخل المجمع. وبصفة خاصة يجب إتخاذ أحكام من قبل الإدارة بالنسبة لتحديد مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية لتحديد مستوى المخصصات المطلوبة. تستند تلك التقديرات بالضرورة إلى الإفتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد، وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغيرات مستقبلية على تلك المخصصات.

تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المدرجة:
تستند طرق التقييم للاستثمارات غير المدرجة على التقديرات كالتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بأسعار الفائدة السائدة حالياً لأدوات تماثلها من حيث المخاطر والشروط، أو آخر عمليات السوق البحتة، أو القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة أو تسوية صافي قيمة موجودات للشركة المستثمر فيها أو طرق التقييم الأخرى ذات الصلة.

إن أي تغيير في هذه التقديرات والإفتراضات كذلك استخدام تقديرات وإفتراضات أخرى لكنها معقولة قد يؤثر على القيمة الدفترية لخسائر القروض والسلفيات واستثمارات في أدوات الدين والقيم العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المسعرة.

إنخفاض قيمة الموجودات الغير ملموسة:
تقوم المجموعة بتحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في قيمة موجوداتها الغير ملموسة سنويا على الأقل. ويتطلب ذلك تقدير" القيمة المستخدمة" للموجودات. إن تقدير "القيمة المستخدمة" يتطلب من المجموعة عمل تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل أو من وحدة توليد النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

الأحكام الجوهرية الخاصة بتحديد مدة التأجير للعقود المشتملة على إمكانية التجديد:
تحدد المجموعة مدة عقد التأجير كمدة غير قابلة للإلغاء بالإضافة إلى أي فترات يغطيها خيار تمديد عقد التأجير إذا كان من المؤكد بصورة معقولة أنه سيتم ممارسته وكذلك فترات يغطيها خيار إنهاء عقد التأجير إذا كان من المؤكد بصورة معقولة عدم ممارسته.

لدى المجموعة، بموجب بعض عقود التأجير، خيار تأجير الموجودات لفترات إضافية. وتستعين المجموعة بالأحكام في تقييم ما إذا كان من المؤكد بصورة معقولة ممارسة خيار التجديد. أي أنها تراعي كافة العوامل ذات الصلة التي تحقق حافزاً اقتصادياً لممارسة خيار التجديد. وبعد تاريخ بداية التأجير، تعيد المجموعة تقييم مدة عقد التأجير إذا كان هناك حدث أو تغير جوهري في الظروف يقع ضمن نطاق سيطرة المجموعة ويعكس قدرتها على ممارسة (أو عدم ممارسة) خيار التجديد (مثل التغير في استراتيجية الأعمال).

3. نقد وأرصدة قصيرة الأجل

	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
نقد وبنود نقدية	**38,533**	63,739
أرصدة لدى بنك الكويت المركزي	**238,061**	302,746
ودائع لدى البنوك تستحق خلال سبعة أيام	**395,727**	658,380
	672,321	1,024,865
ناقصا : مخصص الانخفاض فى القيمة (الخسائر الإئتمانية المتوقعة)	**(43)**	(11)
	672,278	1,024,854

كما في 31 ديسمبر 2025 و2024، تم تصنيف الودائع لدى البنوك ضمن المستوى 1. خلال السنة لم يتم أي تحويل بين مستويات القيمة العادلة.

4. سندات الخزانة والبنك المركزي

	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
سندات الخزانة	**165,806**	5,007
سندات البنك المركزي	**16,773**	81,454
	182,579	86,461

تحمل سندات الخزانة الصادرة من بنك الكويت المركزي سعر فائدة ثابت ومتغير حتى تاريخ الاستحقاق. وتصدر سندات البنك المركزي من قبل بنك الكويت المركزي بخصم وتحمل عائد ثابت حتى تاريخ الاستحقاق.

مجموعة البنك التجاري الكويتي
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2025

5. المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
إيداعات لدى البنوك	**435,002**	121,067
ناقصاً: مخصص الإنخفاض فى القيمة (الخسائر الإئتمانية المتوقعة)	**(393)**	(16)
	434,609	121,051
قروض وسلفيات إلى البنوك	**165,164**	108,133
ناقصاً : مخصص الإنخفاض فى القيمة	**(1,652)**	(1,544)
	163,512	106,589
	598,121	227,640

كما في 31 ديسمبر 2025 و2024 ، تم تصنيف المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ضمن المستوى 1. خلال السنة لم يتم أي تحويل بين مستويات القيمة العادلة.

6. قروض وسلفيات

(أ) التصنيف

تقوم المجموعة بتقييم تركز مخاطر الائتمان بناء على الأغراض المبدئية "للقروض والسلفيات" المشار إليها أدناه كما يلي:

كما في 31 ديسمبر 2025:

	ألف دينار كويتي				
	الكويت	**آسيا**	**أوروبا**	**أخرى**	**المجموع**
تجاري وصناعى	**688,853**	**36,452**	-	-	**725,305**
إنشائى وعقاري	**658,267**	**11,482**	**23**	**25**	**669,797**
مؤسسات مالية أخرى	**39,113**	**24,976**	-	**97,025**	**161,114**
أفراد	**553,270**	-	-	-	**553,270**
أخرى	**886,062**	**108,951**	**71,365**	-	**1,066,378**
	2,825,565	**181,861**	**71,388**	**97,050**	**3,175,864**
ناقصا : مخصص الإنخفاض فى القيمة					**(201,929)**
					2,973,935

كما في 31 ديسمبر 2024:

	ألف دينار كويتي				
	الكويت	آسيا	أوروبا	أخرى	المجموع
تجاري وصناعى	535,667	24,089	-	-	559,756
إنشائى وعقاري	765,817	23,293	531	62	789,703
مؤسسات مالية أخرى	29,232	25,455	-	85,702	140,389
أفراد	544,992	-	-	-	544,992
أخرى	808,071	134,319	38,819	-	981,209
	2,683,779	207,156	39,350	85,764	3,016,049
ناقصا : مخصص الإنخفاض فى القيمة					(209,140)
					2,806,909

(ب) الحركة على مخصصات القروض والسلفيات

	2025 ألف دينار كويتي			2024 ألف دينار كويتي		
	محدد	**عام**	**المجموع**	محدد	عام	المجموع
المخصصات فى 1 يناير	-	**209,140**	**209,140**	-	188,560	188,560
مبالغ مشطوبة	**(97,440)**	-	**(97,440)**	(22,197)	-	(22,197)
فروقات تحويل	-	**46**	**46**	-	(19)	(19)
محولة إلى البنك المركزي	**(1)**	-	**(1)**	(7)	-	(7)
المحمل على بيان الدخل المجمع	**106,567**	**(16,404)**	**90,163**	22,204	20,599	42,803
المخصصات فى 31 ديسمبر	**9,126**	**192,782**	**201,908**	-	209,140	209,140

بلغ المخصص المحدد والعام، الخاص بالتسهيلات الائتمانية النقدية مبلغ 201,908 ألف دينار كويتي (2024: 209,140 ألف دينار كويتي) ويتضمن مخصص إضافي بمبلغ 156,350 ألف دينار كويتي (2024: 174,350 ألف دينار كويتي) حيث أنها تزيد عن الحد الأدنى لمتطلبات بنك الكويت المركزي للمخصص العام. كما علقت المجموعة فوائد بقيمة 21 ألف دينار كويتي (2024: لا شيء) على التسهيلات المتعثرة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2025

تم إدراج مخصص التسهيلات الائتمانية غير النقدية والذي يبلغ 42,518 ألف دينار كويتي (2024: 46,406 ألف دينار كويتي) ضمن المطلوبات الأخرى.

بلغ إجمالي المخصصات المتاحة على التسهيلات الإئتمانية (النقدية وغير النقدية) وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بتصنيف التسهيلات الائتمانية كما في 31 ديسمبر 2025 مبلغ 244,447 ألف دينار كويتي (2024: 255,546 ألف دينار كويتي).

إن المخصص المطلوب وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بتصنيف التسهيلات الائتمانية أعلى من تلك المطلوبة وفقاً للخسائر الائتمانية المتوقعة طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) المحددة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

بلغت الخسائر الإئتمانية المتوقعة على التسهيلات الإئتمانية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مبلغ 139,120 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2025 (2024: 90,844 ألف دينار كويتي).

إن التحليل للتغيرات في إجمالي التسهيلات الإئتمانية والخسائر الإئتمانية المتوقعة ذات الصلة بناءً على أسس المراحل وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وفقًا لتعليمات بنك الكويت المركزي مبينة أدناه:

	2025			
	ألـف دينار كويتي			
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
عليا	684,969	938	-	685,907
عادية	1,435,156	57,245	-	1,492,401
قياسية	727,859	173,980	-	901,839
مستحقة وغير منخفضة القيمة	64,821	11,609	-	76,430
منخفضة القيمة	-	-	19,287	19,287
التسهيلات الائتمانية النقدية	2,912,805	243,772	19,287	3,175,864
التسهيلات الإئتمانية غير النقدية	3,145,729	315,876	34,168	3,495,773
مخصص خسائر إئتمانية متوقعة للتسهيلات الإئتمانية	41,929	45,850	51,341	139,120

	2024			
	ألـف دينار كويتي			
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
عليا	684,837	11,700	-	696,537
عادية	1,124,838	103,636	-	1,228,474
قياسية	713,262	255,946	-	969,208
مستحقة وغير منخفضة القيمة	112,027	9,803	-	121,830
منخفضة القيمة	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية النقدية	2,634,964	381,085	-	3,016,049
التسهيلات الإئتمانية غير النقدية	2,642,261	163,268	37,855	2,843,384
مخصص خسائر إئتمانية متوقعة للتسهيلات الإئتمانية	29,318	23,973	37,553	90,844

إن الحركة على الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتسهيلات الإئتمانية هي كما يلي:

	2025			
	ألـف دينار كويتي			
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما فى 1 يناير 2025	29,318	23,973	37,553	90,844
تحويل إلى المرحلة الأولى	6,038	(6,038)	-	-
تحويل إلى المرحلة الثانية	(372)	372	-	-
تحويل إلى المرحلة الثالثة	(142)	(110)	252	-
صافى المحمل	7,119	27,653	110,976	145,748
المشطوب	-	-	(97,440)	(97,440)
فروق تحويل عملة	(32)	-	-	(32)
الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2025	41,929	45,850	51,341	139,120

	2024			
	ألـف دينار كويتي			
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما فى 1 يناير 2024	22,612	29,515	47,200	99,327
تحويل إلى المرحلة الأولى	640	(640)	-	-
تحويل إلى المرحلة الثانية	(100)	100	-	-
تحويل إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
صافى المحمل (المعكوس)	6,160	(5,002)	12,550	13,708
المشطوب	-	-	(22,197)	(22,197)
فروق تحويل عملة	6	-	-	6
الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2024	29,318	23,973	37,553	90,844

الحساسية

إعتبرت الإدارة أن نتائج حساسية الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل التوقعات الاقتصادية كجزء من عمليات الحوكمة لهذه الخسائر. علاوة على ذلك، تحتفظ المجموعة بفائض احتياطيات بقيمة 105,327 ألف دينار كويتي بنسبة (76%) (2024: بقيمة 164,702 دينار كويتي بنسبة (181%)) بجانب الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية لتغطية أي زيادة محتملة في هذه الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجةً لهذه الحساسية.

إدماج المعلومات المستقبلية

تدمج المجموعة المعلومات المستقبلية في كل من تقييمها فيما إذا كان خطر الائتمان للأداة قد زاد بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي بها، وفي قياس خسائر الائتمان المتوقعة. قامت المجموعة بتحليل تاريخي وحددت المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على خطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة. يتم تطبيق التعديلات الاقتصادية الكلية ذات الصلة لالتقاط التغيرات الناتجة عن السيناريوهات الاقتصادية. تعكس هذه التعديلات توقعات معقولة وقابلة للدعم للظروف الاقتصادية المستقبلية التي لم يتم تضمينها في حسابات خسائر الائتمان المتوقعة الأساسية. تشمل العوامل الاقتصادية الكلية التي يتم أخذها في الاعتبار، على سبيل المثال لا الحصر، الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر أسعار الأسهم، أسعار النفط، وسعر الخصم، وتتطلب تقييمًا لكل من الاتجاه الحالي والمتوقع للدورة الاقتصادية الكلية. يؤدي دمج المعلومات المستقبلية إلى زيادة درجة التقدير المطلوبة لتحديد كيفية تأثير التغيرات في هذه العوامل الاقتصادية الكلية على خسائر الائتمان المتوقعة. يتم مراجعة المنهجيات والافتراضات، بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية، بانتظام.

(ج) القروض المتعثرة

	2025 ألـف دينار كويتي	2024 ألـف دينار كويتي
القروض والسلفيات	19,287	-
الضمانات	-	-
المخصصات المتاحة	9,147	-

مجموعة البنك التجاري الكويتي
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2025

7. استثمارات في أوراق مالية

	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
ادوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر :		
ادوات دين - مدرجة	**690,103**	360,887
ادوات دين - غير مدرجة	**10,814**	10,544
أسهم ملكية وأخرى - مدرجة	**34,002**	30,980
أسهم ملكية وأخرى - غير مدرجة	**25,462**	20,755
	760,381	423,166

يبين الجدول التالي التغيرات في أجمالي المبالغ المسجلة ومقابلها من خسائر إئتمانية متوقعة فيما يتعلق بالإستثمارات في أدوات الدين:

	2025			
	المرحلة الأولى ألف دينار كويتي	**المرحلة الثانية ألف دينار كويتي**	**المرحلة الثالثة ألف دينار كويتي**	**إجمالي ألف دينار كويتي**
إجمالى المبالغ المسجلة كما فى 1 يناير	**358,023**	**13,825**	**1,745**	**373,593**
صافى حركة السنة	**329,315**	**(39)**	**-**	**329,276**
	687,338	**13,786**	**1,745**	**702,869**

حركة الخسائر الإئتمانية المتوقعة

	2025			
	المرحلة الأولى ألف دينار كويتي	**المرحلة الثانية ألف دينار كويتي**	**المرحلة الثالثة ألف دينار كويتي**	**إجمالي ألف دينار كويتي**
الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما فى 1 يناير	**83**	**334**	**1,745**	**2,162**
المحمل خلال السنة	**82**	**(292)**	**-**	**(210)**
	165	**42**	**1,745**	**1,952**

	2024			
	المرحلة الأولى ألف دينار كويتي	المرحلة الثانية ألف دينار كويتي	المرحلة الثالثة ألف دينار كويتي	إجمالي ألف دينار كويتي
إجمالى المبالغ المسجلة كما فى 1 يناير	257,246	17,414	1,745	276,405
صافى حركة السنة	100,777	(3,589)	-	97,188
	358,023	13,825	1,745	373,593

حركة الخسائر الإئتمانية المتوقعة

	2024			
	المرحلة الأولى ألف دينار كويتي	المرحلة الثانية ألف دينار كويتي	المرحلة الثالثة ألف دينار كويتي	إجمالي ألف دينار كويتي
الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما فى 1 يناير	23	96	1,745	1,864
المحمل خلال السنة	60	238	-	298
	83	334	1,745	2,162

قامت المجموعة بتحديد بعض أدوات الدين كأدوات تحوط وذلك للتحوط من التغير في القيمة العادلة الناتجة عن التغير في سعر الفائدة السوقية. تستخدم المجموعة أدوات مقاصة أسعار الفائدة كأدوات تحوط حيث تقوم المجموعة بدفع فائدة ثابتة واستلام فائدة متغيرة.

استناداً إلى مطابقة الشروط الحرجة بين البنود المتحوط لها وأدوات التحوط، تم استنتاج أن التحوطات كانت فعالة.

بلغت القيمة الدفترية لأدوات الدين المصنفة كأداة تحوط كما في 31 ديسمبر 2025 مبلغ 598,115 ألف دينار كويتي (2024: 292,305 ألف دينار كويتي). وبلغت صافي الخسارة من التغير في القيمة العادلة لأدوات التحوط الناتجة من التغير في سعر الفائدة السوقية (المخاطر المحوطة) خلال السنة مبلغ 4,497 ألف دينار كويتي (2024: صافي خسارة بمبلغ 947 ألف دينار كويتي). تم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة المتعلقة بالمخاطر المحوطة خلال السنة ضمن بيان الدخل المجمع.

8. استثمار في شركة زميلة

تمتلك المجموعة نسبة 32.00% (2024 : 32.00%) ملكية في بنك الشام الإسلامي – ش.م.، بنك خاص تأسس في الجمهورية العربية السورية ويتعامل بالأنشطة البنكية الإسلامية. إنخفضت قيمة الإستثمار خلال السنوات السابقة وتم أخذ مخصص بالكامل مقابل الإستثمار في الشركة الزميلة.

9. موجودات غير ملموسة

تمثل الموجودات غير الملموسة قيمة رخصة سمسرة بمبلغ 3,506 الف دينار كويتي (2024 : 3,506 ألف دينار كويتي). إن رخصة السمسرة لديها عمر إفتراضي غير محدد.

كما في 31 ديسمبر 2025، تم فحص قيمة الانخفاض في القيمة الدفترية لرخصة السمسرة عن طريق تقدير القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد التي تنتمي اليها باستخدام طريقة احتساب القيمة المستخدمة. هذه العمليات الحسابية تعتمد على عرض التدفقات النقدية المتوقعة قبل الضريبة بناءً على الموازنات المالية المعتمدة من الادارة لفترة خمس سنوات ومعدل النمو النهائي بنسبة 2.6% (2024: 2.7%) هذه التدفقات النقدية يتم خصمها بإستخدام سعر الخصم قبل الضريبية بنسبة 9.8% (2024: 10.7%) للوصول الى صافي القيمة الحالية لمقارنتها بالقيمة الدفترية. ان سعر الخصم المستخدم هو سعر الخصم قبل الضريبة ويعكس المخاطر المحددة المتعلقة بوحدة توليد النقد التي ينتمي اليها. قامت المجموعة بعمل تحليل الحساسية عن طريق تغيير عوامل المدخلات بنسب منطقية وممكنة. وبناءً على هذا التحليل، لا يوجد مؤشرات تدل على وجود إنخفاض في قيمة رخصة السمسرة (2024 : لا شيء دينار كويتي).

10. موجودات أخرى

	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
موجودات معلقة للبيع	**67,792**	-
أرصدة مدينة أخرى	**81,525**	64,667
	149,317	64,667

تم تحديد القيمة العادلة "للموجودات المعلقة للبيع" من قبل مقيمين معتمدين وصنفت ضمن المستوى الثالث للقيمة العادلة.

تتضمن الأرصدة المدينة الأخرى أرباح غير محققة متعلقة بمقاصة اسعار الفائدة بمبلغ 24,844 ألف دينار كويتي (2024: 30,492 ألف دينار كويتي).

11. أموال مقترضة أخرى

	معدل الفائدة الفعلي	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
سندات ثانوية من الشريحة الثانية	CBK+3.00%	**100,000**	100,000
قروض طويلة الأجل – متغيرة (2023 -2030)	1.13% إلى 5.58%	**939,148**	659,960
		1,039,148	759,960

تم إصدار الشريحة الأولى من السندات في سبتمبر 2023 بمبلغ 50,000 ألف دينار كويتي والشريحة الثانية في يوليو 2024 بمبلغ 50,000 ألف دينار كويتي، والتي تحمل فائدة بنسبة 3% سنويا فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي، بأساس لا يقل عن 5%. ان تلك السندات غير مضمونة، قابلة للاستدعاء بشكل كلي وليس بشكل جزئي طبقا لرغبة البنك بعد 5 سنوات من تاريخ الإصدار، وتخضع لبعض الشروط وموافقات الجهات الرقابية. إن تاريخ استحقاق السندات هو 10 سنوات من تاريخ إصدارها.

تتضمن الأموال المقترضة طويلة الأجل الأوراق المالية المباعة بموجب إتفاقيات إعادة الشراء بمبلغ 511,482 ألف دينار كويتي (2024: 223,714 ألف دينار كويتي). تدخل المجموعة في معاملات الاقتراض المضمونة (اتفاقيات إعادة الشراء) في سياق نشاطها الطبيعي لأنشطتها التمويلية. يتم تقديم الضمانات في شكل أوراق مالية محتفظ بها في محفظة الأوراق المالية للاستثمارات. كما في 31 ديسمبر 2025، بلغت القيمة العادلة للأوراق المالية التي تم رهنها كضمان بموجب إتفاقية إعادة الشراء 551,583 ألف دينار كويتي (2024: 252,815 ألف دينار كويتي). تتم معاملة الاقتراض المضمون بموجب شروط موحدة معتادة ومألوفة لمثل هذه المعاملات.

12. مطلوبات أخرى

	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
فوائد مستحقة الدفع	**39,605**	35,638
إيرادات مؤجلة	**5,016**	5,270
مخصصات التسهيلات غير النقدية والمخصصات الأخرى	**65,916**	57,116
مستحقات تتعلق بالموظفين	**14,554**	14,053
أخرى	**140,047**	137,630
	265,138	249,707

يتضمن "بند أخرى" خسائر غير محققة متعلقة بمقاصة اسعار الفائدة بمبلغ 25,973 ألف دينار كويتي (2024: 27,351 ألف دينار كويتي).

مجموعة البنك التجاري الكويتي
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2025

13. حقوق الملكية

أ. رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به من 2,500,000,000 (2024: 2,500,000,000) سهماً بقيمة 100 فلس للسهم.

إن رأس المال يتكون من 2,191,262,089 (2024: 1,992,056,445) سهماً عادياً مكتتب فيها ومدفوعة بالكامل قيمة كل منها 100 فلس. لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة رأس المال، يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 2 "كفاية رأس المال" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

ب. أسهم الخزينة

	2025	2024
عدد أسهم الخزينة	**217,989,569**	198,171,829
نسبة من إجمالي أسهم البنك المصدرة	**%9.95**	%9.95
تكلفة الأسهم (ألف دينار كويتي)	**98,890**	98,890
القيمة العادلة للأسهم (ألف دينار كويتي)	**112,047**	120,885
المتوسط المرجح للقيمة العادلة لأسهم الخزينة (فلس)	**621**	520

إن الحركة على أسهم الخزينة هى كما يلى:

	عدد الأسهم	
	2025	2024
الرصيد كما فى 1 يناير	**198,171,829**	199,133,674
توزيعات مكافآت (ز)	**19,817,740**	-
مباع	-	(961,845)
الرصيد كما فى 31 ديسمبر	**217,989,569**	198,171,829

تم منح مجلس الإدارة الصلاحية لشراء أسهم الخزينة بحد أقصى 10% من رأس مال البنك.

إن مبلغ بما يعادل تكلفة أسهم الخزينة من الاحتياطي العام والاحتياطي القانوني غير متاح للتوزيع خلال فترة الاحتفاظ بأسهم الخزينة.

ج. علاوة الإصدار

تمثل علاوة الإصدار الفائض عن القيمة الاسمية المحصلة من إصدار الأسهم وهي غير قابلة للتوزيع.

د. الاحتياطي القانوني والاحتياطي العام

طبقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للبنك، قرر البنك عدم تحويل أي مبلغ خلال العام الحالي من ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني، وذلك نظراً لأن الاحتياطي القانوني قد تجاوز 50% من رأس المال، بناء على موافقة الجمعية العمومية للمساهمين المنعقدة في 13 أبريل 2022.

إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح لا تزيد عن 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المحتفظ بها بتأمين هذا الحد.

تم إنشاء الإحتياطي العام ليتماشى مع متطلبات النظام الأساسي للبنك، كما أن هذا الاحتياطي قابل للتوزيع. لم يتم خلال عامي 2025 و2024 أي تحويلات إلى الإحتياطي العام.

هـ. احتياطي إعادة تقييم عقار

يمثل هذا الاحتياطي الفوائض الناتجة من إعادة تقييم عقار.

و. احتياطي تقييم الاستثمار

تمثل في الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية "المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر". يحول الإحتياطي الخاص بأدوات الدين إلى بيان الدخل المجمع عند بيع أو إنخفاض في قيمة الموجودات الخاصة بها. يظل احتياطي أسهم أدوات الملكية في حقوق الملكية.

ز. توزيعات أرباح وأسهم منحة

وافقت الجمعية العمومية السنوية للمساهمين المنعقدة بتاريخ 9 ابريل 2025، على توزيع أرباح نقدية بواقع 40 فلس للسهم الواحد بمبلغ 71,755 ألف دينار كويتي (2023: بواقع 25 فلس للسهم بمبلغ 44,823 ألف دينار كويتي) وأسهم منحة بعدد 10 أسهم لكل 100 سهم (2023: لاشيء) مملوكة عن السنة المالية 2024.

وافق مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 12 أغسطس 2025، على توزيع أرباح نقدية مرحلية بواقع 12 فلس للسهم الواحد بمبلغ 23,679 ألف دينار كويتي (2024: بواقع 12 فلس للسهم بمبلغ 21,515 ألف دينار كويتي)، على الأسهم القائمة كما في 30 يونيو 2025 والتي تم دفعها لاحقا.

إقترح أعضاء مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية نهائية بواقع 25 فلس (2024: 40 فلس) للسهم الواحد وأسهم منحة بعدد لا شيء (2024: 10 أسهم لكل 100 سهم) مملوكة عن سنة 2025 . إن هذا الإقتراح يخضع لموافقة الجهات الرقابية والجمعية العمومية السنوية للمساهمين.

14. إيرادات الفوائد

	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
قروض وسلفيات للبنوك والعملاء	**181,885**	181,857
معاملات وإيداعات بين البنوك	**33,235**	33,363
استثمارات فى أوراق مالية (أدوات دين)	**24,997**	15,701
سندات وأذونات خزانة	**4,931**	6,790
	245,048	237,711

15. صافي المعكوس من مخصص إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى

إن المبالغ التالية قد تم عكسها (تحميلها) في بيان الدخل المجمع :

	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
قروض وسلفيات – محدد	**(106,567)**	(22,204)
قروض وسلفيات – مستردة	**90,171**	29,304
قروض وسلفيات – عام	**16,297**	(20,350)
استثمارات أوراق مالية	**210**	(298)
تسهيلات غير نقدية	**3,893**	9,114
مخصصات أخرى	**237**	52,140
	4,241	47,706

إن الإستردادات بمبلغ 90,171 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2025 تتضمن موجودات تم الحصول عليها من خلال تسوية ديون بقيمة 67,792 دينار كويتي (إيضاح 10).

16. ضرائب ومساهمات

	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
ضريبة دعم العمالة الوطنية	**(3,595)**	(4,150)
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمى	**(1,404)**	(1,663)
حصة الزكاة	**(1,422)**	(1,646)
	(6,421)	(7,459)

تحتسب المجموعة ضريبة دعم العمالة الوطنية وفقاً لقانون رقم 19 لسنة 2000 ولمرسوم وزارة المالية رقم 24 لسنة 2006 بواقع 2.5% من ربح السنة الخاضع للضريبة.

تحتسب المجموعة حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح السنة وفقاً لطريقة الحساب بناء على مرسوم مجلس إدارة المؤسسة.

تحتسب حصة الزكاة بواقع 1% من ربح المجموعة وفقا لقانون رقم 46 لسنة 2006 ولمرسوم وزارة المالية رقم 2007/58.

17. ربحية السهم

تحتسب ربحية السهم الأساسية والمخففة بتقسيم صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

	2025	2024
صافى ربح السنة الخاص بمساهمى البنك (ألف دينار كويتى)	**121,151**	157,195
المتوسط المرجح للأسهم المكتتب بها والمدفوعة بالكامل (العدد بالألف)	**2,191,262**	2,191,262
ناقصا: المتوسط المرجح لأسهم الخزينة المحتفظ بها (العدد بالألف)	**(217,989)**	(218,895)
	1,973,273	1,972,367
ربحية السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمى البنك (فلس)	**61.4**	79.7

مجموعة البنك التجاري الكويتي
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2025

18. شركة تابعة

إسم الشركة	بلد التأسيس	النشاط الرئيسي	نسبة الملكية	
			2025	2024
شركة التجاري للوساطة المالية ش.م.ك. (مقفلة)	دولة الكويت	خدمات الوساطة المالية	**%98.16**	%98.16

19. معاملات مع أطراف ذات صلة

خلال السنة، إن أطرافا معينة ذات صلة (أعضاء مجلس الإدارة ومدراء المجموعة وعائلاتهم وشركات يملكون حصصا رئيسية بها) كانوا عملاء للمجموعة ضمن دورة الأعمال الطبيعية. يتم الموافقة على شروط هذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة.

إن الأرصدة في تاريخ بيان المركز المالي المجمع كانت كالتالي :

	2025			2024		
	عدد أعضاء المجلس / الجهاز التنفيذي	عدد الأفراد ذوي العلاقة	القيمة ألف دينار كويتي	عدد أعضاء المجلس / الجهاز التنفيذي	عدد الأفراد ذوي العلاقة	القيمة ألف دينار كويتي
أعضاء مجلس الادارة						
قروض	**2**	-	**74**	2	-	79
بطاقات ائتمان	**4**	**1**	**34**	3	1	14
ودائع	**11**	**7**	**1,433**	11	8	1,242
التزامات طارئة	**4**	**2**	**387**	4	2	277
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	**11**	-	**771**	11	-	741
الجهاز التنفيذي						
قروض	**37**	**4**	**1,844**	32	5	1,528
بطاقات ائتمان	**30**	**2**	**50**	30	-	49
ودائع	**50**	**38**	**5,493**	45	40	2,352
التزامات طارئة	**40**	**2**	**233**	36	2	115
شركات زميلة						
ودائع	**1**	-	**18,832**	1	-	13,669
مساهمين رئيسيين						
ودائع	**1**	-	**67**	1	-	74

تتضمن إيرادات ومصاريف الفوائد مبلغ 55 ألف دينار كويتي (2024: 53 ألف دينار كويتي) ومبلغ 789 ألف دينار كويتي (2024: مبلغ 1,005 ألف دينار كويتي) على التوالي متعلقة بمعاملات مع أطراف ذات الصلة.

إن تفاصيل مزايا الإدارة العليا هي كما يلي :

	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل	**2,203**	2,072
مزايا بعد التوظيف	**29**	33
مزايا مكافأة نهاية الخدمة	**165**	164

تتضمن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة أعلاه أتعاب أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 184 ألف دينار كويتي (2024: 184 ألف دينار كويتي)، ومزايا المشاركة في اللجان التنفيذية والتي تخضع لموافقة المساهمين في الجمعية العمومية السنوية للمساهمين. إن أتعاب أعضاء مجلس الإدارة ضمن المبلغ المسموح به وفقًا للقوانين المحلية.

إن إيضاح 12 "المكافآت" في الإفصاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال المصدرة من قبل بنك الكويت المركزي كما هو منصوص عليها في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/BS/IBS/336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014 يتضمن تفاصيل أضافية عن مكافأت الإدارة العليا.

20. القيم العادلة للأدوات المالية

تتمثل القيمة العادلة في القيمة التي سيتم إستلامها من بيع أصل أو تدفع لتحويل إلتزام في معاملة إعتيادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. إن القيم العادلة لجميع الموجودات المالية لا تختلف بشكل مادي عن قيمها الدفترية. تم إفتراض أن الموجودات والمطلوبات المالية ذات السيولة او ذات الإستحقاق قصير الأجل (أقل من ثلاثة أشهر) تقارب قيمها الدفترية قيمها العادلة. وتطبق هذه الفرضية على الودائع عند الطلب وحسابات التوفير ذات الاستحقاق غير المحدد والأدوات المالية ذات الأسعار المتغيرة.

المستوى 1 : الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة والمطلوبات المماثلة.
المستوى 2 : التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ات تأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، و
المستوى 3 : التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات السوق المعروض.

تشمل تقنيات التقييم نماذج التدفقات النقدية المخصومة، والمقارنة مع أدوات مشابهة تتوفر لها أسعار مستمدة من السوق، ومعلومات عن العمليات الأخيرة، وقيم الأصول الصافية. تتضمن الافتراضات والمدخلات المستخدمة في تقنيات التقييم معدلات الفائدة الخالية من المخاطر ومعدلات الفائدة المرجعية، وفروقات الائتمان والعلاوات الأخرى المستخدمة في تقدير معدلات الخصم، وأسعار السندات والأسهم، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وتقلبات الأسعار المتوقعة والارتباطات. تهدف تقنيات التقييم إلى الوصول إلى قياس للقيمة العادلة يعكس السعر الذي سيتم استلامه لبيع الأصل أو المدفوع لنقل الالتزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ التقييم.

إن الموجودات والمطلوبات المالية التي تم تحميلها بالتكلفة المطفأة لا تختلف قيمها الدفترية بشكل مادي عن قيمها العادلة حيث أن معظم الموجودات والمطلوبات المالية ذات فترات إستحقاق قصيرة أو تم إعادة تسعيرها مباشرة بناءً على حركة السوق بالنسبة لسعر الفائدة.

لقد تم الإفصاح عن التقنيات والفرضيات المستخدمة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية في بند القيم العادلة إيضاح رقم 2 (ح) "السياسات المحاسبية المادية".إن الجدول التالي يبين تحليل الأدوات المالية بالقيمة العادلة بالمستوى في الجدول الهرمي للقيمة العادلة :

2025

	ألف دينار كويتي			
	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
أسهم دين	690,104	10,813	-	700,917
أسهم ملكية وأخرى	34,002	25,462	-	59,464
	724,106	36,275	-	760,381

2024

	ألف دينار كويتي			
	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
أسهم دين	360,887	10,544	-	371,431
أسهم ملكية وأخرى	30,980	20,755	-	51,735
	391,867	31,299	-	423,166

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 و 31 ديسمبر 2024، لم يتم أي تحويلات بين المستوى 1، المستوى 2 والمستوى 3 للقيمة العادلة.

21. الأدوات المالية

أ. استراتيجية استعمال الأدوات المالية

تتعلق أنشطة المجموعة (كبنك تجاري) بشكل رئيسي بإستعمال الأدوات المالية التي تتضمن المشتقات. يقبل البنك الودائع من العملاء بمعدلات فائدة ثابتة ومتغيرة ولمدد مختلفة، ويسعى البنك إلى استثمار هذه الأموال في موجودات ذات جودة عالية وهامش فائدة عادل. وفي نفس الوقت يحافظ على سيولة كافية لمقابلة جميع احتياجات المجموعة.

كما تسعى المجموعة إلى زيادة هامش الفائدة من خلال إقراض شركات وأفراد من ذوي مستويات إئتمان معينة. إن هذه التعرضات ليست قصرا على القروض والسلفيات فقط إذ تتضمن أيضا ضمانات والتزامات أخرى كالاعتمادات المستندية الصادرة عن البنك.

يصاحب استخدام الأدوات المالية مخاطر ملازمة لها. تعترف المجموعة بالعلاقة بين العائد والمخاطر المصاحبة لاستخدام الأدوات المالية. تشكل إدارة المخاطر جزءاً من الأهداف الإستراتيجية للمجموعة.

ب. إدارة المخاطر العامة

إن إستراتيجية المجموعة هي الحفاظ على وعي قوي بإدارة المخاطر وإدارة العلاقة بين المخاطر والمنافع في ومن خلال قطاعات عمل المجموعة الرئيسية ذات الخطورة. إن المجموعة تراجع بصورة مستمرة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر للتحقق من إمكانية عدم تعرض المجموعة للتقلبات الحادة في قيم الموجودات ومعدلات الارباح. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مهام إدارة المخاطر يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 5 "إدارة المخاطر" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إن إجراءات قياس وإدارة المخاطر للمجموعة تعتمد على طبيعة التصنيف المحدد لنوعية المخاطر على النحو الموضح كما يلي:

1. مخاطر الإئتمان:

مخاطر الائتمان هي مخاطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بإلتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر. تقوم المجموعة بمحاولات للسيطرة على مخاطر الائتمان من خلال الرقابة على التعرض للخطر الائتماني وتحديد المعاملات مع الأطراف المقابلة وتقييم الجدارة الائتمانية لهم باستمرار.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة مخاطر الائتمان يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (أ) "إدارة المخاطر- مخاطر الائتمان" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

أ. تركز مخاطر الإئتمان:

إن تركز مخاطر الإئتمان المتعلقة بالقروض والسلفيات، والتي تمثل القسم الأهم من الموجودات المعرضة لخطر الائتمان مبينة في إيضاح رقم 6.

ب. أعلى تعرض لمخاطر الائتمان قبل الحصول على ضمانات أو تعزيزات ائتمانية

إن الجدول التالي يمثل الحد الأعلى للتعرض للخطر الائتماني كما في تاريخ بيان المركز المالي المجمع دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات وأي تعزيزات ائتمانية أخرى.

	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
مخاطر الائتمان المتعلقة بالبنود المدرجة في الميزانية العمومية		
نقد وأرصدة قصيرة الأجل (باستثناء النقد فى الصندوق)	**651,337**	986,359
سندات الخزانة والبنك المركزي	**182,579**	86,461
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**598,121**	227,640
قروض وسلفيات	**2,973,935**	2,806,909
أدوات الدين	**700,917**	371,431
موجودات أخرى	**81,525**	64,667
	5,188,414	4,543,467
مخاطر الائتمان المتعلقة ببنود خارج الميزانية		
قبولات مصرفية	**206,015**	268,224
اعتمادات مستندية	**94,392**	140,027
خطابات ضمان	**2,065,816**	1,698,532
خطوط إئتمان غير مسحوبة	**1,087,032**	690,195
	3,453,255	2,796,978
	8,641,669	7,340,445

إن الهدف الأساسي للأدوات المالية خارج الميزانية العمومية لضمان وجود التمويل للعملاء كما هو مطلوب. إن المبالغ التعاقدية تمثل مخاطر الإئتمان، بإفتراض أن المبالغ مقدمة بالكامل وأن ليس هناك أي قيمة لجميع الضمانات والكفالات الأخرى. مع ذلك، فإن اجمالي المبالغ التعاقدية للالتزامات بمنح الإئتمان لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية إذ أن كثيراً من هذه الإلتزامات تنتهي أو تلغى بدون تمويلها.

إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة موضح في إيضاح 21 (و).

ج. الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى:

تعتمد قيمة ونوع الضمان على تقييم مخاطر الائتمان للطرف الآخر. يتم تطبيق إرشادات البنك المركزي الكويتي الخاصة بقبول أنواع الضمانات ومعايير تقييمها. لتقييم القيمة القابلة للأسترداد الضمانات تقوم المجموعة بتطبيق الحد الأدنى من الاستقطاعات كما هو منصوص عليه في قواعد البنك المركزي الكويتي.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى يمكن الرجوع للإيضاح رقم 7 "تخفيف خطر الائتمان" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

د. **جودة الائتمان للتعرض للخطر الائتماني:**

يمثل الجدول التالي تعرض جودة الائتمان للقروض والسلفيات لخطر الائتمان حسب الفئة والدرجة والحالة:

ألف دينار كويتي	غير مستحقة وغير منخفضة القيمة			مستحقة وغير منخفضة القيمة			
	درجة عليا	درجة عادية	درجة قياسية	0 -60 يوما	61-90 يوما	منخفضة القيمة	القيمة العادلة للضمان
كما في 31 ديسمبر 2025							
بنوك	**31,108**	**103,516**	**30,540**	-	-	-	-
شركات	**685,907**	**1,492,212**	**387,873**	**49,069**	**383**	**7,150**	-
أفراد	-	**189**	**513,966**	**26,889**	**89**	**12,137**	-
	717,015	**1,595,917**	**932,379**	**75,958**	**472**	**19,287**	-
كما في 31 ديسمبر 2024							
بنوك	40,603	53,426	14,104	-	-	-	-
شركات	696,537	1,228,265	448,080	98,170	5	-	-
أفراد	-	209	521,128	23,576	79	-	-
	737,140	1,281,900	983,312	121,746	84	-	-

إن نظام تصنيف المخاطر للمجموعة يعتبر منهجا نظاميا لتحليل عوامل المخاطر المرتبطة بتمديد الائتمان.

تستخدم المجموعة التقييمات الخارجيـــة لوكالات تقييم الائتمان لتقييم البنوك والمؤسسات المالية وللتصنيف الداخلي لعملاء الشركات، حال عدم توفر تصنيفات خارجية.

إ ن التصـنفيات الداخلية تتعين على التصـنيفات الأئتمانية الخارجية بناءً على احتمالية التعثر لتلك الدرجات. تم اسـتخدام هذا التعيين لتصنيف التسهيلات الإئتمانية إلى استثمارية وغير استثمارية.

إن المقاييس التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم العملاء تتضـمن مقاييس كمية والتي تتضـمن على نسـب مالية رئيسـية ومقاييس نوعية والتي تتضمن ولا تنحصر على تحديد المنشأة وأداراتها وأعمالها، عمر وجودة المعلومات المالية، معلومات الأداء التاريخية، ظروف اقتصادية وسياسية عامة، والوضع والأداء المالي حينما يطبق.

	داخلي	خارجي
درجة عليا	1 إلى 4 درجات	تقدير AAA,AA+,AA,AA-,A+,A,A-,BBB+,BBB,BBB-
درجة عادية	5 و 6 درجات	تقدير BB+,BB,BB-,B+
درجة قياسية	7 و 8 درجات	تقدير B,B-,CCC+,CCC,CCC-
درجة التعثر	9 إلى 11 درجات	تقدير D أو ما يعادلها

هـ. **تركز الموجودات المالية والبنود خارج الميزانية العمومية**

ألف دينار كويتي	2025		2024	
	الموجودات	خارج الميزانية العمومية	الموجودات	خارج الميزانية العمومية
القطاع الجغرافي :				
الكويت	**3,854,148**	**2,623,169**	3,394,192	2,127,328
آسيا	**1,086,309**	**408,042**	996,206	419,199
أوروبا	**203,269**	**337,300**	132,277	137,021
الولايات المتحدة	**6,361**	**81,093**	9,838	79,919
أخرى	**118,732**	**3,651**	101,184	33,511
	5,268,819	**3,453,255**	4,633,697	2,796,978

مجموعة البنك التجاري الكويتي
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2025

	2025 ألف دينار كويتي		2024 ألف دينار كويتي	
	الموجودات	خارج الميزانية العمومية	الموجودات	خارج الميزانية العمومية
القطاع حسب النشاط :				
حكومى	**394,622**	-	367,247	-
تجاري وصناعى	**755,660**	**689,452**	559,756	406,049
إنشائى وعقاري	**664,838**	**1,410,902**	789,703	1,133,513
بنوك ومؤسسات مالية	**2,075,842**	**593,668**	1,685,505	432,576
أخرى	**1,377,857**	**759,233**	1,231,486	824,840
	5,268,819	**3,453,255**	4,633,697	2,796,978

و. الأدوات المالية ذات المبالغ التعاقدية أو الاسمية والمعرضة لمخاطر الإئتمان :

تستخدم المجموعة في سياق نشاطها الطبيعي مشتقات الأدوات المالية لإدارة تعرضها لتقلبات سعر الفائدة وأسعار تحويل العملات الأجنبية. إن مشتقات الأدوات المالية هي عقد مالي بين طرفين تستند بموجبه المدفوعات إلى الحركات في سعر أداة مالية أو أكثر، المعدل أو المؤشر المعلن.

عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة هي اتفاقيات لشراء أو بيع العملات بسعر محدد وفي تاريخ مستقبلي.

تستخدم مقايضات أسعار الفائدة للتحوط من التغير في القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية للمجموعة، والتي تصنف كأدوات تحوط فعالة وتدرج ضمن 'محتفظ بها كتحوط للقيمة العادلة'. أما مقايضات أسعار الفائدة الأخرى وعقود صرف العملات الأجنبية الآجلة، فيتم تنفيذها لصالح العملاء أو لأغراض التحوط ولكنها لا تستوفي معايير التأهيل للمحاسبة عن التحوط. ويتم تغطية مخاطر التعرض المرتبطة بالأدوات المالية المشتقة لصالح العملاء من خلال الدخول في معاملات معاكسة مع الأطراف المقابلة أو من خلال معاملات أخرى لتخفيف المخاطر.

مقايضات أسعار الفائدة هي اتفاقيات تعاقدية بين طرفين لتبادل مدفوعات الفائدة على مبلغ أساسي محدد لفترة زمنية محددة. أما في مقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، فإن المجموعة تقوم بتبادل مدفوعات الفائدة بعملتين مختلفتين على مبلغ أساسي محدد لفترة زمنية محددة، وتبادل المبالغ الأساسية المحددة بعملتين مختلفتين عند بداية العقد وإعادة تبادل المبالغ الأساسية عند الاستحقاق. تشمل هذه الفئة أيضًا مقايضات معدلات الربح.

يبين الجدول أدناه القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة مع القيمة الإسمية التي تم تحليلها حسب فترة الاستحقاق، إن القيمة الإسمية هي قيمة الأصل الأساسي للاداة المالية المشتقة، المعدل أو المؤشر المعلن والذي يمثل الأساس الذي يتم عليه قياس التغيرات في قيمة المشتقات.

إن ربح أو خسارة التقييم العادل للمشتقات يتم تحميله في بيان الدخل المجمع.

تعتمد مقاصة أسعار الفائدة التي يتم الاحتفاظ بها كأدوات تحوط القيمة العادلة في الغالب على سعر الفائدة المعروض على عملة دولار الأمريكي (SOFR).

	ألف دينار كويتي		القيمة الاسمية على أساس الإستحقاق				
	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	حتى شهر	1 – 3 أشهر	3 – 12 شهرا	أكثر من سنة	المجموع
كما في 31 ديسمبر 2025							
عقود العملات الأجنبية – الآجلة	**371**	**703**	**212,075**	**17,638**	**98,811**	-	**328,524**
مقاصة اسعار الفائدة المدرجة كأدوات							
تحوط بالقيمة العادلة	**400**	**3,422**	-	**10,936**	**80,119**	**495,374**	**586,429**
مقاصة اسعار الفائدة (أخرى)	**24,444**	**22,551**	-	**61,080**	**87,390**	**333,949**	**482,419**
	25,215	**26,676**	**212,075**	**89,654**	**266,320**	**829,323**	**1,397,372**

	ألف دينار كويتي		القيمة الاسمية على أساس الإستحقاق				
	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	حتى شهر	1 – 3 أشهر	3 – 12 شهرا	أكثر من سنة	المجموع
كما في 31 ديسمبر 2024							
عقود العملات الأجنبية – الآجلة	2,293	503	182,250	29,610	12,362	-	224,222
مقاصة اسعار الفائدة المدرجة كأدوات							
تحوط بالقيمة العادلة	2,300	787	-	41,888	18,332	254,191	314,411
مقاصة اسعار الفائدة (أخرى)	28,192	26,564	-	-	-	269,778	269,778
	32,785	27,854	182,250	71,498	30,694	523,969	808,411

تتمثل إستراتيجية المجموعة في عدم تحمل مخاطر أسعار الفائدة على الموجودات طويلة الأجل. تستخدم المجموعة مقايضات أسعار الفائدة للتحوط من تعرضها للتغيرات في القيمة العادلة بسبب مخاطر أسعار الفائدة على بعض الموجودات والمطلوبات المالية. يتم تطبيق محاسبة التحوط عندما تستوفي علاقات التحوط الاقتصادية معايير محاسبة التحوط. في علاقات تحوط القيمة العادلة، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان من المتوقع أن تكون مقايضات أسعار الفائدة المخصصة في كل علاقة تحوط فعالة للغاية في تعويض التغيرات في القيمة العادلة للبند المتحوط الذي يعود إلى مخاطر أسعار الفائدة باستخدام الطرق النوعية والكمية المناسبة. تسعى المجموعة عمومًا إلى مطابقة الشروط الهامة (المدة، والقيمة الافتراضية، والتعرض لأسعار الفائدة، والعملة، وتكرار دفعات الفائدة، وفترات السداد) للبند المتحوط وأداة التحوط.

تقوم المجموعة بتقليل مخاطر ائتمان الطرف المقابل في الأدوات المشتقة عن طريق الدخول في معاملات مع أطراف مقابلة عالية الجودة.

يتم تقييم جميع العقود المشتقة بالقيمة العادلة بناءً على بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها.

2. مخاطر السوق :

إن مخاطر السوق هي المخاطر الناتجة عن التقلب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيير في عوامل السوق كمعدلات الفائدة، سعر تبادل العملات الأجنبية وسعر أدوات الملكية. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر السوق يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب) "إدارة المخاطر- مخاطر السوق" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

أ. مخاطر سعر الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التطابق في إعادة تسعير إستحقاقات الموجودات والمطلوبات، إن معظم موجودات ومطلوبات المجموعة يعاد تسعيرها خلال سنة واحدة، تدير المجموعة هذه المخاطر بمطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات بوضع حد للمخاطر المقبولة. يتم قياس التعرض للمخاطر بإنتظام بمراجعة تلك المخاطر لوضع حد للقبول بها. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر سعر الفائدة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (د) "إدارة المخاطر - مخاطر اسعار الفائدة" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

بناء على الموجودات المالية والمطلوبات المالية للمجموعة المحتفظ بها في نهاية السنة، تم إفتراض الزيادة ب 25 نقطة أساس في سعر الفائدة مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المحتفظ بها ثابتة مما قد يؤثر على بيان الدخل المجمع للمجموعة خلال فترة سنة واحدة على النحو التالى :

	نقاط الأساس	ألف دينار كويتى	
		2025	2024
دينار كويتى	+25	**3,690**	4,391
دولار أمريكى	+25	**580**	47
عملات أخرى	+25	**4**	179
		4,274	4,617

ب. مخاطر العملة:

مخاطر العملة هي مخاطر أن تتقلب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار العملات الأجنبية. بإعتبار المجموعة كيان معنوي كويتي، فإن الدينار الكويتي يمثل عملة التشغيل. تتم إدارة صافي مخاطر العملة عن طريق وضع حدود عامة من أعضاء مجلس الادارة ومراقبتها بصفة دورية من خلال أساليب الرقابة التقنية والإدارية. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر العملة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب). "إدارة المخاطر – مخاطر السوق" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

يقدم الجدول الموضح أدناه الأثر على بيان الدخل المجمع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع الناتج عن زيادة سعر صرف العملة مع ثبات باقي العوامل الأخرى، توضح القيمة السالبة في الجدول صافي الأنخفاض المحتمل في بيانات الدخل المجمع أو حقوق الملكية المجمعة بينما توضح القيمة الموجبة صافي الزيادة المحتملة.

	نسبة التغير في أسعار العملات	ألف دينار كويتي 2025 بيان الدخل	2025 حقوق الملكية	2024 بيان الدخل	2024 حقوق الملكية
دولار أمريكى	+5	**(527)**	-	(213)	-
جنيه استرلينى	+5	**(1)**	62	(1)	40
دولار استرالى	+5	**1**	-	-	-
ريال سعودي	+5	**28**	-	15	-
درهم إماراتى	+5	-	-	65	-
ريال قطري	+5	**14**	-	10	-
أخرى	+5	**485**	-	124	-
		-	62	-	40

ج. **مخاطر أسعار أدوات الملكية:**

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر سعر أدوات الملكية ينشأ من المحفظة الاستثمارية للمجموعة. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر أسعار أدوات الملكية يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب) "إدارة المخاطر - مخاطر السوق" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية راس المال.

إن الأثر على بيان الدخل المجمع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع نتيجة التغيرات المعقولة المحتملة لمؤشرات الملكية، مع ثبات باقي المتغيرات، هي كما يلي :

	نسبة التغير في سعر السهم	ألف دينار كويتي 2025 بيان الدخل	2025 حقوق الملكية	2024 بيان الدخل	2024 حقوق الملكية
بورصة الكويت	+5	-	**1,700**	-	1,536

د. **مخاطر السيولة:**

إن مخاطر السيولة تنتج عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة. يمكن أن تظهر مخاطر السيولة من تقلبات السوق أو التدهور الائتماني والذي قد يسبب جفاف بعض موارد التمويل فورياً. لإفصاحات مفصلة عن إدارة مخاطر السيولة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ج) "إدارة المخاطر – مخاطر السيولة" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

1. يلخص الجدول أدناه نمط الاستحقاق لموجودات ومطلوبات المجموعة. وقد تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على اساس الفترة المتبقية من تاريخ بيان المركز المالي المجمع وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي ولا يأخذ في الاعتبار تواريخ الاستحقاقات الفعلية المترتبة على استبقاء الودائع ومدى توفر الأموال السائلة، من غير المعتاد أن تربط المجموعة جميع ا استحقاقات موجوداتها ومطلوباتها حيث أن كثيراً من المعاملات ذات أجل غير محددة وذات طبيعة مختلفة. ومع ذلك، فإن الإدارة تراقب بشكل دائم نمطها الاستحقاقي للتأكد من الحفاظ على السيولة الكافية في كل الأوقات.

مجموعة البنك التجاري الكويتي
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2025

كما فى 31 ديسمبر 2025	ألف دينار كويتى					
	حتى شهر	1 – 3 أشهر	3 – 6 أشهر	6 – 12 شهرا	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات :						
نقد وأرصدة قصيرة الأجل	672,278	-	-	-	-	672,278
سندات الخزانة والبنك المركزي	181,295	816	468	-	-	182,579
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	169,171	137,269	184,085	107,596	598,121
قروض وسلفيات	443,674	268,769	267,656	471,232	1,522,604	2,973,935
استثمارات فى أوراق مالية	111,406	12,740	1,936	2,290	632,009	760,381
عقارات ومعدات	-	-	-	-	22,989	22,989
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	3,506	3,506
موجودات أخرى	55,119	6,324	4,777	3,445	79,652	149,317
	1,463,772	457,820	412,106	661,052	2,368,356	5,363,106
المطلوبات:						
المستحق إلى البنوك	99,845	35,088	59,665	63,884	105,728	364,210
المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى	35,312	10,581	9,679	16,362	1,056	72,990
ودائع العملاء	1,376,224	280,868	419,301	363,234	171,257	2,610,884
شهادات إيداع	3,052	19,696	18,075	185,409	-	226,232
أموال مقترضة أخرى	-	-	-	-	1,039,148	1,039,148
مطلوبات أخرى	98,702	12,379	12,112	5,471	136,474	265,138
	1,613,135	358,612	518,832	634,360	1,453,663	4,578,602
صافى فجوة السيولة	(149,363)	99,208	(106,726)	26,692	914,693	784,504

	ألف دينار كويتي					
كما في 31 ديسمبر 2024	حتى شهر	1 – 3 أشهر	3 – 6 أشهر	6 – 12 شهرا	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات :						
نقد وأرصدة قصيرة الأجل	1,024,854	-	-	-	-	1,024,854
سندات الخزانة والبنك المركزي	86,454	-	7	-	-	86,461
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	33,974	87,818	17,122	19,485	69,241	227,640
قروض وسلفيات	407,078	286,289	476,512	451,858	1,185,172	2,806,909
استثمارات فى أوراق مالية	59,346	26,589	27,032	19,938	290,261	423,166
عقارات ومعدات	-	-	-	-	28,698	28,698
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	3,506	3,506
موجودات أخرى	52,419	267	-	-	11,981	64,667
	1,664,125	400,963	520,673	491,281	1,588,859	4,665,901
المطلوبات:						
المستحق إلى البنوك	61,044	23,416	83,331	63,219	13,396	244,406
المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى	66,922	41,079	12,760	44,478	11,100	176,339
ودائع العملاء	1,383,736	406,332	310,593	245,282	143,820	2,489,763
شهادات إيداع	-	-	-	-	-	-
أموال مقترضة أخرى	-	-	-	94,160	665,800	759,960
مطلوبات أخرى	115,476	12,990	14,014	2,999	104,228	249,707
	1,627,178	483,817	420,698	450,138	938,344	3,920,175
صافى فجوة السيولة	36,947	(82,854)	99,975	41,143	650,515	745,726

2. فترات الانتهاء التعاقدية عن طريق الاستحقاق :

	ألف دينار كويتي					
كما في 31 ديسمبر 2025	**حتى شهر**	**1 – 3 أشهر**	**3 – 6 أشهر**	**6 – 12 شهرا**	**أكثر من سنة**	**المجموع**
المطلوبات المحتملة	**449,362**	**796,313**	**546,340**	**778,171**	**883,069**	**3,453,255**
كما في 31 ديسمبر 2024						
المطلوبات المحتملة	435,261	645,256	546,182	501,317	668,962	2,796,978

3. فترات الاسترداد التعاقدية للالتزامات الغير مخفضة عن طريق الاستحقاق:

	ألف دينار كويتي					
كما في 31 ديسمبر 2025	**حتى شهر**	**1 – 3 أشهر**	**3 – 6 أشهر**	**6 – 12 شهرا**	**أكثر من سنة**	**المجموع**
المطلوبات الغير مخصومة :						
المستحق إلى البنوك	**99,986**	**35,822**	**60,575**	**65,899**	**110,182**	**372,464**
المستحق إلي المؤسسات المالية الأخرى	**35,324**	**10,668**	**9,873**	**16,861**	**1,124**	**73,850**
ودائع العملاء	**1,376,782**	**282,729**	**424,450**	**372,682**	**179,925**	**2,636,568**
شهادات إيداع	**3,054**	**19,851**	**18,324**	**192,402**	**-**	**233,631**
أموال مقترضة أخرى	**642**	**5,426**	**-**	**-**	**1,172,378**	**1,178,446**
مطلوبات أخرى	**98,702**	**12,379**	**12,112**	**5,471**	**136,474**	**265,138**
	1,614,490	**366,875**	**525,334**	**653,315**	**1,600,083**	**4,760,097**

كما في 31 ديسمبر 2024	ألف دينار كويتي					
	حتى شهر	1 – 3 أشهر	3 – 6 أشهر	6 – 12 شهرا	أكثر من سنة	المجموع
المطلوبات الغير مخصومة :						
المستحق إلى البنوك	61,187	23,641	84,002	65,077	14,943	248,850
المستحق إلي المؤسسات المالية الأخرى	67,037	42,136	12,986	45,723	11,287	179,169
ودائع العملاء	1,384,044	408,429	313,432	248,779	157,907	2,512,591
شهادات إيداع	-	-	-	-	-	-
أموال مقترضة أخرى	465	13,569	-	96,586	808,087	918,707
مطلوبات أخرى	115,476	12,990	14,014	2,999	104,228	249,707
	1,628,209	500,765	424,434	459,164	1,096,452	4,109,024

22. مخاطر العمليات

إن مخاطر العمليات هي مخاطر الخسائر الناتجة عن إخفاق أو عدم ملائمة العمليات الداخلية، والعاملين وأنظمة البنك للعمليات أو من أحداث خارجية.

تتحمل وحدات الدعم والعمليات مسؤولية رئيسية في تحديد وتقييم وإدارة مخاطر العمليات الخاصة بها، حيث تستعمل أساليب رقابة داخلية لتخفيض احتمالية حدوث أو تأثير تلك المخاطر إلى الحدود المسموح بها في نطاق سياسات مخاطر البنك. وعندما يكون ذلك مناسبا، يتم تخفيض تلك المخاطر عن طريق التأمين.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة مخاطر العمليات يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (هـ) "إدارة المخاطر – مخاطر العمليات" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

23. تحليل القطاعات

تمارس المجموعة أنشطه بنكية وخدمات الوساطة وأنشطة الاستثمار البنكية والتي تنقسم بين:

أ. خدمات بنكية شركات، دول وأفراد مع مدى كامل من الإقراض والإيداع وخدمات بنكية تجزئة لشركات محلية ودولية وأشخاص منفردين.
ب. تتألف الخزانة والاستثمار المصرفي من سوق المال، صرف العملات الأجنبية، سندات الخزانة، إدارة وخدمات الوساطة المالية.

تراقب الإدارة النتائج التشغيلية لهذه القطاعات منفصلة، لغرض إتخاذ القرارات على أساس مؤشرات الأداء الرئيسية.

	ألف دينار كويتي					
	خدمات بنكية شركات، دول وأفراد		خزينة وإستثمار بنكي		المجموع	
	2025	2024	**2025**	2024	**2025**	2024
صافي إيرادات الفوائد	**94,944**	94,735	**25,291**	22,924	**120,235**	117,659
إيرادات غير الفوائد	**52,465**	49,039	**16,182**	13,271	**68,647**	62,310
إيرادات التشغيل	**147,409**	143,774	**41,473**	36,195	**188,882**	179,969
إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى	**4,044**	(4,402)	**197**	52,108	**4,241**	47,706
صافي ربح السنة	**118,749**	106,372	**2,455**	50,854	**121,204**	157,226
مجموع الموجودات	**3,081,493**	2,876,905	**2,281,613**	1,788,996	**5,363,106**	4,665,901
مجموع المطلوبات	**1,907,141**	1,810,831	**2,671,461**	2,109,344	**4,578,602**	3,920,175

24. البنود خارج الميزانية العمومية

أ. الأدوات المالية ذات المبالغ التعاقدية

ضمن سياق الأعمال الطبيعية، تدخل المجموعة في التزامات بتوفير ائتمان للعملاء، وتمثل المبالغ التعاقدية لهذه الالتزامات المخاطر الائتمانية المترتبة على افتراض أن المبالغ سيتم تقديمها بالكامل وأن أيا من الضمانات لا قيمة لها. إن اجمالي المبالغ التعاقدية للالتزامات لا تعكس بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية حيث أنه في كثير من الحالات تنتهي هذه العقود بدون تمويل.

25. كفاية رأس المال

إن الإفصاحات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال الصادر عن بنك الكويت المركزي من خلال تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2BS/IBS/336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014، متضمنة في بند الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال ضمن التقرير السنوي.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2025

إن الإفصاحات العامة الكمية والنوعية المفصلة التالية، تم تقديمها طبقا لقواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي لمعيار كفاية رأس المال بازل 3 الصادرة من خلال التعميم رقم 2/ر ب/ر ب أ/2014/336 بتاريخ 24 يونيو 2014. إن الهدف من هذه المتطلبات، هو استكمال متطلبات كفاية رأس المال (الركن الأول) وعملية المراجعة الرقابية (الركن الثاني). علاوة على ذلك، إن متطلبات الإفصاح هذه تمكن وتسمح لشركاء السوق من تقييم الأجزاء الرئيسية من المعلومات حول تعرض البنك المصرح به، للمخاطر وتقديم إطار ثابت ومفهوم للإفصاح يسهل عملية المقارنة.

1 - الشركات التابعة والاستثمارات الهامة :

إن البنك التجاري الكويتي – ش.م.ك.ع. (البنك) لديه شركة تابعة هي : شركة التجاري لوساطة الأوراق المالية – ش.م.ك. (مقفلة) – (مملوكة بنسبة 98.16%) والتي تعمل في خدمات مجال الوساطة المالية كما يمتلك البنك نسبة مقدارها 32.00% في بنك الشام الإسلامي – شركة مساهمة (شركة زميلة)، بنك خاص تأسس في الجمهورية العربية السورية ويتعامل بالأنشطة البنكية الإسلامية.

يشار إلى البنك وشركته التابعة معا "بالمجموعة" في هذه الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال.

2 - هيكل رأس المال :

يتكون رأس المال البنك المصرح به من 2,500,000,000 سهم (2024: 2,500,000,000) سهم بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد.

رأس المال - يتكون رأس المال من 2,191,262,089 (31 ديسمبر 2024: 1,992,056,445)، سهم مكتتب بها ومدفوع بالكامل بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد. كما في 31 ديسمبر 2025، يمتلك البنك 217,989,569 سهم من أسهم الخزينة (31 ديسمبر 2024: 198,171,829).

لدى المجموعة العناصر التالية من الشريحة الأولى TIER 1 والشريحة الثانية TIER 2 من قاعدة رأس المال :

	31 ديسمبر 2025 ألف دينار كويتي	31 ديسمبر 2024 ألف دينار كويتي
أ - الشريحة الأولى من رأس المال تتكون من:		
أ - الشريحة الأولى من حقوق المساهمين (CET1)		
1 - رأس المال المدفوع	**219,127**	199,206
2 - توزيعات أسهم منحة مقترحة	-	19,921
3 - علاوة إصدار	**66,791**	66,791
4 - أرباح محتفظ بها	**329,076**	274,161
5 - احتياطي تقييم استثمارات	**65,859**	54,450
6 - احتياطي إعادة تقييم عقار	**18,921**	24,100
7 - احتياطي قانوني	**115,977**	115,977
8 - احتياطي عام	**17,927**	17,927
9 - احتياطي أسهم الخزينة	**49**	49
10- موجودات أخرى غير ملموسة	**(3,506)**	(3,506)
11 - أسهم الخزينة	**(98,890)**	(98,890)
12 - استثمارات غير مؤثرة في مؤسسات بنكية ومالية وشركات التأمين	-	-
13 - استثمارات مؤثرة في مؤسسات بنكية ومالية وشركات التأمين	-	-
المجموع	**731,331**	670,186
ب - المضاف الى الشريحة الأولى		
1 - حصة الحصص غير المسيطرة من الشركات التابعة المجمعة	**335**	279
المجموع	**335**	279
مجموع الشريحة الأولى من رأس المال	**731,666**	670,465

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2025

		31 ديسمبر 2025 ألف دينار كويتي	31 ديسمبر 2024 ألف دينار كويتي
ب -	الشريحة الثانية من رأس المال		
1.	أدوات المستوى 2 المؤهلة الصادرة مباشرة	**100,000**	100,000
2.	مخصصات عامة (خاضعة لحد أقصى 1.25% من إجمالي مخاطر الائتمان للموجودات المرجحة)	**58,340**	52,686
مجموع الشريحة الثانية من رأس المال		**158,340**	152,686
مجموع رأس المال المؤهل		**890,006**	823,151

3 - **كفاية رأس المال**

لقد تم تطبيق الأسلوب القياسي لاحتساب رأس المال المعرض لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات. تم تقييم كفاية رأس المال مع اقترانه بتقرير معدل كفاية رأس المال المقدم إلى بنك الكويت المركزي. لدى المجموعة إطار للتخطيط والتقييم والتقرير عن كفاية رأس المال وللتأكد من أن العمليات الحالية والمستقبلية للمجموعة مدعومة برأس مال كافي في جميع الأوقات. تقوم المجموعة بمراقبة كفاية رأس المال مقابل حدود داخلية عليا محددة. بالإضافة إلى ذلك، إن تقييم أية استراتيجية تمهيدية تتضمن بالضرورة تقييم متطلبات كفاية رأس المال. إن التقييم الداخلي لرأس المال تم تعزيزه من خلال تقديم إطار لقياس رأس المال الاقتصادي المعرض لكل نوع من المخاطر وعلى أساس المنشأة ككل.

أ - **متطلبات رأس المال :**

	31 ديسمبر 2025				31 ديسمبر 2024			
	ألف دينار كويتي							
أ- **مخاطر الائتمان**	**إجمالي التعرض**	**صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر**	**متطلبات رأس المال**	إجمالي التعرض	صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	متطلبات رأس المال
1. مطالبات على جهات سيادية	**737,296**	**88,418**	**11,494**	579,452	56,987	7,408
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	**306,589**	**99,364**	**12,917**	259,181	110,782	14,402
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	**173,225**	**39,836**	**5,179**	91,207	30,839	4,009
5. مطالبات على البنوك	**1,897,992**	**724,304**	**94,160**	1,404,243	509,225	66,199
6. مطالبات على الشركات	**5,098,396**	**2,818,721**	**366,434**	4,615,422	2,652,732	344,855
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	-
8. بنود نقدية	**20,941**	-	-	38,495	-	-
9. الاستهلاكات التنظيمية	**565,499**	**541,872**	**70,443**	547,540	544,723	70,814
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	**10,519**	**10,218**	**1,328**	218	-	-
12. موجودات أخرى	**205,749**	**199,469**	**25,931**	142,817	142,799	18,564
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	-
المجموع	**9,016,206**	**4,522,202**	**587,886**	7,678,575	4,048,087	526,251

	31 ديسمبر 2025				31 ديسمبر 2024			
	ألف دينار كويتي							
	إجمالي التعرض	**صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر**	**متطلبات رأس المال**	إجمالي التعرض	صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	متطلبات رأس المال
ب- مخاطر السوق :						
1. مخاطر مراكز معدل الفائدة	-	-	-	-	-	-
2. مخاطر مراكز الملكية	**1**	-	-	254	506	66
3. مخاطر العملات الأجنبية	**10,693**	**10,694**	**1,390**	4,582	4,583	596
4. مخاطر السلع	-	-	-	-	-	-
5. الخيارات	-	-	-	-	-	-
المجموع	**10,694**	**10,694**	**1,390**	4,836	5,089	662
ج- مخاطر العمليات	**179,499**	**320,428**	**41,656**	163,242	290,088	37,711
المجموع	**9,206,399**	**4,853,324**	**630,932**	7,846,653	4,343,264	564,624

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2025

ب - نسب رأس المال :

1 - مجموع نسب رأس المال	**%18.34**	%18.95
2 - نسبة الشريحة 1 من رأس المال	**%15.08**	%15.44
3 - نسبة حقوق المساهمين من الشريحة 1 من حقوق المساهمين	**%15.07**	%15.43

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2025

ج - إفصاح إضافي لرأس المال :

1 نموذج الإفصاح العام

	31 ديسمبر 2025 ألف دينار كويتي	
	مكونات نموذج الإفصاح عن رأس المال	بالرجوع الى المركز المالي الرقابي المجمع
حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال : الأدوات والاحتياطيات		
1. الأسهم العادية المؤجلة المصدرة مباشرة زائداً علاوة الإصدار	285,918	i+l
2. الأرباح المحتفظ بها	329,076	r+j
3. الدخل الشامل المتراكم الأخر (والاحتياطيات الأخرى)	218,733	m+n+o+p+q
4. رأس المال المصدر مباشرة والذي يخضع للاستطلاع التدريجي من حقوق المساهمين (الشريحة 1) (ينطبق فقط على الشركات غير المساهمة)	-	
5. الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجمعة والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث (حقوق الأقلية)	-	
6. حقوق المساهمين (الشريحة 1) قبل التعديلات الرقابية	833,727	
حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال : التعديلات الرقابية		
7. تعديلات التقييم الوقائية	-	
8. الشهرة (بالصافى من الضريبة المدرجة فى جانب الالتزام ذي الصلة)	-	
9. الأصول غير الملموسة الأخرى باستثناء حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة فى جانب الالتزام ذي الصلة)	3,506	f
10. الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الموجودات التي تستند إلى الربحية المستقبلية باستثناء تلك التي تنتج عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة فى جانب الإلتزام ذي الصلة)	-	
11. احتياطى التحوط للتدفقات النقدية	-	
12. عجز في المخصصات للخسائر المتوقعة (وفق أسلوب النماذج الداخلية في حال تطبيقه)	-	
13. الربح من المبيعات الخاصة بعمليات التوريق	-	
14. الأرباح والخسائر بسبب التغيرات في مخاطر الإئتمان على الإلتزامات المقيمة بالقيمة العادلة	-	
15. صافى أصول صندوق التقاعد ذات الفائدة المحددة	-	
16. استثمارات في أسهم الخزينة (إن لم يتم تصنيفها من رأس المال المدفوع في المركز المالى)	98,890	k
17. الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين	-	
18. الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس مال الجهة المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك (CET1))	-	d
19. الإستثمارات الهامة في الأسهم العادية للبنك أو المؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك (CET1))	-	
20. حقوق فروقات الرهن العقاري (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك (CET1))	-	
21. الضرائب المؤجلة على جانب الموجودات الناتجة عن الفروقات المؤجلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك، وبالصافي من الضريبة المدرجة فى جانب الإلتزام ذي الصلة)	-	
22. المبلغ الذي يتجاوز حد ال 15% من حقوق المساهمين للبنك	-	
23. منها : الاستثمارات الهامة فى الأسهم العادية للمؤسسات المالية	-	
24. منها : حقوق خدمات الرهن العقاري	-	
25. منها: الضريبة المؤجلة المدرجة فى جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقتة	-	
26. التعديلات الرقابية الأخرى المقدرة من السلطة الرقابية	-	
27. التعديلات الرقابية المطبقة على حقوق المساهمين (الشريحة 1) بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافى (الشريحة 1) و(الشريحة 2) لتغطية الإستقطاعات	-	
28. إجمالى التعديلات الرقابية على حقوق المساهمين (الشريحة 1)	102,396	
29. حقوق المساهمين (الشريحة 1) (CET1) بعد التعديلات الرقابية	731,331	

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2025

30. الشريحة الأولى من أدوات راس المال الإضافي المؤجلة المصدرة زائد علاوة الإصدار	-	
31. منها : المصنفة كحقوق مساهمين وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة	-	
32. منها : المصنفة كإلتزامات وفقا للمعايير المحاسبية المطبقة	-	
33. أدوات رأس المال المصدرة مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من (الشريحة 1) الإضافية	-	
34. (الشريحة 1) الإضافية (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) غير المدرجة في السطر 5) الصادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به فى مجموعة راس المال الإضافى (AT1))	335	s
35. منها : الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتى تخضع للاستقطاع	-	
36. رأس المال الإضافى (AT1) قبل التعديلات الرقابية	335	
رأس المال الإضافى (الشريحة 1) : التعديلات الرقابية		
37. استثمارات فى رأس المال الإضافى للبنك نفسه (AT1)	-	
38. الحصص المتبادلة فى أدوات رأس المال الإضافى (AT1)	-	
39. الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا تملك البنوك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)	-	
40. الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التى تقع خارج نطاق التجميع الرقابى (بالصافى من المراكز المكشوفة المؤهلة)	-	
41. التعديلات الرقابية المقررة من السلطة الرقابية	-	
42. التعديلات الرقابية المطبقة على رأس المال الإضافي (AT1) بسبب عدم كفاية رأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات	-	
43. اجمالى التعديلات الرقابية على رأس المال الإضافى (AT1)	-	
44. رأس المال الإضافى (AT1)	335	
45. رأس المال الأساسي (الشريحة 1 = حقوق المساهمين (CET1) + رأس المال الاضافى (AT1)	731,666	
رأس المال المساند (الشريحة 2) : الأدوات والمخصصات		
46. أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) المؤهلة المصدرة مباشرة زائدا علاوة الإصدار	100,000	g
47. أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال المساند (الشريحة 2)	-	
48. أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1) غير المدرجة في السطر 5 أو 34) الصادرة عن شركات تابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال المساند (الشريحة 2))	-	
49. منها : الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتى تخضع للاستقطاع التدريجى	-	
50. المخصصات العامة المدرجة فى رأس المال المساند (الشريحة 2)	58,340	c
51. رأس المال المساند (الشريحة 2) قبل التعديلات الرقابية	158,340	
رأس المال المساند (الشريحة 2) : التعديلات الرقابية		
52. استثمارات فى رأس المال المساند للبنك نفسه (الشريحة 2)	-	
53. الحصص المتبادلة فى أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2)	-	
54. الإستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة ، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)	-	
55. الإستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التى تقع خارج نطاق التجميع الرقابى (بالصافى من المراكز المكشوفة المؤهلة)	-	
56. التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية	-	
57. إجمالى التعديلات الرقابية على رأس المال المساند (الشريحة 2)	-	
58. رأس المال المساند (الشريحة 2)	158,340	
59. رأس المال بمفهومه الشامل = (رأس المال الأساسي (الشريحة 1) + رأس المال المساند (الشريحة 2))	890,006	
60. إجمالى الأصول المرجحة بالمخاطر	4,853,324	
معدلات رأس المال والمصدات		
61. حقوق المساهمين (الشريحة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	%15.07	

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2025

62. الشريحة 1 (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	**%15.08**	
63. مجموع رأس المال (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	**%18.34**	
64. متطلبات المصدات الخاصة بالبنك (الحد الأدنى لمتطلبات حقوق المساهمين (CET1) (تتضمن المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية زائداً المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي)، ويعبر عنها كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر	**%10.00**	
65. منها : متطلبات المصدات الرأسمالية الاحتياطية	**%2.5**	
66. منها : المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية	-	
67. منها : المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامى	**%0.50**	
68. حقوق المساهمين (CET1) المتاحة للمصدات (كنسبة من الأصول المرجة بالمخاطر)	**%8.07**	
الحدود الدنيا		
69. الحد الأدنى لمعدل حقوق المساهمين (CET1)	**%9.50**	
70. الحد الأدنى لمعدل رأس المال الأساسى (الشريحة 1)	**%11.00**	
71. الحد الأدني لمجموع رأس المال بخلاف المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية ومصدات البنوك ذات التأثير النظامى	**%13.00**	
المبالغ دون حدود الاستقطاعات (قبل وزنها بالمخاطر)		
72. الاستثمارات غير الهامة فى رأس مال المؤسسات المالية	-	**e**
73.الاستثمارات الهامة فى حقوق المساهمين لدى المؤسسات المالية	-	
74.حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	-	
75.الضريبة المؤجلة المدرجة على جانب الموجودات الناتجة عن فروقات مؤقتة (بالصافى من الضريبة المدرجة فى جانب الالتزام ذي الصلة)	-	
حدود الإعتراف بالمخصصات فى رأس المال المساند (الشريحة 2)		
76.المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الإنكشافات وفقاً للأسلوب القياسى (قبل تطبيق الحد الأقصى)	**203,351**	**a+b+h**
77.الحد الأقصي لإدراج المخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقا للاسلوب القياسى	**58,340**	**c**
78.المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الانكشافات وفقا لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية (قبل تطبيق الحد الأقصى)	-	
79.الحد الأقصي لإدراج المخصصات العامة ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية	-	

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2025

	31 ديسمبر 2024 ألف دينار كويتي	
	مكونات نموذج الإفصاح عن رأس المال	بالرجوع الى المركز المالي الرقابي المجمع
حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال : الأدوات والاحتياطيات		
1. الأسهم العادية المؤجلة المصدرة مباشرة زائداً علاوة الإصدار	265,997	i+l
2. الأرباح المحتفظ بها	294,082	r+j
3. الدخل الشامل المتراكم الأخر (والاحتياطيات الأخرى)	212,503	m+n+o+p+q
4. رأس المال المصدر مباشرة والذي يخضع للاستطلاع التدريجي من حقوق المساهمين (الشريحة 1) (ينطبق فقط على الشركات غير المساهمة)	-	
5. الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجمعة والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث (حقوق الأقلية)	-	
6. حقوق المساهمين (الشريحة 1) قبل التعديلات الرقابية	772,582	
حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال : التعديلات الرقابية		
7. تعديلات التقييم الوقائية	-	
8. الشهرة (بالصافى من الضريبة المدرجة فى جانب الالتزام ذي الصلة)	-	
9. الأصول غير الملموسة الأخرى باستثناء حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة فى جانب الالتزام ذي الصلة)	3,506	f
10. الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الموجودات التي تستند إلى الربحية المستقبلية باستثناء تلك التي تنتج عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة فى جانب الإلتزام ذي الصلة)	-	
11. احتياطى التحوط للتدفقات النقدية	-	
12. عجز في المخصصات للخسائر المتوقعة (وفق أسلوب النماذج الداخلية في حال تطبيقه)	-	
13. الربح من المبيعات الخاصة بعمليات التوريق	-	
14. الأرباح والخسائر بسبب التغيرات في مخاطر الإئتمان على الإلتزامات المقيمة بالقيمة العادلة	-	
15. صافى أصول صندوق التقاعد ذات الفائدة المحددة	-	
16. استثمارات في أسهم الخزينة (إن لم يتم تصنيفها من رأس المال المدفوع في المركز المالى)	98,890	k
17. الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين	-	
18. الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس مال الجهة المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك (CET1))	-	d
19. الإستثمارات الهامة في الأسهم العادية للبنك أو المؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك (CET1))	-	
20. حقوق فروقات الرهن العقاري (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك (CET1))	-	
21. الضرائب المؤجلة على جانب الموجودات الناتجة عن الفروقات المؤجلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك، وبالصافي من الضريبة المدرجة فى جانب الإلتزام ذي الصلة)	-	
22. المبلغ الذي يتجاوز حد ال 15% من حقوق المساهمين للبنك	-	
23. منها : الاستثمارات الهامة فى الأسهم العادية للمؤسسات المالية	-	
24. منها : حقوق خدمات الرهن العقاري	-	
25. منها: الضريبة المؤجلة المدرجة فى جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقتة	-	
26. التعديلات الرقابية الأخرى المقدرة من السلطة الرقابية	-	
27. التعديلات الرقابية المطبقة على حقوق المساهمين (الشريحة 1) بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافى (الشريحة 1) و(الشريحة 2) لتغطية الإستقطاعات	-	
28. إجمالى التعديلات الرقابية على حقوق المساهمين (الشريحة 1)	102,396	
29. حقوق المساهمين (الشريحة 1) (CET1) بعد التعديلات الرقابية	670,186	

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2025

30. الشريحة الأولى من أدوات راس المال الإضافي المؤجلة المصدرة زائد علاوة الإصدار	-	
31. منها : المصنفة كحقوق مساهمين وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة	-	
32. منها : المصنفة كإلتزامات وفقا للمعايير المحاسبية المطبقة	-	
33. أدوات رأس المال المصدرة مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من (الشريحة 1) الإضافية	-	
34. (الشريحة 1) الإضافية (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) غير المدرجة في السطر 5) الصادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به فى مجموعة راس المال الإضافى (AT1))	279	s
35. منها : الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتى تخضع للاستقطاع	-	
36. رأس المال الإضافى (AT1) قبل التعديلات الرقابية	279	
رأس المال الإضافى (الشريحة 1) : التعديلات الرقابية		
37. استثمارات فى رأس المال الإضافى للبنك نفسه (AT1)	-	
38. الحصص المتبادلة فى أدوات رأس المال الإضافى (AT1)	-	
39. الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا تملك البنوك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)	-	
40. الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التى تقع خارج نطاق التجميع الرقابى (بالصافى من المراكز المكشوفة المؤهلة)	-	
41. التعديلات الرقابية المقررة من السلطة الرقابية	-	
42. التعديلات الرقابية المطبقة على رأس المال الإضافي (AT1) بسبب عدم كفاية رأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات	-	
43. اجمالى التعديلات الرقابية على رأس المال الإضافى (AT1)	-	
44. رأس المال الإضافى (AT1)	279	
45. رأس المال الأساسي (الشريحة 1 = حقوق المساهمين (CET1) + رأس المال الاضافى (AT1)	670,465	
رأس المال المساند (الشريحة 2) : الأدوات والمخصصات		
46. أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) المؤهلة المصدرة مباشرة زائدا علاوة الإصدار	100,000	g
47. أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال المساند (الشريحة 2)	-	
48. أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1) غير المدرجة في السطر 5 أو 34) الصادرة عن شركات تابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال المساند (الشريحة 2))	-	
49. منها : الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتى تخضع للاستقطاع التدريجى	-	
50. المخصصات العامة المدرجة فى رأس المال المساند (الشريحة 2)	52,686	c
51. رأس المال المساند (الشريحة 2) قبل التعديلات الرقابية	152,686	
رأس المال المساند (الشريحة 2) : التعديلات الرقابية		
52. استثمارات فى رأس المال المساند للبنك نفسه (الشريحة 2)	-	
53. الحصص المتبادلة فى أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2)	-	
54. الإستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة ، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)	-	
55. الإستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التى تقع خارج نطاق التجميع الرقابى (بالصافى من المراكز المكشوفة المؤهلة)	-	
56. التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية	-	
57. إجمالى التعديلات الرقابية على رأس المال المساند (الشريحة 2)	-	
58. رأس المال المساند (الشريحة 2)	152,686	
59. رأس المال بمفهومه الشامل = (رأس المال الأساسي (الشريحة 1) + رأس المال المساند (الشريحة 2))	823,151	
60. إجمالى الأصول المرجحة بالمخاطر	4,343,264	

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2025

	معدلات رأس المال والمصدات		
61.	حقوق المساهمين (الشريحة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	%15.43	
62.	الشريحة 1 (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	%15.44	
63.	مجموع رأس المال (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	%18.95	
64.	متطلبات المصدات الخاصة بالبنك (الحد الأدنى لمتطلبات حقوق المساهمين (CET1) (تتضمن المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية زائداً المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي)، ويعبر عنها كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر	%10.00	
65.	منها : متطلبات المصدات الرأسمالية الاحتياطية	%2.5	
66.	منها : المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية	-	
67.	منها : المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامى	%0.50	
68.	حقوق المساهمين (CET1) المتاحة للمصدات (كنسبة من الأصول المرجة بالمخاطر)	%8.43	
	الحدود الدنيا		
69.	الحد الأدنى لمعدل حقوق المساهمين (CET1)	%9.50	
70.	الحد الأدنى لمعدل رأس المال الأساسى (الشريحة 1)	%11.00	
71.	الحد الأدني لمجموع رأس المال بخلاف المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية ومصدات البنوك ذات التأثير النظامي المبالغ دون حدود الاستقطاعات (قبل وزنها بالمخاطر)	%13.00	
72.	الاستثمارات غير الهامة فى رأس مال المؤسسات المالية	-	e
73.	الاستثمارات الهامة فى حقوق المساهمين لدى المؤسسات المالية	-	
74.	حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	-	
75.	الضريبة المؤجلة المدرجة على جانب الموجودات الناتجة عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة) حدود الإعتراف بالمخصصات فى رأس المال المساند (الشريحة 2)	-	
76.	المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الإنكشافات وفقاً للأسلوب القياسى (قبل تطبيق الحد الأقصى)	219,454	a+b+h
77.	الحد الأقصي لإدراج المخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقا للاسلوب القياسى	52,686	c
78.	المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الانكشافات وفقا لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية (قبل تطبيق الحد الأقصى)	-	
79.	الحد الأقصي لإدراج المخصصات العامة ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية	-	

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2025

2- المركز المالي المجمع بموجب المعالجة المحاسبية المالية والنطاق الرقابي للتجميع

إن أساس التجميع المستخدم لإعداد المركز المالي المجمع وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتفق مع تلك الأسس المستخدمة للأغراض الرقابية. إن أسس التجميع تم عرضها في الإيضاح رقم 2 (ب) ضمن البيانات المالية المجمعة. لا يوجد فرق بين المركز المالي المجمع والمركز المالي الرقابي المجمع. إن المركز المالي الرقابي المجمع على النحو الآتي :

	31 ديسمبر 2025 ألف دينار كويتي		
	بيان المركز المالي الرقابي المجمع	المحتويات المستخدمة في نموذج افصاحات رأس المال	بالرجوع إلى نموذج الإفصاحات العامة لرأس المال
الموجودات			
نقد وأرصدة قصيرة الأجل	672,278		
سندات الخزانة والبنك المركزي	182,579		
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	598,121	1,652	a
قروض وسلفيات	2,973,935		
منها : المخصصات العامة التي يتم تكوينها مقابل التعرض الممول المتضمن فى محتويات الشريحة 2		192,782	b
منها : محتويات المخصص العام فى الشريحة 2		58,340	c
استثمارات فى أوراق مالية	760,381		
منها : الاستثمارات الغير هامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى (المبالغ أعلى من الحد للإستقطاعات)		-	d
منها : الاستثمارات الغير هامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى (المبالغ أقل من الحد للإستقطاعات)		-	e
عقارات ومعدات	22,989		
موجودات غير ملموسة	3,506	3,506	f
موجودات أخرى	149,317		
مجموع الموجودات	5,363,106		
الإلتزامات وحقوق الملكية			
الإلتزامات			
مستحق إلى البنوك	364,210		
مستحق إلى مؤسسات مالية أخرى	72,990		
ودائع العملاء	2,610,884		
شهادات إيداع	226,232		
مصاريف تمويلية أخرى	1,039,148	100,000	g
إلتزامات أخرى	265,138		
منها : مخصصات عامة متعلقة بالتعرض الغير ممول الملزم ضمه ضمن (الشريحة 2)		8,917	h
مجموع الإلتزامات	4,578,602		
حقوق الملكية			
حقوق المساهمين الخاصة بمساهمى البنك			
رأس المال	219,127	219,127	i
أسهم منحة مقترحة	-	-	j
اسهم الخزينة	(98,890)	98,890	k
احتياطيات	285,524		
منها : علاوة إصدار		66,791	l
منها : احتياطى قانونى		115,977	m
منها : احتياطى عام		17,927	n
منها : احتياطى أسهم الخزينة		49	o
منها : احتياطى إعادة تقييم		18,921	p
منها : احتياطى تقييم عقار استثماري		65,859	q
أرباح محتفظ بها	329,076	329,076	r
	734,837		
توزيعات أرباح مقترحة	49,332		
	784,169		
الحصص غير المسيطرة	335	335	S
مجموع حقوق الملكية	784,504		
مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية	5,363,106		

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2025

	31 ديسمبر 2024 ألف دينار كويتي		
	بيان المركز المالي الرقابي المجمع	المحتويات المستخدمة في نموذج افصاحات رأس المال	بالرجوع إلى نموذج الإفصاحات العامة لرأس المال
الموجودات			
نقد وأرصدة قصيرة الأجل	1,024,854		
سندات الخزانة والبنك المركزي	86,461		
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	227,640	1,544	a
قروض وسلفيات	2,806,909		
منها : المخصصات العامة التي يتم تكوينها مقابل التعرض الممول المتضمن فى محتويات الشريحة 2		209,140	b
منها : محتويات المخصص العام فى الشريحة 2		52,686	c
استثمارات فى أوراق مالية	423,166		
منها : الاستثمارات الغير هامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى (المبالغ أعلى من الحد للإستقطاعات)		-	d
منها : الاستثمارات الغير هامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى (المبالغ أقل من الحد للإستقطاعات)		-	e
عقارات ومعدات	28,698		
موجودات غير ملموسة	3,506	3,506	f
موجودات أخرى	64,667		
مجموع الموجودات	4,665,901		
الإلتزامات وحقوق الملكية			
الإلتزامات			
مستحق إلى البنوك	244,406		
مستحق إلى مؤسسات مالية أخرى	176,339		
ودائع العملاء	2,489,763	100,000	g
مصاريف تمويلية أخرى	759,960		
إلتزامات أخرى	249,707		
منها : مخصصات عامة متعلقة بالتعرض الغير ممول الملزم ضمه ضمن (الشريحة 2)		8,770	h
مجموع الإلتزامات	3,920,175		
حقوق الملكية			
حقوق المساهمين الخاصة بمساهمى البنك			
رأس المال	199,206	199,206	i
أسهم منحة مقترحة	19,921	19,921	j
اسهم الخزينة	(98,890)	98,890	k
احتياطيات	279,294		
منها : علاوة إصدار		66,791	l
منها : احتياطى قانونى		115,977	m
منها : احتياطى عام		17,927	n
منها : احتياطى أسهم الخزينة		49	o
منها : احتياطى إعادة تقييم		24,100	p
منها : احتياطى تقييم عقار استثماري		54,450	q
أرباح محتفظ بها	274,161	274,161	r
	673,692		
توزيعات أرباح مقترحة	71,755		
	745,447		
الحصص غير المسيطرة	279	246	S
مجموع حقوق الملكية	745,726		
مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية	4,665,901		

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2025

3-	الخصائص الرئيسية لأدوات رأس المال المصدرة	
1)	المصدر	**البنك التجاري الكويتى**
2)	الرمز المرجعي (مثل رقم الورقة المالية (CUSIP) أو (ISIN) أو بلومبيرغ للاكتتابات الخاصة)	**بنك الكويت المركزي**
3)	القوانين الحاكمة للأداة	**قانون دولة الكويت**
	المعاملة الرقابية	
4)	نوع رأس المال (T2، AT1، CET1)	**حقوق المساهمين الشريحة 1**
5)	مؤهل على مستوي البنك منفردا / المجموعة / المجموعة ومنفرداً	**المجموعة**
6)	نوع الأداة	**أسهم عادية**
7)	المبلغ المدرج فى رأس المال الرقابى (ألف دينار كويتى)	**219,127 دينار كويتى**
8)	القيمة الإسمية للأداة	**100 فلس**
9)	التصنيف المحاسبى	**حقوق المساهمين**
10)	تاريخ الإصدار الأصلى	**19 يونيو 1960**
11)	دائمة أو محددة الاستحقاق	**دائمة**
12)	تاريخ الاستحقاق الأصلى	**لا يوجد فترة استحقاق**
13)	خيار السداد للمصدر ويخضع لموافقة رقابية مسبقة	**لا**
14)	تاريخ السداد الاختياري، وتواريخ السداد الطارئ، وقيمة التسديد	**غير مطبقة**
15)	تواريخ السداد اللاحقة، إن وجدت	**غير مطبقة**
	الكوبونات / توزيعات الأرباح	
16)	توزيعات أرباح / كوبونات ثابتة أو متغيرة	**متغيرة**
17)	سعر الكوبون وأي مؤشرات ذات علاقة	**غير مطبقة**
18)	وجود مانع لتوزيعات الأرباح	**لا**
19)	توزيعات الأرباح اختيارية بالكامل، أو اختيارية بصورة جزئية، أو إلزامية	**اختيارية بالكامل**
20)	وجود حوافز لتعديل قيمة الدفعات أو حوافز أخرى للسداد المبكر	**لا**
21)	غير تراكمية أو تراكمية	**غير تراكمية**
22)	قابلية للتحويل أو غير قابلة للتحويل	**غير تراكمية**
23)	إن كانت قابلة للتحويل، أحداث خاصة للتحويل	**غير مطبقة**
24)	إن كانت قابلة للتحويل، بالكامل أو جزئياً	**غير مطبقة**
25)	إن كانت قابلة للتحويل، معدل التحويل	**غير مطبقة**
26)	إن كانت قابلة للتحويل، تحويل إلزامى أو اختياري	**غير مطبقة**
27)	إن كانت قابلة للتحويل، تحديد نوع الأداة التى يتم التحويل إليها	**غير مطبقة**
28)	إن كانت قابلة للتحويل، تحديد مصدر الأداة التى يتم التحويل إليها	**غير مطبقة**
29)	خصائص التخفيض	**لا**
30)	فى حالة التخفيض، أحداث خاصة بالتخفيض	**غير مطبقة**
31)	فى حالة التخفيض، بالكامل أو جزئياً	**غير مطبقة**
32)	فى حالة التخفيض، بصورة دائمة أو مؤقتة	**غير مطبقة**
33)	إن كان تخفيضاً مؤقتاً، وصف آلية التخفيض	**غير مطبقة**
34)	المركز في الجدول الهرمي للمراتب عند التصفية (تحديد نوع الأداة الأعلى منها مباشرة)	**غير مطبقة**
35)	مواصفات عدم تطابق مع متطلبات التحويل	**لا**
36)	إن كان نعم، تحديد المواصفات غير المطابقة	**غير مطبقة**

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2025

4 - نسبة الرفع المالي

يتم عرض نسبة الرفع المالي وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر.ب/2014/342 بتاريخ 21 أكتوبر 2014. إن تطبيق هذا الإيضاح يعمل على الحد من التوسع في بناء نسب الرفع المالي في قطاع البنوك والتي من شأنها أن تؤدي إلى ضغط على النظام المالي والإقتصادي بشكل عام. إن نسبة الرفع المالي هي وحدة قياس ضمن متطلبات بازل 3 الشريحة الأولى وهي مقسمة على مجموع الإنكشافات داخل وخارج بنود المركز المالي للبنك.

أ- ملخص مقارنة الأصول المحاسبية مقابل انكشاف معدل الرفع

		31 ديسمبر 2025 ألف دينار كويتى	31 ديسمبر 2024 ألف دينار كويتى
1.	إجمالى الأصول المجمعة وفقا للبيانات المالية الصادرة	**5,363,106**	4,665,901
2.	تعديلات للاستثمارات في بنوك و منشأت مصرفية ومالية وتأمين وتجارية المجمعة لأغراض محاسبية و لكنها خارج نطاق التجميع الرقابى	-	-
3.	تعديلات للأصول الإئتمانية المحققة في بيان المركز المالي وفقا لأغراض محاسبية تشغيلية للبنك ويتم استبعاده من إجمالى الانكشاف فى حساب معدل الرفع	-	-
4.	انكشاف المشتقات	**35,284**	39,812
5.	انكشاف تمويل معاملات الأوراق المالية	-	-
6.	انكشاف لبنود خارج الميزانية (مثل قيمة معامل الائتمان)	**1,370,938**	1,219,123
7.	انكشافات أخرى	**(3,506)**	(3,506)
8.	**إجمالى الانكشاف فى حساب معدل الرفع**	**6,765,822**	5,921,330

ب- إفصاح معدل الرفع العام

		31 ديسمبر 2025 ألف دينار كويتى	31 ديسمبر 2024 ألف دينار كويتى
1.	البنود داخل الميزانية (باستثناء المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية، ولكن شاملة الضمانات المقدمة)	**5,363,106**	4,665,901
2.	(مبالغ الأصول المستقطعة عند احتساب الشريحة 1 من رأس المال)	**(3,506)**	(3,506)
3.	**إجمالي الإنكشافات داخل بيان المركز المالي (باستثناء المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية)**	**5,359,600**	4,662,395
4.	تكلفة الاستبدال لكافة عمليات المشتقات (بالصافي من هامش ضمان القيمة النقدي المؤهل)	**25,215**	32,785
5.	مبلغ المعامل الإضافى للانكشاف المستقبلى المحتمل لكافة عمليات المشتقات	**10,069**	7,027
6.	إجمالي ضمانات المشتقات المقدمة التي تم استقطاعها من أصول الميزانية بموجب السياسة المحاسبية للبنك	-	-
7.	(استقطاعات الموجودات المدينة من هامش ضمان القيمة النقدية المقدمة في عمليات المشتقات)	-	-
8.	(انكشافات البنك للأطراف المقابلة المركزية التى تم استثناؤها)	-	-
9.	المبلغ الفعلى المرجعى المعدل لمشتقات الائتمان المصدرة	-	-
10.	التقاص للمبلغ الفعلي المرجعي المعدل والخصم لقيمة المعامل الإضافي (وذلك لمشتقات الائتمان المصدرة)	-	-
11.	**إجمالى الانكشاف للمشتقات**	**35,284**	39,812
12.	إجمالى موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية (دون الأخذ بالاعتبار أي تقاص)	-	-
13.	(صافي الذمم النقدية المدينة والدائنة الناشئة عن موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية)	-	-
14.	الانكشافات للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل من خلال موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية	-	-
15.	**انكشافات البنك كوكيل فى عمليات تمويل الأوراق المالية**	-	-
16.	**إجمالى الانكشافات لعمليات تمويل الأوراق المالية**	-	-
17.	الانكشافات خارج الميزانية (قبل تطبيق معامل التحويل الائتمانى)	**3,462,173**	2,805,748
18.	(التعديلات للتحويل إلى المبالغ الائتمانية المعادلة)	**(2,091,235)**	(1,586,625)
19.	**البنود خارج المركز المالى**	**1,370,938**	1,219,123
20.	**إجمالى الانكشافات**	**6,765,822**	5,921,330
21.	**الشريحة الأولى من رأس المال**	**731,666**	670,465
22.	**نسبة الرفع المالى (الشريحة الأولى من رأس المال / إجمالى الانكشافات)**	**%10.81**	%11.32

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2025

5 - إدارة المخاطر :

التحكم بالمخاطر :

في اعتقاد البنك عند اتخاذه المخاطر المرتبطة بعملياته فقط ان يقوم بالتحديد المناسب والتقييم والإدارة والتخفيف الملائم لعوامل الخطر المحتملة. إن المخاطر الهامة التي يتعرض لها البنك تتضمن مخاطر الائتمان وتركز مخاطر الإئتمان ومخاطر السوق ومخاطر التركز ومخاطر التشغيل ومخاطر التشغيل المتبقية، ومخاطر السيولة ومخاطر معدلات الفائدة ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية والمخاطر القانونية.

إن قطاع إدارة المخاطر في البنك هو وحدة مستقلة ومتخصصة، تقوم برفع التقارير مباشرة إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، ومن الناحية الإدارية إلى رئيس مجلس الإدارة. القسم مسؤول عن التقييم والمراقبة والتوصية باستراتيجيات التحكم في تركيز الائتمان والائتمان ، وتركيز السوق والسوق ، مخاطر السيولة والتشغيل ومعدل الفائدة والسمعة والاستراتيجية والقانونية. يتم تعيين موظفين محددين في قسم إدارة المخاطر للإشراف على كل من هذه المخاطر. يعد غياب أي خطوط إبلاغ أو ترتيبات مباشرة غير مباشرة مع الأقسام الداخلية الأخرى ، والعضوية الدائمة في جميع اللجان التنفيذية للمجموعة من بين العوامل التي تعكس الطبيعة المستقلة لعمليات إدارة المخاطر والدور المركزي الذي تحتفظ به داخل المجموعة.

ينقسم قطاع إدارة المخاطر إلى مجموعات مختلفة تعمل على تقييم ومراقبة والتحكم في المخاطر المختلفة. تتكون مجموعة إدارة مخاطر الائتمان (CRM) من وحدة مخاطر ائتمان العميل (OCRM) ووحدة مخاطر محفظة الائتمان (PCRM) على التوالي. أما مجموعة إدارة المخاطر غير المالية (NFRM) فتشمل وحدة مخاطر العمليات التي تشرف أيضًا على إدارة مخاطر الاحتيال، إدارة مخاطر الطرف الثالث ووحدة أمن المعلومات. تتكون مجموعة إدارة المخاطر المؤسسية (ERM) من وحدة الإشراف على المخاطر والتحليلات (RO&AD)وإدارة تحليل المخاطر والمحاكاة" (RA&SD).

1) وحدة إدارة مخاطر العمليات (ORMD) مسؤولة عن مراقبة وقياس والإبلاغ عن مخاطر العمليات التي يتعرض لها البنك، بما في ذلك مخاطر الاحتيال، مخاطر الطرف الثالث واستمرارية الأعمال. تقوم الإدارة بجمع بيانات مخاطر العمليات من خلال تقييمات المخاطر والرقابة الذاتية (RCSA)، ومؤشرات المخاطر الرئيسية (KRIs) ، وإجراءات المراجعة، وتقرير أحداث المخاطر. يتم الاحتفاظ بقاعدة بيانات للأحداث الخطرة وإدراجها في تقارير إدارة المخاطر الدورية. كما تتولى وحدة إدارة مخاطر العمليات مسؤولية إدارة التأمين على مستوى البنك بالكامل، بالإضافة إلى تنسيق خطة استمرارية الأعمال على مستوى البنك وضمان إجراء الاختبارات الدورية.

2) قسم أمن المعلومات (ISD) مسؤول عن تحديد ومراقبة وقياس والإبلاغ عن جميع مخاطر أمن المعلومات للبنك، بما في ذلك التهديدات الداخلية والخارجية سواء كانت متعمدة أو عرضية، والتي تؤثر على جميع أصول معلومات بالبنك. يقوم قسم أمن المعلومات بوضع السياسات والإجراءات ذات الصلة والتمسك بها؛ وكذلك اختبار فعالية الضوابط لضمان أمن أصول المعلومات الخاصة بالبنك. كما يقوم قسم أمن المعلومات برفع تقارير دورية إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بالبنك (BRMC)ومجلس الإدارة حول قدرة البنك على إدارة مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ مشاريع أمن المعلومات. كما يعمل قسم أمن المعلومات بصفة مستشار لتقديم مدخلات لضمان الامتثال للمتطلبات الإلزامية عبر البنك لحماية أصوله المعلوماتية".

بالشراكة مع قسم الموارد البشرية، يتم تطوير برامج مخصصة للتوعية بأمن المعلومات وتكليف جميع الموظفين بترسيخ ثقافة التوعية بأمن المعلومات داخل البنك. يحافظ البنك على امتثاله لمتطلبات شهادة PCI-DSS و ISO 27001 وSWIFT CSP، بالإضافة إلى الامتثال لمتطلبات إطار عمل الأمن السيبراني لبنك الكويت المركزي.

تتولى مجموعة إدارة المخاطر المؤسسية من خلال وقسم تحليل المخاطر والمحاكاة لديها مسؤولية المراقبة، التركيز، التسويق، السيولة، معدل الفائدة، المخاطر الإستراتيجية، مخاطر السمعة، مخاطر التكيف، والمخاطر القانونية. كما أنها مسؤولة عن حساب رأس المال الاقتصادي للمخاطر المختلفة، إجراء اختبارات الضغط، وتقديم تقارير عنها إلى لجنة الأصول والخصوم لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ومجلس الإدارة والبنك المركزي. يعمل قسم تحليل المخاطر والمحاكاة أيضًا على حساب احتمالية التعثر والخسارة نظرا للتعثر سنويًا المرتبطين بدرجات الملتزم المختلفة لاستخدامها في حساب المعيار الدولي للتقارير المالية 9. إن القسم مسؤول أيضًا عن تقديم تحليل خاص للمخاطر للمنتجات المصرفية الجديدة. يركز قسم سياسة المخاطر ووحدة السكرتارية في مجموعة إدارة تخطيط موارد المشاريع على تحديث سياسات إدارة المخاطر وإجراء لجنة الأصول والخصوم ولجنة الائتمان والاستثمار لبنود الاستثمار .يركز قسم وحدة تقارير المخاطر والمكتب الأوسط في مجموعة إدارة تخطيط موارد المشاريع على التقارير الدورية لمقاييس المخاطر التي تشمل تقارير المخاطر اليومية، الأسبوعية، والشهرية إلى الإدارة . تقوم الإدارة أيضًا بإعداد تقرير شهري لإدارة المخاطر الذي يتكون من نظام إدارة المعلومات بشأن محفظة الائتمان، الموقف مقابل الحدود الداخلية المتعلقة بمخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر السوق ومخاطر العمليات والتي يتم تعميمها على أعضاء لجنة الأصول والخصوم. يعمل القسم أيضًا كوسيط للخزينة حيث يراقب حدود المخاطر المتعلقة بالخزانة على أساس يومي.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2025

يتضمن إطار إدارة المخاطر هيكل تنظيمي للجان مشتملة على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وذلك لأغراض الموافقة ورفع التقارير. لدى مجلس الإدارة من خلال اللجان المنبثقة عن المجلس ، كامل الصلاحية لاعتماد الإستراتيجيات والسياسات من خلال لجانه. إن لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة هي أعلى سلطة في المجموعة وهي مسؤولة بشكل رئيسي بالموافقة على منح الائتمانات، ومن أهم مسؤوليات اللجنة هي الموافقة على جميع عروض الائتمان التي تتجاوز مستوى صلاحيات الإدارة. وكذلك مراجعة واعتماد سياسة الائتمان والتعديلات اللاحقة لها. إن مجلس الإدارة هو أعلى سلطة في المجموعة لاعتماد الاستثمارات والأمور التنفيذية الأخرى التي تتجاوز صلاحيات الإدارة، تتضمن تلك الصلاحيات اعتماد استراتيجية المجموعة الموسعة وكذلك السياسات المحددة المتعلقة بإدارة المخاطر. تقوم لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بمساعدة مجلس الإدارة في هيكلة إطار التحكم بالمخاطر لدى البنك ، وسياسات وإرشادات التقييم وإدارة المخاطر ونزعة البنك تجاه المخاطر وإستراتيجية المخاطر وتطبيق الإدارة التنفيذية لسياسات وإستراتيجيات المخاطر.

إن لجنة الاستثمار والائتمان هي الجهة التنفيذية لاتخاذ القرارات ، ولها في ذلك اعتماد جميع شؤون الاستثمار والائتمان ضمن حدود معينة. إن مسؤولية لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات إدارة الإطار الشامل للموجودات والمطلوبات والتي تتضمن هيكل المركز المالي ونمط الاستحقاق ومخاطر سعر الفائدة وكفاية رأس المال ومراكز العملات الأجنبية ومراجعة السياسات المتعلقة بها واعتماد الاستثناءات. وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بأداء دور لجنة المخاطر حيث لديها مستوى إشراف عالي على عملية إدارة المخاطر. إن لجنة تحديد المخصصات مسؤولة عن التقييم الشامل وإدارة المخصصات التي اتخذتها المجموعة والتأكد من أن تلك المخصصات متماشية مع المتطلبات الرقابية المتعلقة بها.

ولغرض إدارة المخاطر بطريقة شاملة ولأغراض قياس المخاطر على أساس مجمع، فإن لدى المجموعة سياسة رسمية شاملة لإدارة المخاطر والتي تقدم إرشادات مفصلة لإطار سليم لإدارة مخاطر المجموعة ككل. كما إن أهداف إدارة المخاطر يتم دعمها وتقديرها بواسطة السياسات المختلفة للمخاطر والتي تتم مراجعتها وتحديثها بصورة دورية، كما أن سياسات المخاطر بصورة عامة تقدم تخطيط تفصيلي للمخاطر المختلفة، بناء على استراتيجيات الأعمال والأداء السابق والتوقعات المستقبلية والظروف الاقتصادية، واللوائح والتعليمات الداخلية والخارجية. بالإضافة إلى ذلك فإن السياسات تتطلب أيضا القيام بتحليل شامل لمجموعة من المقاييس المحددة مسبقا قبل استحداث منتجات أو أدوات جديدة، وتتطلب تلك السياسات وضع حدود داخلية (اسمية وتستند إلى دراسة المخاطر) تهدف إلى المراقبة المستمرة والتأكيد على أن المخاطر المتعلقة بأعمال المجموعة تبقى دائما تحت السيطرة، كما أن رفع التقارير الدورية عن المخاطر للجهات المختلفة والتي تشتمل على لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة وكذلك مجلس الإدارة تضمن إطلاع الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بشكل مستمر على المراكز المختلفة لدى المجموعة بما يساهم في تمكينهم من اتخاذ القرارات السليمة.

كما قامت أيضا المجموعة باختبار الضغط على المنشأة ككل بناءً على طريقة محاكاة المخاطر ، لتقوم بتحليل تأثير أحداث شديدة على الربحية وكفاية رأس المال.

يقوم البنك بالتعامل مع انواع المخاطر المختلفة بالتفصيل أدناه.

أ- مخاطر الائتمان :

في حين أن الاعتمادات (سواء داخل أو خارج الميزانية العمومية) المقدمة إلى الأطراف المقابلة تتم الموافقة عليها بشكل صارم وفقًا للوائح وتعليمات بنك الكويت المركزي، فإن مجموعة إدارة مخاطر الائتمان تتأكد من وجود السياسات والمبادئ التوجيهية والعمليات والإجراءات المناسبة لإجراء تقييم شامل لأنشطة الإقراض مع المراجعة الدورية وتحديث عمليات وآليات وتقنيات تقييم الائتمان.

إن سياسة الائتمان لقطاعات الأعمال وسياسة إدارة مخاطر الائتمان توضحان وتحددان المبادئ والتوجيهات لأنشطة الإقراض وأسس قياس ومراقبة وإدارة مخاطر الائتمان. إن سياسة الائتمان توفر الإرشادات التي تحدد معايير الإقراض وان جميع القرارات الائتمانية تتم بعد الاخذ بعين الاعتبار متطلبات لسياسات ذات الصلة.

إن سياسات قطاعات الأعمال تكمل سياسة إدارة مخاطر الائتمان التي تحدد البنية الأساسية لإدارة مخاطر الائتمان بما في ذلك أدوات تصنيف المخاطر وتحليل المحفظة والمراجعات المستقلة ، كما تم إنشاء حدود داخلية لتركز الائتمان وجودة الائتمان. يتم استباق الموافقات الائتمانية بفحص منافي للجهالة تفصيلي على عروض الائتمان وتشتمل على مراجعة مستقلة لا تشارك فيها الوحدة المعرضة للمخاطر. يشتمل الفحص المنافي للجهالة على تقييم جودة المعلومات المالية والأداء المالي التاريخي والتطلعات المستقبلية وهيكل التسهيلات، وصلتها باحتياجات العمل وخبرة الادارة، تحديد مصادر السداد والضمانات المتوفرة والدعم الاضافي المتوفر الخ. بالإضافة الى ذلك وبعد الموافقة يتم عمل مراجعة شاملة على المستوى الفردي وعلى مستوي المحفظة لمراقبة / للسيطرة بشكل فعال على محفظة الائتمان الحالية.

يستخدم البنك نموذج تقيم مخاطر العميل مستخدماً مقاييس مالية وغير مالية للوصول الى تقييم مخاطر العميل. إن نموذج تقييم مخاطر العميل للأصول غير المتعثرة يتبع مقياساً من 1 إلى 8 حيث يعتبر 1 أفضل المخاطر. أما التصنيف من 9 الى 11 فانه ينطبق على الموجودات المتعثرة. يتم استخدام التصديق الداخلي للمخاطر للحصول على الموافقات الائتمانية. وفقًا لمتطلبات بنك الكويت المركزي، فإن التصنيفات الداخلية تتعين على التصنيفات الائتمانية الخارجية، استنادًا إلى تحديد احتمالية التعثر. هناك بعض الاعتبارات غير المالية تستند إلى مجال نشاط القطاع، ومن ثم فإنها تسمح بتقييم أكثر دقة لمخاطر النشاطات المختلفة. كما تم أيضاً إدخال نظام تصنيف مخاطر التسهيلات. يتم تطبيق الحدود القصوى لمخاطر الإقراض لطرف أو مجموعة وفقاً للأعراف التنظيمية للتركز الائتماني.

من خلال عملية التحليل المناسبة يتم التأكد من أن الحدود المعتمدة تتماشى مع نمط مخاطر العميل وبالإضافة إلى حدود الإقراض المعتمدة على أساس فردي ، فقد تم تعيين حدود انكشاف أكثر أتساعا للمخاطر وذلك للقطاعات التي تم تحديدها على أنها أكثر تعرضاً للمخاطر وتتم مراقبة التعرضات المرتبطة بهذه القطاعات. يتم تقييم الحدود الائتمانية لكل بلد بناء على تقييم داخلي للمخاطر وتقييم مؤسسات التقييم الخارجية للمخاطر السيادية، لضمان وجود تنوع في المحفظة الائتمانية فيما يخص تصنيفات السيادة، والتعرضات الجغرافية. نفذ القطاع ايضا نموذج تقييم مخاطر القطاع للسماح بمزيد من التفاصيل في تصنيف القطاع.

يقوم البنك أيضا بحساب رأس المال المعرض لمخاطر الإئتمان والذي يشمل الإقراض على أساس الاسم وتركزات الضمان والقطاع والتركزات الجغرافية ضمن الركن الثاني من معايير بازل 3.

تتعرض البنوك لمخاطر التعامل بالمشتقات المالية عن طريق المعاملات الآجلة بالقطاع الأجنبي مع البنوك الأخرى وكذلك عملاء البنوك ومبادلات أسعار الفائدة التي تم الدخول فيها لتحويط السندات ذات الفائدة الثابتة في محفظة السندات. عندما تكون القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر (CVA) للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل (CCR) غير مؤثرة فإنه ليس هناك ضرورة لوجود رأس مال اقتصادي منفصل. كما أن الحدود الائتمانية لمخاطر انكشاف الأطراف المقابلة ، وهي البنوك ، يتم وضعها بناء على تقييم خاص ويتم مراجعتها بشكل دوري. إن الأطراف المقابلة في معاملات المشتقات المالية هي البنوك ويتم وضع حدود التعامل معها مع عدم إبلاغها بتلك الحدود ومن ثم فإن البنك يحتفظ بالسيطرة على أي انكشافات غير صحيحة. إن الحصول على وتقديم الضمانات محكوم بالاتفاقيات التي يتم الدخول فيها وفقا لما تقره الجمعية الدولية للمبادلات والتعامل بالمشتقات.

لا يتخذ البنك ضمانات للتعرض للائتمان.

ب ـ مخاطر السوق :
يتعرض البنك لمخاطر السوق فيما يتعلق بمحافظ الأسهم وأسعار تبادل العملات الأجنبية التي تقوم المجموعة بالمتاجرة فيها بشكل نشط وأيضا في بعض المراكز الأخرى حيث يتم تحديد قيمتها العادلة من مقاييس السوق يستخدم البنك طريقة المنهجية القياسية لاحتساب رأس المال لمخاطر السوق.

وضعت حدود لمخاطر السوق بهدف السيطرة على المخاطر المرتبطة بالأسهم ومخاطر تبادل العملات الأجنبية. يتم مراقبة مخاطر تبادل العملات الأجنبية على أساس يومي لكل عملة على حدة ويتم السيطرة عليها من خلال الحدود القصوى للعملات الأجنبية وحدود إيقاف الخسائر، ويتم تطبيق التعليمات المرتبطة بالحدود التنظيمية لليلة واحدة والتي تشتمل أيضا الحدود الكلية القصوى بشكل صارم.

يقوم البنك أيضا بتقييم مخاطر السوق من خلال إجراءات تم تطويرها داخليا لقياس القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) – القيمة المعرضة للمخاطر تستند إلى محاكاة تاريخية على مدار المدة المراقبة مع احتساب الحد الأقصى للخسارة على مدار مدة الاحتفاظ وباستخدام نسبة مئوية مقدارها 99%. تم تحديد الحد الأقصى للقيمة المعرضة للمخاطر (VaR) المسموح بها لتبادل العملات الأجنبية ومراكز المتاجرة بالأسهم. يتم إعادة قياس القيمة المعرضة للمخاطر سنوياً للتحقق من صحتها. يتم احتساب رأس المال الاقتصادي لمخاطر السوق باستخدام طريقة "النقص المتوقع" التي تتماشي مع إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية

ويتم تصنيف الاستثمارات بناء على فئات محددة مسبقا للموجودات وتخضع لحدود معتمدة لكافة تلك الفئات. بالإضافة إلى ذلك ، تقتصر القدرة الاستثمارية الإجمالية والفردية للمجموعة على الحدود والارشادات المنصوص عليها من قبل البنك المركزي الكويتي.

كما تتناول سياسة إدارة مخاطر السوق ضرورة التحوط في ظل ظروف معينة، حيث تحدد السياسة المبادئ والإرشادات اللازمة لإنشاء استراتيجيات التحوط".

ج - مخاطر السيولة :
يقوم البنك بإدارة مخاطر السيولة التي تتركز في اختلاف فترات الاستحقاق وتركز من جهة المطلوبات. تم وضع حدود لإدارة مخاطر السيولة وتتضمن الحدود المطلقة للفجوات التراكمية وحد لأقصى مبلغ مسموح به للإقراض. تم وضع حدود تنبيه داخلية لضمان الإلتزام بالحدود التنظيمية. تم تحسين إدارة مخاطر السيولة ، حيث تم إدخال حدود جديدة للمطلوبات من المودعين الرئيسيين ومن الأدوات ذات الحساسية ، أيضا تم إدخال حدود للاختلافات في الفترات الزمنية المختلفة للتأكد من أن الموجودات والمطلوبات المستحقة تبقى متطابقة إلى حد كبير. ويتم عمل تحليل مفصل للمطلوبات بصفة دورية للتمييز بين أنماط التجديد والتعرف على الودائع الأساسية والاتجاهات السلوكية للأموال قصيرة الأجل والعلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية.

إن سياسة إدارة مخاطر السيولة لدى البنك تتطلب أيضا إجراء تخطيط سيولة مناسب بشكل دوري وأن اختبار الضغط يتم القيام به استنادا إلى تحليل السيناريو. كما أن خطة الطوارئ المفصلة تشكل أيضا جزء من إطار إدارة السيولة. يتم قياس رأس المال لمخاطر السيولة بشكل دوري ضمن الركن الثاني من معايير بازل 3 باستخدام طريقة تم تطويرها داخليا.

أدخلت لجنة بازل للرقابة المصرفية تعليمات بازل 3، وغيرها، اطارا عالميا لإدارة مخاطر السيولة. قام البنك بإدخال حدود داخلية لنسب السيولة الجديدة ونسبة تغطية السيولة (LCR) وصافي نسبة التمويل المستقر (NSFR) بشكل استباقي. وقد تم قياس هذه النسب ورصدها بانتظام مقابل الحدود الرقابية أو الحدود الداخلية.

د - مخاطر أسعار الفائدة :
تقاس مخاطر أسعار الفائدة كما في التوجيهات الموضحة في سياسة إدارة مخاطر سعر الفائدة. إن غالبية موجودات ومطلوبات البنك إما أنها تستحق خلال سنة واحدة أو يتم إعادة تسعيرها خلال سنة وبالتالي يوجد تعرض محدود لمخاطر أسعار الفائدة. يتم مراقبة مخاطر سعر الفائدة بمساعدة مراقبة حساسية أسعار الفائدة والتي تعكس توزيع الموجودات والمطلوبات في نطاقات زمنية محددة مسبقاً للاستحقاق/إعادة التسعير. يحتسب العائد عند المخاطر بتطبيق مجموعات لأسعار محددة مسبقا على مراقبة حساسية أسعار الفائدة ويتم قياسها مقابل الحدود الداخلية التي تحدد تحمل البنك لهذا الخطر. إن حساسية القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين يتم احتسابها أيضاً في إطار ظروف معينة محددة مسبقاً و تغير سعر الفائدة. يتم قياس مخاطر سعر الفائدة على رأس المال ضمن الركن 2 بواسطة طريقة تم تطويرها داخلياً.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2025

هـ- مخاطر العمليات :

تركز إدارة مخاطر العمليات على تقليص مخاطر الأحداث التي تنتج عن العمليات غير الملائمة والأخطاء البشرية وفشل النظام وكذلك عوامل خارجية عن طريق استخدام طرق تقييم متعددة والتي تتضمن التقييم الذاتي لمراقبة المخاطر و إطار مؤشر المخاطر الرئيسية، ومراجعة شاملة للإجراءات المتبعة على نطاق المجموعة. لقد تم استخدام بطاقة نتائج موضوعية لتقييم مناطق مخاطر العمليات المتنوعة معتمدة على مؤشرات محددة مسبقا ولتصنيفهم ضمن فئات محدده. يستخدم هذا المقياس في تحديد رأس المال للمخاطر التشغيلية و مخاطر الالتزام و المخاطر القانونية. إن بيانات الخسارة المحتفظ بها داخليا والتي يتم تجميعها بشكل رئيسي من تقارير الأحداث ومن المعلومات عن مدى تكرار وتأثير أحداث مخاطر العمليات. تم إعداد خطة استمرارية الأعمال على نطاق المجموعة ككل وتهدف هذه الخطة إلى معالجة أي حالات طارئة غير مرتقبة كما تهدف أيضاً إلى ضمان استمرارية الأعمال بأدنى حد من الانقطاع في الأنظمة والعمليات الهامة.

إن إدارة التأمينات تشكل جزءاً من إطار التسهيلات الجيدة لنقل المخاطر. تقدم التغطية التأمينية تخفيفا جزئيا لمخاطر العمليات. إن سياسة إدارة مخاطر العمليات تبين تعليمات عامة لإدارة التأمين بما في ذلك العوامل التي سوف يتم أخذها بعين الاعتبار عند هيكلة وتنظيم بوليصة التأمين ومخاطر الائتمان لدى القائم بعملية التأمين وتعريف حدود البوليصة واستقطاعات التأمين ومراجعة السياسة ومعالجة المطالبات.

و - مخاطر أمن المعلومات:

لهدف من أمن المعلومات هو ضمان الأمن العام لأصول معلومات البنك مع الأخذ في الاعتبار التهديدات الداخلية والخارجية المتعددة. توفر إدارة مخاطر أمن المعلومات منهجًا وطريقة منهجية لتحديد المخاطر وتقييم الضوابط لتحقيق هذا الهدف.

ز – مخاطر أخرى :

يوجد سياسات للمخاطر الأخرى بما في ذلك المخاطر القانونية ومخطر التكيف والمخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة. تحدد هذه السياسات والمهام والمسؤوليات لمختلف أصحاب المصالح في إدارة ومراقبة هذه المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، استخدمت مناهج القياس الكمي لقياس رأس المال لهذه المخاطر.

6 - التعرضات للائتمان :

تظهر سياسة الائتمان لدى المجموعة معايير الإقراض العامة بالإضافة إلى السياسات المحددة المتعلقة بمجالات الإقراض المختلفة. ومن بين الأمور الأخرى. تعرف السياسة الائتمانية معايير الإقراض وعملية الموافقة على قرارات الائتمان المختلفة والمستندات المطلوبة وهامش الربحية ...، الخ. تتضمن أيضا سياسة الائتمان المستويات المختلفة لمنح الموافقات الرسمية المعتمدة استنادا إلى المبالغ/المدة وفحوى المميزات الأخرى للتسهيلات الائتمانية لاتخاذ قرارات ائتمان مناسبة.

إن جميع قرارات الائتمان التي يتم اتخاذها من مستويات الصلاحيات الائتمانية الأقل في هرم الموافقات يتم مراجعتها من قبل أعلى سلطة للموافقة وهي لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة.

يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية طبقا لإرشادات بنك الكويت المركزي والتي تنص على وجوب احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة طبقا لتوجيهات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الصادر بنك الكويت المركزي أو لقواعد البنك المركزي الخاصة تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب خسائر الانخفاض في قيمتها. (قواعد البنك المركزي). للمزيد من التفاصيل حول منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة يرجى الرجوع إلى إفصاح الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (2.ط.1) في البيانات المالية.

تنص قواعد البنك المركزي بوجوب تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على نهج الشريحتين. يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة بمجموع المخصصات العامة والخاصة. يتم احتساب المخصصات العامة بواقع 1% من التسهيلات النقدية و0.5% من التسهيلات غير النقدية بعد خصم بعض فئات محددة من الضمانات. يتم احتساب المخصصات الخاصة بناءً على التصنيف التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة كما هو موضح أدناه. يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن فئات الغير منتظمة أدناه عند وجود دليل موضوعي على انخفاض قيمتها بناءً على معايير محددة تتضمن أحكام الإدارة في زيادة مخاطر الإئتمان.

الفئة	التصنيف	نسبة الخسارة
تحت المراقبة	غير منتظم- لغاية 90 يوم	-
دون المستوى	غير منتظم - من 91 يوم إلى 180 يوم	%20
مشكوك فيه	غير منتظم - من 181 يوم إلى 365 يوم	%50
متعثر	غير منتظم - أكثر من 365 يوماً	%100

عند حساب كفاية رأس المال تم استخدام مؤسسات تقييم الائتمان الخارجية وفقا لقواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال. إن المؤسسات المسموح بها ضمن تلك القواعد والتعليمات هم موديز، ستاندرد آند بور، وفيتش. ويتم تحويل تصنيفات تلك المؤسسات إلى أوزان مخاطر محددة وفقًا لعملية الربط المحددة في تلك التعليمات. تتضمن عملية المطابقة تطبيق الأوزان المحددة للمخاطر وفقًا للتصنيفات الصادرة عن مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية المختلفة، وفي حالة المطالبات على البنوك، يتم تقسيمها إلى تعرضات قصيرة الأجل وطويلة الأجل، كما هو منصوص عليه في اللوائح.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2025

أ - إجمالي التعرضات للائتمان

	31 ديسمبر 2025			31 ديسمبر 2024		
	إجمالي التعرض ألف دينار كويتي	إجمالي التعرض الممول ألف دينار كويتي	إجمالي التعرض غير الممول ألف دينار كويتي	إجمالي التعرض ألف دينار كويتي	إجمالي التعرض الممول ألف دينار كويتي	إجمالي التعرض غير الممول ألف دينار كويتي
1. مطالبات على جهات سيادية	737,296	736,055	1,241	579,452	579,452	-
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	306,589	265,585	41,004	259,181	259,181	-
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	173,225	112,145	61,080	91,207	91,207	-
5. مطالبات على البنوك	1,897,992	1,461,255	436,737	1,404,243	1,131,486	272,757
6. مطالبات على الشركات	5,098,396	2,199,154	2,899,242	4,615,422	2,083,297	2,532,125
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	-
8. بنود نقدية	20,941	20,941	-	38,495	38,495	-
9. الاستهلاكات التنظيمية	565,499	544,194	21,305	547,540	546,892	648
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	10,519	10,140	379	218	-	218
12. موجودات أخرى	205,749	204,564	1,185	142,817	142,817	-
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	-
	9,016,206	5,554,033	3,462,173	7,678,575	4,872,827	2,805,748

ب - متوسط إجمالي التعرضات للائتمان

	31 ديسمبر 2025			31 ديسمبر 2024		
	إجمالي التعرض ألف دينار كويتي	إجمالي التعرض الممول ألف دينار كويتي	إجمالي التعرض غير الممول ألف دينار كويتي	إجمالي التعرض ألف دينار كويتي	إجمالي التعرض الممول ألف دينار كويتي	إجمالي التعرض غير الممول ألف دينار كويتي
1. مطالبات على جهات سيادية	658,373	657,752	621	513,177	513,177	-
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	282,885	262,383	20,502	218,596	218,596	-
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	132,216	101,676	30,540	69,688	69,688	-
5. مطالبات على البنوك	1,651,118	1,296,371	354,745	1,369,429	1,098,193	271,236
6. مطالبات على الشركات	4,856,909	2,141,226	2,715,684	4,271,704	1,995,730	2,275,974
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	-
8. بنود نقدية	29,718	29,718	-	43,439	43,439	-
9. الاستهلاكات التنظيمية	556,519	545,543	10,976	531,470	530,922	548
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	5,369	5,070	299	168	-	168
12. موجودات أخرى	174,283	173,691	593	148,099	148,099	-
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	-
	8,347,390	5,213,430	3,133,960	7,165,770	4,617,844	2,547,926

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2025

ج - إجمالي التعرضات للائتمان حسب القطاع الجغرافي

كما في 31 ديسمبر 2025	الكويت ألف دينار كويتي	أسيا ألف دينار كويتي	أوروبا ألف دينار كويتي	أمريكا ألف دينار كويتي	أخرى ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
1. مطالبات على جهات سيادية	605,110	114,101	18,085	-	-	737,296
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	186,343	81,643	38,603	-	-	306,589
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	61,080	32,474	-	-	79,671	173,225
5. مطالبات على البنوك	496,323	942,222	408,950	7,782	42,715	1,897,992
6. مطالبات على الشركات	4,645,252	299,832	73,639	79,673	-	5,098,396
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	-
8. بنود نقدية	20,941	-	-	-	-	20,941
9. الاستهلاكات التنظيمية	565,499	-	-	-	-	565,499
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	10,519	-	-	-	-	10,519
12. موجودات أخرى	180,096	24,362	1,291	-	-	205,749
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	-
	6,771,163	1,494,634	540,568	87,455	122,386	9,016,206
نسبة التعرض للائتمان حسب القطاع الجغرافي	%75.1	%16.6	%6.0	%0.9	%1.4	%100.0

كما في 31 ديسمبر 2024	الكويت ألف دينار كويتي	أسيا ألف دينار كويتي	أوروبا ألف دينار كويتي	أمريكا ألف دينار كويتي	أخرى ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
1. مطالبات على جهات سيادية	479,589	99,863	-	-	-	579,452
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	129,752	90,610	38,819	-	-	259,181
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	29,529	-	-	61,678	91,207
5. مطالبات على البنوك	421,372	743,095	156,921	9,916	72,939	1,404,243
6. مطالبات على الشركات	4,014,411	448,371	72,724	79,841	75	4,615,422
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	-
8. بنود نقدية	38,495	-	-	-	-	38,495
9. الاستهلاكات التنظيمية	547,501	6	30	-	3	547,540
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	218	-	-	-	-	218
12. موجودات أخرى	138,082	3,931	804	-	-	142,817
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	-
	5,769,420	1,415,405	269,298	89,757	134,695	7,678,575
نسبة التعرض للائتمان حسب القطاع الجغرافي	%75.1	%18.4	%3.5	%1.2	%1.8	%100.0

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2025

د - التعرضات للائتمان الممول حسب القطاع الجغرافي

كما في 31 ديسمبر 2025	الكويت ألف دينار كويتي	أسيا ألف دينار كويتي	أوروبا ألف دينار كويتي	أمريكا ألف دينار كويتي	أخرى ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
1. مطالبات على جهات سيادية	605,110	112,860	18,085	-	-	736,055
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	146,643	80,339	38,603	-	-	265,585
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	32,474	-	-	79,671	112,145
5. مطالبات على البنوك	488,434	797,466	129,959	6,337	39,059	1,461,255
6. مطالبات على الشركات	2,144,988	38,811	15,330	25	-	2,199,154
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	-
8. بنود نقدية	20,941	-	-	-	-	20,941
9. الاستهلاكات التنظيمية	544,194	-	-	-	-	544,194
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	10,140	-	-	-	-	10,140
12. موجودات أخرى	178,911	24,362	1,291	-	-	204,564
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	-
	4,139,361	1,086,312	203,268	6,362	118,730	5,554,033
نسبة التعرض للائتمان الممول حسب القطاع الجغرافي	%74.5	%19.6	%3.7	%0.1	%2.1	%100.0

كما في 31 ديسمبر 2024	الكويت ألف دينار كويتي	أسيا ألف دينار كويتي	أوروبا ألف دينار كويتي	أمريكا ألف دينار كويتي	أخرى ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
14. مطالبات على جهات سيادية	479,589	99,863	-	-	-	579,452
15. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
16. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	129,752	90,610	38,819	-	-	259,181
17. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	29,529	-	-	61,678	91,207
18. مطالبات على البنوك	421,202	568,950	92,103	9,725	39,506	1,131,486
19. مطالبات على الشركات	1,879,314	203,319	551	113	-	2,083,297
20. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	-
21. بنود نقدية	38,495	-	-	-	-	38,495
22. الاستهلاكات التنظيمية	546,888	4	-	-	-	546,892
23. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	-
24. التعرض للقروض المتأخرة	-	-	-	-	-	-
25. موجودات أخرى	138,082	3,931	804	-	-	142,817
26. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	-
	3,633,322	996,206	132,277	9,838	101,184	4,872,827
نسبة التعرض للائتمان الممول حسب القطاع الجغرافي	%74.6	%20.4	%2.7	%0.2	%2.1	%100.0

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2025

هـ - التعرضات للائتمان غير الممول حسب القطاع الجغرافي

كما في 31 ديسمبر 2025	الكويت ألف دينار كويتي	أسيا ألف دينار كويتي	أوروبا ألف دينار كويتي	أمريكا ألف دينار كويتي	أخرى ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
1. مطالبات على جهات سيادية	-	1,241	-	-	-	1,241
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	39,700	1,304	-	-	-	41,004
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	61,080	-	-	-	-	61,080
5. مطالبات على البنوك	7,889	144,756	278,991	1,445	3,656	436,737
6. مطالبات على الشركات	2,500,264	261,021	58,309	79,648	-	2,899,242
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	-
8. بنود نقدية	-	-	-	-	-	-
9. الاستهلاكات التنظيمية	21,305	-	-	-	-	21,305
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	379	-	-	-	-	379
12. موجودات أخرى	1,185	-	-	-	-	1,185
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	-
	2,631,802	408,322	337,300	81,093	3,656	3,462,173
نسبة التعرض للائتمان غير الممول حسب القطاع الجغرافي	%76.1	%11.8	%9.7	%2.3	%0.1	%100.0

كما في 31 ديسمبر 2024	الكويت ألف دينار كويتي	أسيا ألف دينار كويتي	أوروبا ألف دينار كويتي	أمريكا ألف دينار كويتي	أخرى ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
1. مطالبات على جهات سيادية	-	-	-	-	-	-
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-	-	-
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-
5. مطالبات على البنوك	170	174,145	64,818	191	33,433	272,757
6. مطالبات على الشركات	2,135,097	245,052	72,173	79,728	75	2,532,125
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	-
8. بنود نقدية	-	-	-	-	-	-
9. الاستهلاكات التنظيمية	613	2	30	-	3	648
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	218	-	-	-	-	218
12. موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	-
	2,136,098	419,199	137,021	79,919	33,511	2,805,748
نسبة التعرض للائتمان غير الممول حسب القطاع الجغرافي	%76.2	%14.9	%4.9	%2.8	%1.2	%100.0

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2025

و - إجمالي التعرضات للائتمان حسب فترات الاستحقاق المتبقية

كما في 31 ديسمبر 2025	حتى شهر ألف دينار كويتي	1 – 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 – 6 أشهر ألف دينار كويتي	6 – 12 شهرا ألف دينار كويتي	أكثر من سنة ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
1. مطالبات على جهات سيادية	467,200	3,313	2,596	2,100	262,087	737,296
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	220	2,604	11,720	8,101	283,944	306,589
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	323	52	26	91,750	81,074	173,225
5. مطالبات على البنوك	776,796	268,755	149,119	197,127	506,195	1,897,992
6. مطالبات على الشركات	559,662	978,059	761,742	1,109,135	1,689,798	5,098,396
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	-
8. بنود نقدية	20,941	-	-	-	-	20,941
9. الاستهلاكات التنظيمية	9,509	10,488	15,310	38,525	491,667	565,499
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	1,163	232	324	621	8,179	10,519
12. موجودات أخرى	76,136	-	1,185	101	128,327	205,749
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	-
	1,911,950	1,263,503	942,022	1,447,460	3,451,271	9,016,206
نسبة مجموع التعرض للائتمان حسب فترات الاستحقاق المتبقية	%21.2	%14.0	%10.4	%16.1	%38.3	%100.00

كما في 31 ديسمبر 2024	حتى شهر ألف دينار كويتي	1 – 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 – 6 أشهر ألف دينار كويتي	6 – 12 شهرا ألف دينار كويتي	أكثر من سنة ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
14. مطالبات على جهات سيادية	316,731	50,666	42,377	12,790	156,888	579,452
15. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
16. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	15	21,632	-	-	237,534	259,181
17. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	91,207	91,207
18. مطالبات على البنوك	811,288	246,632	36,845	55,056	254,422	1,404,243
19. مطالبات على الشركات	794,043	726,040	986,953	914,160	1,194,226	4,615,422
20. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	-
21. بنود نقدية	38,495	-	-	-	-	38,495
22. الاستهلاكات التنظيمية	210	1,006	567	10,340	535,417	547,540
23. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	-
24. التعرض للقروض المتأخرة	9	47	107	17	38	218
25. موجودات أخرى	138,595	196	6	235	3,785	142,817
26. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	-
	2,099,386	1,046,219	1,066,855	992,598	2,473,517	7,678,575
نسبة مجموع التعرض للائتمان حسب فترات الاستحقاق المتبقية	%27.3	%13.6	%13.9	%12.9	%32.3	%100.0

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2025

ز - التعرضات للائتمان الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

كما في 31 ديسمبر 2025	حتى شهر ألف دينار كويتي	1 – 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 – 6 أشهر ألف دينار كويتي	6 – 12 شهرا ألف دينار كويتي	أكثر من سنة ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
1. مطالبات على جهات سيادية	467,200	3,313	2,596	2,100	260,846	736,055
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	220	2,604	11,720	8,101	242,940	265,585
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	323	52	26	30,670	81,074	112,145
5. مطالبات على البنوك	477,300	184,715	139,274	186,040	473,926	1,461,255
6. مطالبات على الشركات	411,250	257,085	243,806	405,571	881,442	2,199,154
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	-
8. بنود نقدية	20,941	-	-	-	-	20,941
9. الاستهلاكات التنظيمية	9,240	9,819	14,360	27,847	482,928	544,194
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	1,163	232	324	621	7,800	10,140
12. موجودات أخرى	76,136	-	-	101	128,327	204,564
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	-
	1,463,773	457,820	412,106	661,051	2,559,283	5,554,033
نسبة التعرض للائتمان الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية	%26.4	%8.2	%7.4	%11.9	%46.1	%100.0

كما في 31 ديسمبر 2024	حتى شهر ألف دينار كويتي	1 – 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 – 6 أشهر ألف دينار كويتي	6 – 12 شهرا ألف دينار كويتي	أكثر من سنة ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
14. مطالبات على جهات سيادية	316,731	50,666	42,377	12,790	156,888	579,452
15. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
16. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	15	21,632	-	-	237,534	259,181
17. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	91,207	91,207
18. مطالبات على البنوك	720,572	116,606	19,426	31,668	243,214	1,131,486
19. مطالبات على الشركات	449,507	211,505	458,297	436,248	527,740	2,083,297
20. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	-
21. بنود نقدية	38,495	-	-	-	-	38,495
22. الاستهلاكات التنظيمية	210	358	567	10,340	535,417	546,892
23. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	-
24. التعرض للقروض المتأخرة	-	-	-	-	-	-
25. موجودات أخرى	138,595	196	6	235	3,785	142,817
26. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	-
	1,664,125	400,963	520,673	491,281	1,795,785	4,872,827
نسبة التعرض للائتمان الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية	%34.2	%8.2	%10.7	%10.1	%36.8	%100.0

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2025

ح - التعرضات للائتمان غير الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

كما في 31 ديسمبر 2025	حتى شهر ألف دينار كويتي	1 – 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 – 6 أشهر ألف دينار كويتي	6 – 12 شهرا ألف دينار كويتي	أكثر من سنة ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
1. مطالبات على جهات سيادية	-	-	-	-	1,241	1,241
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-	41,004	41,004
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	61,080	-	61,080
5. مطالبات على البنوك	299,496	84,040	9,845	11,087	32,269	436,737
6. مطالبات على الشركات	148,412	720,974	517,936	703,564	808,356	2,899,242
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	-
8. بنود نقدية	-	-	-	-	-	-
9. الاستهلاكات التنظيمية	269	669	950	10,678	8,739	21,305
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	-	-	-	-	379	379
12. موجودات أخرى	-	-	1,185	-	-	1,185
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	-
	448,177	805,683	529,916	786,409	891,988	3,462,173
نسبة التعرض للائتمان غير الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية	%12.9	%23.3	%15.3	%22.7	%25.8	%100.0

كما في 31 ديسمبر 2024	حتى شهر ألف دينار كويتي	1 – 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 – 6 أشهر ألف دينار كويتي	6 – 12 شهرا ألف دينار كويتي	أكثر من سنة ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
1. مطالبات على جهات سيادية	-	-	-	-	-	-
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-	-	-
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-
5. مطالبات على البنوك	90,716	130,026	17,419	23,388	11,208	272,757
6. مطالبات على الشركات	344,536	514,535	528,656	477,912	666,486	2,532,125
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	-
8. بنود نقدية	-	-	-	-	-	-
9. الاستهلاكات التنظيمية	-	648	-	-	-	648
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	9	47	107	17	38	218
12. موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	-
	435,261	645,256	546,182	501,317	677,732	2,805,748
نسبة التعرض للائتمان غير الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية	%15.5	%23.0	%19.5	%17.9	%24.1	%100.0

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2025

ط - تحليل القروض المتأخرة السداد وغير منخفضة القيمة حسب المحفظة المعيارية

		31 ديسمبر 2025 ألف دينار كويتي		31 ديسمبر 2024 ألف دينار كويتي	
		تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها		تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها	
		0 – 60 يوم	61 – 90 يوم	0 – 60 يوم	61 – 90 يوم
1.	مطالبات على جهات سيادية	-	-	-	-
2.	مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-
3.	مطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-
4.	مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-
5.	مطالبات على البنوك	-	-	-	-
6.	مطالبات على الشركات	49,069	383	98,170	5
7.	مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-
8.	بنود نقدية	-	-	-	-
9.	الاستهلاكات التنظيمية	26,889	89	23,576	79
10.	القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-
11.	التعرض للقروض المتأخرة	-	-	-	-
12.	موجودات أخرى	-	-	-	-
13.	مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-
		75,958	472	121,746	84

ي - المخصصات العامة والمخصصات المحملة على بيان الدخل حسب المحفظة المعيارية

		31 ديسمبر 2025		31 ديسمبر 2024	
		المخصص العام ألف دينار كويتي	بيان الدخل ألف دينار كويتي	المخصص العام ألف دينار كويتي	بيان الدخل ألف دينار كويتي
1.	مطالبات على جهات سيادية	-	-	-	-
2.	مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-
3.	مطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-
4.	مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-
5.	مطالبات على البنوك	1,652	108	1,544	(249)
6.	مطالبات على الشركات	183,109	(1,373)	200,104	(1,169)
7.	مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-
8.	بنود نقدية	-	-	-	-
9.	الاستهلاكات التنظيمية	7,030	(2,529)	7,165	5,554
10.	القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-
11.	التعرض للقروض المتأخرة	-	-	-	-
12.	موجودات أخرى	2,643	(447)	1,871	(51,842)
13.	مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-
		194,434	(4,241)	210,684	(47,706)

ك - انخفاض قيمة القروض والمخصصات حسب القطاع الجغرافي

كما في 31 ديسمبر 2025	ألف دينار كويتي			
	إجمالي الدين	المخصص المحدد	تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها	
			0 – 60 يوم	61 – 90 يوم
الكويت	-	-	75,958	472
أسيا	-	-	-	-
أوروبا	-	-	-	-
أمريكا	-	-	-	-
أخرى	-	-	-	-
	-	-	75,958	472

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2025

	ألف دينار كويتي			
كما في 31 ديسمبر 2024	إجمالي الدين	المخصص المحدد	تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها	
			0 – 60 يوم	61 – 90 يوم
الكويت	-	-	121,746	84
أسيا	-	-	-	-
أوروبا	-	-	-	-
أمريكا	-	-	-	-
أخرى	-	-	-	-
	-	-	121,746	84

ل - الحركة على المخصصات

	31 ديسمبر 2025			31 ديسمبر 2024		
	محدد ألف دينار كويتي	عام ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي	محدد ألف دينار كويتي	عام ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
المخصصات في 1 يناير	-	210,684	210,684	-	190,353	190,353
مبالغ مشطوبة	(97,440)	-	(97,440)	(22,197)	-	(22,197)
فروقات تحويل	-	46	46	-	(19)	(19)
تنازل إلى البنك المركزي	(1)	-	(1)	(7)	-	(7)
بيان الدخل	106,567	(16,296)	90,271	22,204	20,350	42,554
	9,126	194,434	203,560	-	210,684	210,684

م - التعرضات للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان وعوامل تغيير الائتمان

	31 ديسمبر 2025 ألف دينار كويتي		31 ديسمبر 2024 ألف دينار كويتي	
	التعرض للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان		التعرض للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان	
	التعرضات المصنفة	التعرضات غير المصنفة	التعرضات المصنفة	التعرضات غير المصنفة
1. مطالبات على جهات سيادية	**736,087**	**-**	579,555	-
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	**80,340**	**195,579**	129,429	140,997
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	**79,671**	**32,474**	61,678	-
5. مطالبات على البنوك	**1,277,902**	**494,727**	949,435	441,104
6. مطالبات على الشركات	**84,208**	**2,880,318**	88,139	2,731,827
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-
8. بنود نقدية	-	**20,941**	-	38,495
9. الاستهلاكات التنظيمية	-	**543,539**	-	545,393
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	-	**10,218**	-	-
12. موجودات أخرى	-	**199,630**	-	142,799
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-
	2,258,208	**4,377,426**	1,808,236	4,040,615

7 - تخفيف خطر الائتمان :

إن الضمانات المقبولة تتضمن النقد و الضمانات البنكية و الأسهم و العقار إلخ. معرضة إلى حالات خاصة على الجدارة و هامش المتطلبات إلخ منصوص عليها في سياية الائتمان. إن تخفيف مخاطر الإئتمان يستعمل لحسبة كفاية رأس المال متضمناً النقد والأسهم والضمانات الصادرة عن بنوك مصنفة ضمن تصنيف "A" كما هو منصوص عليه في قواعد و قوانين البنك المركزي الكويتي المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال. تعرض سياسة الائتمان لدى المجموعة التعليمات المرتبطة بتقييم الضمانات وإدارتها والتي تضم، الحد الأدنى لمتطلبات التغطية بالفئات المختلفة للضمانات، إعادة دراسة الهوامش ومدى تكرار وأسس إعادة التقييم والمستندات المتعلقة بالضمانات والتأمين ومتطلبات الاحتفاظ بالضمانات، الخ. طبقا لسياسة الائتمان ، إن تكرار عملية تقييم الضمانات تعتمد على نوع الضمانات. وعلى وجه الخصوص ، ضمانات الأسهم إضافة إلى الحالات التي تكون فيها الضمانات المقدمة بالعملات المختلفة حيث تتطلب اعادة تقييمها بشكل يومي. ويتم القيام بهذه المهمة من قبل إدارة مستقلة عن قطاعات العمل لضمان موضوعية التقييم. ويقوم قطاع إدارة المخاطر بإعداد تحليل سنوي مستقل ومحايد لتصنيف الأسهم المقبولة كضمانات، إذ يتم تصنيف هذه الأسهم وفقاً لدرجات مختلفة لتقرير هوامش التغطية المختلفة المطلوبة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2025

كما في 31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2025			
	إجمالي التعرض ألف دينار كويتي	التعرض المضمون ألف دينار كويتي	الضمانات المالية ألف دينار كويتي	ضمانات بنكية ألف دينار كويتي
1. مطالبات على جهات سيادية	**737,296**	-	-	-
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	**306,589**	-	-	-
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	**173,225**	-	-	-
5. مطالبات على البنوك	**1,897,992**	-	-	-
6. مطالبات على الشركات	**5,098,396**	**982,000**	**285,980**	-
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-
8. بنود نقدية	**20,941**	-	-	-
9. الاستهلاكات التنظيمية	**565,499**	**14,013**	**2,276**	-
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	**10,519**	-	**112**	-
12. موجودات أخرى	**205,749**	**4,619**	**4,934**	-
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-
	9,016,206	**1,000,632**	**293,302**	-

كما في 31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2024			
	إجمالي التعرض ألف دينار كويتي	التعرض المضمون ألف دينار كويتي	الضمانات المالية ألف دينار كويتي	ضمانات بنكية ألف دينار كويتي
1. مطالبات على جهات سيادية	579,452	-	-	-
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	259,181	-	-	-
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	91,207	-	-	-
5. مطالبات على البنوك	1,404,243	-	-	-
6. مطالبات على الشركات	4,615,422	838,791	270,868	-
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-
8. بنود نقدية	38,495	-	-	-
9. الاستهلاكات التنظيمية	547,540	15,726	1,770	-
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	218	-	109	-
12. موجودات أخرى	142,817	47	18	-
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-
	7,678,575	854,564	272,766	-

8 - متطلبات رأس المال لمخاطر السوق :

إن التعرض لمخاطر السوق الحالي يشتمل على تبادل العملات والتعامل في محفظة المتاجرة بالأسهم. إن رأس المال المحمل على إجمالي التعرض لمخاطر السوق يتم احتسابه على أساس الأسلوب القياسي.

إن متطلبات رأس المال للتعرض لمخاطر السوق كالتالي :

	31 ديسمبر 2025 ألف دينار كويتي	31 ديسمبر 2024 ألف دينار كويتي
1. مخاطر مراكز سعر الفائدة	-	-
2. مخاطر مراكز الأسهم	-	66
3. مخاطر العملات الأجنبية	**1,390**	596
4. مخاطر السلع	-	-
5. الخيارات	-	-
	1,390	662

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2025

تستخدم المجموعة الأسلوب القياسي لحساب رأس المال المعرض لمخاطر التشغيل والبالغة 41,656 ألف دينار كويتي (2024: 37,711 ألف دينار كويتي)، والذي يتضمن مبدئيا فصل أنشطة المجموعة إلى ثمانية خطوط عمل وتطبيق عوامل الـ BETA المناسبة لمعدل إجمالي الدخل لكل خط عمل كما هو معرف في قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي المرتبطة بمعيار كفاية رأس المال. رغم ذلك تم حساب رأس المال المصرفي لمخاطر التشغيل بشكل منفصل للركن الثاني (Pillar2) مستخدماً تغيير الأسلوب المقيم إعتماداً على نتائج بطاقة النقاط لمخاطر التشغيل.

10 - مركز حقوق المساهمين في دفاتر البنك:

إن أغلبية الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية محتفظ بها لتوقع أرباح رأسمالية وإيرادات توزيعات الأرباح. إن امتلاك أدوات حقوق المساهمين الاستراتيجية العائدة للمؤسسات المالية تتم بناءً على توقع المجموعة لتطوير علاقة العمل أو السيطرة على تلك المؤسسات بشكل نهائي.

إن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية تدرج في دفاتر المجموعة ضمن استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر. يتم إدراج هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة ، وحيث يتم قيد الربح أو الخسارة الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة إلى احتياطي التغيرات في القيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل المجمع ضمن حقوق المساهمين.

يتم تحديد القيمة العادلة عن طريق الرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. إن القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق التبادلية، أو وحدات الأمانة، أو الاستثمارات المماثلة تستند على آخر أمر سعر شراء معلن، يتم قياس القيمة العادلة للاستثمارات غير المسعرة من خلال أي عملية تجارية لأسهم الشركة ذاتها أو القيمة السوقية لاستثمارات مماثلة أو عن طريق الخصم المنخفض لصافي قيمة أصول أو قيمتها الدفترية.

إن المعلومات الكمية المرتبطة بالاستثمارات في أدوات حقوق المساهمين في دفاتر المجموعة هي على الشكل التالي :

		31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
		ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
1.	قيمة الاستثمارات المفصح عنها فى المركز المالى	**59,464**	51,735
2.	نوعية وطبيعة أدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر :		
	- أسهم مسعرة	**34,002**	30,980
	- أسهم غير مسعرة	**25,462**	20,755
		59,464	51,735
3.	الأرباح المحققة التراكمية (بالصافى) الناتجة عن بيع أوراق مالية استثمارية	–	-
4.	مجموع الأرباح (الخسائر) غير المحققة المدرجة في المركز المالي، ولكن ليس من خلال حساب الأرباح أو الخسائر	**7,791**	(6,321)
5.	متطلبات رأسمالية		
	- أدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	**7,730**	6,726

11 - مخاطر سعر الفائدة في دفاتر البنك:

إن سياسة إدارة مخاطر سعر الفائدة تتضمن إدارة مخاطر سعر الفائدة للمجموعة، تظهر السياسة تعليمات التخطيط والتقرير والتحوط لمخاطر سعر الفائدة. إن حدود مخاطر سعر الفائدة المتعددة مطبقة أيضا. تظهر أيضا السياسة بشكل واضح مسؤوليات اللجان والأقسام المختلفة ضمن سياق إدارة مخاطر سعر الفائدة. تتضمن المراقبة المستمرة لمخاطر سعر الفائدة في نشرة شهرية لمراقبة حساسية أسعار الفائدة والتي تصنف جميع الموجودات والمطلوبات إلى نطاق متفق عليه مسبقا. إن تصنيف الموجودات والمطلوبات يستند إلى التعليمات المدرجة في السياسة والتي تعكس خصائص تاريخ الاستحقاق / إعادة التسعير للتعرض الضمني.

على مدى سنة واحدة، إن تأثير صافي دخل الفائدة استنادا إلى فجوة إعادة التسعير هو:

	31 ديسمبر 2025		31 ديسمبر 2024	
	التأثير على العائد		التأثير على العائد	
	± @1%	**± @2%**	± @1%	± @2%
	ألف دينار كويتي	**ألف دينار كويتي**	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
دينار كويتي	**14,760**	**29,520**	17,564	35,128
دولار أمريكى	**2,320**	**4,640**	188	376
عملات أخرى	**16**	**32**	716	1,432
	17,096±	**34,192±**	18,468±	36,936±

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2025

12 - مكافآت:

تتكون لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين على الأقل بما فيهم رئيس اللجنة والذي يعيين من قبل مجلس الإدارة (يجب ألا يكون رئيس مجلس الإدارة عضوا في لجنة المكافآت والترشيحات). يجب أن يترأس لجنة المكافآت والترشيحات عضو مستقل. يجب أن يتم تعيين رئيس لجنة المكافآت والترشيحات من قبل مجلس الإدارة. وسيقوم أمين سر مجلس الإدارة بدور أمين السر في اجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة. تتكون لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين التالية أسمائهم:

السيد / حسام عبدالرحمن البسام
الشيخ / طلال محمد الصباح
السيد / فهد البدر
السيد / مناف المهنا

فيما يلي المهام والواجبات الرئيسية المنوطة بها لجنة المكافآت والترشيحات:

1. إعداد تلك السياسة ومراجعتها على أساس سنوي على الأقل أو بناءً على طلب مجلس الإدارة، واقتراح التوصية إلى مجلس الإدارة بشأن أي تعديلات / تحديثات عليها. تسري هذه التعديلات / التحديثات فقط بعد موافقة مجلس الإدارة. تتضمن هذه المراجعة تقييم مدى كفاية وفعالية سياسة المكافآت لضمان تحقيق أهدافها وفقًا للمعلومات ذات الصلة بتدفق العمل الخاص بخطة المكافآت المقدمة من الإدارة إلى لجنة المكافآت والترشيحات، وعرضها على مجلس الإدارة.
2. مراقبة تطبيق سياسة ومخطط المكافآت عبر المعلومات والتقارير المقدمة من الإدارة للجنة المكافآت والترشيحات بشكل ربع سنوي وعرضها على مجلس الإدارة.
3. رفع توصيات لمجلس الإدارة حول كمية و طبيعة مكافأة الرئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه من هم في نفس المركز الوظيفي التنفيذي في البنك. لا تسري تلك الاقتراحات إلا بموافقة من مجلس الادارة.
4. التنسيق مع لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ورئيس مدراء إدارة المخاطر لتقيم برنامج المكافآت المقترح.
5. التأكد من أن الجدارة التنفيذية تطبق نظم تتسم بالكفاءة وإجراءات وآليات لضمان تطبيق السياسة والمخطط وعرضه على مجلس الإدارة.
6. التأكد من أن سياسات والممارسات المكافآت لشركات البنك التابعة وفروعه الخارجية (إن وجدت) تتماشى وتلك الخاصة بالبنك وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة.
7. تقييم الممارسات التي بالنسبة الى منح المكافآت مقابل تحقيق إيرادات مستقبلية غير مؤكدة وغير محددة في المستقبل.
8. التأكد من أن برنامج المكافآت متفق مع الممارسات السليمة في صرف المكافآت .
9. التأكد من إتمام مراجعة السياسة سنويا من جهة مستقلة. يمكن أن تكون الجهة إدارة التدقيق الداخلي أو مستشار خارجي. وتهدف المراجعة إلى تقييم مدا التزام البنك بالسياسة و الممارسات. ووجب على اللجنة عرض التقييم على مجلس الإدارة.

يمكن للجنة المكافآت والترشيحات طلب المساعدة من إدارة التدقيق الداخلي أو مستشار خارجي وذلك لتحقيق مسؤولياتها بفعالية. خلال السنة 2024 تم الاستعانة بإدارة التدقيق الداخلي لمراجعة سياسة المكافآت .

اجتمعت لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة 5 مرات خلال عام 2025. إن للمكافآت الممنوحة لأعضاء هذه اللجنة لعام 2025، تغطي عضويتهم في اللجان الأخرى التابعة لمجلس الإدارة والمهام الأخرى الموكلة لهم من مجلس الإدارة. بلغ إجمالي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة 771 ألف دينار كويتي (2024: 741 ألف دينار كويتي).

سياسة المكافآت

خلال عام 2025 قامت لجنة المكافآت والترشيحات بمراجعة سياسة المكافآت وتم تقديم السياسة المعدلة لمجلس الإدارة في 8 أكتوبر 2025. وافق مجلس الإدارة على السياسة المقدمة. لم يتم عمل أي تعديلات مادية ضمن التحديث الأخير.

يتم مراجعة وتحديث سياسة المكافآت كل سنة. علاوة على ذلك تضمن التحديث التعديلات المنصوص عليها من قبل البنك الكويتي المركزي أو مجلس الإدارة كيف ومتى تقدمت التعديلات.

العناصر الرئيسية وأهداف سياسة منح المكافآت :

أ. العناصر الرئيسية

يتضمن هيكل مكافآت لجميع موظفي المجموعة مكافآت ثابتة ومتغيرة.

- مكافآت ثابتة – تتكون من الراتب الأساسي والبدلات والمنافع ذات الصلة.
- مكافآت متغيرة – تتكون من دفعات مرتبطة بالمتطلبات الوظيفية والأداء.

ب. الأهداف

1. تعزيز فعالية الحوكمة والممارسات السليمة اتجاه المكافآت المالية لتكون ملائمة استراتيجية المجموعة.
2. إنشاء مزيج من المكافآت الثابتة والمتغيرة علة مستويات المؤسسة وطبيعة العمل.
3. جذب والاحتفاظ بالموظفين المؤهلين مطلوب لتنفيذ استراتيجية المجموعة.
4. محاذاة المكافآت مع استراتيجية مخاطر البنك المتصلة ومستويات المخاطر والسلامة المالية وتقديم مزايا لتحفيز التطور الوظيفي وتوازن الحياة والعمل.
5. التأكد من المكافآت المالية ترتبط بشكل مناسب وأداء المجموعة وتوقيت المخاطر أخذا بالاعتبار تعديل المكافآت المالية للموظفين في حال ضعف الأداء المالي وتطابق المخاطر على المدى البعيد.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2025

للتحقق من استقلالية إدارة المخاطر وإدارة الالتزام والحوكمة وإدارة التدقيق الداخلي بالمجموعة يقوم رؤساء تلك الإدارات بمخاطبة اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة دون الرجوع إلى الرئيس التنفيذي. يمثل الجدول أدناه خطوط التقارير الفنية والإدارية لتلك الوظائف.

الإدارة / القسم	جهة التقرير الفنية	جهة التقرير الإدارية
إدارة المخاطر	لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة	رئيس مجلس الإدارة
إدارة الإلتزام والحوكمة	لجنة الحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة	رئيس مجلس الإدارة
إدارة التدقيق الداخلي	لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة	لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة

تقييم الأداء

وفقًا لسياسة المجموعة يتم تقييم الأداء الفردي لجميع الموظفين مرة واحدة على الأقل سنوياً. يتم استخدام إجراءات التقييم لتقييم مساهمة الموظفين في تحقيق أهداف المجموعة وإعطائهم ملاحظات حول نقاط القوة والضعف المرتبطة بأدائهم.

يتم استخدام مصفوفة تصنيف الأداء لتحويل الأداء الفردي إلى درجة تقييم بناءً على خطوط إرشادية محددة مسبقًا. يتم استخدام درجة تقييم الأداء لتحديد زيادة في الراتب ومقدار المكافآت المتغيرة.

يتم تطبيق إرشادات التصنيف بشكل موحد عبر جميع خطوط العمل والأفراد.

فيما يلي الحوافز السنوية الممنوحة للموظفين :

	2025	2024
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
المبلغ المدفوع	**3,279**	1,924
عدد الموظفين	**1,163**	1,276

لا توجد علامة على تقديم الجوائز خلال السنة.

خلال السنة، قام البنك بصرف مكافآت تتعلق بنهاية الخدمة على النحو التالي:

	31 ديسمبر 2025		31 ديسمبر 2024	
	عدد الموظفين	ألف دينار كويتي	عدد الموظفين	ألف دينار كويتي
المبالغ المدفوعة لـ :				
- موظفين كويتيين	**36**	**715**	35	623
- موظفين غير كويتيين	**17**	**1,321**	74	648

يوضح الجدول أدناه قيمة المكافآت المدفوعة للإدارة العليا والموظفين الأخرين ذوي صلاحيات اتخاذ انكشافات المخاطر:

	31 ديسمبر 2025 ألف دينار كويتي		31 ديسمبر 2024 ألف دينار كويتي	
	غير مقيدة	مؤجلة	غير مقيدة	مؤجلة
ثابتة				
- نقدية	**2,399**	-	2,269	-
- أسهم وأدوات مرتبطة بالأسهم	-	-	-	-
- أخرى	-	-	-	-
إجمالى المكافآت الثابتة	**2,399**	-	2,269	-

لم يتم صرف أية مكافآت متغيرة خلال السنة.

يوضح الجدول أدناه ملخص قيمة المكافآت الممنوحة للإدارة العليا وقابلي المخاطر المادية :

	31 ديسمبر 2025		31 ديسمبر 2024	
	عدد الموظفين	ألف دينار كويتي	عدد الموظفين	ألف دينار كويتي
الإدارة العليا	**15**	**2,399**	15	2,269
الموظفين ذوي صلاحيات اتخاذ انكشافات المخاطر	**5**	**765**	5	939
الموظفون المسؤولون عن الرقابة المالية	**5**	**774**	5	721

التجاري ... هو إختياري

امسح رمز الاستجابة السريع (الباركود)
للإطلاع على مواقع فروعنا
ومواقع أجهزة الخدمة الذاتية

AltijariCBK Commercial Bank of Kuwait 1 888 225 www.cbk.com

التجاري ... هو إختياري